











# خِلَاصَةُ الْأَصُولِ



تأليف

حضرة الاستاذ العلامة سلطان افندى محمد

المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية

( دار العلوم )



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



( الطبعة الاولى )

طبع بمطبعة الواعظ بشارع درب الجمايز بمصر

سنة ١٣٢٤ هـ ١٩٠٦ م



# ﴿ فهرس ﴾

## ﴿ كتاب خلاصة الاصول ﴾

صفحة	
( ٢ )	الحاجة الى تأليف هذا الكتاب
( ٣ )	الداعى الى طبعه
( ٤ )	خطبة المؤلف
( ٤ )	مقدمة تشتمل على بيان ان ارسال الرسل آت على ناموس الخلق
( ٧ )	العقل ليس كافيا فى الوصول الى طريق السعادين الدنيوية والاخروية
( ٩ )	بيان ما اُحدث فيه الديانات السماوية
( ١٢ )	تمهيد لتعريف علم الاصول
( ١٣ )	تعريف علم الاصول
( ١٥ )	موضوعه وغايته ووضعه
( ١٥ )	الحكم عند الاصوليين
( ١٦ )	التكليف لا يكون الا بفعل
( ١٦ )	الفاعل
( ١٧ )	حكم الملجأ والمكره من حيث التكليف وعدمه
( ١٨ )	خطاب الوضع
( ١٩ )	مبحث الأدلة
( ٢١ )	مبحث الخاص
( ٢٤ )	الامر

صفحة	
( ٢٦ )	الاثنيان بالمأدور به
( ٢٨ )	الحسن والقبح
( ٣١ )	النهى
( ٣٢ )	المنهي عنه
( ٣٤ )	ضد الامر والهي
( ٣٦ )	المطلق والمقيد
( ٣٧ )	العام
( ٤٠ )	قصر العام
( ٤١ )	تخصيص العام
( ٤٤ )	الفاظ العموم
( ٤٦ )	المشترك
( ٤٧ )	الجمع المنكر
( ٤٧ )	الظاهر
( ٤٨ )	النص
( ٤٩ )	المفسر
( ٤٩ )	الحكم
( ٥٠ )	المارضة والترجيح بين انواع الظهور
( ٥١ )	الخفي
( ٥١ )	المشكل
( ٥٣ )	المجمل
( ٥٤ )	قاعدة يعرف بها المجمل من المتشابه

## صفحة

- (٥٤) المتشابه
- (٥٥) الحقيقة والمجاز
- (٥٧) الصريح
- (٥٧) الكناية
- (٥٧) الدال بعبارة
- (٥٩) الدال بإشارة
- (٥٩) الدال بالنص
- (٦٠) الدلالة بالمفهوم وأقسامها وبيان ما يحتاج به منها وما لا يحتاج
- (٦١) الدال باقتضائه
- (٦١) المعارضة والتزجيح بين أنواع الدلالة
- (٦٤) البيان وأقسامه الخمسة
- (٦٦) بيان أن النسخ تقتضيه العدالة والحكمة
- (٧٠) الركن الثاني السنة
- (٧١) شرائط الراوي
- (٧٣) راوي الحديث
- (٧٥) انقطاع الحديث
- (٧٧) الطعن في الحديث
- (٧٩) محل الخبر
- (٨١) أنواع الخبر
- (٨١) فعله عليه السلام
- (٨٢) تقريره عليه السلام

(٨٢) حقيقة الوحي وبيان اقسامه

(٨٤) الاجماع

(٩٠) مراتب الاجماع

(٩١) القياس

(٩٣) شروط القياس

(٩٨) اركان القياس

(٩٨) طريقة معرفة العلة

(٩٩) طريق معرفة العلة بالنص

(١٠٠) « « بالاجماع

(١٠٠) « « بالمثاسبة

(١٠١) العلة المجوزة للقياس

(١٠١) العلة الموجبة

(١٠٢) المعارضة والترجيح

(١٠٧) الاجتهاد

(١٠٨) باب التبرينات

﴿ بيان الخطأ والصواب الواقع في هذا الكتاب ﴾

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٦	١٥	عليه	علمه
١٣	١٣	بالشكل	الشكل <sup>٢</sup>
١٥	١	واقسامه	وواضحه
١٥	٤	وغاية	وغايته
١٦	٥	به كذلك	بعدم وجوده كذلك
١٩	٣	للقتل	للقتل
١٩	٤	عليها	على المرأة
١٩	١٥	الصحابة ... الى وسلم	التابعين وتابى التابعين دون زمن الصحابة
٢٠	١	زمن النبي ... الى والتابعين	زمن الصحابة والتابعين وتابعهم
٢٠	٩	فهم	بمعرفة
٢١	٧	مأخذها	مأخذها
٢٢	٩	أن	أنه
٢٣	١٦	خاصات	خواص
٢٤	١٢	شقة	مشقة
٢٥	٤	ثابت	ثابت له

صواب	خطأ	سطر	صفحة
او الوحدة	او الوحدة	١٤	٢٥
وشبه	وتشبهت	٨	٢٨
الخط فأن عدم ضده وهو	الخط لجواز	٨	٣٥
لبس الا زار لا يوجب الوقوع			
فيه لجواز			
او تقريراً غير القرآن والمنقول	او تقريراً والمنقول	١١	٧٠
يرجع	يرجع	١٦	٧٤
لدينه	لدينه	٧	٨١
الاصل	الال	٩	٨٦
تشابه	تشابه	١٤	٨٦
يقتضى	تقيض	١١	٩٤
المثبت	المثبت	٢	١٠٦
وأقره	وأقره	١٢	١٠٦



# خِلَاصَةُ الْأَصُولِ

تأليف

حضرة الأستاذ العلامة سلطان أفندي محمد

المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية

(دار العلوم)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

﴿ الطبعة الأولى ﴾

مطبعة الواعظ بشوارع درب الجاميز بمصر

سنة ١٣٢٤ هـ ١٩٠٦ م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله . ( وبعد )  
 فعلم الاصول علم جزيل الفائدة ، عظيم النفع ، ومنزله من العلوم الشرعية  
 منزلة الاصل من الفرع ، والروح من الجسم ، وهو مع شدة الحاجة اليه  
 بعيد المنال ، وعرا الطريق ، ذلك لصعوبة عبارات المؤلفين فيه مع كثرة  
 الاختلاف ، وزيادة التطويل ، ووفرة المناقشات اللفظية . فما كان أحوج  
 الناس الى كتاب يجمع شتيته ، ويضم متفرقه ، ويتحاشى المباحث  
 اللفظية ، مع دقة في التحرير ، وجودة في العبارة ، وسلامة في الاختصار ،  
 ونعم قد أتاح الله لهم ذلك الامتياز الفاضل العلامة سلطان افندي  
 محمد المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية ( دارالعلوم ) فجمع فيه كتاباً  
 وافياً شافياً ، نافعا مفيداً ، ليس بالطويل الممل ، ولا بالقصير المحمل . وقد  
 قرأه في تلك المدرسة عدة سنين . يزيد فيه كل سنة ما شاء . مما يجعله  
 ملائماً للطالبين ، مفيداً فيما وضع لاجله

وقد رأى حضرة الشيخ محمد مصطفى الجندى والشيخ احمد  
والى من نوايع المدرسة ان يكون النفع به عاما، والفائدة مشتركة  
فأذن لها بطبعه . وقد اعتنى حفظه الله قبل طبعه بتهديه وتنقيحه،  
وتحريره وتوضيحه . وطلب الى ان اعلق عليه من الملاحظات ما يكون  
صالحا . من تفسير في المفردات، أو توضيح في العبارات ، أو تنعيم  
لناقص ، أو زيادة مستملحة فكان . واضفت اليه زيادة على ذلك  
عدة تمرينات مفيدة . تدرييا للطالب ، ونسيلا لتثبيت القواعد ، فصار  
الكتاب الآن من أحسن ما وضع في هذا الفن : ينتفع به المبتدى ،  
ويرجع اليه المنتهي .

وقد طبع طبعاً متقناً على ورق جيد ليضرب في الاحكام بسهمين  
ويحوز الحسن من الجهتين . ونزجو الله ان ينفع بالاستاذ وبكتابه  
وان يوفقنا لنشر ما فيه الفائدة العامة آمين

مصطفى عناني

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله خاتم انبيائه ، وخلاصة  
أصفيائه . اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا ، وانت تجعل الحزن سهلا اذا  
شئت ، وفقنا يا مفيض الخير الى سلوك سبيل الرشاد ، والهمنا الصواب  
في الاقوال والافعال . تفضلت ربنا فآدم وزد ﴿ وبعده ﴾ فيقول  
المستمد من آلاء مولاه ( سلطان بن محمد بن علي ) هذه كلمات  
موجزة في علم الاصول يسترشد بها المبتدى ، ويحمدنها المنتهى ،  
جمعتها لطلبة مدرسة المعلمين الناصرية راجيا ممن له الحول والقوة ان  
يجمها خالصه لوجوه تقديس وتعالى ، نافعة للمطلع عليها . ذلك ما هدينا  
اليه وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

### مقدمة

فطر الله الخليقة على من ايا مختلفة وخواص متباينة لكل منها  
منفعة في عالم الوجود كما هو مشاهد في خواص العقاقير والنبات  
وغيرها من الاجسام البخارية والسائلة . وقد رأينا في الحيوان على

اختلاف أنواعه من الخواص والمزايا ما يهيب القلب ويحار فيه العقل،  
وان كثيرا منها يتقاد بطبعه الى رئيس يعمل على ما فيه نفعها فتعتمد  
عليه في وسائل الحياة صادعة بأمره كما في النمل والنحل، وان لبعض  
الطيور رئيسا يقودها في سيرها ويسهر لحراستها حتى اذا رأى ما يخشى  
منه وقوغها في شرك الاصطياد صاح تنبيها الى الطيران والفرار، ولذا  
ترى الصائد يَحْتال للقبض عليه من غير ان تسمع له الطيور صوتا أو  
تحس بأي حركة تنهم منها التحذير والحث على الفرار

ومعلوم ان الانسان الذي هو ابرقي انواع الحيوان خلقت له  
الكائنات لينتفع بها فتراه دائما في الاستعمار والانتفاع بمخاوص  
المخلوقات بما منحه الله من الفكر الذي ذلل به الصعاب واستخدم  
به طبقات الحيوان التي هي اعظم منه خلقا وأكبر قوة كما استخدم  
غيرها من البخار والكهرباء في سهولة طرق الوصول ونقل الاخبار  
وانواع العلاج الى غير ذلك من الفوائد العائدة على ابنائه بالسعادة  
وتمام الرفاهية . وهو مخلوق على حال مبنية على الفناء والتعويض  
لتحلل اجزائه بواسطة الحرارة الفريزية والخارجية والاعتياض عما  
قد بما يتناوله من الاغذية ، ومركز في قلبه انه ذو صحة يطرأ عليه  
المرض ، وانه قادر على الكسب ، قابل لان يصير عاجزا عنه . فلذا كان  
مجبولا على حب الادخار والاستثمار بالمنافع ، ومن ثم وقع التنازع  
والتخاصم بين افراده ، وهذا يودي الى الالامار واغتيال القوي  
حقوق الضعيف ، ويترتب على ذلك عدم انتظام المجتمع الانساني .

ومن هنا كان أحوج الى الرئيس الوازع اكثر من بقية أنواع  
الحيوان لما هو معلوم من كثرة مطامعه وتباين اغراضه وعظيم حاجياته  
وكالياته كي يكف عادية القوى عن الضعيف ويحول بين الظالم  
والمظلوم فيصيح كل آمنة على نفسه وعرضه وماله. وكلما كانت قوانين  
ذلك الوازع أمس بالصواب واقرب الى العدل انتظمت حال  
المجتمع الانساني ونمت الآمال واتسعت طرق الكسب وامتدت  
الأيدي الى الاعمال لما قر في النفوس من ان المرء يحزى بعمله ان  
خيبر فخير وان شرا فشر

ومن تأمل القوانين البشرية وجدها غيرة وافية بطهارة السرائر والتخلق  
بالاخلاق الطاهرة كالتواضع وحسب النفع لفقير ومساعدة الضعيف  
واقالة العثرات الى غير ذلك من المكارم التي تؤدي الى الائتلاف والتناصر  
كما انها لا تكف يد الظلم والعدوان الا ظاهرا ولو خلى بين الانسان  
ومطالبه بحيث يحصل عليها بغير طريق العدل والانصاف آمنة من  
اطلاع المهيمن على أعماله لاختلسها عاديا على غيره لان سيطرة القانون  
البشري لا تتناول الا ما عليه الوازع وما يسمى بتوبيخ السريرة ليس  
مانعا قويا من العدوان على فرض انه غير مقتبس من القوانين الالهية  
فانه لا يقي من الشهوات والمطامع الا الزواجر المستيقنة الملائمة لها اللهم  
الا في نفر من المفطورين على الخير والبر وقليل ما هم. هذا عدا تأثير  
المادات والتباس الحق بالباطل والضار بالنافع في وضع تلك القوانين  
وتدوينها وكثيرا ما تبين لواضعيها الخطأ بعد العمل بها فاضطروا الى

تغييرها المرة بعد الاخرى ولا يزالون كذلك . وهذا بخلاف الشرائع السماوية فانها مفعمة بأن الله اطلعنا على خفايا السرائر ففي الآية الكريمة من سورة سبأ ( عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ) وقال في سورة التوبة ( وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله ثم تردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون ) وقال في سورة الزلزال ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ) وفي الاصحاح السادس من الانجيل متى ( وأما أنت فتى صنعت صدقة فلا تعرف شمالك ما تفعله يمينك لكي تكون صدقتك في الخفاء فأبوك الذي يرى في الخفاء هو يجازيك علانية ) وفيه أيضا ( وأما انت فتى صليت فادخل الى مخدعك وأغلق بابك وصل الى أيك الذي في الخفاء فأبوك الذي يرى في الخفاء يجازيك علانية وحينما تصلون لا تكررُوا الكلام باطلا كالأمه فانهم يظنون أنه بكثرة كلامهم يستجاب لهم فلا تتشبهوا بهم لأن اباكم يعلم ما تحتاجون اليه قبل ان تسألوه )

رأينا العقل الذي هو بمنزلة زمام للانسان في سلوكه طريق السعادة قد انزلته الشهوات عن حد الاعتدال فكان له كزمام جواد انحط الى قوائمه فتخبطت فيه يدها وعاقه عن السير في طريقه القويم فنكب عنه الى سبيل شقاء غايته هاوية ايباق وهلاك . على أنه كلما شعر بذلك استحث جواد السير للوصول الى تلك الهاوية الموبقة . والحوادث التاريخية الماضية والقائمة والآتية دلائل ناطقة

بصحة ما قلناه . فإذا لا بد لسعادة الانسان من اتباع سنن آخر هو  
ذلك السرّ الالهى الذى فطر الانسان على ان يسير فى حياته على  
مقتضاه حتى يصل الى غاية السعادة ونهاية الكمال فان الله لم يخلق  
هذا النوع عبثاً ولم يتركه سدى يتيه في مجاهل الضلالة بل بين له طرق  
الخير والشر على لسان رسله الذين فطروهم على حب الارشاد والهداية  
الى طريق الرشاد والتحذير عن طريق الغواية والشر كما قال تعالى فى  
سورة طه ( أعطى كل شئ خلقه ثم هدى ) وقال فى سورة البلد  
( وهديناهم للتجدين ) أولئك الابرار الذين فطروهم الله على ان ينهضوا  
ينبى نوعهم الى الرقى فى مدارج السعادة الا بديه بما يرشدونهم اليه  
من سبل الخير فى هذه الحياة الموصلة الى السعادة الابدية (الله اعلم  
حيث يجعل رسائله ) فورا هم يدأبون ليلهم ونهارهم فى اقناعهم باتباع  
ما يلقونه اليهم حتى يصدقوا بأمرهم ويسلكوا بحججهم ويهتدوا بهديهم  
واذا اقتضت الحكمة انقياد بعض الحيوان الى رئيس فى التصرف النافع  
فبالا حري ان ينقاد الى رئيسه هذا النوع الكثير المطامع المتشعب  
الافكار الذى استخلفه الله فى الارض لعمارتها والقيام بالامرار الالهية  
الجالبة له السعادة والفلاح وقد أرشدنا تاريخ أولئك الرؤساء  
صلوات الله عليهم على اختلاف بقاعهم وتباعد أزمانهم الى امتيازهم  
عن عاصرتهم من قومهم فى سعة المدارك ونفاذ الفكر وتقاء السيرة  
والسريرة وانهم لا يشغلهم عن دعوتهم هذه زهرة الحياة الدنيا وزخرفها



ولا ما تميل اليه الطباع البشرية من الجاه والمال لاملأ قلوبهم من حب  
 ارشاد بنى نوعهم الى طريق السداد لا ييغون عنه بديلا وآي القرآن  
 الكريم والكتب السماوية مشحونة بذلك قال تعالى في سورة الكهف  
 ( فلعلك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث اسفا )  
 هذه سجيتهم التي فطروا عليها تبدوا في حركاتهم وسكناتهم وأقوالهم  
 وكافة اطوارهم

اذا اجال الباحث النظر في جميع ما جاءوا به من تهذيب النفوس  
 ومكارم الاخلاق وتدبير المنزل وأنواع العقوبات والمعاملات وجدها  
 راجعة الى خمسة أشياء وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال  
 كما ذكره ابن خلدون في باب ( ان الظلم مؤذن بخراب العمران )  
 فروح التشريع واحدة في جميع شرائع الانبياء والقرص منها المحافظة على  
 هذه الاشياء الخمسة . والاختلاف إنما هو في طرق الوصول اليها . وذلك  
 يختلف باختلاف احوال الامم والازمان قال الله تعالى في سورة  
 الكهف ( ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس  
 نزلا ) وقال تعالى في سورة التغابن ( آمنوا بالله ورسوله والنور الذي  
 انزلنا ) وفي سورة البقرة ( آمن الرسول بما انزل اليه من ربه والمؤمنون  
 كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله لا نفرق بين أحد من رسله )  
 وقال في سورة الأعراف ( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق  
 ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ) وفي سورة الفرقان ( وعباد  
 الرحمن الذين يمشون على الارض هونا و اذا خاطبهم الجاهلون قالوا

سلاما والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما والذين يقولون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما انها ساءت مستقرا ومقاما والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما والذين لا يدعون مع الله الها آخروا لا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما وقال في سورة الاسراء (ولا تقرّوا الزنا انه كان فاحشة وماء سبيلا) وقال في سورة الفرقان أيضا

(والذين لا يشهدون الزور واذامروا باللفومروا كراما) الى غير ذلك من آي القرآن الكريم التي لا يسع المقام ايرادها وقال في الاصحاح الخامس من الانجيل متى (لا تظنوا اني جئت لأتقض الناموس او الانبياء ما جئت لأتقض بل لأكمل) وقال في هذا الاصحاح أيضا (قد سمعتم انه قيل للقديما لا تقتل ومن قتل يكون مستوجب الحكم) وأما أنا فأقول لكم ان كل من يغضب على اخيه باطلا يكون مستوجب الحكم) وفيه أيضا (وقد سمعتم انه قد قيل للقديما لا تزن وأما أنا فأقول ان كل من نظر لامرأة اخيه يشتهيها قد زنى بها في قلبه) وفي الاصحاح الخامس عشر من الانجيل المذكور (من القلب تخرج افكار شريرة : قتل ، زنى ، فسق ، سرقة ، شهادة زور)

ومن تصفح الشرائع السماوية وما اشتملت عليه من الخفض على الايمان والعبادة والحث على الاخلاق الفاضلة وحسن المعاملة والمواظ

والعبر وأنواع الثواب والعقاب بعين التدقيق والامعان يمجدها كلها راجعة الى الايمان والمحافظة على النفس والعقل والعرض والمال والنسل فلا داعي الى اطالة البحث في هذا ويراود كثير من آي الكتب السماوية اذا تقرر هذا علمنا ان الشارع حث على اتقياء بني الانسان للشرائع كي ينالوا السعادة الابدية ويمشوا عيشة طيبة آمنين مطمئنين على انفسهم وعقولهم واولادهم وما كسبت أيديهم لا تتطرف اليها ايدي العدوان والامتهان . ومعلوم ان طرق ذلك تختلف باختلاف الامم زمانا ومكانا وطورا واخلاقا . ومن ثم جاءت الانبياء متعاقبة كل له شريعة يبين فيها الطرق المؤدية للوصول الى ما ذكرناه من مقاصد الشرائع . وهذا امر جاء لكل الامم في سالف الازمان غير ان منهم من أعلمنا الله به وقصه علينا عظة واعتبارا نظراً لعلمنا ببعض أحواله ووصول شيء من انبائه اليها وفي ذكرها لنا مواعظ وفوائد يقتضيها التشريع كما قال الله تعالى في سورة هود (وكلا قصص عليك من انباء الرسل ما نثبت به فؤادك) . ومنهم من لم تصل اليها انباؤه . فمتبعي الازمنة وتناهي الامكنة وبعد الشقة مع عدم الحاجة التشريعية الى ذكر تلك الانباء التي ليس لنا بها سابقة علم وذلك كالرسل الذين أرسلوا في غير البقاع الآسية فان رحمة الله بعباده ومنحهم الهداية الموصلة الى سعادتي الدنيا والآخرة ليست قاصرة على قوم دون قوم وخاصة بيقعة دون اخرى قال الله تعالى في سورة غافر في شأن الرسل عليهم السلام « منهم من قصصنا عليك . ومنهم من لم تقصص عليك » فظهر من

كل هذا ان الله تعالى ارسل الرسل للانسان وانزل عليهم الشرائع دلائل.  
مبينة ما يتعلق بكل فعل من أفعاله كما قال تعالى «لئلا يكون للناس على  
الله حجة بعد الرسل»

ولما كانت الافعال غير محصورة ومنها ما لم يقع حين التشريع.  
بل يقع في الازمان التي بعده ولا يحيط النص ببيان أحكام كل فعل.  
من الافعال الانسانية توه بقياس بعضها على بعض في الحكم بدليل  
قوله تعالى « فاعتبروا يا اولي الابصار » اذ الاعتبار رد الشيء الى  
نظيره في الحكم

فقد تبين من هذا ان افعال المكلفين موضوعات قضايا  
محمولاتها تلك الاحكام المنوطة بها على سبيل التفصيل (١) والعلم بها  
من تلك الأدلة يسمى فقها

وقد نظر العلماء في الادلة المذكورة والاحكام على سبيل التفصيل  
فوجدوا ان الاولى راجعة الى الكتاب والسنة والاجماع والقياس، والثانية  
راجعة الى الوجوب والنسب والحرمة والكراهة والاباحة . ونظروا  
في كيفية الاستدلال بالادلة المذكورة بوجه عام على تلك الاحكام  
من غير تعرض للجزئيات الا على سبيل التمثيل كقولهم : الامر يقتضي  
الوجوب ان لم يعارض بدليل آخر ، والنهي يقتضي التحريم كذلك .  
فانه يندرج في الاول حكم الصلاة والزكاة في قوله تعالى « أقيموا

( ١ ) بمعنى ان لكل فعل حكما كالصلاة فان حكمها القرضية  
وكذلك الصيام والحج والقتل والسرقة فان حكم كل منهما التحريم وهكذا

«الصلاة وآتوا الزكاة» ويندرج في الثاني حكم القتل والزنا في قوله تعالى «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق» وقوله تعالى (ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة وساء سبيلا) فحصلت قواعد كلية متمثلة بكيفية الاستدلال بها على تلك الأحكام المذكورة وما يتوقف عليه ذلك الاستدلال وسما تلك القواعد بأصول الفقه لا ببناء مسائله المستنبطة من أدلتها التفصيلية عليه مباشرة

### ﴿ تعريف علم الاصول ﴾

بان مما تقدم ان علم الاصول هو قواعد كلية يتوصل بها الى استنباط الفقه من ادلته التفصيلية (١) نحو: الامر للوجوب ، والنهي للتحريم وحكم الخاص يتناول المحصوص قطعا ، والعام يوجب الحكم فيما يتناوله قطعا

وكيفية التوصل ان تجعل تلك القضايا الكلية المدونة في علم الاصول كبرى بالشكل الاول وصغراه موجبة سهلة الحصول مأخذاها الدليل التفصيلي فنقول : الصلاة مأمور بها في قوله له تعالى وأقيموا الصلاة ، وكل مأمور به واجب ينتج : الصلاة واجبة . والخبر منهي عنها في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اما الخمر والميسر والانصاب والازلام

(١) او ما يتوقف عليه ذلك الموصول كعدم نسخ الدليل وعدم معارضته بدليل آخر ارجح منه وكالشروط المشترطة في قطعية كل من العام وغيره الي غير ذلك مما سيبيح . مفصلا في محله

رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) ، وكل منهى عنه محرم ، فينتج : الحظر محرم . والطواف بالبيت المأمور به في قوله تعالى ( وليطوفوا بالبيت العتيق ) خاص ، وكل خاص يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً وهو الطواف لا غير ، ينتج : الطواف بالبيت المأمور به يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً وهو الطواف دون الطهارة مثلاً . والداخل في البيت المحرم الثابت له الأمن في قوله تعالى ( ومن دخله كان آمناً ) عام ، وكل عام يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً وهو الداخل مطلقاً ولو كان جانياً فلا يقتل من لاذ (١) به (٢) ، والنتيجة هي المطلوب الفقهي كما ان ما ذكر من الآيات وهو قوله تعالى « وأقيموا الصلاة . . . الخ » هو الدليل التفصيلي

(١) بل يمنع عنه الأكل والشرب حتى يخرج منه ويقتل — وقال الامام الشافعي يقتل وان تعلق بأستار الكعبة . وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان العام قطعي او ظني . فن . قال بالاول لم يقتل به بالقياس ولا برواية الآحاد ، ومن قال بالثاني ففسره بحديث الآحاد وهو قوله عليه السلام ( ان هذا البيت لا يميز عاصياً ولا فاراً بدم ) وقاس القتل على الجناية في الاعضاء

(٢) ويمكن جعل هذا التمثيل على صورة قياس استثنائي بأن يقال كلما كانت الصلاة مأموراً بها كانت واجبة لكنها مأمور بها في قوله تعالى « وأقيموا الصلاة » فينتج انها واجبة الخ

## ﴿ موضوع وغاية وأقسام ﴾

موضوعه الأدلة الشرعية من حيث اثباتها للأحكام، والأحكام من حيث استنباطها منها

وغاية معرفة أحكام الله تعالى لتثال بها السعادة  
 وواضعه الامام الشافعي رضي الله عنه . ورسائله فيه مشهورة وهي  
 اول كتاب الف في هذا الفن

## ﴿ باب الاقسام ﴾

الحكم عند الاصوليين هو خطاب الله تعالى ( أى كلامه النفس  
 الازلى ) (١) المتعلق بأفعال العباد (٢) اقتضاء او تخيراً ( ويطبق  
 عند الفقهاء على ما ثبت بالخطاب كالوجوب والتدب )

والاقتضاء اما ان يكون اقتضاء للفعل او الترك على سبيل الجزم  
 الاول الواجب والثانى المحرم . او غير الجزم الاول المندوب والثانى  
 المكروه . والتخير الاباحة . وهذا ما يسمى بخطاب التكليف

(١) فالحكم عند الاصوليين قديم وحصول أثره في الخارج كحل  
 المرأة بالمقد وحرمتها بالطلاق حادث

(٢) عدل عما هو مشهور بجمل كلمة العباد مكان كلمة المكلفين  
 لما يرد على المشهور من أحكام الصبي في الصوم والصلاة وجواز  
 تصرفه فيما يعود عليه بالمنفعة كقبوله الهبة وإبرائه من الدين

## ﴿ تنبيه ﴾

لا تكليف الا بما يطاق وهو كل ممكن في ذاته للانسان اختيار  
في وجوده او عدمه وان كان قد يكون واجبا بالغير نظراً لتعلق علم  
الله بمحصوله طبقاً لما سيكون او محالاً بالغير ايضاً نظراً لتعلق علم الله  
به كذلك . اما ما لا يطاق — وهو قسبان : الاول الممكن المستحيل عادة  
كمشى الزمن وابصار الاعمى وطيران الانسان في الهواء بدون آلة  
تساعد على ذلك ، والثاني المستحيل عقلاً كاجتماع التقبضين وارتفاعهما  
فلا تكليف به بدليل قوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها . وقيل يجوز  
التكليف بالآخرين وان لم يقع ذلك وفائدته الابتلاء والاختبار  
بإظهار المكلف الامثال او عدمه .

ولما كان كل من الغافل والملجأ والمتره ليس مكلفاً على قول بعض  
الاصوليين ، ومكلفاً على قول بعض آخر رأينا ان نبين ذلك فنقول

## ﴿ الغافل ﴾

الغافل الذي لا شعوره كالنائم والساهي غير مكلف لأن من  
شروط التكليف العلم الذي من فروعه امتثال أوامر المكلف ونواهيه  
فاذا انتفى الشرط انتفى المشروط اذ حصول الشيء بدون شرط  
محال في جميع الاوقات .



### ( الملجأ )

الملجأ الذي يدري ولكن لا يمكنه الفعل ولا الترك كالملقى من شاق على رجل ليقته . هو بهذا المعنى غير مكلف لأن الامثال والابتلاء اللذين هما فائدتا التكليف لا يتصوران ممن حالته هذه فإنه فاقد القدرة والاختيار معا فهو بمنزلة الجماد

### ( المكروه )

الاكراه قسمان : ملجئ ، وغير ملجئ . فالملجئ ما يغوت النفس أو العضو ولو لم يمثل المكروه أمر من اكراهه . وغير الملجئ ما ليس كذلك كأن يهدد المكروه المكروه بالحبس أو الضرب والمكروه مكلف في هاتين الحالتين بدليل أن المكروه عليه ممكن في ذاته وأن الفاعل قد يفعله وقد لا يفعله ، وبدليل أن فعله قد يكون واجبا كما إذا اكراه على شرب الخمر وهدد بالقتل فإنه يجب عليه الشرب اختيارا لأن خوف الضررين عنده وصيانة لنفسه من الضياع ويأثم إن لم يشرب ، وقد يكون حراما كما إذا اكراه على قتل مسلم ظلما فإنه يأثم لو قتله وإن كان لا يقتضيه منه

والضابط في الاكراه أنه إما أن يكون على قول وإما أن يكون على فعل . فالاول أن كان من قبيل الاخبار لا يتحقق مقتضاه في نظر الشارع ، وإن كان انشاء فإن كان مما لا يبطله الهزل كالاطلاق والعق يتحقق مقتضاه . وإن كان غير ذلك كالبيع والاجارة فإنه لا

يصح لاشتراط الرضا فيه وبطلانه بالهزل  
والثاني ان امكن جعل المكروه فيه بمنزلة الآلة أوخذ به المكروه  
كالأكراه على القتل وعلى اتلاف مال الغير بدون حق فيقتص من  
المكروه دون المكروه في الحالة الاولى ويضمن في الثانية

### ﴿ مجتئ خطاب الوضع ١ ﴾

(٢) وهو خطاب الله تعالى المتعلق بكون الشيء نبيهاً أو شرطاً  
أو مانعاً - فالسبب ما يتعلق به الحكم ويستند اليه كدخول الوقت  
لوجوب الصلاة والسكر للحد واتلاف الصبي مال الغير لوجوب الضمان  
في ماله وأداء الولى عنه فإنه يقال وجبت الصلاة لدخول وقتها وكذا  
فيما بعده

والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده  
وجود ولا عدم لذاته كالطهارة بالنسبة للصلاة لان مجرد الوضوء  
ليس كافياً في تحقق الصلاة ولا في عدمها وكذلك تعريف الركن  
كالركوع والسجود بالنسبة للصلاة والايحباب والقبول بالنسبة للعمود

### (١) أى الجمل

(٢) خطاب الوضع مستغنى عنه بخطاب التكليف لان وجوب  
الصلاة مثلاً الذي هو معلوم من خطاب التكليف يقتضى صلاة حصل  
سبب إيجابها ( وهو دلوك الشمس مثلاً ) وارتفع المانع منه كالحيض  
واستوفت شرائطها كالطهارة بأنواعها ولكن لما تنابرا فهو مذكور خطاب  
الوضع لمجرد الايضاح

ألا أنه داخل في الماهية بخلاف الشرط فإنه خارج عنها  
 والمانع هو الوصف المضاف إليه تقيض الحكم الذي منعه كأبوة  
 القاتل للمقتل بالنسبة للقصاص وكالحيض بالنسبة للصلاة فإنه يقال  
 لم يقتل القاتل لكونه أباً لمن قتله ولم تجب عليها الصلاة لكونها حائضاً  
 أما الصحة (وهي مواهقة الفعل ذي الوجهين وقوعاً للشرع<sup>٢</sup>) والفساد  
 (وهو مخالفة الفعل المذكور له) فمقتلان وليسا من خطاب الوضع

### ( صحت الأصول )

الدليل عند الأصوليين ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب  
 خبري سواء كان لفظاً أو غير لفظ مفرداً أو مركباً ولذا عد منه  
 الخاص والعام

والادلة راجعة كما أسلفنا إلى أربعة أشياء منها الكتاب - وهو  
 اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم المنقول عنه تواتراً المتعبد  
 بتلاوة المتحدى بأقصر سورة منه المرسوم في المصاحف

ومباحثة الخاصة به هي أن المشهور منه « وهو ما تواتر في زمان  
 الصحابة والتابعين دون زمن النبي صلى الله عليه وسلم » يعارض

---

(٢) كل شيء شرعي له أركان وشروط فإذا حصل من المكلف  
 مستوفياً تلك الأشياء المعلومة في الحظاين ( خطاب التكليف وخطاب  
 الوضع ) علم أنه وقع صحيحاً بطريق العقل وإن وقع غير مستوف لها  
 علم عقلاً أنه فاسد فله جهتا وقوع

التواتر « وهو ما تواتر في الازمنة الثلاثة زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
والصحابة والتابعين والآحاد بخلافها

مثال المشهور ما قرأه ابن عباس في كفارة اليمين وهو قوله تعالى  
فصيام ثلاثة أيام متتابعات فإنها تعارض التواتر وهي قراءة فصيام  
ثلاثة أيام بدون متتابعات والآحاد منه لا يعارض شيئاً من  
القسمين الأولين (١)

والسنة هي ما أضيف الى النبي عليه السلام قولاً او فعلاً او  
تقريراً واذ كانا على الاسلوب العربي وفهم معناهما لا يكون الا  
بفهم الالفاظ وفهم معانيها في اللغة العربية وخواص تراكيبها  
وجب على الناظر فيهما لأجل ان يعرف منهما الأحكام ان  
يتبع في فهم معانيهما مذاق استعمال تلك اللغة والا فقد ركب  
متن عمياء وخبط خبط عشواء وبين ان هذا يقتضي البحث  
عن كيفية وضع الالفاظ لمعانيها وظهورها منها او عدم ظهورها  
ووجوه استعمالها فيها ونوع دلالتها عليها فهي من جهة الوضع  
تنقسم الى أربعة أقسام: الخاص والعام والمشارك والجمع المنكر.  
ومن جهة ظهورها الى أربعة أقسام أيضاً وهي: الظاهر والنص

(١) المحققون على ان القراءات السبع متواترة في  
الجوهر دون الهيئة والمراد بالجوهر الحروف التي تختلف بالرسم  
كما لك يوم الدين وملك يوم الدين وبالهيئة غير ذلك مما لا يختلف  
به الرسم كتفخيم اللامات وتخفيف بعض الحروف الى غير ذلك

والمفسر والمحكم ، ومن جهة عدمه الى أربعة وهي : الخفي  
والمشكل والمجهل والمتشابه ، ومن جهة وجوه استعمالها تنقسم  
الى أربعة أيضاً وهي ، الحقيقة والمجاز والصريح والكنائية ، ومن  
جهة الدلالة تنقسم الى أربعة كذلك وهي الدال بعبارة والدال  
بإشارته والدال باقتضائه والدال بنصه . وبعد هذه الاقسام  
العشرين قسم آخر يشملها وهو أربعة أقسام

الأول معرفة مأخذها ككون الخاص مأخوذاً من اختصاص  
فلان بكذا ، والتص مأخوذاً من كذا ، ومثل ذلك بقية الاقسام  
وهو قليل الجدوي في علم الأصول فلا يتعرض له

والثاني معرفة حقائقها الشرعية المتبعة عند الأصوليين  
والثالث معرفة أحكامها أي الآثار المترتبة عليها الثابتة لها  
كأفادة الحكم الوارد على الخاص القطع فيما يدل عليه وكأفادة الحكم  
الوارد على العام الظن ان كان مخصصاً والقطع ان لم يكن كذلك  
والرابع معرفة ترجيح بعضها على بعض عند التعارض ولما كان  
القسم الأول غير معتبر في علم الأصول كان المجموع ستين قسمًا وهذه  
المباحث مشتركة بين الكتاب والسنة وسيأتي للسته مباحث  
مختصة بها

### ( بحث الخاص )

الخاص ما وضع لمعنى واحد على سبيل الانفراد . فخرج بقولنا  
على الانفراد العام فإنه موضوع لمعنى واحد شامل لأفراد متعددة

من غير حصر. والمراد بالواحد المذكور في التعريف الواحد الحقيقي كزيد وعمرو أو الاعتباري كأسماء الأعداد مثل ثلاثة ومائة فيدخل في تعريف الخاص كل من الفعل والحرف إذا لم يكن مشتركا وكذا المثني الذي ليس فيه ال الاستغراقية والمنكر الذي ليس واقعا في سياق النفي

والخاص اما جزئي نحو على مثلا، واما نوع نحو رجل او جنس نحو انسان « وإنما عد الانسان جنسا والرجل نوعا لاختلاف أفراد الانسان في الحكم الشرعي دون الرجل ذي الاهلية المعتبرة شرعا » وحكمه ان يتناول مدلوله قطعا بالنسبة لما اريد به من الحكم الشرعي كما يؤخذ من مذاق استعمالات اللغة فان من يقول زيد عالم انما يريد افادة ثبوت العلم الذي هو قسم من اقسام الخاص لزيد الذي هو قسم منه أيضا افادة قطعية. ومعنى كونه قطعيا في افادة مدلوله ان غيره لا يحتمل فهمه منه فهما ناشئا عن دليل وان كان اللفظ صالحا لتناوله - ولكون الخاص قطعيا في افادة معناه تعين حمل القراء المذكور لبيان العدة في قوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » على الحيض دون الطهر لانه لو حمل على الثاني نظرا لتأنيث اسم العدد القاضى بأن يكون المعدود مذكرا وهو الطهر دون الحيض كما قال به الامام الشافعي لما كانت العدة ثلاثة قروء بل اثنين وبعضا لأن الشافعي رضى الله عنه يحسب الطهر الاول الذي حصل فيه الطلاق ويعتبر طهرين بعده ولو قيل ان بعض الطهر طهر فتكون العدة ثلاثة

اطهار قلنا في رده ان الطهر اسم لما تخلل بين الدمين على انه لو عد بعض الطهر طهرا لكفى طهر ساعة واحدة في الثالث ولا قائل به والخامس بين في نفسه فلا يحتاج الى بيان لانه يكون تحصيل حاصل ولا يجوز الزيادة عليه بخبر الواحد (١) ومن الخاص الأمر والنهي والمطلق والمقيد

(١) فلا يجوز زيادة الطمأنينة في الركوع والسجود في قوله تعالى اركعوا واسجدوا على سبيل القرض بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام للاعرابي قم فصل فانك لم تصل لأن الركوع معناه الخصاص الميلان عن الاستواء والسجود معناه وضع الحية على الارض واحتملها تلك الزيادة لم ينشأ عن دليل وكذا لا يجوز اشتراط الموالاة في الوضوء (او اظلة النبي علي ذلك) واشتراط الترتيب لحديث (لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يطع الطهور مواضعه فيغسل وجهه ثم يديه) واشتراط التسمية لحديث (لا وضوء لمن لم بسم الله تعالى) واشتراط النية (لحديث أنما الاعمال بالنيات) على سبيل القرض في قوله تعالى واطهروا وجوهكم وايديكم لأن قوله تعالى فاطهروا وجوهكم الخ وامسحوا برءوسكم خاصات معلوم معناها وهو الاشارة والاصابة واشتراط هذه الاشياء بهذه الاخبار يكون زيادة على النص وكذا لا يجوز زيادة الطهارة على سبيل القرض في آية وليطوفوا بالبيت الشيق لحديث الا لا يطوفن بهذا البيت محدث ولا عريان لان الطواف خاص معلوم معناه وهو الدوران بالبيت فلا يكون موقوفاً على الطهارة

## ﴿ الامر ﴾

الامر هو لفظ طلب به الفعل استعمالاً طلباً جازماً باعتبار وضعه له فالمستعمل في التهديد نحو ( اعملوا ما شئتم ) والتعجيز نحو ( فأتوا بسورة من مثله ) والندب نحو ( اذا تدابنتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه ) والاخبار عن طلب الفعل نحو قوله تعالى ( كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ) ليس من الامر وان افاد الوجوب في المثال الاخير ويختص لفظ الامر بالوجوب لقوله تعالى ( فليحذر الذين يخافون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم ) فان تهديد المخالف بخوف الفتنة والعذاب الاليم يقتضي وجوب عدمها لقوله تعالى ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى (١) الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ) وقول النبي صلى الله عليه وسلم ( لولا ان اشق علي أمتي لأمرتهم بالسواك ) فانه لاشقة الا في الوجوب دون الندب والاباحة والصيغة التي تختص بالوجوب هي فعل (٢) الامر بدليل قوله تعالى ( واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ) فان ذمهم على ترك الامتثال بالصيغة المطلقة دليل على افادتها الوجوب والمعقول من اللغة كذلك فان السيد يعد عبده الذي لم يمثل امره عاصياً وما ذلك الا

---

(١) معنى قضى هنا أمر (بدليل غطف رسول على لفظ الجلالة) لا قدر

(٢) مثل فعل الامر المضارع المقترن بلام الامر كقوله تعالى وليظوفوا بالبيت المتيق



بترك الواجب خلافا لمن قال بان موجبها ندب لانها لطلب الفعل ولا بد فيه من جانب الرجحان ولمن قال بان موجبها الاباحة لانها تقتضى التصريح بإيجاد الفعل والاباحة هي القدر المتيقن فيه ولمن توقف نظرا لكونها تستعمل في معان كثيرة وهذا الحكم ثابت ولو بعد الحظر ولا يخرج عنه للاباحة الا بقرينة كما في قوله تعالى (واذا حلتم فاصطادوا) وقول النبي عليه السلام (كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها) (١) فان الآية الأولى اتت بعد قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم) وقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله) بعد قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فان الامر في كل ذلك بعد الحظر المقيد انما هو لا رجاءه الى الحكم الاصلى عند انتفاء القيد وذلك الحكم هو الاباحة فالحكم الاصلى وتقييد النهى قرينة على استعمال الأمر هنا للاباحة. كل أمر قيد بما يفيد التكرار (٢) والوحدة

(١) وكقوله تعالى فاذا تطهرتم فأتوهن من حيث امركم الله وقوله عليه الصلاة والسلام (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا وادخروا)

(٢) التكرار والعموم مثلان غالبان اذا معنى التكرار ان يكرر الفعل مرة بعد اخرى حتي يستوفي جميع افراده التي يصدق عليها والعموم هو ايجاد تلك الافراد فلا ينفك أحدهما عن الآخر الا نادرا كما اذا

فالمراد منه ما قيد به أما المطلق عن التقيد ففي الغالب للواحد الحقيقي  
أو الاعتباري والاعتباري هو مجموع الافراد من حيث هو مجموع  
فلو قال لزوجه طلق نفسك فطلقت نفسها طلقة واحدة وقعت وكذلك  
لو طلقت نفسها ثلاثا ونواه بخلاف ما لو طلقت نفسها طلقتين فانهما  
لا يقعان اذا كانت حرة لان الطلقة الواحدة واحد حقيقي والطلقات  
الثلاث واحد اعتباري والطلقتين ليستا كذلك

وأما المعلق علي سبب فيتكرر بتكرر سببه نحو قوله تعالى (اقم الصلاة  
لذلك الشمس) وكذلك بقية الصلوات المعلقة على اسبابها وهي الاوقات  
المعلومة في السنة

### باب ما يتبادر بالمأمور به

الآتيان بالمأمور به اما أداء او قضاء . فالأداء هو تسليم  
عين المأمور به . وهو ثلاثة أقسام : أداء كامل وأداء ناقص  
وأداء شبيه بالقضاء

فالأداء الكامل هو ان يؤدي بالصفة التي شرع عليها  
كصلاة الجماعة في وقتها وكرد الناصب الشيء المفصوب بعينه  
والأداء الناقص كالصلاة منفردا في وقتها وكرد المفصوب  
مشغولا بحاجة او دين

تأتي إيجاد عامة الافراد دفعة واحدة بدون تكرار كإيقاع الطلقات الثلاث  
دفعة واحدة . ولما كان هذا لا تمكك النادر لا يعول عليه استغنى الاصوليون  
بأحدهما عن الآخر

والاداء الشبيه بالقضاء كأن يصلي المسافر الظهر مثلاً  
 خلف امام مسافر وبعد ركعة يعرف فيذهب ليغسل أنفه  
 ويتوضأ وفي أثناء ذلك يعزم على الإقامة مدة خمسة عشر  
 يوماً أو أكثر فيجب عليه ان يصلي ركعة واحدة تكملة  
 للركعة الاولى وذلك لأن الاداء هو تأدية ما وجب عليه  
 وهو ركعتان صلى منهما واحدة وبقى عليه واحدة أخرى فهذا  
 أداء لتأديتها في وقتها وشبهه بالقضاء لأنه ما وجب مع الامام  
 وهو ركعة واحدة بدليل أنه لم يتم الصلاة اربعاً كما اذا  
 كان يؤديها أداءً محضاً ونوى الإقامة فإنه في هذه الحالة  
 يتمها اربعاً اذا القضاء يؤدي بالحالة التي وجب عليها  
 الأداء . ألا ترى ان المسافر اذا وجب عليه شيء من الصلاة  
 وقت الحضر وقضاه في وقت السفر فإنه يقضيه تاماً .  
 وكذا المسافر اذا قضى ما وجب عليه في السفر وهو مقيم فإنه  
 يقضيه قصراً وانما سمي أداءً شبيهاً بالقضاء دون العكس لان  
 مشابهته أتت من قبيل الوصف بخلاف الأداء فإنه أتى من  
 حيث ذاته ومثاله في المعاملات ان يتزوج رجل امرأة ويمهرها  
 عبداً ملك غيره وبعد ذلك يشتري العبد ويقبضها اياه فيسمى  
 أداءً شبيهاً بالقضاء ويترتب على كونه أداءً اجبارها على قبوله  
 اذا امتنع وعلى كونه شبيهاً بالنكاح جواز تصرفه فيه  
 بالعتق وغيره كالبيع واعطائها القية

( والقضاء ) وهو تسليم مثل المأمور به قسمان قضاء محض وقضاء شبيه بالاداء . والاول ينقسم قسمين أيضا قضاء بمثل معقول وقضاء بمثل غير معقول . والاول اما كامل كصيام يوم بدل يوم وكرد مثلي كان ديننا في الذمة . واما ناقص كدفع قيمة المثلي ولا يصار اليها الا اذا تعذر رد المثل والقضاء بمثل غير معقول كدفع الدية في القتل واطعام ستين مسكينا في كفارة الصوم والقضاء الشبيه بالاداء كقضاء المأموم تكبيرات العيد وهو راجح لانه لم يلحقها مع الامام وشبهت بالاداء من حيث أن الانحناء شبيه بالقيام

### ﴿ الحسن والقبح ﴾

الحسن والقبح لهما ثلاث معان الاول ان يراد بالحسن صفة الكمال كالعلم والصدق وبالقبح صفة النقص كالجهل والكذب الثاني أن يطلق الحسن على ما يلائم الطبع كالحلاوة والقبح على ما لا يلائمه كالمرارة والحسن والقبح ههنا عنيان اتفاقا الثالث ان يطلق الحسن على ما يمدح عليه عاجلا ويثاب عليه آجلا والقبح على ما ينذم عليه عاجلا و يعاقب عليه آجلا والحسن والقبح بهذا المعنى فيهما خلاف

قالت المعتزلة انهما عنيان مستدلين بأن الحسن والقبح صفتان قائمتان بالفعل يحكم بهما العقل اما بالبداهة كحسن الصدق والناسف

وقبح الكذب الضار واما بالنظر كقبح الكذب النافع وحسن الصدق  
الضار وينبذ عليه الشرع بالأمر في الاول والنهي في الثاني واستدلوا  
على ذلك بقولهم ان العقل يحكم بحسن العدل وقبح الظلم بقطع النظر  
عن الشرع وهذا مردود لانهم ان ارادوا بالحسن فيما ذكره الحسن  
بالمعنى الثالث فغير مسلم وان ارادوا به غيره فمسلم يمتناو بينهم لكنه  
لا ينهض دليلا على صحة دعواهم

وذهب الاشعري الى ان الخاكم بالحسن والقبح هو الشرع  
لا غير ولا مدرك للعقل في ذلك فالفعل اما حسن لا امر الشارع به  
وقبح لئيه عنه

واستدل علي ذلك بأنه لو كان الحسن والقبح صفتين قائمتين  
بالفعل يدركان بالعقل للزم قيام العرض بالعرض ويرد عليه بأنه ان  
أراد بقوله قيام العرض بالعرض اتصافه به لم يمنع بطلانه فان العرض  
يوصف بالعرض كقولهم حركة سريعة وحركة بطيئة وأيض يقق  
وأسود حالك وان اراد ان العرض يكون تابعا للعرض في التحيز فلا  
نسلم ان ذلك حاصل هنا لان الحسن والقبح تابعان للفاعل بشرط  
تقدم الفعل عليهما لان كلا من الحركة والسرعة تابعان في التحيز  
للجسم بشرط تقدم الحركة على السرعة وليس للاشعري ان يستدل  
على دعواه بقوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) لان  
للمعتزلة أن يقولوا ان المراد بالرسول العقل

وذهب الماتريدية ومنهم الحنفية بأن الحاكم بالحسن والقبح

الشرع وان كلا منهما صفة قائمة بالفعل والعقل يدرك ذلك في بعض الافعال فالشارع لم يأمر بشيء الا لكونه حسنا ولم ينه عنه الا لكونه قبيحا وعلى غير رأى الاشعري التقسيم الآتى

المأمور به اما ان يكون حسنا لعينه بأن يشمل أشياء حسنة كالصلاة فانها عبارة عن الخضوع للنعم والثناء عليه وأما ان يكون ملحقا بالحسن لعينه كالزكاة والحج والصوم فانها ليست حسنة لعينها لما في الاول من ضياع المال ولأن الثانى سفر كبقية الاسفار التى فيها المشقة وكذا الثالث فيه حرمان النفس مما خلقه الله لها فهذه الاشياء الثلاثة اما حسنت لوسائل أخرى وهى اغناء (١) الفقير فى الاول وتعظيم البيت فى الثانى وتأديب النفس التى هى أعدى أعداء الانسان (٢) فى الثالث ولكن لما لم يصح النظر الى وسائل الحسن هذه لان المنعنى هو الله والتعظيم للبيت انما هو بتعظيم من هو له وتأديب النفس بابعادها عما هو كالطبيعى لها لاحسن فيه (٣) جعل ملحقا بالحسن لعينه.

( ١ ) فقد ورد أغفروهم عن المسألة فى هذا اليوم ( وهو يوم عيد الفطر )

( ٢ ) ورد أن الله أوحى الى آدم ان اعدى أعدائك نفسك السقيل بن جنبيك

( ٣ ) فهو بمنزلة الحرارة للنار ولا قبح من وجود هذا اللازم ولا حسن فى رفعه

وأما أن يكون حسنا لغيره كالوضوء والجهاد فإن الاول حسن  
 لأجل الصلاة والثاني لأجل اعلاء كلمة الله والاول لا يتأدى إلا بعمل  
 آخر غير الوضوء بخلاف الثاني

وحكم الحسن لعينه والمالحق به أنه لا يسقط إلا بسقوطه  
 في نفسه كسقوط الصلاة عن الحائض والنفساء والثاني يسقط  
 بسقوط ما حسن لأجله فيسقط الوضوء عن الحائض لسقوط  
 الصلاة عنها

### ﴿ انتهى ﴾

النهى لفظ طلب به الكف طلبا جازما استملاء باعتبار  
 وضعه له فخرج بقولنا طلب به الكف الاخبار بقولنا طلبا  
 جازما النهى المفيد للكره كالنهى عن البيع وقت أذان  
 الجمعة وباستعلاء الدعاء والالتماس وباعتبار وضعه له الاخبار  
 المفيدة للنهى نحو (كنت نهيتكم عن زيارة القبور إلا فزوروها)  
 والنهى يقتضى دوام الترك إلا اذا قيد بما يفيد غير  
 ذلك ويقتضى الفور كذلك نحو (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا  
 الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) وكنهى  
 الحائض والنفساء عن الصوم والصلاة أيام الحيض والنفساء  
 والنهى يفيد قبح المنهى عنه بدليل قوله تعالى (إن الله  
 يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء  
 والمنكر والبغى)

وقبح المنهى عنه اما لعينه (١) وضعا وشرعاً كالنهي  
عن الكفر فانه قبيح شرعا ولغة أيضاً (٢) اذ هو موضوع  
فيها لمعنى قبيح عند العقل وهو كفران النعمة او شرعا فقط  
كبيع الحر فانه ليس بمال

او لقبح في وصفه الملازم له كصوم يوم النحر المنهى عنه  
شرعا لقبح في وصفه الملازم له وهو كون العبد في ضيافة ربه  
ذلك اليوم وهذا وصف لا ينفك عنه - او لقبح في مجاوره  
وهو الوصف الذي ليس ملازماً كالنهي عن البيع وقت النداء  
لصلاة الجمعة لا لخلاله بالسعي وهذا الوصف الذي هو الاخلال  
ليس ملازماً للبيع لجواز ان يبيع وهو ذاهب الى المسجد بدون  
ان يحصل الاخلال بالسعي

### (المنهى عنه)

المنهى عنه إما جسي وإما شرعى - فالشرعى ما وضعه  
الشارع لمعنى مطلوب كالبيع والزواج والاجارة الخ فان الاول  
وضعه الشارع لنقل ملك المبيع من البائع الى المشتري - والثاني

(١) هذا التقسيم لا يثنى على رأي الاشعري في الحسن والقبح  
بل على رأى الحنفية ويصح أيضاً على رأي المعتزلة  
(٢) فانه موضوع في اللغة لمعنى يستقبحه أهل اللغة قبل وصول

الشرع اليهم



لملك الانتفاع بالبضع - والثالث لملك منفعة العين المؤجرة -  
والحسنى ما ليس كذلك كالزنا والمقامرة وشرب الخمر . كل  
منهى عنه حتى ، فأنهى عنه لقبح في ذاته كالقتل الا اذا قامت  
قرينة على انه لقبح في وصفه او مجاوره كالزنا فان قبحه لا سراف  
الماء وضياح النسب وهو وصف ملازم له وكوطء الحائض فان  
قبحه لمجاوره وهو الأذى - والنهى عنه في الأولين يقتضى  
البطلان وعدم ترتب الأثر الشرعى الذي يترتب على الصحيح  
فلا يعد محصنا بالزنا ولا تحل المزنى بها للزوج الأول ولا يثبت به  
النسب وفى الثالث يترتب عليه الأثر فيعد محصنا بوطء  
الحائض ويثبت به النسب ويحل الموطوء للزوج الأول .

والنهى عنه الحسنى باحواله الثلاث يحرم فعله . كل منهى  
عنه شرعى يكون النهى عنه لقبح في وصفه كالنهي عن الصوم  
يوم النحر او عن بيع درهم بدرهمين - او فى مجاوره كالنهي  
عن البيع وقت النداء للصلاة الا اذا قامت قرينة على انه لقبح  
فى ذاته كيبيع الحر

اذا كان النهى عن الشرعى لقبح فى ذاته كان حراما  
وباطلا أيضا فلا يسوغ لمشتري الحر ان يتصرف فيه بحال من  
الاحوال لكون البيع باطلا ويجب عليه فسخه - واذا كان  
القبح فى وصفه الملازم له كان حراما وفسدا كيبيع درهم بدرهمين  
ويجب على المتبائعين الفسخ لكنه يترتب عليه الأثر فيفيد الملك

بالتقبض ويصح تصرف المشتري في المبيع والبائع في الثمن بخلاف  
البيع الباطل . وإذا كان النهى لبيع في مجاوره كان مكروها وصحيحا  
كالبيع وقت الأذان

### ﴿ ضد الأمر والنهي ﴾

الضد هو الأمر الوجودي الأخص من النقيض كالأمر  
بالنسبة للأسود فإنه أمر وجودي أخص من ( غير اسود ) وكذا  
( اسود ) بالنسبة له ومثل ذلك كل أمرين وجوديين متغايرين كشجر  
وحجر وذهب وفضة الخ .

الأمر بالشئ يستلزم تحريم ضده (سواء كان الضد واحدا  
كالحركة بالنسبة للسكون وبالعكس او متعددا كالبودية والصابئة  
والمجوسية بالنسبة للإيمان ) ان كان حصول ذلك الضد يفوت  
حصول المأمور به كالأمر بالاسلام فإنه يستلزم تحريم ضده  
وهو البودية والمجوسية والصابئة وغيرها لأنها مفوتة لحصوله  
وكالأمر بالاعتزال في قوله تعالى ( فاعتزلوا النساء في المحيض )  
فانه يستلزم تحريم ضده وهو القربان في هذه المدة لانه مفوت لحصول  
المأمور به الذي هو الاعتزال

ويستلزم كراهته ان كان غير مفوت لحصوله كالأمر  
بالقيام في قوله عليه الصلاة والسلام لما وصف للأعرابي الصلاة ( ثم  
استوقأما ) فانه لا يستلزم تحريم القعود بل يقتضى كراهته لان حصوله

لا يفوت الاتيان بالأمور به وهو القيام لجواز ان يقوم بعد القعود لعدم  
 تعيين الزمن فيهما فلو كان متعينا استلزم تحريمه  
 والنهي عن الشيء يقتضى وجوب ضده ان كان عدم ذلك الضد  
 يوجب حصول المنهي عنه كالنهي في قوله تعالى ( ولا تعزموا عقدة  
 النكاح حتي يبلغ الكتاب اجله ) فانه يقتضى وجوب الكف عن  
 الزواج لانه لو عدم الكف حصل العزم المنهي عنه ولا يقتضى الوجوب  
 اذا كان عدمه لا يوجب الوقوع في المنهي عنه كنهى المحرم عن لبس  
 الخيط لجواز ان يكون عريانا (١)

(١) الحالة الاولى تحقق في كل شيء يكون تقيضه صادقا على شيء  
 واحد هو الضد فلو عدم تحقق المنهي عنه كما في ( ولا تعزموا عقدة  
 النكاح ) فان عدم العزم صادق على الكف ولو عدم تحقق العزم وكما  
 في خروج المطلقة من بيتها الذي طلقت فيه قبل انتهاء العدة المذكورة  
 في قوله تعالى ( ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الخ ) فان ضد  
 الخروج البقاء في المنزل ولو عدم تحقق الضد وهو الخروج فيكون  
 عدمه موجبا لحصول المنهي عنه فحكم البقاء المعلوم من هذه الآية  
 الوجوب . والحالة الثانية تحقق في كل ما يكون تقيضه صادقا على الضد وغيره كما  
 في النهي عن لبس الخيط فان ضده هو لبس الازار لو عدم لا يتحقق المنهي عنه  
 الذي هو لبس الخيط لجواز ان يكون عريانا وكما في النهي عن شرب الخمر  
 فان ضده وهو شرب الماء لو عدم لا يتحقق شرب الخمر لجواز أن  
 لا يشرب شيئا ومن هذين المثالين نعلم انه في الحالة الثانية لا يقتضي النهي حكما  
 معيناً في الضد لجواز ان يكون سنة كما في المثال الاول او مباحا كما في الثاني

## ﴿ المطلق والمقيد ﴾

المطلق هو الدال على الحقيقة محتملة لخصص كثيرة من غير شمول ولا تعيين والمقيد ما خرج عن الشروع بوجه ما وهما من النسب الاضافية فان الانسان مطلق بالنسبة الى انسان زنجي مقيد بالنسبة الى الحيوان والحيوان مقيد كذلك بالنسبة للجسم مطلق بالنسبة للانسان

ويقع الاطلاق والتقييد على أربعة أقسام  
الاول متفق السبب والحكم كأطلاق صوم كفارة اليمين في قوله تعالى ( فصيام ثلاثة أيام ) وتقييده في قراءة ابن مسعود بقيد متابعات وهي مشهورة بيجوز بمثلها الزيادة على الكتاب والحديث المتواتر الثاني مختلف الحكم والسبب كتقييد الشهادة بالعدالة في قوله تعالى ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) واطلاق الرقبة في آية الظهار ( وهي قوله تعالى ) والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبه من قبل ان يتأسا )

الثالث متحد السبب مختلف الحكم كتقييد الايدي بالمرافق في آية الوضوء وهي قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ) واطلاقها في آية التيمم وهي قوله تعالى ( فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه )

الرابع مختلف السبب متحد الحكم كتقييد الرقبة في آية القتل بالايمن

في قوله تعالى ( ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ) وإطلاقها في آية الظهار المتقدمة

والاول يحمل فيه المطلق على المقيد أي يقيد بقيدته لتعذر بقاء كل منهما على حالته . والثاني لا يحمل اتفاقا . وأما الثالث والرابع فلا يحمل فيها لأنهما خاصان فهما قطعيان في مدلولهما ولا مانع من ذلك لجواز أن الشارع سئل في شيء فأتى بالحكم فيه مطلقا كما في الظهار وشدد في آخر فأتى بالحكم فيه مقيدا كما في القتل خلافا للشافعي في الأخير فإنه قال يحمل المطلق على المقيد دفعا للتناقض وقد علمت ان لا تناقض لاختلاف محل الحكم

### ( العام )

هو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر كرجل من قولنا لارجل في الدار فان معناه عدم وجود أي فرد من افراد الرجال اذ النكرة في سياق النفي تعم عموما شموليا وهو المراد من العام وحكمه ايجاب القطع فيما يتناوله كما هو مذهب الحنفية واستدلوا عليه بأن العموم معني من المعاني المقصودة فلا بد من وضع لفظ بازائه - ورد هذا الدليل بأن كثيرا من المعاني لم توضع له الفاظ مخصوصة كرائحة الورد ورائحة المسك بل فهمت من تركيب اضافي على ان في هذا اثبات الوضع بالقياس وهو غير صحيح - واستدلوا ايضا بقول علي (١)

(١) وذكر في بعض الكتب عثمان بدل علي رضي الله عنهما

كرم الله وجهه في الجمع بين الاختين استمتاعاً بملك اليمين أحلتها آية وهي ( ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات ) وحرمتها آية أخرى وهي قوله تعالى ( وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف ) ففتيانكم المؤمنات في الآية الاولى لا تفيد حل الاختين الا اذا كان لفظ فتياتكم المؤمنات قطعياً في العموم كما ان الآية الاخرى لا تفيد التحريم الا اذا كان لفظ الاختين قطعياً فيه ايضا ورجح التحريم بحدیث ( ما اجتمع الحلال والحرام الا وغلب الحرام الحلال ) والاحتياط ( ٢ )

( ٢ ) معلوم ان العام مخصوص اذا كان ظنيا لا يسقط به الاستدلال فان ابا حنيفة رحمه الله استدل على فساد البيع بالشرط بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وهذا عام دخله الخصوص فان شرط الخيار قد خص منه واحتج على استحقاق الجار الشفعة بقوله عليه السلام « الجار احق بصقبه » وهذا عام مخصوص فان الجار عند وجود الشريك وطلبه الشفعة لا يكون احق بصقبه بل يكون الحق للشريك واستدل محمد على عدم جواز بيع المقار قبل القبض بنهي عليه السلام عن بيع مالم يقبض وقد خص منه بيع المهر قبل القبض وبيع الميراث كذلك ومثلها بيع بدل الصالح وقد خص ابو حنيفة هذا العام بالقياس فعلمنا انه حجة للعمل مع كونه غير موجب للعلم القطعي وعلى هذا فما نقل عن علي كرم الله وجهه ان كان الفرض منه الحل والتحريم عملاً لا يصح دليلاً للحنفية وان كان الفرض منه الحل والتحريم اعتقاداً نهض برهاناً على دعواهم غير انه لا دليل على انه المقصود من كلامه كرم الله وجهه

وذهبت الشافعية والمالكية الى انه ظنى لان كل عام خصص غالباً  
 وشاع ذلك في اللغة حتى صار قولهم ما من عام الا وخصص شبه المثل  
 بل ان هذه العبارة مخصصة بقوله تعالى ( والله بكل شيء عليم ) بقوله  
 تعالى ( لله ما في السموات وما في الارض ) فانها باقبات على عمومهما  
 اذ علم الله تعالى يتعلق بالمستحيل والممكن والواجب وكل ما في  
 السموات وما في الارض مملوك له جَلَّ شأنه وشيوع التخصيص المذكور  
 شبهة قوية تمنع كونه قطعياً في معناه بخلاف احتمال الخاص المجاز  
 باحتمال وجود قرينة فانه شبهة ضعيفة غير شائعة فلا تقدر في كونه  
 قطعياً وعلى رأى الخنفية اذا تعارض الخاص والعام وجهل التاريخ ثبتت  
 المعارضة بينهما في القدر الذي دل عليه الخاص والا فالمتأخر منهما  
 ينسخ المتقدم فيما تلاقيا فيه مثال ذلك قوله تعالى ( والذين يتوفون  
 منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا ) فانه  
 شامل للحامل المتوفي عنها زوجها وقوله تعالى ( وأولات الأحمال أجلهن  
 ان يضعن حملهن فانه يقتضي ان عدة الحامل المتوفي عنها زوجها وضعها  
 الحمل بخلاف الآية الأولى فانها تقتضي أن عدتها أربعة أشهر وعشرة  
 ايام فقد تعارضتا في الحامل المذكورة كما هو رأى على كرم الله وجهه  
 وقال ابن مسعود الآية الثانية نزلت بعد الأولى فهي ناسخة لها وعلى  
 رأى الشافعي رضى الله عنه لا تثبت بينهما المعارضة ان جهل التاريخ  
 ولا ينسخ المتأخر منهما المتقدم ان علم بل يكون الخاص مفسراً للعام  
 لانه ظنى في افادة العموم فيحتمل ان يكون مراد به الكل أو البعض

يفسره الخاص ويزيل هذا الاحتمال . مطلقا كما يفسره القياس  
وخبر الآحاد بخلاف الخاص فانه لا يفسر بهما لكونه قطعيا  
في افادة معناه (١)

### ﴿ قصر العام ﴾

قصر العام على بعض افراده يكون بخمسة أشياء الاستثناء نحو  
عبيدى احرار الا فلانا والشرط نحو انت حر ان قرأت وكتبت  
والصفة نحو فى الأبل السائمة الزكاة والغاية نحو ( فأتوا الصيام الى الليل )  
والبدل نحو ( والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ) فان  
من بدل من الناس فان كان المخرج من العام معلوما كان قطعيا فى  
الباقى نحو عبيدى احرار الا فلانا وان كان غير معلوم كان العام ظنيا  
فى الباقى نحو عبيدى احرار الا بعضا واذا كان العام ظنيا جاز تخصيصه  
بحديث الآحاد والقياس بخلاف ما اذا كان قطعيا  
العام الذى قصر على بعض افراده او خصص يسمى عاما مخصوصا

(١) اذكر الحكم الذى تقضى به القواعد الاصولية عند الحنفية  
والشافعية مستنجا مما يأتي

— حديث المرنيين الذين امرهم رسول الله بان يلحقوا بأبل الصدقة  
فيشربوا من ابوالها والباها المقيما . طهارة بول ما يؤكل لحمه وحديث ورد  
بعد ذلك مضمونه استنزهاوا عن البول فان عامة عذاب اهل القبر منه  
حديث — ليس فيما دون خمسة اوثق صدقة وقوله عليه السلام  
بعد ذلك ما سقته الشفاء فقيه العشر



بمعنى ان عمومه مراد تناولا لاحكاما أى ان اللفظ شامل لجميع الافراد  
وتفهم منه لكن الحكم ليس واردا على كل الافراد بل على بعضها فهو  
من قبيل الحقيقة وأما العام الذى أريد به الخصوص فهو الذى لا يراد  
عمومه تناولا وحكما نحو قوله تعالى (الذين قال لهم الناس ان الناس  
قد جمعوا لكم فاجشوهم فزادهم ايمانا) فالمراد بالناس الاولى  
نعيم بن مسعود الاشجعي فهو من قبيل المجاز الذى علاقته  
العموم والخصوص

### ﴿ تخصيص العام ﴾

العام اما ان يخصص بمستقل غير كلام واما بمستقل هو كلام.  
فالاول يكون بمجموعة أشياء اولها العقل كتخصيص خطاب الشرع  
بغير المجنون والصبي وتخصيص (خالق كل شيء بغير الله)  
ثانيها الحس كقوله تعالى (وأوتيت من كل شيء) في بلفظ امرأة.  
سليمان عليه السلام فان العقل يحكم بواسطة الحس ان بعض الاشياء  
لم تؤت

ثالثها العرف كما اذا حلف ألا يأكل رأسا مثلا فانه لا يقع  
الا على ما تعرف أكله من الرأس كرأس الضأن مثلا دون رأس.  
المصفور والجراد

رابها الزيادة كما اذا حلف لا يأكل فاكهة فانه لا يحنث  
بأكل العنب لما فيه من التغذى المعروف زيادة على التفكه مالم

يقتضى العرف دخوله في الفأكة

خامسها النقص كقوله كل مملوك لي حر فانه لا يشمل المكاتب

لنقص الملك فيه اذ هو يملك يد نفسه في التجارة

والاول من هذه الاقسام الخمسة ان كان معلوما كأن كان ما أخرجه

العقل معروفا كان العام قطعياً في الباقي والا كان ظنياً كما في الاربعة

الباقية لحفاء العرف واختلاف الحس والزيادة والنقص

الثاني تخصيص العام بكلام مستقل ويشترط فيه ان يكون

المخصص متصلاً به لا متأخراً عنه والا كان ناسخاً له خلافاً للشافعي

فانه لا يشترط في المخصص المستقل ان يكون متصلاً وهذا الخلاف

مبنى على ما تقدم من ان العام قطعي في افادة معناه عند الحنفية

وظني عند الشافعية لانه على الاول يكون تخصيصه من قبيل بيان

التغيير وهو لا يجوز تأخيره عن المبين وعلى الثاني يكون من قبيل بيان

التفسير وهو جائز التأخير عن المبين كما سيأتي فلذلك قال الحنفية لا يجوز

تأخير المخصص المستقل وقالت الشافعية بالجواز

وحكم المخصص المستقل انه ان كان معلوما كان العام فيما عداه

ظنياً لانه من حيث كونه مستقلاً احتمال التعليل ويجوز ان تكون العلة

غير قاصرة على المخصص بل توجد في غيره فلا يكون المخرج معلوماً

واذن تعدى الجهالة الى المراد بالحكم من العام هذا اذا جهات العلة

اما اذا علمت فاحتمال عليتها غيرها باق لنا في العلل من التزاحم

على انا لو فرضنا انها تعينت لا يعلم تمام العلم القدر الذي وجدت فيه

من الافراد وإذن لا يكون المقدار المخرج معلوماً فتطرق هذه الجهة الى جهة قدر الافراد المرادة بالحكم من العام أيضاً  
وان كان المخرج مجهولاً أشبه الاستثناء في ان كلا أخرج شيئاً من العام وأشبه الناسخ من حيث ان كلا كلام مستقل فن جهة شبهه بالاول يكون العام ظنياً كما تقدم في الاستثناء ومن جهة شبهه بالثاني يكون غير مغير للعام في شيء لان المجهول لا يصلح دليلاً فلا يصلح معارضاً للدليل وكذلك لا يكون ناسخاً لانه لوجاء المجل بعد ظاهر بخلافه في الحكم لم يثبت به النسخ حتي يتبين المراد منه فكان هذا المحص في حكم العدم.

فلما شبه الاستثناء من جهة والناسخ من أخرى استحق حكم كل منهما وهو جهالة المؤدية الى جهالة قدر افراد العام نظراً لشبهه بالاستثناء وعدم جهالتها لعدم الاعتداد به نظراً لشبهه بالناسخ المجهول فتطرق اليه شبهة الجهة بالنسبة للاول (وقد كان قيل ذلك المخصص شاملاً لجميع أفراد شمولاً قطعياً لا شبهة فيه) فيكون ظنياً (ومع ذلك فالراجح انه لا يسقط الاستدلال به من جهة الوجوب العملي دون العلمي كما تقدم) مثال ذلك قوله تعالى « قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم .. » الآية فان هذا العام خصص بقوله تعالى « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله » فان العام فيه وهو لفظ « المشركين » ظني فيما عدا المستجير وكذا قوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » فان البيع المحلل عام يشمل كل بيع وقد

خصص بقوله تعالى « وحرم الربا » اي الزيادة الميينة في حديث « الحنطة بالحنطة . . . » الخ الاشياء الستة المذكورة فيه ولكن الربا المحرم يحتمل التعليل من جهة استقلاله ومع العلم بان العلة هي اتحاد الجنس والقدر لا يكون العام قطعياً فيما وراء ذلك لـ يكون ظنياً

### ( ألقاظ العموم )

هي المفرد المعرف بال الاستغراقية أو الاضافة حيث لا عهد نحو أن الانسان لفي خسر وكذلك الجموع وأسماءها كرهط وقوم والنكرة في سياق النفي وما في حكمه كالنهي والاستفهام وكذلك الشرط ان قصده المنع نحو - ان آذيت أحداً فعلى كذا - لأنه في معنى النفي أي لا أودى والنكرة في سياق النفي تم بخلاف ما لو قصد به الاثبات نحو - ان لم أقل شيئاً فعبدي حر - ومنها النكرة الموصوفة بصفة عامة نحو ( قول معروف ) ، ومها ، ومن ، وما الشرهيتان أو الاستفهاميتان - وأين . وأينما . ومتي . وأيان . وكل . وجميع . وعامة ( ١ )

(١) « كل » لا ستغراق الاسماء صريحاً والافعال ضمناً و « كلا » عكس ذلك فلو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وتزوج امرأة مرارا طلقت في المرة الاولى دون سواها بخلاف ما لو قال كلما تزوجت امرأة فهي

ما وضع لخطاب المشافهة نحو يا عبادي يعم الوجود فقط وغيرهم  
من دليل آخر ويشمل النبي ولو مع قل

وقد يكون الخطاب لمعين ويراد غيره نحو (لئن أشركت ليحبطن  
عملك) (يا أيها النبي اتق الله) فإن كُنت في شك مما أنزلنا إليك  
خطاب الرسول عليه السلام يعم الأمة إلا بدليل نحو (خالصة  
لك من دون المؤمنين) - المتكلم داخل في عموم كلامه - خطاب  
الواحد لا يعم الجميع بالصيغة بل بالخبر الحكيم كقوله - حكى علي  
الواحد كحكى على الجماعة

حكاية الصحابي العارف باللغة فعله عليه السلام مثبتاً لا عموم  
فيه نحو (صلى في الكعبة) لأنه نكرة في الإثبات فيحمل على  
الأقل وهو النفل ويقاس عليه الفرض لتساويهما في الاستقبال والاستدبار  
في حالة الاختيار.

اللفظ الوارد بعد سوال او حادثة يتبعها في العموم والخصوص  
ان كان غير مستقل كنعم وبلى او كان مستقلاً قطعياً في الجواب نحو  
(سها فسجد) و(زنى ماعز فرجم) او ظاهراً فيه نحو (ان  
تذيت او اغتسلت في هذا الخوض فكذا) جواباً لمن قال تغذى

طالق فزوجها مراراً فانها تطلق في كل مرة - ترك هنا الكلام على  
حروف المعاني « مع أن مادة الاصوليين ذكرها في هذا الموضع لما  
بينها وبين ما هنا من المناسبة » نظراً لكون معانيها معلومة من اللغة  
وتعلق الاحكام بها انما هو على مقتضى تلك المعاني اهـ

معى أو اغتسل فى هذا الحوض . فإنه لا يحنث بالتغذى مفردا  
أو مع غيره ولا بالاغتسال فى غير هذا الحوض .

وأما مآظاهرة أنه ابتداء كلام بأن اشتمل على قيد زائد فى الجواب  
فمبوموه وخصوصه باعتباره فى نفسه نحو : ان جلست اليوم فعلى  
كذا . جوابا لمن قال : اجلس عندى . فيحنث بالجلوس  
ذلك اليوم ولو عند غير السائل وكقوله عليه السلام لما سئل عن بشر  
بضاعة ( خلق الماء طهورا لا ينجسه الا ما غير لونه او طعمه اور يجه )  
وقوله حين رأى شاة ميمونة ( ايما اهاب دنح فقد طهر ) وهذا معنى  
قولهم : العبرة بمبوم اللفظ لا بخصوص السبب

### ﴿ المشترك ﴾

هو ما تعدد وضعه لمان مختلفا نحو عين للجارية والباصرة وللتقدين  
ونحو قرء للحيض والطهر — ولا يجوز عند الحنفية استعماله فى غير  
معنى واحد من معانيه ان تأتى ذلك شواء كانا ضدّين نحو : فى  
البيت الجون ، اى الابيض والاسود . او غير ضدّين نحو :  
أقم على مولاك — اى خالقك وابن عمك مثلا (١)

(١) اختلفت الحنفية والشافعية فى استعمال المشترك فى جميع معانيه  
اى فى كل واحد منها ( لافى المجموع لانه مجاز ) فنعت الحنفية ذلك  
مستدلين بان الواضع وضعه لكل واحد منها على الافراد ومعلوم ان  
الاستعمال منظور فيه للوضع وقالت الشافعية بالجواز عند عدم القرينة  
المعيّنة أحد المعاني فرارا من التحكم لو حمل على أحدها فقط ومراعاة

وحكمه النظر والتأمل في معرفة المعنى المراد منه كما في قوله تعالى  
 (فعدتهن ثلاثة قروء) فإن النظر أدانا إلى أن المراد منه الحيض بدليل  
 لفظ ثلاثة وبظاهر ذكر لفظ الحيض في الخلف وهو اليأس في  
 قوله تعالى (واللأني يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن  
 ثلاثة أشهر) ومن أمثله قوله تعالى (الذي أحلنا دار المقامة من  
 فضله) وقوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)  
 فالأول من الحلول بدليل (دار المقامة) والثاني من الحل بدليل  
 الرفث . فلو انسد طريق الترجيح عد مجعلا لا يعرف معناه ألا يبين  
 من المجمل كما سيأتي في الكلام عليه .

### (الجمع المنكر)

الجمع المنكر هو ما وضع وضماً واحداً لكثير غير محصور  
 بلا شمول . وحكمه تناول الثلاثة أو أكثر سواء كان جمع قلة أو كثرة  
 فلو جلف أنه يشتري عبداً لا يبر بشراء واحد أو اثنين بل بشراء  
 ثلاثة أو أكثر

### (الظاهر)

هو ما انكشف المراد منه بمجرد الصيغة كقوله تعالى « وأحل  
 الله البيع وحرم الربا » فإنه ظاهر في حل البيع وحرم الربا وكقوله  
 لصلاحية اللفظ لكل واحد منها وضماً وعليه فلم يترك عندهم عموم آخر  
 وهو شمول اللفظ لما هو مختلف في الحقيقة وهذا غير عموم العام ٥

تعالى « الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة — والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »

وحكمه افادة القطع الا اذا أيد غير الظاهر دليل فانه يكون ظنياً مثاله قوله تعالى « وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » فان الظاهر يقتضى وجوب الوضوء من ملامسة النساء ولكن أيد خلاف هذا الظاهر دليل آخر وهو ان النبي كان يلامس نساءه ويصلي بدون ان يتوضأ لذلك فلا تكون افادة معناه قطعية ولذلك قال فقهاؤنا ان الملامسة المباشرة الفاحشة كما في بعض الاستعمالات اللغوية

### ﴿ النص ﴾

هو ما ازداد المراد منه وضوحاً عن الظاهر بسباق الكلام كقوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » فانه سبق لبيان ما يحل من عدد الزوجات لا لمجرد حل الزواج لانه معلوم من آية « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وكقوله « وأحل الله البيع وحرم الربا » فانه نص في التفرقة بينهما لأنه بصدد الرد على القائلين « انما البيع مثل الربا » وكقوله عليه السلام « استنزهوا عن البول فان عامة عذاب أهل القبر منه » فانه نص سبق لبيان نجاسته

وحكمه كالظاهر وكل منهما يحتمل التأويل والتخصيص والنسخ والتأويل صرف الكلام عن ظاهره الى معنى محتمل موافق



للكتاب والسنة كتفسير الملامسة بالمباشرة) - وقد يطلق النص على الكتاب والسنة وعلى مطلق اللفظ الواضح المعنى

### ( التفسير )

هو ما ازداد وضوحاً عن النص ببيان التفسير أو التقرير  
فالأول نحو قوله صلى الله عليه وسلم « المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة » فإنه مفسر لحديث « تتوضأ لكل صلاة » لأنه يحتمل لوقت كل صلاة أو لكل صلاة ولو في وقت واحد وكذا قوله تعالى « وأشهدوا ذوي عدل منكم » فإنه مفسر لقوله « وأشهدوا شهيدين من رجالكم »

والثاني نحو قوله تعالى « فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا ابليس » فإن التوكيد سبق لبيان أن عامتهم سجدوا إذ الملائكة عام يحتمل التخصيص فأزال هذا الاحتمال بالتوكيد الذي هو بيان التقرير والاستثناء الذي بعده منقطع فلا يفيد التخصيص  
وحكمه القطع وهو يحتمل النسخ دون التأويل والتخصيص

### ( الحكم )

هو ما ازداد قوة عن المفسر لعدم احتماله نسخ معناه وإن جاز نسخ لفظه فقط نحو « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » ومثال الذي لم ينسخ لفظه ولا معناه حديث « الجهاد ماض إلى يوم القيامة » وهو إما محكم لذاته كالأخبار المتعلقة بذات الله تعالى نحو « إن الله بكل شيء

« علم » وما كان فيه ما يدل على التأييد كقوله تعالى « ولا تنكحوا أزواجه من بعده أبدا » وحديث « الجهاد المتقدم » وأما محكم لغيره ان عدم النسخ لا تقطع الوحي

### ﴿ تنقيح ﴾

إذا تعارضت هذه الاشياء الاربعة في الاستدلال بها يقدم كل واحد منها على ما قبله . مثال تقديم النص على الظاهر قوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » فانه نص في بيان العدد وهو مقدم على قوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » المبيح مجاوزة عدد الزوجات أربعا الذي هو من قبيل الظاهر ومثله قوله صلى الله عليه وسلم « استترها عن البول فان عامة عذاب أهل القبر منه » فانه نص سبق لبيان نجاسته وهو مقدم على الظاهر وهو قوله عليه السلام للعريين « اشر بوا من ابوالها وألبانها » أي الابل ومثال تقديم المفسر على النص حديث . ( المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ) فانه مفسر مقدم على النص الذي هو حديث ( المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ) - ومثال تقديم المحكم على المفسر قوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ) فانه محكم في عدم قبول شهادة الرامين وان تابوا بعد ذلك واقهوا وهو مقدم على قوله تعالى ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) فانه مفسر لآية ( وامششهدوا شهيدين من رجالكم ) وهذا المفسر يقتضي قبول شهادة من قذف المحصنات ان تاب واتفق

## ﴿الحقى﴾

هو ضد الظاهر وهو ما خفي المراد منه لالصيغته بل لعارض آخر ولا يعرف المراد منه الا بالطلب كالسارق في قوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) فان لفظ السارق ظاهر في معنى السرقة التي هي أخذ مال محترم شرعاً لأجنبي خفية من حرز مثله في حال نوم او غيبة وهو خفي في معنى الطرار - لانه أخذ مال اليقظان في غفلته - وفي معنى النباش أيضاً - وهو أخذ كفن الميت لاختصاصهما بالافظين المتقدمين

وحكه النظر الى المعنى الذي خفي فيه اللفظ نظراً لاختصاصه بلفظ آخر غير لفظ الحقى - فان كان الحفاء لزيادة في ذلك المعنى عن المعنى الظاهر فيه لفظ الحقى شمله اللفظ وجرى عليه حكمه بالاولى - وان كان لتقص فلا -

وعلى هذا فتقطع يد الطرار كالسارق لزيادته عنه دون النباش لنقصه عنه بعدم الحفظ في الموتى وهو شبهة يدراً بها الحد فلو كان قبر في بيت مقفل وسرق منه مال لا تقطع يد السارق لان وجود القبر في البيت اخل بصفة الحرزية

## ﴿المشكل﴾

المشكل ضد النص وأكثر خفاء من الحقى ولا يدرك المراد منه بمجرد الطلب بل بالتأمل

(١) سمي مشكلاً لدخوله في أشكاله أي أشباهه

وخفاؤه اما لدقة في المعنى كما في قوله تعالى ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) لانه مشكل بالنسبة للفم اذ المأمور به طهارة ظاهر الجسد وقدعد من ظاهره تارة فلو دخل فيه شيء وتبدل قبل ازدراده لا يوجب الفطر ومن باطنه تارة أخرى حتى لو بلغ الصائم ريقه لا يفطر فاشكل الامر بالتطهير بالنسبة له

وبالطلب والتأمل رأينا ان صيغة « اظهروا » فيها مبالغة بخلاف ما ذكر في آية الوضوء وهي ( فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق ) ولذا حكمنا بوجوب غسله عند الطهر من الجنابة دون الوضوء لتكرار الثاني دون الاول فلا مشقة فيه

ومثاله أيضا قوله تعالى ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ) فان « أنى » لها معان منها انها بمعنى أين ، وكيف ، ومتى ، والمراد معنى متى ، او كيف لا معنى أين بدليل الحرث الذي هو محل البذر وقدعد هذا مشكلا لقيام القرينة على المعنى المراد منه بخلاف المشترك الذي في الجمل فان المراد به ما ليس فيه قرينة على المقصود وعلى هذا فالشترك تارة يكون مشكلا وأخرى مجالا نظرا للحالين

واما لمجاز بديع نحو قوله تعالى ( قوارير قوارير من فضة ) فان القوارير من الزجاج وكونها من فضة مشكل وبا لتأمل ظهر لنا ان

---

(١) لم تساعدنا الأدلة على جعلها للمبالغة في التطهير بذلك كما هو مذهب مالك رحمه الله

وصفها بالصفين المدوحتين في الزجاج والفضة وهما الصفاة والشفافية.  
وترك المذمومتين مجاز بدیع

### ﴿ المجمل ﴾

هو ضد المفسر ولا يدرك الا ببيان يرجي من المجمل وخفاؤه اما لارادة  
غير المعنى القوي كالصلاة لان المراد منها معناها الشرعي وكذا غيرها  
من الامور الشرعية كالزكاة والربا. واما لتعدد المعنى والمراد واحد  
كالشترك الذي لم تقم قرينة على أحد معانيه

وحكمه بعد اعتقاد أحقيقته التوقف على بيان المجمل فان كان هذا  
البيان مفيدا للقطع سمي تفسيرا ككتيبته عليه السلام المراد من الصلاة  
بفعله ايها فانه قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» والمراد من الزكاة بقوله  
«هاتوا ربع عشر أموالكم» وان كان مفيدا للظن سمي تأويلا ككتيبته  
في حديث المغيرة مقدار المسوح من الرأس في الآية لذكره فيها مجملا  
لانه لا يفيد الاستيعاب. والعمل بالاكل كشعرة واحدة فيه حرج والزيادة  
مقدارها غير معلوم فمحقق فيه الاجمال فينه الحديث المذكور وهو ان النبي  
صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته في وضوئه فعلنا ان الذي يجب مسحه  
من الرأس مقدار الناصية وهو الربع تقريبا

وان لم يفد البيان القطع ولا الظن فحكمه الطلب والتأمل كما في  
قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) فان «ال» مفيدة للاستفراق  
حيث لا عهد. وهذا يقتضي ان كل زيادة في البيع محرمة وهو غير

مراد بالاجماع بل المراد بعض الزيادة وهو غير معلوم فتحقق الاجمال ولما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بالأشياء الستة المذكورة في حديث (الحنطة بالحنطة مثلاً وبمثل والفضل ربا، والشعير بالشعير مثلاً وبمثل والفضل ربا، والفضة بالفضة مثلاً وبمثل بدايد والفضل ربا) بقي مشكلاً فيما عداه ولما استخرج سبب التحريم وهو اتحاد الجنس وانقدر صار مؤولاً

### ﴿ فائدة ﴾

كل ما يتعلق بالأعمال فهو مجمل لا يتركه الشارع بدون بيان لتوقف العمل على ذلك كقوله تعالى (واقبموا الصلاة) وما لا يتعلق بها كقوله تعالى (وبقي وجه ربك ذو الجلال) متشابه

### ﴿ المتشابه ﴾

هو ما انقطع رجاء معرفة المراد منه الى يوم القيامة ويعرف في الآخرة لأنه لا ابتلاء ولا ابتلاء فيها وهذا بالنسبة اليها أما بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم فهو معلوم

وحكمه اعتقاد أحقيته - وهو قسمان متشابه اللفظ وهو ما لا يفهم منه شيء كالمقطعات التي في أوائل السور نحو: المص، المرء، ومتشابه المفهوم وهو ما استحالت ارادة معناه الحقيقي كقوله تعالى (الرحمن على العرش استوى - يد الله فوق أيديهم) والسلف لا يؤولونه والخلف يؤولونه بمعنى جائز مناسب له كتأويلهم الاستواء بالاستيلاء والملك

وتأويلهم اليد بالقدرة وهذا القسم لا دخل له في استنتاج الاحكام  
الفقهية وإنما ذكر تنبيهاً للاقسام

### ( الحقيقة والمجاز )

الحقيقة هي اللفظ الذي لا تعتمد في تفهيم مراده منه على العلاقة  
والقرينة والمجاز بخلافها

وحكمها ارادة ما وضعت له لعدم احتياجها الى القرينة ولو كان  
المجاز متعارفاً. فإذا حلف لا يأكل من هذه الخنطة ولا يشرب من  
هذا النهر مثلاً فلا يحنث الا بأكلها حبا والكرع من النهر خلافاً  
للصاحبين فإنه يحنث عندهما بأكله خبزاً والشرب من الأواني  
المملوءة منه . ولا يصار الى المجاز الا في مواضع الأول: اذا تعذر  
الحقيقة كأن يحلف أن لا يأكل من هذه الخنطة فإنه يكون مجازاً  
عن ثمرها

الثاني اذا هجرت عادة كما اذا حلف أن لا يضع قدمه في هذه  
الدار فإنه يكون مجازاً عن عدم السخول فيها فلو دخل محمولا حنث  
وكذلك الصوم والصلاة والحج لا تقع الا على المراد بها شيئاً  
الثالث اذا هجرت شرعاً كالتوكيل في الخصومة فإنه مجاز  
عن المجاورة مطلقاً ولو بالاعتراف بحق الخصم اذا الخصومة مهجورة  
في الشرع لقوله تعالى ( ولا تنازعوا فتغشوا وتذهب بريحكم )

الرابع سياق النظم (١) نحو عقالى ان كنت رجلاً فان

(١) المراد منه الكلام

الغرض منه التوبيخ بدليل قوله: ان كنت رجلا  
الخامس دلالة معني يرجع الى المتكلم كما في بين الفور وذلك  
كما اذا قامت امرأة لتخرج فقال لها زوجها ان خرجت فانت طالق  
فجلس ثم خرجت فلا تطلق

السادس دلالة محل الكلام (١) كقوله عليه الصلاة والسلام  
(انما الأعمال بالنيات) و(رفع عن أمتي الخطأ والنسيان) فانه مجاز  
عن الحكم أى انما ثواب الأعمال بالنيات واذا نذرته ارادة الحقيقة  
والمجاز من الكلام النفي كما اذا قال لزوجته انت ابنتي وهي معروفة  
النسب شرعاً فليس حقيقة لتكذيب الشرع له ان كانت صغيرة والشرع  
مع العقل ان كانت كبيرة لا تولد لمثله ولا مجازاً عن الطلاق (٢) لان  
المجاز الثابت لهذا اللفظ يقتضى بطلان الزواج السابق وليس في سماعه  
ولذا كان الكلام ملغى ولا نصح ارادة الحقيقة والمجاز معاً في لفظ  
واحد فلو أوصى لمواليه بماله لا يتناولهم ومواليهم ولا يلحق بالخمر غيره  
من المسكرات حتى يحد شاربه بالقليل منه اذ هو حقيقة في المتخمر من

(١) المراد بمحل الكلام أن يكون صادراً من معصوم وحمله على  
حقيقته الظاهرة يقتضى الكذب

(٢) المراد من المجاز عند الأصوليين والفقهاء مجاز مخصوص غير  
الذى عند البيانين فمثلاً استعمال المألوم في اللازم يكون في لازمه المخصوص  
لا فيما هو اعم منه اعتباراً بأن ذلك الاعم لازم للاخص ولازم اللازم  
لازم قالباً يلزمها تحريم مخصوص عندهم لا مطلقاً التحريم



العنب اذا اشتد غلى وقذف بالزبد ومجاز في غيره للمخامرة ولا  
تتناول الحقيقة مازاد أو نقص فلا تشمل الفاكهة العنب والتمر  
لزيادتها التغذى عن التفكه ولا يشمل المملوك المكاتب لنقص  
الملك فيه

### ( الصريح )

الصريح هو ما ظهر المراد منه ظهورا بينما بحسب العرف من جهة  
الاستعمال سواء كان حقيقة نحو أنت حر وبعتك كذا أو أجزتك أو  
وهبتك أو كان مجازا نحو لا آكل من هذه الخنطة فإنه صريح في  
الخبز المتخذ منها . وحكمه ثبوت موجبه قضاء بلا توقف على نية . مثلا  
لو قال لزوجته أنت طالق فلى القاضي أن يحكم بالطلاق وإن لم ينو  
لأنه صريح في معناه والصراحة تقوم مقام النية

### ( الكناية )

الكناية ضد الصريح وهي ما خفي المراد منها استعمالا فلا يفهم  
إلا بقرينة . وحكمها وجوب العمل بها بالنية أو دلالة الحال كذا كرة  
الطلاق نحو قوله أنت بائن أو حرام أو اعتدى أو استبرئ رحمك  
ولا يثبت بها ما يدرك بالشبهة فلا يحذر من قال لا خير لست بزاني  
ولا سكير

### ( الدال بعبارة )

ويسمى عبارة النص وهو ما يدل على معنى ظاهر سيق له الكلام

فهو من جهة ظهور المعنى منه يسمى نصا ومن جهة ان الدلالة آتية من  
النظم يسمى دالا بعبارة ومن هذا يعلم ان الأقسام المذكورة  
ليست متباينة الا اذا كانت متدرجة تحت مقسم واحد. مثلا الخاص  
والعام والجمع والمنكر والمشتبك كلها أقسام للفظ من جهة وضعه  
فهي متباينة. واللفظ من جهة ظهور معناه وخفائه ينقسم الى ثمانية  
أقسام فهذه الأقسام الثمانية تكون متباينة (على رأى وإلا فالتنص  
اخص من التفسير وأعم من الظاهر) وليست متباينة بالنسبة للأقسام  
الأربعة السابقة وعلى هذا القياس

ودلالته اما ان تكون مطابقة أو تضمنية أو التزامية. مثال المطابقة  
قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فإنه سيق  
ليان ما يلزم به المولود له بالنسبة للزوجة المرضعة من النفقة والكسوة  
وقد دل على ذلك دلالة مطابقة. ومثله ما اذا قالت له زوجته أنت  
تزوجت على امرأة فطلقها فقال هي طالق. أو تضمنية كما اذا قالت  
له زوجته أنت تزوجت على امرأة فطلقها فقال كل امرأة تزوجتها  
فهي طالق فإنه يدل على طلاق تلك المرأة المتزوجة دلالة تضمنية  
والسياق كان لطلاقها. أو التزامية كما في قوله تعالى (وأحل الله البيع  
وحرم الربا) فإنه سيق لبيان الرد عليهم في دعواهم الماثلة بين البيع  
والربا وقد دل بعبارة على التفرقة بينهما وهي لازمة للمعنى المطابقي  
الذي هو حل البيع وحرمة الربا

### ﴿ الدال بإشارته ﴾

هو ما دل على معنى ثبت بنظم الكلام لغة ولم يسق له دلالة عليه أما أن تكون مطابقة أو تضمنية أو التزامية فالأولى نحو قوله تعالى (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) فإنه دل على حل البيع وحرمة الربا وهو معنى وضعي لم يسق له الكلام بل سيق للفرقة بينهما لأنه بمسدد الرد على القائلين إنما البيع مثل الربا وهي غير المعنى الوضعي لأنها لازمة له

الثانية نحو قوله لزوجه التي تزوج عليها كل امرأة تزوجتها فهي طالق جواباً لقولها أنت تزوجت على امرأة فطلقها فدلالته على طلاق السائلة دلالة تضمنية لأنه دال بالمطابقة على تطليق كل من تزوج بها ومسوق للدلالة على طلاق غير السائلة

والثالثة نحو قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فإنه سيق لبيان وجوب النفقة والكسوة للرضعة على أب الولد وتدل اللام على أنه منسوب للوالد ويلزم ذلك أن يكون نسبه نسب أبيه فإن كان الأب قرشياً كان الابن كذلك فدلالة اللام على هذا المعنى دلالة التزامية لأنه لازم للمعنى الموضوع له كما تقدم وهي إشارة لأن الكلام لم يسق لذلك بل لوجوب النفقة والكسوة كما تقدم بيانه

### ﴿ الدال بالتصريح ﴾

هو ما دل على معنى خارج بواسطة معنى النص ويسمى أيضاً (فحوى الخطاب ومفهوم الموافقة) لأنه أفاد لغير المذكور حكماً موافقاً

للمذكور) ويسمى الدال بالمتناط (أى بواسطة العلة) وتنبية الخطاب أيضا نحو قوله تعالى ( ولا تقل لها أف ولا تنهرها وقل لها قولا كريما ) فان من يعرف اللغة يفهم من هذه الآية أن النهي عن لفظ أف لما فيها من الأذى فيفهم منه ان الضرب والشتم وغيرها من أنواع الأضرار منهي عنها لما فيها من الأذى وان لم يكن عالما بالقياس وشروطه المبينة في علم الاصول (١)

وقالت الشافعية ان الدال بنصه قياس جلى وردت عليهم الحنفية  
بردد .

الأول ان المقيس عليه في القياس اما ان يكون أولى بالحكم من المقيس كحرمة شرب النبيذ قياسا على الخمر او مساويا له كبطلان صوم المرأة وإيجاب القضاء والكفارة عليها اذا واقعا زوجها فان ذلك مأخوذ بطريق دلالة النص من قول النبي عليه السلام للاعرابي ( صم ستين يوما ) جوابا لقوله قد واقعت زوجي في شهر رمضان وهنا ليس كذلك فان المقيس على رأيهم وهو الضرب والشتم أولى بالحكم من المقيس عليه وهو معنى لفظ أف

الثانى ان المقيس عليه لا يكون جزءا من المقيس وهنا قد يكون جزءا كما اذا حلف أن لا يعطى فلانا حبة قمح فان هذه عبارة نص

(١) ولذلك كان قطعا تثبت به الحدود لانها لا تثبت بما للرأى فيه مدخل لعدم اهتدائه الى مقدار اضرار الجرائم وما يصلح زاجرا عنها من انواع الحدود ومقدارها

تفيد ان لا يمتطيه أردبا ومعلوم أن الحجة جزء من الارب و ذلك  
لا يتأتى في القياس كما قلناه

الثالث أن حكم غير المنطوق يعرفه العارف بالغة بدون أن  
يعرف العلة والقياس وشروطها وهذا بخلاف القياس - وللشافعية  
ان يردوا ذلك بأن ما تقدم خاص بنير القياس الجلي أما هو فيفيد  
الحكم بدون معرفة القياس والعلة وحكم المقيس فيه يكون أوضح  
من الحكم في المقيس عليه

### ❦ الدال باقتضائه ❦

هو ما دل على معنى لازم متقدم على معنى الكلام تقتضيه صحة  
العبارة شرعا نحو اعتق عبدك عني بكذا فان صحة هذا الكلام  
تقتضى أن يكون العبد مملوكا له فيكون دالا باقتضائه على توكيله في أن يشرى  
له عبده وأذا فتولى طرفي القبول والايجاب وبعد ذلك يعتقه عنه  
اما اذا اقتضى المعنى صحة الكلام عقلا كما في قوله تعالى  
(واسأل القرية) أى أهلها وقوله عليه السلام (رفع عن أمتي الخطأ  
والنسيان) أى حكمها فانه لا يكون دالا باقتضائه وكل من الدال  
ينصه والدال باقتضائه يوجب حكما قطعيا

### ❦ تنعيم ❦

اذا تعارضت هذه الانواع يقدم كل واحد منها على ما بعده  
مثال ذلك في الدال بعبارة والدال باشارته قوله عليه السلام لما سئل

عن سبب نقصان دين النساء (تقعد احدهن في قمر بيتها شطر  
 دهرها اى نصف عمرها لا تصوم ولا تصلى) فان هذا الكلام سيق لبيان  
 نقصان دينهن وفيه اشارة الى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً كما  
 قال الشافعى لان اقل الطهر خمسة عشر يوماً وهو معارض لما روى (١) عنه  
 عليه السلام من ان (اقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة) وهو  
 مسوق لذلك فدلالته عليه من قبل العبارة وهي مرجحة عن الاشارة  
 ومثاله في الدال باشارته والدال بنصه قوله تعالى (ومن يقتل  
 مؤمناً خطأ فحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله) فإنه يدل  
 بنصه على أن القاتل عمداً يجب عليه بالأولى اعتاق رقبة مؤمنة وهو  
 معارض بقوله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً  
 فيها وغضب الله عليه) الآية، لأنه يفيد باشارته عدم وجوب العتق  
 على القاتل عمداً اذ الجزاء اسم للكامل التام فلا حاجة لعقوبة أخرى  
 فرجحت الاشارة على النص خلافاً للشافعى القائل بوجوب العتق عليه  
 (٢) دلالة الدال بعبارة وشارته واقتضائه دلالة بالمنطوق لان كلاً  
 منها دلالة اللفظ في محل النطق وما عداها دلالة بالمفهوم فدلالة قوله  
 تعالى (ولا تقل لها أف) على النهى عن معنى لفظة أف دلالة بالمنطوق  
 وعلى النهى عن الضرب والشم دلالة بالمفهوم  
 وهي قسمان الأول اثبات حكم المنطوق به لغيره لكونه أولى

(١) الراوى ابو امامة الباهلى (٢) لم نذكر مثالا للمعارضة بين  
 الدال بنصه والدال باقتضائه لعدم العثور على ذلك في الشريعة المطهرة

به منه بالحكم أو مساويا له فيه وهذا ما سمينا به بدلالة النص أو نحوى الخطاب  
والثاني اثبات تقيض حكم المنطوق به الى المسكوت عنه ويسمى  
مفهوم المخالفة ودليل الخطاب وليس بدليل عند الحنفية (نحو ان رأيت  
الهلل فسم فأنه يفيد على رأى من قال به عدم الامر بالصيام لمن لم  
يره) خلافا للشافعية (فأنهم جعلوه دليلا بشروط ١) لكنه حجة في  
عبارات الكتب والمواد القانونية فقول ابن عابدين مثلا ليس على المرأة  
ان تنقض صفاتها عند الفسل يؤخذ منه ان على الرجل ان ينقضها عنده

(١) منها ان لا يخرج المنطوق به مخرج المادة نحو: وربانكم الا ان  
في حجوركم من نسائكم فان الرية يحرم على زوج أمها تزوجها مطلقا  
فتقييد الرية بلفظ في حجوركم ذكر نظرا للعادة. وأن لا يكون تخصيصه  
بالذكر لكونه مسؤلا عنه أو لكون المخاطب يحمله نحو في الابل السائمة  
الزكاة اذا كان السؤال عن حكم الابل السائمة من حيث الزكاة أو هي  
التي يجهل المخاطب حكمها الى غير ذلك من الاشياء التي تقيض بمسدم  
أولوية ذكره دون غيره الا بسبب اختصاصه بذلك الحكم وعلى هذا  
فلا يرد على القائل به شيء ومن مفهوم المخالفة مفهوم اللقب سواء  
كان عاما أو اسم جلس نحو على موجود وقوله عايه السلام ( الماء  
«اي الفسل» من الماء ) ومفهوم الصفة ( والمراد بها ما يشمل الحال )  
نحو في الابل السائمة الزكاة ومفهوم الشرط والغاية ومفهوم الحصر  
والعدد الى غير ذلك مما هو مذكور في المطولات وعند الحنفية غير  
المنطوق به مسكوت عنه وثبوت الحكم المذكور او ضده له يتلهم من  
دليل آخر

## ❦ باب البيان ❦

هو اظهار المراد من كلام سابق ويكون في غير المحكم والمشابه  
وهو خمسة أنواع

الاول بيان التقرير وهو اتباع الكلام بما يقطع احتمال المجاز  
كقوله تعالى « ولا طائر يطير بجناحيه » فان الطائر يحتمل ان يستعمل  
في غير حقيقته لان الطيران يستعمل للسرعة يقال طار البريد بهيمته  
فذكر جناحيه دفعا لذلك الاحتمال - او احتمال الخصوص كقوله  
تعالى ( فسجد الملائكة كلهم اجمعون ) فكلمهم رفع احتمال ارادة الخصوص  
الثاني بيان التفسير وهو ايضاح ما فيه خفاء ويكون في المشترك  
والمجمل والمشكل والحقى وأمثلها تقدمت في مواضعها وهذان النوعان  
من البيان يجوز تأخيرها لوقت الحاجة لقوله تعالى ( فاذا قرأناه فاتبع  
بقراءته ثم ان علينا بيانه ) فان « ثم » تفيد التراخي

الثالث بيان التغير وهو تعقيب الكلام بما يغير موجب صدره  
كقولك : بعث لك هذا الشيء ان كنت تدفع ثمنه فورا فصدر  
الكلام يقتضى ايجاب البيع مطلقا وذكر الشرط عقبه غير ذلك الحكم  
فتوقف صدر الكلام على آخره ولذا اعتبر المجموع كلاما واحدا -  
ويكون بالصفة والحال وبدل البعض والغاية والشرط والاستثناء  
وتقدمت أمثلها وشرط الاستثناء أن يكون المستثنى من جنس المتشئ  
منه أو مشابها له نحو له تحوله على عشرة دنانير الا درهمها والاستثناء المستغرق



باطل سواء كان بافظ المستثنى منه نحو عبيدى أحرار الا عبيدى أو  
 بما يساويه مفهومهما نحو ممالكي أحرار الا عبيدى  
 اما اذا كان بما يغايره لفظاً ومفهوماً فإنه لا يكون باطلا ولو اتحدا  
 فى الخارج نحو عبيدى أحرار الا هؤلاء وليس له عيب سواهم  
 والاستثناء بعد جمل متعاقبة يكون من الاخير كقولك أطعم الفقراء  
 وأكرم العلماء الاعلى فان علياً يكون مستثنى من العلماء لا من الفقراء  
 وهذا النوع من الاستثناء يدعى استثناء تحصيل و ثم نوع آخر يسمى  
 استثناء تعطيل وهو ذكر مشيئة من لا تظهر مشيئته سواء تقدم او  
 تأخر نحو أفل كذا ان شاء الله وحكمه إلغاء ما اتصل به و شرط  
 الاعتداد بالاستثناء الوصل فيبطل اذا فصل عن المستثنى منه لغير ضرورة  
 و بيان التغير لا يجوز تأخير لقوله عليه السلام «من حلف على يمين  
 قرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه ثم ليات بالذي هو خير» فقد  
 عين التكفير لتخليص الجالف فلو جاز تراخى بيان التغير لما أوجب  
 التكفير فقط لجواز ان يقول متزاحياً ان شاء الله فتبطل يمينه ولا تجب  
 الكفارة عليه بل يخبر بينها وبين الاستثناء

الرابع بيان الضرورة أي البيان الحاصل لاجلها وهو نوع توضيح  
 بما لم يوضع للتوضيح وهو اما فى حكم المنطوق لزمه للبين عرفاً كقوله  
 تعالى ( وورثه أبواه فلا تم الثلث ) فان بيان نصيب احد الشريكين  
 بيان لنصيب الآخر بالضرورة . ومنه ما يعلم بالسكوت كسكوت صاحب  
 الشرع عن تعيين ما يعاينه من الاحكام فان ذلك يدل على مشروعيته

اذ الشارع لا يسكت عن تغيير الباطل لقول النبي عليه السلام ( الساكات  
عن الحق شيطان أخرس )

ومنه السكوت في معرض الحاجة كسكوت البكر البالغة عند  
الزواج فإنه بيان لأجازته، وسكوت الناكل عن اليمين فإنه بيان لثبوت  
الحق عليه وسكوت الشفيع عن طلب الشفعة بعد علمه بالبيع فإنه  
دليل على عدم طلبه الأخذ بها، وسكوت السيد عن منع عبده من التجارة  
بعد علمه بها فإنه يدل على إذنه فيها

ويشترط في دلالة السكوت جواز القدرة على الإنكار وكون  
الفاعل مسلماً (١) لأنه لو كان غير مسلم لا يدل على الرضا فسكوت الشارع  
عليه السلام على مضي اليهودي إلى معبده لا يدل على مشروعيته لأن  
إنكاره ذلك معلوم

الخامس بيان التبديل أي النسخ وقبل الشروع فيه أذكر  
التمهيد الآتي

إذا نظرنا في تاريخ الأمم وأحوالها وجدنا أن من القوانين  
والشرائع ما توافق مراعاته في أمة معينة لحفظ نفوس أبنائها وأموالهم  
وأنهوض بهم إلى درجات السعادة ولوروعي في تلك الأمة قوانين  
وشرائع مغايرة لها لما كان الحال كما ذكرنا فالأمة الشكسة الثائرة في  
يبدأ الجهالة يناسبها من القوانين ما كان قاسياً رادعاً لشكمتها  
كافاً من غلواتها وهذا بخلاف الأمة التي استنارت عقولها وتحلت

(١) هذا الشرط خاص بأعمال الغير التي علم بها المشرع وسكت

ابناؤها بخلال الفضائل كالصدق وطهارة الذمة واغاثة الملهوف والحنو على الضعيف والجدي المارية . ولو عكس الامر وسنت القوانين الصارمة لتلك الامة الفاضلة والقوانين الرفيعة للامة الجاهلة لاخل نظام المجتمع الانساني وتداغت أركان المارية

وعلى هذا نقول اذا تحولت الامة من حال النقص الى حال الكمال او بالعكس فمن الحكمة والعدل ان تحوّر القوانين تبعاً لتحول الامة من حال الى حال فاذن تحوّل القوانين التابع لتغير الامة قد يكون من صارم الى رقيق وبالعكس تبعاً لحال الامة

ومن تأمل القوانين البشرية الرضعية يتضح له صحة ما قلناه فقوانين الدول العظيمة منذ مئتين من السنين لا تناسب حالها الآن ولذا نسخت بقوانينها الحديثة ومن نظر في تاريخ الدولتين الانجليزيتين والفرنسية وغيرها يعلم صحة ما قلناه

اذا وضع هذا علمت حكمة النسخ في الشرائع السماوية وانه آت على مقتضى الحكمة ومحجة المدالة وما نحن شارحوه بتوفيق الله تاهجين المنهج الذي سلكه علماءنا الاعلام فنقول .

النسخ هو تبين انتهاء مدة العمل بالحكم الاول . بمعنى ان ذلك الحكم يكون خالياً من التأيد والتوقيت موافقاً لما تقتضيه المصلحة حتي اذا زالت موافقته لها بتغير الاحوال المقتضية حكماً آخر مغايراً للحكم المذكور يأتي ذلك الحكم الآخر منها على انتهاء مدة العمل بالحكم الاول فيكون منسوخاً والثاني ناسخاً ومما تقدم ومن هنا يعلم

ان نسخ الاحكام لا يكون الا في الاوامر والنواهي لانها ما أخذها لافي الاخبار كقصص المتقدمين المقصود منها الانماض والاعتبار وغيرها من أنواع الخبر وانه لا يكون في الاحكام الكلية المتعلقة بمقاصد الشرائع الخمسة التي سبق ذكرها في (المقدمة) بل في الجزئيات التي هي وسائل الوصول اليها وهي عبارة عن الاحكام الفرعية العملية فلا نسخ في الحكم المتعلق بحفظ النفس او العقل او النسل او المال مثلاً بأن يباح اهدار الدم او ستر العقل وسلب المال - ولا في الاحكام الاعتقادية كاعتقاد ان الله عالم وقادر واعتقاد كمال الانبياء والرسول عليهم الصلاة والسلام الى غير ذلك من العقائد الدينية - ولا في الاحكام المشتتة على التأييد نحو قوله تعالى في سورة التور (والذين يرمون المحصنات المؤمنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) ونحو قوله تعالى في سورة الاحزاب (ولا تنكحوا أزواجهن بعده أبداً - ولا في الاحكام المؤقتة نحو (حرّم كذا سنة) فانه عند انتهاء السنة يلغو الحكم من نفسه بدون حاجة الى الاثنيان بحكم آخر يخالف له مبيّن انتهاء مدة العمل به فمحله الاحكام الفرعية العملية الحالية عن التأييد والتوقيت

ومن هنا تعلم حكمة نسخ بعض الشرائع بعضاً ونسخ بعض أحكام الشريعة الواحدة ببعضها وان ذلك ليس طريقاً لطمع الطاعنين ولذا اتفقت عليه العيسويون والمحمديون (١) خلافاً لابي مسلم الاصفهاني

(١) وخلافاً للموسويين مستدلين بظاهر عبارة التوراة التي

كما هو مدون في غالب كتب الاصول . قال في الاصحاح التاسع عشر من انجيل متى ( ان موسى من أجل تساوة قلوبكم أذن لكم ان تطلقوا نساءكم ولكن من البدء لم يكن هكذا وأقول لكم ان من طلق امرأته الا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزني والذي يتزوج بمطلقة يزني ) فهذا صريح في النسخ وفي بيان حكمته

وبشروط في النسخ زيادة على ما تقدم التمكن من اعتقاد الحكم الاول دون العمل به بدليل فرض الصلاة خمسين ليلة الاسراء وارجاعها خمسا تلك الليلة قبل العمل - ولا يكون الاجماع والقباس ناسخين للكتاب والسنة لأنهما ظنيان وينسخ الكتاب والسنة بالكتاب والسنة غير الظنية متيقنين ومختلفين لأنهما في درجة واحدة مثال نسخ الكتاب بالكتاب وبالسنة أيضا آية الوصية وهي قوله تعالى « كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا ( اى مالا ) الوصية للوالدين والاقربين » فإنها نسخت بآية الميراث وهي قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) وبقوله صلى الله عليه وسلم ( ان الله اعطى كل ذي حق حقه ألا الوصية لو ارث ) ومثال نسخ السنة بالسنة قول النبي عليه السلام ( كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ) - ومثال نسخ السنة بالكتاب قوله تعالى ( فول وجهك شطر المسجد الحرام ) فإنه ناسخ لتوجهه عليه السلام الى بيت المقدس مفادها ان العمل بها باقى مادامت السموات والارض ويرد عليهم بأن المقصود من ذلك إنما هو طول المدة

والنسخ أنواع - الأول - نسخ الحكم والتلاوة كالذي نسخ  
 من سورة الاجزاب فإنه ورد أنها كانت تعادل سورة البقرة  
 الثاني - نسخ الحكم (١) دون التلاوة كآية الوصية المتقدمة  
 وكقوله تعالى «واللاني يأتين الفاحشة من نسائك الخ ٥٠٠» فإنها  
 نسخت بآية الرجم  
 الثالث - نسخ التلاوة دون الحكم (٢) كقراءة ابن عباس  
 (والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما) وقراءة ابن مسعود في كفارة  
 اليمين (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) ومعنى نسخ التلاوة أنه  
 لا يتعبد بقراءتها

### الركن الثاني السنة

هي ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً والمنقول  
 عنه عليه السلام أما متواتر (٣) - وهو ما نقله في كل قرن من القرون

(١) قاعدة ذلك ان يفهم المتأمل حكمة الشارع في نسخ هذا الحكم  
 المدلول عليه باللائظ المقروءة وان من العدل نسخها بالحكم الذي  
 جاء بعده (٢) حكمة ذلك الابتلاء والاختبار ولقائل ان يقول  
 ان مثل هذا لم يتوفر فيه التواتر فلذلك لا يُتَعَبَدُ بتلاوته كآي القرآن  
 الكريم وان عمل بمعناه شرعاً (٣) اختلف العلماء فمنهم من قال  
 بوجود الاحاديث المتواترة القولية واختلف القائلون بذلك في عددها  
 ومنهم من قال بعدم وجود التواتر القولي في السنة اما العمل كتواتر  
 الصلاة والصوم على الكيفية المعروفة فلا خلاف في وجوده

الثلاثة (١) جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب ولا يشترط فيه امر آخر وراء ذلك وحكمه أنه يجب علماً يقينياً ضرورياً - وأما مشهور - وهو ما بلغ حد التواتر في القرنين الأخيرين وحكمه أنه يجب علماً تطمئن به النفس

وأما خبر آحاد - وهو ما غاير المتواتر والمشهور وحكمه افادة غلبة الظن بدليل قوله تعالى ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ) لأن امر الطائفة المتفقهة بالانذار ( التعليم ) ان لم يكن الغرض منه قبول ما أُنذروا به كان لاغياً ومعلوم ان الطائفة لا يشترط فيها بلوغ حد التواتر، وبدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل الافراد من الصحابة لتبليغ الاحكام، وبدليل ان شهادة الشهود يعمل بها مع أنها ليست أخباراً عن معصوم وتحتل الكذب للتحاب والتباغض . فحديث الآحاد المشروط في روايته بالشروط الآتية . يقبل بالاولى

### ﴿ الكلام على شرائط الراوي ﴾

شرائط الراوي أربعة : الاول - العقل الكامل بالبلوغ ، الثاني - الاسلام ، الثالث - العدالة ( وهي استقامة الدين والسيرة بأن يكون الدين والعقل راجحين على الهوى والشهوة ، الرابع - الضبط

وهذا الشرط متضمن لشروط أربعة - ١ - السماع ، ٢ - حفظ اللفظ ، ٣ - الثبات على الحفظ الى حين الاداء (١) ، ٤ - فهم المعنى والسماع له رخصة وعزيمة . فعزيمته الاستماع حقيقة بأن تسمع من المحدث وهو يقرأ عليك او تقرأ عليه مستفهماً منه بعد القراءة بقولك هل الامر كما قرأت فيجيب بنحو « نعم » او الاستماع حكماً كأن يرسل له رسولا او يبعث له كتاباً مختوماً على رسم الكتب ، بأن يقول : من فلان بن فلان الى فلان بن فلان ثم يتندي بالتسمية والثناء على الله ويذكر شئ الحديث ومثله ثم يقول : اذا بلغك كتابي هذا فحدث به عني . وهذا القسم حجة بشهادة الشهود على ان الكتاب كتابه والرسول رسوله .

ورخصته الاجازة برواية كتاب ان علم المجاز له معناه والا لا واما الحفظ فعزيمته الحفظ من وقت السماع الى وقت الاداء . ورخصته الاعتماد على الكتاب ان نظرقه وتذكره ما كان مسموعاً والا لا (٢) والاداء عزيمته التبليغ كما سمع بلفظه ومعناه ورخصته التسادية بالمعنى (٣) اذا كان المروي مفسراً (٤) او محكماً

(١) اي التبليغ (٢) وقد جعل هذا أصلاً في زما تنصيانة للعلم من الضياع (٣) لحديث « اذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس » جواباً لقول الصحابة يا رسول الله انا نسمع منك الكلمة ولا نقدر على تأديتها كما سمعناها (٤) نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم ( المستحاضة تنوضاً لوقت كل صلاة )



لا يحتمل غير معناه متى كان الراوي عارفاً بوجوه اللغة سواء كان قعيها أولاً

وأما إن كان ظاهراً يحتمل غير معناه فلا يجوز نقله بالمعنى إلا إذا كان الناقل قعيها مجتهداً لأنه يقف على الغرض منه فبأن من الخطأ كقول النبي عليه الصلاة والسلام (من آكل لحم جزور فليتوضأ) وقوله (لا وضوء لمن لم يسلم الله)

وما عدا ذلك من الأحاديث المجملة والمشككة لا يجوز روايته بالمعنى

### ( الكلام على راوى الحديث )

راوى الحديث إما أن يكون معروفاً بالرواية أو غير معزوف بها فاما المعروف فإن كان قعيها (كالخلفاء الراشدين وعائشة والعبادة ومعاذ) فتقبل روايته مطلقاً واقفت القياس ولا خلافاً لما لك رضى الله عنه فإنه قدم عليها القياس في رواية عنه وإن كان غير قعيه كابي هريرة وأنس لا تقبل إلا إذا واقفت القياس لأن الرواية بالمعنى كانت شائعة فإذا لم يكن الراوى قعيها فلا يؤمن من تركه شيئاً من المعنى أو إدخاله شيئاً غيره مما يوجب خروجه عن القياس كحديث المصراة (١) وهو ما روى (أن من اشترى شاة فوجد بها محفلة فهو بخير النظرين

(١) صريته الشاة جمعت لبنها في ضرعها بالشدة

الى ثلاثة أيام ان رضىها امسكها وان سخطها ردها ورد معها صاعاً من تمر) فان الامر برد صاع من تمر بدل اللبن مخالف للقياس الصحيح من كل وجه لان تقدير ضمان العدوان بالمثل في المثليات ثابت بقوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » وتقديره بالقيمة في القيميات ثابت بقوله صلى الله عليه وسلم « من اعتق شقصة في عبد قوم عليه نصيب شريكه ان كان موسراً (١) والقيمة النقدان والصاع من التمر بالنسبة للبن ليس من القيميات ولا من المثليات - وانما عد هذا من ضمان العدوان لانه ظهر بعد فسخ العقدان تصرف المشتري في الشاة بحملها ليس برضا صاحبها لأن رضاه كان على تقدير ان تكون ملكاً للمشتري فثبت فيه الضمان قياساً على ضمان العدوان الصريح

وأما غير المعروف بالرواية بأن روي حديثاً واحديين مثلاً فان ظهر حديثه في السلف وشهدوا بصحة ما رواه أو سكتوا عنه كان كحديث المعروف بالرواية لأن السكوت في موضع الحاجة بيان ولا يتهم السلف بالتقصير - وان قبله البعض ورده البعض الآخر فان وافق القياس وروي عن الثقات قبل ( كحديث معقل بن سنان في يزوع وقد مات عنها زوجها هلال بن مرة وما سمي لها مهر فقصى لها النبي يهر المثل ) فان ابن مسعود قبله ورده على كرم الله وجهه وعملنا بهذا الحديث لنقل الثقات عنه روايته ( كسروق والحسن البصري وعلقمة

(١) فان كان معسراً سعي العبد في دفع القيمة

وغيرهم) ولواقفته القياس عندنا لأن مهر المثل لما كان واجباً بالعقد  
وجب ان يؤكده الموت كالمسمى لان الموت كال دخول بدليل ان  
كلا يوجب العدة خلافاً للشافعي فإنه يخالف للقياس عنده لان المعقود  
عليه وهو البضع عاد اليها سالماً كما لو طلقها قبل الدخول

اما اذا رده الكل فلا يقبل كحديث فاطمة بنت قيس المفيد  
بعدم النفقة والسكنى في الطلاق البائن لأن عمر رضى الله عنه رده  
بمحضر من الصحابة اذ قال كيف نترك كلام الله اعنى قوله تعالى  
(أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) بقول امرأة اما اذا لم تظهر  
روايته في السلف فيجوز العمل بها في بقية القرون الثلاثة ان وافقت  
قياساً لعدم فشو الكذب فيها بدليل قول النبي عليه السلام «خيركم  
قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب»  
اما ما روى بعد القرون الثلاثة فلا يعمل به

### ﴿ انقطاع الحديث ﴾

الحديث المنقطع نوعان ظاهر الانقطاع وباطنه  
فالاول «ويسمى» مرسل وهو ما ترك فيه الراوى واحداً او أكثر  
وفي اصطلاح المحدثين ان كان المروك واحداً صحابياً سواء كان الراوى  
تابعياً او غير تابعي يسمى مرسل  
وان كان المروك غير صحابي سمي منقطعاً

وان كان اثنين فأكثر يسمي معضلا  
وفي اصطلاح الأصوليين يشمل المرسل هذه الأقسام الثلاثة  
وهو أربعة أقسام: الاول مرسل الصحابي - الثاني مرسل القرن  
الثاني والثالث - الثالث مرسل العدل في كل عصر - الرابع المرسل  
من وجه (١) والمسند من آخر

فأما مرسل الصحابي فيقبل بالاجماع كراسيل ابن عمر رضي  
الله عنه لاحتمال سماعه من النبي عليه السلام  
وأما مرسل القرن الثاني والثالث فيقبل لأن الثقات من  
التابعين أرسلوا أحاديثهم وقبل ذلك منهم فكان اجماعاً على القبول  
والاجماع حجة

وأما الثالث والرابع ففيهما خلاف

( والثاني ) المتقطع باطلاً وهذا لا تقطاع اما لفقد راويه شرطاً  
من شرائط الراوي المتقدمة وأما لمعارضته بالأقوى منه كحديث  
فاطمة بنت قيس المتقدم المعارض بقوله تعالى (أسكنوهن الآيات)  
- وكحديث القضاء بشاهدو يمين وهو حديث آحاد معارض بالحديث

(١) وذلك مثل حديث ( لانكاح الا بولي ) فقد رواه اسرائيل  
ابن يونس مسنداً وشعبة وسفيان الثوري مرسلان فمن رده قال ان ارساله  
من قبيل الجرح واسناده من قبيل التعديل والاول مقدم على الثاني  
ومن قبله قال ان المرسل ساكت والمسند ناطق والساكت لا يعارض  
الناطق

المشهور وهو (البينة على من ادعى واليمين على من انكر)  
 واما لشذوذ الحديث وندرته بين الصحابة في حادثة اشتهرت  
 بينهم كحادثة الجهر بالتسمية في الصلاة ورفع اليدين في الركوع وعند  
 الرفع منه فان الحادثة لما كانت مشهورة احتاج كل مكلف الى معرفة  
 حكمها فلو كان الخبر صحيحا ثابتا لاشتهر بينهم لاهتمامهم بأمر الدين اذذاك  
 واما لاعراض الصحابة عن الاحتجاج به فيما ظهر فيه خلافهم  
 كحديث (الطلاق بالرجال والعدة بالنساء) فان الصحابة اختلفوا  
 في ذلك ولم يسمع ان احدا منهم احتج بهذا الحديث فعلم من ذلك  
 انه غير ثابت خلافا للشافعي رضى الله عنه فانه قال يقبل اذا صح  
 سنده - ومثل ذلك حديث (ابتغوا في اموال اليتامى خيرا) كيلا  
 تأكلها الصدقة) فان الصحابة اختلفوا في وجوب الزكاة على الصبي  
 ولم يحتج احد منهم بهذا الحديث فيكون غير ثابت او منسوخا  
 او يكون المراد بالصدقة غير الزكاة والمنقطع باطنا مردود بجميع انواعه

### ﴿الطعن في الحديث﴾

الطعن في الحديث اما من المروي عنه او من غيره فالطعن  
 من الاول اما بالقول بان يقول كذب علي فلان في روايته عن كذا  
 واما بالعمل بان يعمل بعد الرواية عنه بخلافه (١) كما روى عن عائشة

(١) اما لو عمل بخلافه قبل الرواية عنه فلا يكون طعنا لجواز انه  
 وقف على الحديث بعد العمل بخلافه وبعد الوقوف عليه رواه عنه غيره

انها قالت ( ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فكاسها باطل ) وزوجت  
بعد ذلك بنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب

واما بأن يمتنع عن العمل به كما روي عن ابن عمر أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه وقد  
روى عن مجاهد أنه قال صحبت ابن عمر عشرين سنة فلم اراه رفع  
يديه الا في تكييرة الاحرام

والطعن من الغير كأن يعمل الصحابي بخلافه مع كونه ظاهرا  
لا يَحْتَمَلُ الْخُفَاءُ (١) مثل ما رواه عبادة بن الصامت من ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ( البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ) فان عمر  
نفي رجلا لذلك فلحق بالروم مرتدا فخاف ان لا ينفي احدا ابدا فعملنا  
من ذلك ان النفي انما كان من طريق السياسة لأن عمر كان متوليا  
الخلافة ويعاني من احكام العقوبات مما ناة لا تخفى معها تلك  
الاحكام عليه

ولا يمد طعننا ما ارتكبه الراوي بالاجتهاد كأخذه النفي . معتقدا  
حله اجتهادا كما حصل من ابن عباس رضي الله عنهما

(١) اما اذا كان يَحْتَمَلُ الْخُفَاءُ فعمل الصحابي بخلافه لا يكون  
طعنا فيه كما ورد من عدم عمل ابي موسى الاشعري بمحدث القهقهة في  
الصلاة المقيد بقض الوضوء فان حصول القهقهة فيها زمن الرسول عليه  
السلام نادر جدا

ولا التدليس (١) ولا ركض الدابة ولا المزاح انصدق ولا  
 حداثة السن عند التحمل بشرط الثبوت من الرواية (٢) والمحافظة  
 عليها الى حين الأداء في السكبر ولا عدم الاعتياد على الرواية ولا الانكباب  
 على الفقه

﴿ الكلام على محل الخبر ﴾

﴿ بالنظر لشهادة الآحاد ورواياتهم ﴾

محل الخبر هو الحادثة التي ورد فيها وهي إما حقوق الله او  
 حقوق العباد

فالأول عبادات كالصلاة والصوم وعقوبات كالرجم والجلد  
 والكفارات. فالعبادات تقبل فيها رواية الآحاد وثبتت بها أحكامها  
 الشرعية بالشروط المتقدمة المذكورة في الرواة فلا تقبل فيها رواية  
 فاسق ولا مستور الحال وان كان يقبل قول الأخير اخباراً في الديانات كقوله  
 ان هذا الماء طاهر او نجس ان انضم اليه يتحرى الخبر لما في ذلك من دفع

(١) كأن يذكر في سند الحديث انه حديث فلان ويكون شيخ  
 شيخه ومعاصراً له ايهاا مته أنه أخذ عنه لاعن تلميذه او يقول حدثنا  
 فلان كالحسن مثلاً ويكون هذا الاسم مشتركاً فلا يميز المروي عنه ايهاا  
 بانه الحسن البصري مثلاً لسكونه ثقة الى غير ذلك من مسائل  
 التدليس المعروفة

(٢) كابن عباس فانه سمع صغيراً وحدث كبيراً

الخرج والمشفة بخلاف الاحاديث فان ناقلها هم العلماء الاتقياء  
ويستثنى من ذلك روية هلال رمضان فلا بد في الاخبار بها من العدد  
والعدالة لكثرة التدليس في ذلك وأما العقوبات فقليل تثبت برواية  
الأحاد بالشروط المتقدمة وقيل لا لان في رواية الأحاد شبهة يدرأ  
بها الحد وانما تثبت باخبار الشهود قضاء على خلاف القياس

والثاني وهو حقوق العباد ينقسم الى ثلاثة أقسام - مافيه الزام  
محض - كالبيع والشراء ومالا الزام فيه بالكاية كالتوكيل والوديعة  
والاذن في التجارة وكالرسائل - ومافيه الامران كعزل الوكيل لانه  
من حيث انه يترتب عليه بطلان تصرف الوكيل في المستقبل الزام  
ومن حيث ان الموكل يتصرف في حق نفسه من عزل الوكيل وعلمه  
كيف شاء لا الزام فيه والاقسام الثلاثة تثبت احكامها الشرعية برواية  
الأحاد بالشروط السابقة - واما ثبوت وقائعها بشهادة الشهود فما  
كان منها فيه الزام محض تقبل فيه الشهادة بشرط لفظ اشهد والعدد  
عند الامكان (١)

وولاية الشاهد مع توفر شروط الرواة فلا تقبل فيها شهادة الفاسق  
ولا الصبي ولا العبد صيانة لحقوق العباد - ومالا الزام فيه كتوكيل  
الوكيل لا يشترط فيه بالنسبة للشهادة الا التمييز اما مافيه الزام من وجه  
دون آخر فان كان المخبر وكلا او رسولا قبل خبره ولو واحدا غير

(١) احتراز بذلك عما لا يتأتى فيه العدد كأخبار القابلة ان  
المولود الذي خطفه طائر مثلا عند ولادته ذكر لا أنثى



عدل لقيامه مقام المورث أو الرئيل بخلاف ما لو كان فضولياً فإنه  
يشترط فيه أحد الأمرين: العدد أو المدالة

### ❦ أنواع الخبر ❦

أنواع الخبر أربعة : الأول ما علم صدقه كخبر الرسول عليه  
السلام وحكمه اعتقاد صدقه والاعتبار به . والثاني ما علم كذبه كدعوى  
فرعون الربوبية وحكمه اعتقاد البطلان والاشتغال برده . الثالث  
ما يحتملها بلا رجحان كخبر الفاسق فإنه يحتمل الصدق نظراً لدينه  
وعقله والكذب نظراً لتعاطيه محظور دينه وحكمه التوقف فيه لاستواء  
الأمرين قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا )  
الرابع ما يترجح صدقه على كذبه كخبر العدل المستجمع لشرائط  
الرواة وحكمه العمل به بلا لزوم اعتقاد يقيني

### ❦ فعله عليه السلام ❦

إن علمت صفة فعله عليه السلام من الوجوب والتدب والاباحة  
قامته مثله بشرط أن يكون الفعل قصدياً لا غير قصدي كأن  
يفعل نسياناً . ويشترط أن لا يكون طبعياً فيخرج نحو الأكل  
والشرب وأن لا يكون غير مخصوص به كوجوب التهجيد ليلاً وصلاة الضحى  
وزواج تسع من النساء . وأن لم تعلم صفته فباح لأنه القدر المتيقن

### ( تقريره عليه السلام )

سكوته عليه السلام على ما فعل بحضرته او في عصره وعلمه ولم ينكر عليه مع القدرة على الانكار دليل الجواز لانه لا يقر على محرم الا اذا كان سكوته ناشئاً عن عدم فائدة انكاره المعلوم كسكوته على ذهاب غير المسلم الى معبده . واستنباره مع السكوت أدل على الجواز

وكل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير ثابت بالوحي

### ( الرسمى )

قبل الشروع في تعريف الوحي وذكر أقسامه نقول ان الرسول عليه السلام ذو جيتين ملكية وبشرية فبالاولى يتلقى الشرع عن الله عز وجل وبالثانية يبلغ الاحكام الى أمته اذ من المعلوم انه لا بد من مناسبة بين المتلقى والمتلقى منه والمبلغ والمبلغ اليه وذلك التلقى يكون باتصال نفسه بالافق الاعلى وادراكها من الملك ما يلقى بها من الاحكام ادراكاً روحانياً يتمثل بصورة المدارك البشرية كي يبقى في نفسه عند رجوعها الى الحالة الثانية فيبلغها الى البشر من أمته وهذا الادراك اما ان يتعلق بالمعنى وداله او بالمعنى فقط او يلقى به في قلبه ويلحق بذلك ما اجتهد فيه وأقر عليه ومن هنا يتبين ان الوحي عرفان بمجده الانسان مع اليقين بأنه من قبل الله بواسطة او من غير واسطة والاول

بصوت يتمثل لسمعه بأن يسمع دويًا كأنه رمز من الكلام يأخذ منه المعنى الذي ألقى إليه فلا يقضى ذلك الدوى الاوقد وعاء وفهمه او يغير صوت بأن يتمثل له الملك الذي يلقي اليه رجلاً فيكلمه ويعي ما يقوله . وهذا معنى الحديث الذي فسر به الرسول عليه السلام الوحي حين سئل عنه فقال ( أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي<sup>(١)</sup> ) فيفهم عنى وقد وعيت ما قال وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعنى ما يقول

وما تقدم يعلم ان الوحي نوعان ظاهر وباطن . والاول ثلاثة أقسام « اولها » ما ثبت بلسان الملك بأن سمعه منه من بعد علمه بأن المبلغ من قبل الله ليس بجنى ولا شيطان . أنزله الله عليه بلسان الروح الامين كالقرآن فإنه من عند الله باللفظ والمعنى

ثانيها ما كان بإشارة الملك بدون الكلام منه ويسمى خاطر الملك كما قال النبي عليه السلام ان روح القدس نفث في روعي فقال ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها ألا فاتقوا الله واجملوا في الطلب

ثالثا ما لاح بقلبه بالالهام أو المنام ومنه الحديث القديم المسند الى الله تعالى

(١) انما كانت الحالة الاولى أشد لأنها مبدأ الانسلاخ من البشرية والاتصال بأفق الملائكة من القوة الى الفعل فيمصر بعض المصير بخلاف الثانية فان الملك يتمثل له رجلاً مثله في الانسانية

الثاني وحى باطن (١) وهو ما يكون باجتهاده خوف فوات حادثة ويجوز الخطأ فيه ولكن لا يقر عليه فتتدى الامة به فيه  
 شريعة من قبلنا شريعة لنا اذا قصها الله علينا بلا انكار على  
 أنها شريعة لنا بدليل قوله تعالى ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم  
 اقتده ) ولذا استدل محمد بقوله تعالى ( لها شرب ولكم شرب يوم  
 معلوم ) على قسمة المياة واستدل أبو يوسف على قصاص الذكر  
 بالانثى بقوله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الآية )  
 وليس النبي متعبداً بشرع نبي قبله لقوله تعالى ( لكل جعلنا منكم  
 شرعة ومنهاجا ) ويجب على غير الصحابي تقليد الصحابي فيما شاع  
 بين الصحابة وسلموه بدون خلاف أما ما حصل فيه خلاف فلا يجب  
 تقليده فيه مطلقا وقبل يجب مطلقا وقيل يجب فيما يدرك بالقياس  
 والتابعي كالصحابي إن ظهرت فتواه في زمن الصحابة كسعيد بن  
 المسيب والشعبي والنخعي ومسروق لأنه لما زاحمهم في الفتوى وسوغوا له  
 الاجتهاد صار مثلهم . وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة أنه لا يقلد  
 وأما من بعدهم فالأدنى يقلد الأعلى كتقليدنا الامام الاعظم أبا حنيفة

### (الاجماع)

الاجماع هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه السلام في عصر

(١) اما عد هذا وحيا نظرا لانه لا يكون طريقا للاحكام الشرعية  
 الا اذا لم يفي به الوحي علي تركه

واحد على حكم شرعي وهو ممكن خلافا للنظام وببعض الشيعة  
مستدلين بأن وصول الحكم الى كل المجتهدين واتفاقهم عليه ممتنع  
لا تنشارهم في الاقطار وبأنه لو كان اتفاقهم مبنيا على دليل قاطع  
لا غني ذلك الدليل عن الإجماع ولا يتأتى بناؤه على دليل ظني  
لاختلاف القرائح والأنظار فيه والاول مردود بأن من يجد في أمر  
الدين ويبحث فيه لا يكون وصول الاحكام اليه وعلمه باتفاق غيره  
من المجتهدين عليها ممتعا

والثاني كذلك لأنه لا يمتنع اتفاق آراء المجتهدين على حكم  
ظني لجواز اتفاق القرائح والأفهام على ذلك خصوصا اذا كان  
جليا واضحا

والعلم بالاجماع ممكن خلافا لبعضهم مستدلا بأن معرفة أعيان  
مجتهدى كل عصر في عموم مشارق الارض ومقاربها ممتنع فضلا عن  
معرفة تفاصيل أحكامهم لجواز خفاء بعضهم وعدم شهرته أو اسردي  
بلاد غير بلاده أو ميله للخمول وعدم اظهار نفسه لغرض من الأغراض  
وهو مردود بأن ذلك تشكيك في الضرورى للقطع بأجماع الصحابة  
والتابعين على تقديم الدليل القطعي على الظني وبالإجماع على عدم  
جواز بيع الطعام قبل قبضه على أن المجتهدين في زمن الصحابة  
والتابعين كانوا معلومين في كل البقاع ولو فرض الآن وجود مجتهدين  
لعملوا وعرفت آراؤهم لمن توفرت فيه العناية بأمر الدين لسهولة نقل  
الاخبار وكثرة وسائل طرق الوصول

وقوله لمن محتج به ممكن أيضا خلافا لبعضهم مستدلا بأن نقل  
الآحاد لا يفيد القطع فلا بد أن يكون باننا حد التواتر أو المشهور  
وذلك ممتنع اذ يستحيل عادة مشاهدة أهل التواتر جميع المجتهدين  
شرقا وغربا طبقة بعد طبقة الى ان يتمصل بالمحتج به لانه مردود بما  
تقدم من اجماع الصحابة والتابعين على تقديم القطعي على الظني فإنه  
نقل الى المحتج به نقلا متواترا كما نص العلماء على ذلك

وركنه الاصل تكلم مجتهد المصير الذي حصل فيه الاجماع  
على الحكم أو فعلهم كسرورهم في المزارعة والمضاربة والمساقاة ويلحق  
بهذا الاصل تكلم البعض أو فعله وسكوت الباقي بعد علمه ومضي  
مدة التأمل وهي ثلاثة أيام خلافا للمشهور عن الشافعي رضي الله عنه  
من عدم اعتباره هذا اجماعا (١) والاجماع بالقول يسمى قوليا وبالفعل  
يسمى فعليا وشروط الاجماع ثلاثة

(١) استدلل الشافعي رضي الله عنه على دعواه بأن سكوت المجتهد  
قد لا يكون دليل الموافقة على الحكم بل تشابه الادلة وعدم الوصول  
الي الحكم الشرعي أو لخوف الفتنة أو لاحترام القائل لكبر سن أو  
عظم جاه أو وفرة علم كما سكت على "حين شاور عمر الصحابة في حكم  
امراة حدها فأسقطت جنبنا فقالوا انك مؤدب أدباً شرعياً ولا شيء  
عليك وسمع على "قولهم وسكت ولما سأله عمر قال أري عليك الفرة وهي  
عشر اللبية فسكوته لم يكن عن موافقة على ما قاله مجتهدو الصحابة لعمر  
رضي الله عنه وقد قيل لابن عباس رضي الله عنهما ما منكم من إخبار

أولها الاجتهاد الا فيما يستغنى عن ذلك كقتل آى القرآن  
 الكريم وعدد الركعات ومقادير الزكاة لاستغنائها عن الرأى  
 ثانيا وثالثها عدم الابتداع وعدم الفسق لانها يورثان التهمة  
 ويسقطان المدالة ولا أهلية للاجماع متى سقطت المدالة ولا يشترط  
 أن يكون أهل الاجماع من الصحابة خلافا لداود الظاهرى محتجبا  
 بأن الاجماع حجة بصيغة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر  
 والصحابة هم الاصل في ذلك ولا يشترط أن يكون أهله من عترة  
 النبي عليه السلام خلافا للأمامية مستدلين بقوله عليه السلام ( ائى  
 تارك فيكم ما ائتمسكم به لن تضلوا كتاب الله وعترتى )  
 لأن جميع ما ذكر من الأدلة يدل على مجرد التفضيل لا أن  
 اجماعهم حجة دون اجماع غيرهم وكذلك لا يشترط أن يكون أهله من  
 عمر بما تراه من عدم العول فقال دوته وقد أجابت الحنفية عن ذلك  
 بأن الصحابة بعد مضي مدة التأمل لا يهتمون بارتكاب المحرم بسبب  
 سكوتهم عن الحق وما علم من سيرتهم وطاعتهم يؤيد ذلك ألا ترى أن  
 عمر رضى الله عنه لما منع المغلاة في المهر قالت امرأة ( ان الله تعالى  
 يعطينا بالقنطار في قوله تعالى « وآئيم احداهن قطارا فلا تأخذوا منه  
 شيئا » ويمنع ذلك عمر كل أفقه من عمر حتى المخدرات في الحجال )  
 فاذا حاجت امرأة عمر فيما قال فكيف يابن الباس مع مكاتته من  
 قريش وغنايته بامر الدين فسكوته ليس الا كفا عن المناظرة لانها غير  
 واجبة لانه أخفى ما يراه في العول وسكوت على لم يكن الا استظارا  
 للنهاية كما هي الآداب وتعظيما لشأن القسب

أهل المدينة خلافاً لما لك مستدلاً بقوله عليه السلام (المدينة تنفى  
خبثها كما تنفى الكبر خبث الحديد) والخطأ خبث فيكون منفيًا عن  
أهلها وأذن يكون قولهم صواباً . ويجاب عنه بأن المراد بالخبث من  
كره الإقامة فيها أو أنه محمول على نفى الخبث في زمن النبي عليه  
السلام . ولا يشترط أيضاً لصحة الإجماع انقراض أهل خلافاً للشافعي  
رضي الله عنه معللاً ذلك بأن الإجماع لا يتحقق الا باستقرار الآراء  
ولا استقرار الا بعد الموت وعلى قوله يجوز لأحد أهل الإجماع أن  
يرجع عن رأيه ولا يجوز عندنا وما ذهب إليه الشافعي من اشتراط  
الانقراض لصحة الإجماع مردود بالأدلة القائمة على أن الإجماع  
حجة فانها تقضي بغير ما ذهب إليه . وكذلك لا يشترط لصحة الإجماع  
اللاحق عدم الاختلاف السابق غير أنه يجب ان لا يخرج عن عموم  
أقوال السالفين فأجماع التابعين على عدم جواز بيع أم الولد كما منعه  
عمر رضي الله عنه حجة وان اجازته على كرم الله وجهه وقد اشترط  
بعضهم هذا الشرط مستدلاً بأن موت المخالفين لا يذهب رأيهم  
ودليلهم لان المنظور اليه في الإجماع الرأي لاذوات الاشخاص ولا  
إجماع مع وجود رأى المخالف . ذى الاهلية للإجماع على أن ذلك فيه  
تضليل بعض الصحابة المخالفة آراؤهم لما حصل عليه الإجماع بعدهم  
وهو مردود بأن العبارة بأهل العصر الواحد لان حجة اتفاقهم كرامة  
لهم وذلك لا يكون الا للأحياء المعارضين ودعوى التضليل باطلة لأن  
دليل المخالف معمول به الى زمن حدوث الإجماع الراجع له كما يرفع



القياس بوجود النص وان أريد التضييل في الواقع ونفس الامر قلنا ليس كذلك لان المجتهد يخطئ . ويصيب ولا يعتبر ضالاً على أحد التقديرين . وما تقدم يعلم ان الأئمة اذا اختلفت في عصر من الاعصر في مسألة علي أقوال كان اجماعاً على أن ما عداها باطل فلا يجوز لمن بعدهم احداث قول آخر وذلك كجارية اشتراها رجل ووطئها ثم وجد بها عيباً قيل ان الوطء يمنع الرد وقيل بالرد مع الارش فالقول بأن له الرد بدون أرش باطل لخروجه عن القولين (١) .

ومستند الاجماع أما خبر الآحاد كالاجماع على عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه لحديث ( لا تبعوا الطعام قبل قبضه ) وهو خبر

(١) ومثل ذلك أيضاً القول بان الجدر يربث ويحجب الاخ والقوله الآخر بانها يرثان مما كل كلاً آخر فانهما اتفقا على ارثه مع وجود الاخ فالاجماع على عدم ارثه مع الاخ باطل . ومثله أيضاً عدة الحامل المتوفي عنها زوجها فانه قيل بانها تعتد بالوضع وقيل بأبى . الأجلين فان هذين القولين متفقان على عدم الاعتداد بالاشهر قبل الوضع فالاجماع عليه يكون باطلاً . وكذلك القول بان علة الربا في غير التقدين اتحاداً لقدرة والجنس والقول الآخر بان علة كونه مطعوماً مع اتحاد الجنس أيضاً او الاذخار معه فالاجماع على ان علة الربا شيء آخر ليس فيه اتحاد الجنس باطل . وكذلك استحقاق الام ثلث الكل او ثلث الباقي بعد نصيب احد الزوجين في زوجة وأبوين او زوج وأبوين فالاجماع على استحقاقها ثلث الكل او الباقي في احدي المسألتين دون الاخرى باطل

أحاد، وأما القياس كأجماعهم على جريان الربا في الأرض قياساً على الخنطة فلا يكون مستنداً للكتاب أو الحديث المتواتر أو المشهور لأنه لا احتياج إليه اذن وقيل لا يستند إلا إليها والا كان غير قطعي ورد بان ما يستقل بكونه حجة لا يكون مستنده الا غير قطعي

إذا نقل إلينا إجماع الصحابة بأجماع كل عصر على نقله كان كتنقل الحديث المتواتر فيكون قطعياً في إيجاب العلم والعمل كأجماعهم على أن القرآن كتاب الله تعالى وإجماعهم على عدد ركعات كل صلاة وإذا نقله الأفراد كان كتنقل السنة بالآحاد فيوجب العمل دون العلم كقول عبيدة السلماني ما معناه «اجتمعت الصحابة على المحافظة على أربع ركعات قبل الظهر»

### ﴿ مراتب الإجماع ﴾

أقواها إجماع الصحابة بتصريح منهم ثم ما نص فيه البعض وسكت الباقيون ثم إجماع من بعدهم على حكم لم يعلم فيه خلاف لمن سبقهم ثم إجماعهم على ما سبق فيه خلاف. والاول بمنزلة الخبر المتواتر بالنسبة للعلم والعمل ويكفر جاحده. والثاني والثالث بمنزلة الخبر المشهور فلا يكفر جاحده والرابع بمنزلة خبر الآحاد فيوجب العمل دون العلم وحجة الأجماع ثابتة بقوله تعالى «ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوّله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً» (١) وقوله صلى الله عليه وآله «الاستدلال على كون الإجماع حجة بهذه الآية إنما هو بالنظر لعمومها في ذاته إذ مبررة لا بالنظر لسياقها - الأحاديث المستدل بها على أن الإجماع حجة متكلم فيها

وسلم ( لا تجتمع أمتي على ضلالة ) وقوله صلى الله عليه وسلم ( الخير  
في أمتي إلى يوم القيامة )

### ❦ الدرس الرابع القياس ❦

هو اظهار مثل حكم الاصل في الفرع لوجود علته فيه كحرمة  
بيع الارز بالارز متفاضلا وكذلك حرمة بيع غيره من المكيلات  
بالموزونات بمنسبه متفاضلا قياساً على الخنطة فان قوله صلى الله عليه  
وسلم ( الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل والفضل رباً ) يدل على حرمة التفاضل  
بين المتماثلين جنساً وقدرًا لانه لا يتأتى التماثل بدونهما ومعلوم أن  
البيع من حيث هو مباح فالامر فيه منصب على التماثل وهو موجود في  
بيع الارز بالارز فيكون كالخنطة

فالاصل الخنطة والفرع الارز والحكم حرمة البيع متفاضلا والعلة  
موجودة في الفرع وهي اتحاد الجنس والقدر. ومثل ذلك قياس التبيذ  
على الخمر في حرمة الشرب بجامع الاسكار. ووجوب الزكاة في الحل  
قياساً على النقد بجامع الثمنية

وكون القياس حجة ثابت بقوله تعالى ( هو الذي أخرج الذين  
كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا  
وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا  
وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين  
فاعتبروا يا أولى الابصار ) لأن هذه الآية تدل على ان علة الاخراج

الكفر والاعتبار بذلك معناه انه لو حصل الكفر لترتب عليه الاخراج  
اذ الاعتبار رد الشيء الى نظيره في الحكم فلو لم يكن الاعتبار حجة  
لمعرفة الاحكام لما أوجبه بالامر به (١)

(١) الاعتبار في هذا السياق معناه رد الشيء الى نظيره في الحكم  
العقلي اذ ترتب الخروج على الكفر ليس حكماً شرعياً بل هو حكم  
عقلي فليس معنى الاعتبار في هذا السياق قياس الارز على الحنطة في  
حرمة التفاضل لكن استدل به على وجوب القياس نظراً لشمول  
الاعتبار في ذاته العقليات والشرعيات ولا دليل على ان الاعتبار هنا  
معناه الاتخاذ لا غير — وقد نفى بعضهم القياس مطلقاً وبعضهم قام  
في الاحكام السمية دون العقلية واستدل على ذلك بقوله تعالى « تبياناً  
لكل شيء » وقوله جل شأنه « ولا رطب ولا يابس الا في كتاب  
مبين » فان ذلك يدل على ان الكتاب كاف في بيان جميع الاحكام  
ببوارته واشارته ونصه واقتضائه وعند فقد الكل يعمل بالاستصحاب  
بدليل قوله تعالى « قل لا اجد فيها اوحى الى محرماً على طاعم  
يطعمه... الآية — واستدل أيضاً بقوله عليه السلام « لم  
يزل امر بني اسرائيل مستقباً حتى ظهر فيهم اولاد السبابا فقاوساً ما لم  
يكن بما قد كان فضلو واضلوا » — وأيضاً هو طريق لا يؤمن فيه  
الخطأ ومثل ذلك يتمتع العقل من سلوكه. وبأن الحكم حق الشارع القادر  
على البيان القطعي فلم يحز التصرف في حق بما فيه شبهة بخلاف حقوق العباد  
الثابتة بالشهادت مورد الاول بأن الكتاب اذا بين فيه حكم الاصل فقد  
بين فيه حكم الفرع بياناً خفياً وذلك بطريق القياس — والثاني بأن القياس

وثابت أيضاً بحديث معاذ رضى الله عنه وهو قول النبي عليه السلام حين أرسله الى أهل اليمن (بم تقضى قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال فبسنه رسول الله قال فان لم تجد قال أجهد برأى فقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى به رسول الله) فلو لم يكن حجة لأنكره ولما حمد الله عليه . وله شروط وأركان ودفع وحكم

### ﴿ شروط القياس ﴾

شروط القياس أربعة - الأولى - ان لا يدل دليل على أن حكم الأصل مخصوص به لأن ذلك يكون مبطلا للقياس مثاله ما حصل من شهادة خزيمه لما نقد النبي عليه السلام الأعرابي ثمن الناقة التي اشتراها منه وأنكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم (من يشهد لي) فقال خزيمه : أنا أشهد يا رسول الله أنك أوفيت الأعرابي ثمن الناقة . فقال (كيف تشهد ولم تحضرننا) فقال خزيمه - يا رسول الله أنا

المقضي للضلال والاضلال هو الذي لم تراعى فيه الشروط كالقياس مع وجود النص او مع اختصاص حكم الأصل به او مع كونه جارياً على خلاف سنن القياس الخ . والثالث بأن غلبة ظن الصواب كافية في العمل والاعتناء بالاسباب كسفر التاجر للكسب اذ هو مبني على غلبة الظن . وكذلك غالب الاعمال الانسانية الاختيارية . والرابع بأن ذلك ساذج بأذنه فان معرفة جهة القبلة لاداء محض حق لله تعالى جائز فيه الرأي لان هذا غاية ما في وسعنا .

نصدقك فيما تأتينا به من خير السماء أفلا نصدقك فيما تخبرنا به من أداء ثمن الناقة - فقال عليه السلام ( من شهد له خزيمة فهو حسبه ) فجعل شهادته كشهادة رجلين كرامة له وقد دل قوله تعالى ( وأشهدوا شهيدين من رجالكم ) على أن العمل بشهادته منفردا مخصوص به فلا يقاس عليه غيره .

( الثاني ) أن لا يعمد بالأصل عن سنن القياس بأن لا تدرك له علة يقتضيها القياس كالمقدرات الشرعية مثل عدد الركعات والسجودات وعدد الجلدات في الحدود الى غير ذلك أو تدرك له علة تقتضي حكما يغايز حكم الأصل كعدم فطر الصائم إلا كل نسبانا الثابت بقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي حصل منه ذلك ( أتم صومك فأما أطعمك الله وسقاك ) فإنه يخالف للقياس اذ هو تقيض الفطر لذهاب ركن الصوم وهو الإمساك لقوله عليه السلام ( الفطر مما دخل ) فلا يقاس عليه إلا كل خطأ كأن أكل في يوم معتقدا أنه آخر شعبان أو أول شوال فظهر أنه من شهر رمضان - وإنما اغتفر النسيان دون الخطأ لكون الأول طبعيا وحاصلا بمجرد قدرة صاحب الحق سبحانه وتعالى ولا اختيار للعبد فيه ولا كذلك الخطأ اذ التقصير آت من جهته

( الثالث ) أن يكون الحكم المدي للفرع حكما شرعيا لا تنبيه

فيه بعد نقله للفرع ثابتاً للاصل بحجة غير القياس (١)

(١) فلو كان حكم الاصل معلوماً من الكتاب أو السنة أو الاجماع وعلمت علته جاز القياس عليه بخلاف ما لو كان معلوماً بطريق القياس على واحد من هذه الاشياء فانه لا يجوز قياس غيره عليه لانه ان كانت فيه العلة التي في الاصل المعروف حكمه من الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا داعي الى القياس على ما قيس عليه وان لم تكن هي التي فيه كان القياس فاسداً مثلاً اذا قسنا الذرة على الحنطة المذكورة في الحديث وقتلنا أن يبعها شيء من جنسها متفاضلاً حرام قياساً على الحنطة فلا يسوغ لنا أن نقيس بيع الحلبة بمنزلها متفاضلة على الذرة لان اتحاد الجنس والقدر الذي هو العلة متحقق في الحنطة فلا داعي الى الذرة وان قسنا الليمون على الذرة وقتلنا بعدم جواز بيعه متفاضلاً لا يصح لان علة الحكم التي هي اتحاد الجنس والقدر ليست متحققة في الليمون لانه عددي غير مكيل ولا موزون فليس من المقدرات - وقد استثنوا من ذلك القياس الحنفى - وصورة ذلك أن يختلف البائع والمشتري قبل قبض المبيع في مقدار الثمن فالقياس الظاهر يقتضي أن تكون اليمين على المشتري عند عدم اليقينة لان البائع يدعى زيادته والمشتري ينكر ذلك فعليه اليمين ولكن القياس الحنفى المسمى امتحسناً يقتضي أن تكون اليمين على كل منهما لان البائع ينكر تسليم المبيع بالثمن الذي قاله المشتري كما ان المشتري ينكر دفع الثمن الذي قاله البائع وأخذ المبيع مقابلة ذلك ولما كان حلف كل منهما ثابتاً بطريق القياس الحنفى جاز نقله قياساً الى وارثهما وإلى المؤجر والمستأجر قبل تمام استيفاء المنفعة - ظهر لك

فلا يصح القياس اللغوي (١) كأطلاق اسم الخمر على النبيذ بجماع  
أن كلا يخامر العقل وتثبت حرمة بالنص ويحد شارب كثيره وقليله  
لكونه يسمى خمرًا

فما تقدم أن الاستحسان قياس خفي وإن الامام أبا حنيفة لم يزد شيئاً  
عن الأدلة الأربعة التي هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس إذا الاستحسان  
قسم منه - وكما يطلق الاستحسان على القياس الخفي يطلق على ما ثبت  
بالأثر مخالفاً للقياس كالأجارة فإنها بيع معدوم وكذلك السلم لكن الأول  
منهما ثبت بقوله عليه السلام ( أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه )  
والثاني بقوله ( من أسلم فليسلم في شيء معلوم الخ )

ومثل ذلك عدم فساد صوم من أكل ناسياً لقوله عليه السلام ( أتم صومك الخ )  
ويطلق على ما ثبت بالاجماع أيضاً كالاستنصاع وعلى ما ثبت بالضرورة  
كطهارة الاواني فإن القياس يقتضي عدم جواز الاستنصاع لكونه بيع  
معدوم ويقتضي عدم طهارة الاواني النجسة لأن كل ماء يلامسها نجس  
(١) وأما لم يحجز القياس اللغوي ويترتب عليه الحكم الشرعي لأنه

معلوم أن آلة التسمية لا تقتضيها بل لا بد من وضع بأزاء المعنى مثلاً الخيل  
سميت بذلك لاحتياها في مشيتها فلا يسمى كل مختال من غيرها خيلاً  
فلو شربنا كل مسكر بما اتخذ من العنب وغلا وقذف وأزبد وسميناه  
خمرًا لمشابهته لذلك المتخذ وصارت كلمة خمر شاملة لهما وثبت تحريم  
المسكر من غير الخمر بالآية لشمول لفظ الخمر له لكان ذلك جريماً على  
خلاف منهج اللغة وقد قدمنا أن الناظر في الكتاب والسنة على طريق  
اعتباط الأحكام منهما لا بد أن يتبع في فهمهما مذاق الاستعمال العربي



ولا يجوز قياس غير متحد الجنس والقدر من المعدديات كالفتح

وقد علمت أن القياس النوي لم تستعمله العرب في عباراتها فلا يكون مرادها . وللاستحسان قسمان : الأول ' ما قوي تأثيره والثاني ' ما ظهرت محنته وخفي فساد . والقياس قسمان أيضا : الأول ' ما ضف تأثيره والثاني ' ما ظهر فساد . وخفيت صحته . فقساه مناقضان لقسمي الاستحسان . والاول من قسمي الاستحسان مقدم على الاول من قسمي القياس والثاني ' من قسمي القياس مقدم على الثاني من قسمي الاستحسان . مثال تقديم أول قسمي الاستحسان على أول قسمي القياس منور سباع الطير فإن القياس يقتضي نجاسته قياسا على سؤر سباع البهائم لأن كلا غير مأكول اللحم والاستحسان يقتضي طهارته فإن الطيور تشرب بمناقيرها وهي عظم طاهر فيقدم ما يقتضيه الاستحسان لقوة أثره على ما يقتضيه القياس لضعف أثره . ومثال تقديم ثاني قسمي القياس على ثاني قسمي الاستحسان تأدية سجدة التلاوة بالركوع في الصلاة فإن القياس يقتضي ذلك وفيه فساد ظاهر وهو العمل بالمجاز لان شمول السجود ( المأمور به عند حصول سببه ) الركوع مجاز وصحة خفية فإن سجود التلاوة ليس قرينة مقصودة بل المقصود منه التواضع ومخالفة المتكبرين وموافقة المطيعين في قصد العبادة وهذا حاصل بالركوع في الصلاة والاستحسان يقتضي عدم تأديها به لأن المأمور به في سجدة التلاوة سجود مناير للركوع فينبغي أن لا ينوب عنه كما لا ينوب عن سجدة الصلاة وفي هذا الاستحسان فساد خفي وهو جعل سجدة التلاوة التي هي غير مقصودة كسجدة الصلاة التي هي قرينة مقصودة لأنها وصحة ظاهرة وهي العمل بالحقيقة وعدم تأدي المأمور به بتأثيره

على متحدهما مثل الخنطة فلا يجوز بيعه متفاضلا بجامع ان كلا مطعوم  
لأن ذلك يوجب في الفرع حكماً هو حرمة التفاضل المطلقة وهو في  
الأصل الحرمة المقيدة بالمائل والمائل لا يوجد الا فيما اتحد جنسا  
وقدرا بأن يكونا من جنس واحد مكيلين او موزونين

الرابع - ان لا يكون حكم الفرع منصوحا عليه لأنه ان كان  
كذلك فالقياس اما أن يكون موافقا للنص كحرمة بيع التمر بالتمر  
متفاضلا قياسا على المانطة وحينئذ فلا فائدة في القياس اذ الحكم  
المرتب عليه معلوم من النص واما ان يكون مخالفا له كتنقيذ الرقبة  
بالأيمان في كفارة الظهار قياسا على كفارة القتل واذا فلا يعمل به  
لخالفته نص الآية وهي قوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم  
ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتاسا) خلافا لمن أجازوه  
في الحالة الاولى قائلا انه عاضد للنص لأن الكلام في القياس  
المستقل بكونه حجة

### ( أركان القياس )

أركان القياس أربعة : الأول ، الأصل ( وهو المقيس عليه ) ،  
الثاني ، الفرع ( وهو المقيس ) ، الثالث ، حكم الأصل ، الرابع الجامع  
أى العلة . وقد تقدم معرفة كل منها . أما حكم الفرع فثمره القياس

### ( طريقة معرفة العلة )

علة الحكم هي الوصف المشترك بين الأصل والفرع وتعرف

بثلاثة أشياء أولها النص ، وثانيها الأجماع ، وثالثها المناسبة

### ( النص )

النص اما ان يكون دالا على العلة بالوضع أولا . ( والثاني الاثما )  
والاول قسمان : أولها العمريح - وهو ما دل على التعليل بوضعه  
بحيث لا يقصد به غير العلة نحو لمة كذا أو لأجل كذا أو كي يكون  
كذا ، كقوله تعالى في النى . ( كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم )  
وثانيها - الظاهر كاللام والباء لظهورهما فى التعليل وان احتملت  
اللام العاقبة والباء المصاحبة نحو ( أقم الصلاة لذكرك الشمس ) وقوله  
( فبما رحمة من الله لنت لهم )

وبلى اللام والباء « إن » التعليلية لأن اللام مقدرة قبلها والمقدر  
ليس كالثابت نحو قوله تعالى ( وما أبرئ نفسي ان النفس لأماراة  
بالسوء ) ، ولعاب المرة طاهر أنها من الطوافين عليكم ( فجعل  
لعبها غير نجس دفعا للخرج ) ومثل ان التعليلية فاء التعليل كالفاء  
المذكورة فى الجراءات فتفيد ان ما بعدها مسبب عما قبلها نحو قوله  
تعالى ( والشارق والسارة فاقطعوا أيديهما ) ( ونسها النبي فمسجد )  
و ( زنى ماعز فرجم )

والايماء هو أن يقرن بالحكم ما اذا لم يكن هو أو نظيره للتعليل  
كان بعيدا عن الفهم نحو ( أعتق رقبة أو أطعم مسكين ) جوابا  
لمن قال ( واقمت زواجى فى رمضان ) ونحو قوله عليه السلام لى

سألته في قضائها الحج عن أبيها ( أرأيت لو كان على أهلك دين فقضيته  
أكان ذلك يجزئه ) وقوله عليه السلام في حرمة الصدقة على بنى هاشم  
( أرأيت لو تهمضت بماء ثم مججته أكنت شاربته )

ومنه الفرق بين شيئين في الحكم مع كونهما وصفين سواء ذكر  
الحكمان أو أحدهما - فالأول - نحو الفارس سهمان وللراجل سهم .  
والثاني نحو القاتل لا يرث ومنه أيضا الغاية والاستثناء والشرط نحو  
قوله تعالى ( ولا تقربوهن حتى يطهرن ) وقوله تعالى ( الا ان يمفون )  
وقوله عليه الصلاة والسلام ( فان اختلف الجنسان فيموا كيف شتم )  
فان الاول يفيد عليه الطهارة لجواز قربان والثاني يفيد عليه العفو  
لسقوط المفروض والثالث يفيد عليه اختلاف الجنس لجواز البيع  
كيف شاءوا

### ﴿ الادعاء ﴾

تعرف العلة بالاجماع أيضا كأجماعهم على ان الصفر علة للولاية  
على الصغير في ماله لمجزئه عن التصرف فيقاس عليه زواجه بجماع  
الصفر المؤدى للمعجز عن التصرف في النفس بالأولى

### ﴿ المناسبة ﴾

تعرف العلة بالمناسبة للحكم بأن تكون ملائمة للعمل المنقولة عن  
الرسول عليه السلام وعن السلف لأن جعلها مناطا للحكم الشرعي  
لا بد أن يكون موافقا لما نقل عن أرباب الشرع كتعليل الفرقة في

اسلام زوج غير المسلم بأبائه الاسلام لأنه يتناسبه لالوصف الاسلام  
لثبوتّه عن ذلك لأنه عرف عاصبا للحقوق لا قاطما لها كما قال عليه  
السلام (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول  
الله فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق)

### ﴿ العلة المبنية للقياس ﴾

هي التي علمت بطريقة الایماء او الملازمة كما في الامثلة المتقدمة  
فالفرض منها بيان ما يظن أنه علة

### ﴿ العلة الموهبة ﴾

هي التي عرفت بطريقة الوضع، او كان نوعها او جنسها مؤثراً في نوع  
الحكم او جنسه . مثال تأثير الجنس في الجنس تأثير الضرورة في  
التسهيل المأخوذ من قوله تعالى فمن اضطر في مخمصة الخ ، وتأثير النوع  
في النوع كتأثير الاسكار في التحريم، وتأثير الجنس في النوع كتأثير  
الداخل في الافطار، وتأثير النوع في الجنس كتأثير الجنون في اسقاط  
التكاليف (١)

(١) المراد بالنوع هنا شيء واحد يتعدد بتعدد محاله وأسبابه  
كالسكر فانه واحد يختلف باختلاف أسبابه كسكر الخمر وسكر التبغ  
وسكر الجمرة . وبالجنس ما فوق ذلك كالعجز بعدم العقل فانه يشمل  
عجز الصبي غير العاقل وعجز الجنون ، وفوقه الجنس الذي هو العجز  
بسبب ضعف القوى اعم من الظاهرة والباطنة فيشمل المريض ايضاً

## ﴿ المعارضة والتزجيج ﴾

المعارضة هي تقابل الحجتين على السواء مع اتحاد المحل والزمن وذلك بالنسبة لنا اما بالنسبة لواقع فلا بد من اختلاف الزمن ولكن لما جهلنا ذلك حللنا الأمر على اتحادهما وبخشنا عن المرجح لاحداهما على الاخرى فلا تعارض بين التواتر وخبر الآحاد، ولا بين القياس والكتاب والسنة المتواترة او المشهورة لعدم تساويهما في القوة ، ولا بين حلية زواج البنت وحرمة أمها لاختلاف المحل ، ولا بين حل الخمر في صدر الإسلام وحرمتها بعده لاختلاف الزمن ، ولا بين الناسخ والمنسوخ لذلك . وقد رأينا في الأدلة الشرعية نقابا وهي من معصوم لا يجوز عليه الخطأ فقلنا ان ذلك بالنظر لنا لا غير

ولما كان هذا يجب اجمال احدى الحجتين او الفاءهما لعدم امكان العمل بهما معا احتجنا الى ان تبين ما يجب ان يتبع في شأنهما فنقول

اذا عارض بعض الكتاب بعضه الآخر رجعنا الى السنة ولا نرجع لآية اخرى نعتبر ناسخة او مقوية احدى الحجتين لان الكل من جنس

وفوقه الجنس الذي هو السجز الناشئ عن الفاعل بدون اختياره فيشمل المحبوس والمكره زيادة على ما تقدم ، وهكذا يقال مثل ذلك في الاحكام

لم يذكر المؤلف دفع القياس لكونه مشروحا في علم آداب البحث

واحد فلا تكون احدى الآيات مرجحة للآخرى على غيرها (١) ومحل الرجوع منها الى السنة اذا لم يمكن التخلص من المعارضة بوجه من الوجوه كاختلاف الحكم والحال كما يأتي

واذا كان بين أدلة السنة رجحنا الى أقوال الصحابة او الى القياس مثال الاول قوله تعالى في الصلاة (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) فانه معارض بقوله تعالى (فاقرءوا ما تنسروا من القرآن) اذ الآية الاولى توجب الاستماع لا القراءة والثانية بالعكس فيرجع الى قوله عليه السلام (من كان له امام فقرأه الامام له قراءة) ومثالها بين أدلة السنة ما رواه النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة الكسوف ركعتين بركوعين وسجدتين فان ذلك معارض لما روى عن عائشة رضى الله عنها من انه صلاها ركعتين بأربع ركعات وأربع سجعات فيرجع الى قياسها بسائر الصلوات فتكون الركعة بركوع وسجدتين واذا لم يوجد ما يرجع اليه في دفع التعارض من حديث او قياس وجب تقرير الاصل كما في

(١) فانه لا ترجيح بكثرة الأدلة التي من جنس واحد فالدليل الواحد يمارض كثيراً من الأدلة المخالفة له وانما رجحنا الى السنة لان مرتبتها متأخرة عن آي القرآن الكريم اذ هي بمنزلة التفسير والبيان لما جاء فيه قال تعالى (وأنزّلنا اليك الكتاب لتبين لناص) ومعلوم ان المبين متأخر عن المبين وكذا يقال فيما يرجع اليه في دفع التعارض من غير السنة كأقوال الصحابة والقياس

سور الحجر الاهلية فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل :  
 ابتوضاً بما افضلت الحجر الاهلية قال : نعم . فانه معارض بما روى  
 عنه عليه السلام من انه نهى عن اكل لحما اذ هذا يقتضى نجاسة  
 لعابها المستلزم نجاسة سورها فيرجع الى الاصل في الماء وهو الطهارة  
 والى الاصل في الحدث وهو عدم ارتفاعه بالوضوء فيجب الجمع  
 بين الوضوء والتيمم ويدفع التعارض أيضاً من جهة الحكم بان يوزع  
 بين الدليلين فيقسم المال بين المدعين المبرهين او بان يكون الحكم  
 في احد الدليلين دنيوياً وفي الآخر أخروياً كما تبي اليمين في سورة  
 البقرة والمائدة وهما قوله تعالى ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم  
 ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين  
 من اوسط ما تطعمون أهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة ) وقوله  
 تعالى ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت  
 قلوبكم ) فالآية الثانية تفيد المؤاخذة بما قصده القلب وذلك  
 يتأتى في اليمين الفموس والاولى تفيد عدم المؤاخذة بها لصديق  
 للغف عليها فتخص الآية الثانية بالحكم الأخروي والاولى بالدنيوي  
 لذكر الكفارة فيها ويدفع التعارض أيضاً من جهة الحال كقراءة  
 ( فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ) بتخفيف  
 الطاء وتشديدها اذ الاولى تقتضى حل القربان بمجرد انقطاع الحيض  
 والثانية لثقتضى عدم حله الا بعد الغسل فتحمل الاولى على ما اذا انقطع  
 الدم لا كثره لعدم احتمال عوده والثانية على ما اذا لم يكن كذلك



فيؤكده بالتسل وبذا يدفع التعارض . ويدفع أيضاً بحظر أحدهما وإباحة الآخر فيقدم الحاضر على المييح لان الأصل في الأشياء الإباحة فيجعل المييح ( الموافق للأصل ) مقدماً والحاضر متأخراً مغيراً له بخلاف ما اذا جل الحاضر متقدماً مغيراً للإباحة الأصلية ثم جاء بعد ذلك المييح مغيراً له . فان التغيير يتكرر والأصل عدم التكرار وهذا يرجع الى اختلاف الزمان تقديراً وهو مما يوجب عدم التعارض وقول النبي صلى الله عليه وسلم ( ما اجتمع الحلال والحرام الا وقد غلب الحرام الحلال ) والدليل على ان الأصل في الأشياء الإباحة قوله تعالى ( خلق لكم ما في الارض جميعاً ) اما على قول من قال ان الأصل فيها الحظر او التوقف فيقدم الحاضر عملاً بالحديث السابق

اذا تعارض المثبت والتنافي قدم المثبت اذا لم يكن النفي (١) عن دليل بان كان مبنيًا على الدم الأصلي وذلك خشية تكرار التغيير اذا قدم التنافي على المثبت كما في الحاضر والمييح - اما اذا كان ناشئاً عن دليل فيعارض الاثبات - وعلى هذا فالحل في حديث ميمونة (وهو ما رواه ابن عباس من ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم) يعارض اثباته المروي في حديث يزيد بن الأصم وهو ان النبي تزوجها

(١) المراد بالتنافي الأصل في الشيء المناسب له الذي عرف انصافه به وبالمثبت الطارئ على ذلك كالأحرام بالنسبة للحاج فانه أصل فيه والحل طارئ عليه وكالرق في العبد المعلوم رقه فانه أصل والحرية طارئة عليه

وهو حلال اذ النبي (وهو هيئة المحرم) يدرك بدليل المشاهدة وقد قدمنا  
 الثاني على المثبت لكون راويه وهو ابن عباس أقوى من راوى الاثبات  
 وهو يزيد بن الاصم ضبطاً واثقاً

ومثال النبي المبني على العدم الاصل ما روي أن بريرة عتقت  
 وزوجها عبد فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقاء معه فانه  
 لا يعارض الاثبات وهو ما روي أنها عتقت وزوجها حر وإن النبي  
 خيرها فإن القول بالرق استصحاب للأصل فانه كان رقيقاً قبل أن  
 يعتق ولذا أخذنا بالمثبت وفرعنا عليه أن الرقيقة اذا عتقت تحت  
 زوجها الحر تخير في البقاء معه خلافاً للشافعي فانه أخذ بالثاني وفرع  
 عليه أنها لا تخير الا اذا كان زوجها رقيقاً

وترجح رواية الفقيه على غيره وما سمع من النبي صلى الله عليه  
 وسلم على ما علم منه وما شاهده وأقره على ما سمع به وأقر  
 وما في كتاب عرف بالصحة كالبخاري ومسلم على ما في كتاب أقل  
 منه حجة كسنن أبي داود والترمذي وكترجيح النص على الظاهر والمفسر  
 على النص والمحكم على المفسر والادل بعبارة على الدال بأشارته الى  
 غير ذلك من المرجحات العديدة

إذا عارض القياس قياساً في رتبته (١) يعمل المجتهد بأيهما شاء

(١) اما اذا لم يكن كذلك بأن كان احدهما ذا علة مجوزة والاخر  
 ذا علة موجبة فانه يقدم الثاني على الاول وذلك كما اذا قتل شخص  
 مورثه دفاعاً عن نفسه فان قوله عليه السلام (القاتل لا يرث) يفيد

بشهادة قلبه لأن قلب المؤمن نوراً يميز به الحق من الباطل قال النبي  
عليه السلام ( اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله )

### ( المجتهاد )

هو لغة بذل الجهد وفي الاصطلاح بذل الفقيه وسعه للحصول  
على ظن بحكم شرعي

وشروط المجتهدان يكون عالماً بالكتاب والسنة واجماع الصحابة  
وغيزم من المجتهدين ومراتب ذلك الاجماع وعالماً أيضاً بسيرة الرواة  
وبالناسخ والمنسوخ وان يكون عدلاً غير مبتدع عارفاً بقواعد علم الأصول

ان هذا القتل علة في المنع من الارث بطريق الایماء لان فيه تطبيق  
الحكم بالمشق وهو يؤذن بعلية مبدأ الاشتقاق ولكن من حيث ان القتل  
قضت به ضرورة الدفاع عن النفس يرثه فان جنس الضرورة الذي  
يندرج فيه ما هنا مؤثر في جنس الحكم الذي هو التسهيل الشامل  
للارث — قال تعالى ( فمن اضطر في غمصة غير متجانف لاثم فان الله  
غفور رحيم ) وبمعلوم ان جنس العلة اذا ثبت شرعاً تأثيره في جنس  
الحكم تمدي ذلك الى الانواع المدرجة تحت كل منهما وكان موجياً  
للقياس

(١) تكلم بعض العلماء في هذا الحديث

الحق واحد لا تعدد فيه خلافاً للمعتزلة في المسائل الخلافية (١) وعلى قول غيرهم المجتهد يصيب ويخطئ فاذا أصاب كان له اجران أجر النظر في الأدلة واجر الإصابة وإذا أخطأ كان له اجر واحد وهو الأول

وعلى قولهم كل مجتهد مصيب والمجتهد اذا ظهر له خطؤه وعدل عنه الى رأي آخر يأتي بأعماله وفق اجتهاده الاخير وما مضى منها على الاجتهاد الاول صحيح والله أعلم



اللهم كما وفقت لاتمامه وفق للاتفاف به يا من لك الحمد في الاولى والاخرة وصل وسلم على الواسطة العظمى في الفيض الميم والرحمة الشاملة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(١) قالت المعتزلة الحق متعدد في المسائل الخلافية بدليل ان الله كلّفنا بإصابة الحق فاذا كان غير متعد في تلك المواطن كان تكليفاً بما لا يطلق وهو مردود بقوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها ورد عليهم بأن المجتهد مكلف بإصابة الحق على قدر استطاعته لاني الواقع ونفس الأمر فلا يكون الا تكليفاً بما يطلق

## باب التمرينات

ولنذكر لك الآن نموذجاً من التمرينات التي وعدنا بها لنسج على منوالها ونستضيء بمشكاتها وهي وإن كانت قليلة في ذاتها إلا أنها كثيرة إذا قيس عليها ولم نراع في وضعها ترتيب الأبواب ليكون ذلك ادعي إلى التبصر وأعمال الفكرة وقد شاركننا المؤلف حفظه الله في هذه التمرينات والتعليقات وفي الإرشاد إلى المظان فله الفضل في الأولى والأخرى . وله حق إعادة الطبع . في الأصل والفرع

(١) أجمع الفقهاء : على أن شهادة من له حق الشفعة في البيع على عقد البيع لغيره يسقط حقه في الشفعة فيمن من أي نوع من أنواع الدلالات دلالة شهادته على سقوط حقه

(٢) بين عدد الطلقات التي تقع على الزوجة إذا قال لها زوجها أنت طالق ثلاثاً الاثنتين بدون فاصل وبين حكم ذلك إذا فصل فاصل زمني بين المستثنى والمستثنى منه من غير عذر مع بيان المأخذ من الأصول

(٣) استأجر رجل رجلاً جملًا واشترط عليه المؤجر ألا يجعله الاقطنًا أو ثبناً أو ماشاً كل ذلك فجعله حديقاً أو رصاصاً فاستنتج حكم فسخ الاجارة

(٤) كيف تستنتج حكم رد الامانات من قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها - النازل في رد مفتاح

الكعبة الى عثمان بن مظعون سادتها

(٥) من أى نوع من أنواع ظهور المعني فهم طهورية الماء المالح وحل مبيته من قوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن جواز الوضوء بالماء المالح (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)

(٦) من أى نوع من أنواع الدلالات دلالة الحديث السابق على طهورية الماء المالح وحل ميتته

(٧) كم قفاحة يأكلها حتى لا يحنث من حلف أنه بأكل قفاحات وبيان ذلك من الاصول

(٨) اذا قال لزوجه انت طالق ان شاء الله او لعبدك أنت حر ان شاء الله بطل طلاقه وعتقه فيمن مأخذ ذلك من الاصول

(٩) بين الحكم الاصولي لاقرار من قال لا أخرك على عشرة جنهات الا عشرة جنهات ومن قال لزوجه انت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً

(١٠) استأجر رجل داراً واشترط عليه المومجر الا يسكنه نجاراً أو قصاراً او نحوهما مما يؤمن البناء فأسكنها حدادا فيمن يئاناً أصوليا فساد الانجازه

(١١) كيف تستنتج حكم التبذير والتقتير والتوسط من قوله تعالى

ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتعبد ملوماً محسوراً

(١٢) اذا كان قانون مدرسة من المدارس يقضى بفصل من لا يجب

في علم من العلوم المقررة للامتحان فما حكم من لا يجب في

علمين أو أكثر ومن أى نوع من أنواع الدلالات دلالة  
القانون على هذا الحكم

(١٣) كيف تستنتج حكم عدم التقوى من قوله تعالى واتقوا الله

(١٤) من أى أنواع الدلالات دلالة ان للشريك الثانى ثلاثة

ارباع الربع بعد بيان ان للاول الربع

(١٥) كيف تستنتج حكم الصلاة من وأقيموا الصلاة وحكم ترك

الزكاة من وآتوا الزكاة

(١٦) كيف تستنتج حكم معاملة الغير اذا تعدى عليك من قوله

تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم

مع العلم بأن التعدى منهى عنه بقوله تعالى (ولا تعتدوا)

(١٧) كيف تستنتج حكم اصلاح ذات الين وحكم الافساد من

قوله تعالى انما المؤمنون اخوة فاصالحوا بين أخويكم

(١٨) اذا اختلف المتبايعان وهلكت السلعة ولا بينة لواحد منهما قالت

الحنفية يتحالفان ويترادان اذا كانت السلعة قائمة وقالت الشافعية

يتحالفان ويترادان هلكت السلعة ام لا (ورد السلعة في حال هلاكها

انما هو رد قيمتها) فايد احكام الرايين على حسب القواعد الاصولية من

هذين الحديثين (الاول) اذا اختلفت المتبايعات والسلعة

قائمة تحالفاً وتراداً والثانى بدون والسلعة قائمة

(١) كيف تستنتج حكم شرب الخمر من قوله تعالى انما الخمر والميسر

والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجنبوه

(٢٠) كيف نستنتج حكم مشاورة الانسان اخاه من قوله تعالى للنبي

عليه السلام وشاورهم الامر

(٢١) استنتج حكم قبول الهدية من قوله عليه السلام تهادوا تحابوا

### (اصلاح خطأ)

مطر	صفحة	الصواب	الخطأ
١٥	٦	عليه	عليه
١٤	٢٥	او الواحدة	والوحدة
١٠	٢٧	يتمها	يتمها
١٦	٢٧	كما ان	لان
٢٠	٢٩	الى ان	بان





## ﴿ فهرس كتاب أقرب طرق الوصول ﴾

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب  
 ٣ مقدمة  
 ٦ مبحث الحكم  
 ٨ مبحث الحاكم  
 ١٣ مبحث المحكوم فيه  
 ١٨ شرط المكلف به امكان  
 ١٩ هل الكافر مكلف بفروع الشريعة  
 ٢١ لا تكليف إلا بفعل  
 ٢١ القدرة شرط التكليف  
 ٢٤ فرص الكفاية  
 ٢٤ الواجب المخير  
 ٢٥ الواجب المؤقت وغير المؤقت  
 ٢٨ الوجوب ووجوب الاداء

## صحيفة

- ٢٩ الايمان بالمأمور به أداء وقضاء  
 ٣١ مقدمة الواجب  
 ٣٢ وجوب الشيء وحرمة  
 ٣٣ المندوب ليس مأمور به  
 ٣٥ العزيمة والرخصة  
 ٣٧ مبحث المحكوم عليه  
 ٣٨ مبحث عوارض الاهلية  
 ٤٦ العوارض المكتسبة  
 ٥٦ المبادي اللغوية  
 ٥٧ طرق معرفة اللغات  
 ٥٨ هل تثبت اللغة بالقياس  
 ٥٩ أقسام اللفظ  
 ٦٠ تقسيم اللفظ المفرد باعتبار ذاته  
 ٦٢ تقسيم اللفظ المفرد باعتبار دلالاته

## مصحفه

- ٦٨ هل مفهوم المخالفة حجة في كلام الشارع  
 ٧٠ تقسيم اللفظ باعتبار ظهور دلالاته وخفائها  
 ٧٥ تقسيم باعتبار وضعه للمعنى  
 ٧٦ حكم المشترك  
 ٧٨ مبحث العام  
 ٧٩ حكم العام  
 ٨٠ عموم الجمع المعرف باللام  
 ٨٤ عموم العلة  
 ٨٥ عموم المفهوم  
 ٨٥ عموم المقتضى  
 ٨٦ هل يتم فطره عليه السلام  
 ٨٧ تخصيص العام  
 ٨٨ التخصيص بالدليل السمي  
 ٩٠ هل العام المخصص حجة

صحيحة

- ٩١ المخصص المتصل  
 ٩٣ مبحث الخاص  
 ٩٤ المطلق والمقيد  
 ٩٤ هل يحمل المطلق على المقيد  
 ٩٧ مبحث الامر  
 ٩٨ صيغة افعل  
 ١٠٠ هل الامر يقتضى التكرار والفور  
 ١٠٢ الامر بمد الحظر  
 ١٠٣ مبحث النهى  
 ١٠٣ صيغة لا تفعل  
 ١٠٤ مقتضى النهى  
 ١٠٦ الأدلة السمعية  
 ١٠٧ مبحث الكتاب  
 ١٠٨ القراءات

مصحفه

١١٠ التأويل والاجمال

١١٢ البيان

١١٥ فصل في مباحث النسخ

١٢٣ مبحث السنة

١٢٣ عصمة الانبياء

١٢٤ الوحي

١٢٦ المتواتر والمشهور والآحاد

١٢٧ شروط الرواية

١٢٨ مجهول الحال

١٢٩ العدالة والجرح

١٣٠ عدالة الصحابة

١٣٢ ألفاظ الرواية

١٣٢ تأويل الصحابي مرويه

١٣٤ ما تتحقق به الرواية

## محتوى

- ١٣٦ بيان حكم فعله عليه السلام  
 ١٣٧ تقريره عليه السلام  
 ١٣٧ شرائع من قبلنا  
 ١٤٠ مبحث الاجماع  
 ١٤٥ مبحث القياس  
 ١٤٨ شروط القياس  
 ١٥٠ فصل في العلة وأقسامها  
 ١٥٧ مسالك العلة  
 ١٦٠ مبحث الاستحسان  
 ١٦٢ الاسئلة الواردة على القياس وأجوبتها  
 ١٦٧ مبحث التماثل والترجيح  
 ١٧٣ خاتمة في الاجتهاد والتقليد  
 (تم الفهرست)

## ﴿ بيان الخطأ والصواب ﴾

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٤	١٣	من كونه أمراً	من كونه أمراً
٢٧	١٣	الاسفرار	الاصفرار
٣٧	٦	لان الامتثا	لان الامتثال
٣٨	١	كالفلوح	كالفلوج
٥٥	٩	لان التسيم	لان التسليم
٨٢	٤	التكليفة	التكليفية
٩٦	١	للسافية	الشافية
١٠٣	٣	وتقطى	ولقطي
١٠٩	١	الى أحد الامر	الى أحد الامرين
١١٢	٦	وقد ذهب	وقد ذهب
١١٣	١٢	والمشركة	والمشترك
١٢٣	١٣	ويرجره	ويرجره
١٢٤	٩	وهي المصبة	وهي المعصية

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
زعم	زعم	٦	١٣١
وهو حجة	وهو حجه	٤	١٤٧
وشوكتهم	وشوكنهم	٦	١٤٧
العبادة	العبارة	١٥	١٤٩
الآيسة	الآسية	٧	١٥١
لفرض	لفرض	٨	١٥٣
أوجنسه في عين	وجنسه في عين	١٠	١٥٤
للاستبعاد	للاستبعاد	٩	١٥٨
علة للنفع	علة لنفع	٦	١٥٩
الى إياه	الى آياه	١٣	١٥٩
المعق	المعق	١٠	١٦٠
النقص	النقص	١٥	١٦٥
بيان	بيان	٦	١٦٩
الدليلين	الدليل	٧	١٦٩



# كتاب

﴿ اقرب طرق الوصول الى قواعد علم الاصول ﴾

~\*~\*~\*~

~\*~\*~\*~ تأليف ~\*~\*~\*~

﴿ احمد ابراهيم الجداوى . من علماء الازهر ﴾  
( ومدرس الشريعة بكلية الخرطوم )

~\*~\*~\*~

« حقوق الطبع محفوظة للمؤلف »

~\*~\*~\*~

( طبع بمطبعة « كردستان العلمية » لصاحبها فرج الله زكى الكردي )  
« بدرب المسقط بالجباله بمصر سنة ١٣٢٦ »

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين \* والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين \* وبعد فلما عينت  
مدرسا للشريعة الاسلامية \* في كلية الخرطوم بالاراضي  
السودانية \* ورأيت كتب الاصول طويلة الاذيل \* بعيدة  
المثال \* لتعقيد عباراتها \* وغموض اشاراتها \* اخذت أخلص  
من معتبراتها \* درسا فدرسا فامت السنة الدراسية الا  
ولدي كتاب صغير الحجم \* كثير العلم \* سهل العبارة \*  
واضح الاشارة \* يستفيد المبتدى من ممارسته \* ويتذكر  
المنتهى بمطالعة \* حوى من مسائل الاصول ما تمس الحاجة  
اليه \* ولا يستغنى طالب العلم عن الوقوف عليه \* وسميته  
اقرب طرق الوصول \* الي قواعد علم الاصول \* والله أسأل  
ان ينفع به \* كما نفع باصوله \* وان يجنبني الزلل \* ويوقني

لصالح العمل \* انه على ما يشاء قدير \* وبالإجابة جدير \*  
 \* مقدمة في حد اصول الفقه وموضوعه وثمرته وواضعه \*  
 اما حده باعتبار كونه مركبا اضافيا فيقال فيه الاصول  
 جمع اصل وهو لغة ما يبنى عليه غيره واصطلاحا يطلق على  
 معان انسبها بهذا الفن الدليل يقال الاصل في وجوب الصلاة  
 اقيموا الصلاة \* والفقه لغة الفهم واصطلاحا التصديق بالاحكام  
 الشرعية على ادلتها التفصيلية

واما حده باعتبار كونه لقبا فيقال فيه هو قواعد  
 يتوصل بها الى استنباط المسائل الفقهية عن دلائلها التفصيلية  
 توصلا قريبا والمراد بالتوصل القريب ان تكون كبرى  
 القياس الاقتراني وملازمة القياس الاستثنائي مأخوذتين من  
 هذا الفن مثلا اذا أريد الاستدلال على وجوب الزكاة بالقياس  
 الاقتراني يقال الزكاة مأمور بها في قوله تعالى (وآتوا الزكاة)  
 وكل مأمور به واجب ينتج الزكاة واجبة واذا أريد  
 الاستدلال على حرمة الزنا بالقياس الاستثنائي يقال لو كان

الزنا منها عنه لكان محرماً لكنه منهي عنه في قوله تعالى  
 (ولا تقربوا الزنا) ينتج الزنا محرم فيرى أن كبرى القياس  
 الاول وملازمة القياس الثاني مأخوذتان من قاعدة في هذا  
 الفن كل أمر للوجوب وكل نهى للتحريم

موضوع هذا الفن الدليل السمعي من حيث يوصل  
 العلم بأحواله الى القدرة على معرفة أحكام أفعال المكلفين  
 ولذا بحثوا عن أنواعه كالامر والنهي والمطلق والكتاب  
 والسنة والاجماع والقياس \* والدليل عند الأصوليين مفرد  
 يمكن التوصل بالنظر في أحواله الى مطلوب خبري كالعالم  
 فانه يمكن التوصل بالنظر في أحواله من الحدوث مثلاً الى  
 مطلوب خبري وهو التصديق بأن العالم لا بد له من محدث  
 بأن يقال العالم جادث وكل حادث لا بد له من محدث وكأقيموا  
 الصلاة فانه يمكن التوصل بالنظر في أحواله من كونه أمراً  
 الى مطلوب خبري وهو التصديق بأن أقيموا الصلاة يفيد  
 الامر بوجوبها بأن يقال أقيموا الصلاة أمر باقامتها والامر

باقامتها فيدوجوبها فكل من العالم ومن اقيموا الصلاة هو الدليل  
 عند الاصوليين خلافا للمناطق فان الدليل عندهم لا يكون  
 الا مركبا من قضيتين وهو في المثال الاول مجموع العالم حادث  
 وكل حادث الخ وفي الثاني مجموع اقيموا الصلاة أمر باقامتها وكل  
 أمر الخ • والدليل السمي ماثبت كونه دليلا من الشرع فما  
 يكون عقليا صرفا او حسيا محضا لا يبحث عنه في علم الاصول  
 والدليل نوعان اجمالي وهو كلي يصدق على ادلة كثيرة  
 كالامر والنهي والخاص والعام وغيرها من موضوعات  
 قواعد هذا الفن • وتفصيلي وهو جزئي ذلك الدليل الاجمالي  
 كأقيموا الصلاة ولا تهربوا الزنا وغيرها من الاوامر والنواهي  
 التي هي ما أخذ الاحكام

ثمرة هذا الفن معرفة الاحكام الشرعية الموصلة الى  
 السعادة الابدية

واضع هذا الفن الامام الشافعي رضي الله عنه وأول  
 كتاب الف فيه رسالته المشهورة

## ﴿مبحث الحكم﴾

الحكم خطاب الله المتعلق بفعل العبد اقتضاء أو تخيرا  
أو وضعا - وهو نوعان تكليفي ووضعي

## ﴿الحكم التكليفي﴾

الحكم التكليفي هو خطاب الله المتعلق بفعل العبد  
اقتضاء أو تخيرا ثم الاقتضاء ان كان جازما لفعل غير كف  
فالحكم الايجاب وأثره الوجوب وان كان غير جازم له  
فالحكم الندب وان كان اقتضاء جازما لفعل هو الكف  
فالحكم التحريم للمكفوف عنه وأثره الحرمة وان كان غير  
جازم له فالحكم الكراهة للمكفوف عنه والحكم بالتخير  
الاباحة - واعلم ان الحنفية لاحظوا في تقسيمهم حال الدال  
في الطلب الجازم فقالوا ان ثبت بدليل قطعي فالافتراض  
أو التحريم وان ثبت بدليل ظني فالايجاب أو كراهة التحريم  
ولم يفرق غيرهم بين الفرض والواجب الا في الحج فانهم  
قالوا الفرض ما يفسد بتركه الحج والواجب ما يجبر بالدم

### ﴿الحكم الوضعي﴾

الحكم الوضعي هو خطاب الله المتعلق بجعل الشيء علة أو سبباً أو شرطاً أو مانعاً \* فالعلة هي الوصف المناسب للحكم عند العقول المؤثر فيه شرعاً كترادف النعم علينا فإنه علة في اقتراض الصلاة وكالبيع المطلق فإنه علة في الملك \* والسبب ما يفضي الى الشيء من غير تأثير فيه كاوقات الصلاة فإنها سبب في الاقتراض وكسوق الدابة التي وطئت شيئاً فإنه سبب لهلاكه وعلة الوطء \* والشرط أمر خارج عن ماهية الشيء \* مكمل لها كالطهارة للصلاة والشهود للنكاح \* والمانع ما يمنع ترتب الاثار على الاسباب أو العلة كالحيض فإنه مانع من اقتراض الصلاة مع وجود العلة وكالابوة فإنها مانعة من القصاص مع وجود السبب وهو القتل العمد العدوان \* واما الصحة وهي الاتيان بالفعل مستوفياً جميع ما يلزم فيه شرعاً والفساد وهو الاتيان به غير مستوفٍ جميع ذلك فمقليان وليسا من خطاب الوضع خلافاً لبعض العلماء فإن كل مكلف يدرك من

نفسه أنه اذا أتى بالشئ مستوفيا ما يلزم كان صحيحا والا  
كان فاسدا

### ﴿مبحث الحاكم﴾

اتفق جميع العقلاء على ان الحاكم هو الله ثم اختلفوا في  
تعلق الحكم بافعال المكلفين قبل ارسال الرسل وعدمه وذلك  
مبنى على الخلاف في الحسن والقبح هل هما عقليان أو شرعيان  
وها انا اذكر لك مجمل ما قيل فيهما لتكون على بصيرة من  
أمرهما فأقول لا نزاع في أن الحسن بمعنى صفة الكمال لحسن  
العلم والقبح بمعنى صفة النقصان كقبح الجهل وأن الحسن بمعنى  
ملائمة الطبع كحسن الحلو والقبح بمعنى منافرة الطبع كقبح  
المرعقيان وانما النزاع في الحسن بمعنى استحقاق المدح في  
العاجل والثواب في الاجل وفي القبح بمعنى استحقاق النقم  
في العاجل والعقاب في الاجل فذهب الاشاعرة الى أنهما  
شرعيان وأن الحكم لا يتعلق بافعال المكلفين قبل ورود الشرع  
وأن كل فعل في ذاته قبل ورود الشرع صالح لان يكون



حسناً أو قبيحاً فإن جاء الشرع وأمر به كان حسناً وإن نهى  
 عنه كان قبيحاً حتى لو أمر في موضع النهي ونهى في موضع  
 الأمر لا نعكس الحال فالحسن والقبح تابعان للأمر والنهي عندهم  
 وذهب المعتزلة إلى أنهما عقليان وأن الحكم يتعلق بأفعال  
 المكلفين قبل ورود الشرع وأن كل فعل في ذاته إما حسن  
 أو قبيح وأن أحكام الله تعالى تابعة لحسن الفعل وقبحه لكونه  
 حكماً فإن أدرك العقل حسن الفعل وقبح تركه أدرك أن حكم  
 الله فيه الوجوب وإن أدرك حسنه وعدم قبح تركه أدرك  
 أن حكمه فيه الندب وإن أدرك حسن تركه وقبح فعله أدرك  
 أن حكمه فيه الحرمة وإن أدرك حسن تركه وعدم قبح فعله  
 أدرك أن حكمه فيه الكراهة وما استوى طرفاه عند العقل  
 فهو المباح وما لم يدرك العقل حسنه ولا قبحه كصوم آخر يوم  
 من رمضان وأول يوم من شوال توقف تعلق الحكم به على  
 ورود الشرع فالشرع عندهم يؤيد الأحكام التي أدركها العقل  
 ويبين التي لم يدركها

وتوسط الماتريدية ( الحنفية ) بين المذهبين السابقين  
 فقالوا إن في كل فعل صفة هي الحسن أو القبح وإن الامر  
 والنهي تابعان لتلك الصفة ضرورة أن الشارع حكيم لا يوجب  
 غير الحسن ولا يحرم غير القبيح وإن تلك الصفة التي في الفعل  
 قد يدركها العقل قبل الشرع وقد لا يدركها وذلك بدهي وإن  
 الحكم لا يتعلق بأفعال المكلفين قبل ورود الشرع مستدلين  
 بأنه لو تعلق بأفعالهم قبله لكانوا معذيين ومثابين وهو خلاف  
 ما يؤخذ من قوله تعالى ( وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا )  
 فإن المراد ولا مثيبين ترك هذا اكتفاء وخلاف ما يؤخذ  
 من قوله تعالى ( رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس  
 على الله حجة بعد الرسل ) فتبين أن الماتريدية مع المعتزلة في  
 أن الحسن والقبح عقليان ومع الاشاعرة في أن لا تكليف  
 قبل الشرع وإن كانوا يقولون يجب لحكمة الشارع كونه على  
 طبق صفات الافعال وما فيها من النقص أو الكمال نعم بعض  
 الماتريدية على وجوب شكر المنعم قبل الشرع بعد مضي المدة

الكافية للنظر على حسب استعداد الشخص ومن جرد نفسه عن التمسب وتدبر هذه الأقوال لم يكن لمدوله عن مذهب الماتريدية مجال \* لا يقال كيف يصح القول بأن الحسن والقبح ذاتيان للفعل وأن الأحكام تابعة لهما ولو كان كذلك لما تأتى النسخ فى الأحكام لأن صفة الفعل ذاتية له غير متخلقة فلا يتخلف الحكم التابع لها والنسخ واقع البتة فإن نكاح الأخوات كان مباحا فى مبدأ الخلقة ثم حرم لانا نقول قد يطلق الذاتى على ما يكون للشيء اذا خلى وطبعه كما يقال البرودة ذاتية للماء على معنى أنها له اذا خلى وطبعه وهذا الذاتى يتخلف اذا عرض ما ينافيه ولذا تزول برودة الماء بالتسخين فعلى هذا يقال إن نكاح الأخوات قبيح فى ذاته عرض له الحسن فى مبدأ الخلقة لكونه سبب بقاء النسل فكان مباحا وعند ما زال ذلك العارض عاد اليه قبحه وقس على ذلك سائر الأحكام التى ورد فيها النسخ \*

ثم أن الحسن قد يكون حسنا لذاته لا يقبل وجوبه

السقوط ولو بالأكراه كالإيمان وقد يكون حسنا لذاته يقبل وجوبه السقوط كالصلاة سقطت عن الحائض وقد يكون حسنا لغيره وذلك الغير بخلقه تعالى لا اختيار للعبد فيه كالزكاة والصوم والحج حسنت بواسطة الفقير وشهوة النفس الامارة بالسوء وشرف البيت الذي كرمه الله بإضافته إليه وأما هي في ذاتها فلا حسن فيها لأنها تنقيص للمال واضرار بالنفس ومنع لها عما أباح لها مالها من النعم وقطع للمسافات وتعظيم للأحبار والجال \* أو ذلك الغير باختيار العبد كالجهاد والحد وصلاة الجنائز فان الجهاد حسن بسبب الاعتداء أو خوف الفتنة ولذلك لا جهاد بعد الأمن وعلو كلمة الله والحد حسن للزجر عن المعاصي وصلاة الجنائز حسنت لقضاء حق الميت بالدعاء له وأما هي في نفسها فلا حسن فيها فان الجهاد تخريب لبلاد الرب وقتل لعباده والحد تعذيب لعباد الله وإيلاهم وصلاة الجنائز مجرد دعاء خالية عما هو المقصود من الصلاة وهو تمام الخضوع بالركوع والسجود \* وكذلك القيح قد

يكون قبيحا لذاته لا تقبل حرمة السقوط كالشرك والزنا  
أو قبله كأكل الميتة سقطت حرمة في الخمصة وقد يكون  
قبيحا لغيره وليس ذلك الغير من فعل العبد كالغصب والسرقة  
فإنهما إنما قبحا لتعلق حق الغير وهو ليس من فعل العبد وهما  
في ذاتهما لا يفتح فيهما لأن الله خلق لنا الأشياء لتتبع بها كما  
قال جل شأنه ( خلق لكم ما في الأرض جميعا ) \* أو ذلك الغير  
من فعله كصوم يوم العيد فإنه حرم للأعراض عن ضيافة الله  
وهو من فعل العبد والصوم لا يفتح فيه لأنه تشبه بملائكة  
الرحمن ولأنه قهر للنفس الأمانة بالسوء \*

### ﴿ مبحث المحكوم فيه ﴾

المحكوم فيه هو فعل المكلف وهو الواجب إن كان  
متعلقا بالإيجاب والمندوب إن كان متعلقا بالنهي والحرام إن  
كان متعلقا بالتحريم والمباح والمكروه إن كان متعلقا بالإباحة  
أو الكراهة \* وقد عرف الواجب بأنه ما يعاقب تاركه على تركه  
أي ما يكون تركه سببا للعقاب عادة فلا يضر في كون الشيء

واجبا تخلف العقاب عن تاركه للعفو عنه

وقد قسم الحنفية الافعال التي هي متعلقات الاحكام  
بالاستقراء إلى أربعة أقسام

(١) ما كان حقا خالصا لله تعالى وهو ما يتعلق به النفع  
العام للعالم من غير اختصاص بأحد نسب اليه تعالى لعظم خطره  
وعموم نفعه

(٢) ما كان حقا خالصا للعبد وهو ما يتعلق به مصلحة  
خاصة

(٣) ما اجتمع فيه الحقان وحق الله تعالى غالب

(٤) ما اجتمع فيه الحقان وحق العبد غالب

والقسم الاول ثمانية أقسام بالاستقراء

(١) عبادات محضة كالإيمان وأركان الاسلام بعد  
الشهادتين

(٢) عبادة فيها معنى المؤونة كصدقة الفطر أما كونها

عبادة فلا اشتراط النية فيها وملك النصاب في وجوبها وتسميتها

صدقة وأما وجود معنى المؤونة فيها فلو جوبها على المكلف بسبب غيره وهو من يليه ويمونه ولعدم تمحضها لعبادة لم يشترط لها كمال الاهلية كما شرطت في العبادات المحضة فوجبت في مال الصبي والمجنون.

(٣) مؤونة فيها معنى العبادة كالعشر أما كونه مؤونة فلان بقاء الارض في أيدينا به والمؤونة مابه البقاء وأما كونه عبادة فلتعلقه بالنماء الحقيقي كالزكاة ولما فيه من معنى العبادة لا يتبدأ به الكافر ولا يبقى عليه فلو اشترى أرضا عشرية صارت خراجية

(٤) مؤونة فيها معنى العقوبة كالخراج أما كونه مؤونة فلما مر في العشر وأما كونه عقوبة فباعتبار تعلقه بالنماء التقديرى ولما فيه من معنى العقوبة المشعر بالنل لم يجب على المسلم ابتداء ووجب عليه بقاء لتردده بين المؤونة والعقوبة فلم يطل بالشك

(٥) حق قائم بنفسه لم يتعلق بذمة عبد يؤديه على أنه طاعة

وهو خمس الغنم والمعادن والكنز \* ولما لم يجب أداء الخمس طاعة لم تشترط له النية اذ لم يقصد الفعل بل متعلقه وهو المال (٦) عقوبات كاملة وهي حد الزنا وحد السرقة وحد

### الشرب

(٧) عقوبة قاصرة وهي حرمان القتال من ميراث المقتول وانما كان الحرمان عقوبة قاصرة لان القتال لم يلحقه ألم في بدنه ولا نقصان في ماله

(٨) حقوق دائرة بين العباداة والعقوبة كالكفارات وجهة العباداة غالبية فيها الا كفارة الفطر اما وجود معنى العباداة فيها فلانها تؤدي بما هو عبادة وهو الصوم والتحرير والاطعام وتجب بالفتوى ويؤمر من هي عليه بالاداء بنفسه كما في العبادات واما وجود معنى العقوبة فيها فلانها تجب جزاء للفعل المحظور \* واغلبية جهة العباداة وجبت على أصحاب الاعذار مثل المضطر والناسي والمسكره والحرم المضطر الى قتل صيد لمحمصة بخلاف كفارة الفطر فان جهة العقوبة فيها



راجحة ولذا لا تجب على المخطيء والناسي وتسقط في كل موضع تحققت فيه شبهة تبيح الفطر

والقسم الثاني وهو حقوق العباد مثل بدل المتلفات وملك المبيع والتمن وملك النكاح والطلاق

والقسم الثالث حد القذف فانه باعتبار وقوع نفعه عاما باخلاء العالم عن الفساد يكون حق الله وباعتبار صيانة المرض ودفع المار عن المذدوف يكون حق العبد ولغلبة حق الله لم يكن للعبد اسقاطه

والقسم الرابع القصاص فان لله تعالى في نفس العبد حق الاستعباد وللعبد حق الاستمتاع ففي شرعية القصاص إيفاء الحقين

وقسم الخفية أيضا متعلق الحكم باعتبار الاصلية والخلفية الى أصل وخلف فالأصل كالتصديق في الإيمان والخلف عنه الإقرار باللسان واذا لم يعلم الأصل يقينا أدير الحكم على الخلف ولا تثبت الخلفية الا بالسمع من الشارع

﴿ شرط المكلف به امكانه ﴾

ذهب الماتريدية والمعتزلة الى أنه لا يجوز عقلا التكليف بالمتنع لذاته كالجمع بين الضدين والتكليف بالمتنع الصدور من المكلف كخلق الجواهر لان العقل يقبح التكليف بما لا يطاق لعدم فائدته وهي حصول المكلف به وبمحيل نسبة التقيح اليه تعالى. وذهب الاشاعرة الى جوازه عقلا وجعلوا فائدته اختبار المكلف تطيب نفسه بذلك أم لا واختلفوا في وقوعه وعدمه — استدل من قال بالوقوع بانه كُلف بالايمان بما جاء به النبي عليه السلام من أنزل الله أنه لا يؤمن بكافي لهب وغير خاف أن تصديقه بأنه لا يصدق النبي محال لاستلزام تصديقه عدم تصديقه فيلزم الجمع بين التقيضين وهو من المحال لذاته فقد وقع التكليف بالمحال . وأجاب من قال بعدم وقوعه بأن من أنزل الله أنه لا يؤمن لم يقصد تبليغه ذلك دفعا للجمع بين التقيضين \* وأما المتنع بحسب العادة كالصعود الى السماء فيجوز التكليف به عقلا

لانه ممكن في ذاته وفائدته اختبار المكلف يأخذ في الاسباب  
 أم لا — وقال المعتزلة بعدم جوازه عقلا ولا يجوز شرعا اتفاقا  
 لقوله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) \* وأما الممتنع لغيره  
 وهو الممكن الذي تعلق علم الله بعدم وقوعه فيجوز التكليف  
 به بل هو واقع اجماعا لان العلم بعدم الوقوع لم يخرج عن  
 الامكان الذاتي فقد كلف أبو جهل بالايمان مع علمه تعالى  
 بأنه لا يقع منه .

✽ هل الكافر مكلف بفروع الشريعة ✽

لا نزاع بين الاصوليين في أن الكافر مكلف بالفروع  
 اعتقادا وأمورا كانت أو منهيات وانما النزاع في أنه مكلف  
 بآدابها أولا \* ذهب الشافعية والمراقيون من الحنفية الى أنه  
 مكلف بها أداء مستدلين بظاهر نحو قوله تعالى (قالوا لم نك  
 من الصليين ولم نك نطعم المسكين) حكاية لجواب الكفار  
 حين يستلون عن سبب دخولهم النار وقوله تعالى (وويل  
 للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة) وقال البخاريون من الحنفية

إنه ليس مكلفا بأداء الواجبات ولا المنهيات لانه لا يمكنه الامتثال في الأمور حال كفره لانها لاتصح من الكافر ولا بعد الايمان لانه بعد الايمان غير مكلف بما مضى في ايام الكفر والمنهيات مقيسة على الأمور \* وأولوا الآية الاولى بان المراد لم نك من المؤمنين فقد يطلق لفظ المصلين ويراد به المؤمنون كما في قوله صلى الله عليه وسلم (نهيت عن قتل المصلين) والآية الثانية بان المراد لا يفعلون ما يركى أنفسهم من الايمان والطاعة وكل من التأولين بعيد كما لا يخفى \* وفائدة الخلاف تظهر في العقاب الاخروي ولا ثمة له في الاحكام الدنيوية للاتفاق على أن الكافر لو أدى العبادات لاتصح منه ولو أسلم لاتجب عليه \* والكافر مكلف بالعقوبات والمعاملات اتفاقا لان العقوبات تقام بطريق الجزاء للزجر عن ارتكاب أسبابها والمعاملات المطلوب بها معنى دنيوى وذلك أليق بالكفار الذين آثروا الدنيا على الآخرة

﴿ لا تكليف الا بفعل ﴾

ذهب أكثر المتكلمين الى أن لا تكليف الا بفعل سواء في ذلك الامر والنهي والى أن المكلف به في النهى كف النفس فلا يتوجه النهى الا عند الداعية الى فعل المنهى عنه لان طلب الكف ممن لم تمل نفسه الى ما طلب الكف عنه مجال الصدور من الحكيم

وذهب كثير من المعتزلة الى أن المكلف به في النهى عدم المنهى عنه . استدلل الاكثر بان التكليف انما يكون بالمقدور ولا شئ من العدم ولا استمراره بمقدور لان العدم حاصل من الازل واستمراره باستمرار علته وهى عدم علة الوجود فلا شئ منهما مكلف به في النهى . فالمكلف به فيه الكف الذى هو وسيلة الى استمرار العدم

﴿ القدرة شرط التكليف ﴾

لا نزاع في أن القدرة شرط التكليف بل النزاع في أنها سابقة على الفعل المكلف به أو معه وهو نزاع غير حقيقى لان

الماتريدية والمعتزلة قالوا إنها قبل الفعل لتفسيرهم لها بسلامة  
 الآلات وصحة الاسباب . والاشاعرة قالوا إنها مع الفعل  
 لانهم أرادوا بها سلامة الآلات وصحة الاسباب مع استيفاء  
 جميع الشروط أعني مالا يتخلف الفعل عنه وأنت إذا تأملت  
 تعلم أن شرط التكليف القدرة بالمعنى الذى ذهب اليه الماتريدية  
 ثم ان الحنفية قسموا القدرة التى هى شرط التكليف  
 الى قسمين (١) قدرة ممكنة وفسروها بما تقدم وهو تفسير  
 باللازم اذ القدرة حقيقة صفة بها يتمكن من الفعل والترك  
 وهذه القدرة شرط فى كل واجب ويجب معها أداء عين  
 الفعل ان غلب وقوعه مع العزم عليه كالصلاة قبل أن يضيق  
 وقتها فان فات بلا تقصير من المكلف لم يأنثم ووجب القضاء  
 ان كان له خلف وان لم يكن له خلف كالعيدين فلا قضاء ولا  
 إثم وان فات بتقصيره إثم سواء كان له خلف أولا . ويجب معها  
 الاداء لا لعين الفعل بل لخلفه ان لم يكن الفعل غالب الوقوع  
 مع العزم كالموتاهل شخص آخر وقت الصلاة بحيث لا يسمها

مابقي منه فانه يجب عليه الاداء ليثبت خلقه وهو القضاء .  
 ولا يشترط بقاء هذه القدرة لوجوب القضاء بل تبقى الذمة  
 مشغولة بما أمر بقضائه ولو بعد فواتها حتى في اللحظة الاخيرة  
 من حياته يطالب بقضاء الصلوات الكثيرة لانها شرط لاتجاه  
 التكليف وقد تحقق - ووجوب القضاء بقاء لذلك التكليف الذي  
 كان يستطيع تفريغ الذمة منه (٢) قدرة مُبَسَّرَة وهي قدرة  
 زادت على الممكنة باليسر تفضلا منه تعالى على العباد لحصول  
 السهولة في الاداء باشتراطها ولذا شرطت في أكثر الواجبات  
 المالية لا البدنية لان أداءها أشق على النفس ومثلوا لها بالقدرة  
 المتعلقة بها وجوب الزكاة فانها زادت على أصل امكان الفعل  
 كون الواجب قليلا جدا من كثير وكونه مرة بعد الحول  
 الممكن من الاستثناء فتقيد الوجوب باليسر وفات بهلاك المال  
 لقوات القدرة الميسرة كما اتفق بالدين الذي له مطالب من  
 العباد والا انقلب اليسر عسرا وانما وجبت الزكاة اذا استهلك  
 المال بعد الحول للتعدي على حق الفقراء

## ﴿فرض الكفاية﴾

فرض الكفاية (وهو ما يقصد الشارع حصوله من غير نظر الى فاعل معين) ذهب جمهور العلماء الى أنه فرض على كل المكلفين لظواهر النصوص كقوله تعالى (كتب عليكم القتال) ولا تم كل واحد منهم بتركه اذا ظن أن غيره لم يفعله والى أنه يسقط عنهم بفعل البعض لحصول المقصود من إيجابه بفعل ذلك البعض وذهب بعضهم الى أنه فرض على البعض مستدلا بأنه لو كان فرضا على الكل ماسقط بفعل البعض قلنا لا نسلم الملازمة اذ المقصود وجود الفعل خارجا وقد حصل بفعل البعض

## ﴿الواجب المخير﴾

التكليف بأحد أمور معلومة كإتيان كفارة اليمين المأخوذة من قوله تعالى (فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية) يوجب واحدا منها غير معين على الرجوع لدلالة النص على ذلك مع جوازه عقلا وقال بعض العلماء يوجب الكل ويسقط بفعل



البعض وذهب جماعة الى أنه يوجب معينا عند الله وهو ما يفضله كل واحد فيختلف باختلاف المكلفين وآخرون الى أنه يوجب واحدا معينا عند الله لا يختلف باختلافهم ولكن يسقط التكليف به وبغيره من تلك الامور

﴿الواجب المؤقت وغير المؤقت﴾

الواجب اذا قدر الشرع لادائه وقتا سمي مؤقتا والا كان غير مؤقت وهذا واجب على التراخي ما لم يطلب على الظن فواته

والواجب المؤقت ثلاثة أنواع واجب موسع وواجب مضيق وذو شبهين

الواجب الموسع هو ما فضل وقته عنه كالصلاة ويكون الوقت سببا لوجوبه وشرطا لادائه وظرفا له

الواجب المضيق هو ما كان وقته مساويا له كصوم رمضان ويسمى الوقت معيارا له لان الواجب يزيد بزيادته وينقص بنقصه وهو قد يكون سببا للوجوب كرمضان عين شرعا للصوم

القرض فلم يبق غيره مشروعا فيه ولذا لا تشتط نية قبيحة  
عندنا فيصح بمطلق نية الصوم وبنية مباينة له ولو نية واجب  
آخر وقد لا يكون سببا للوجوب كوقت الصوم المنذور اذا  
عين فان السبب في وجوبه النذر ويصح هذا بمطلق النية وبنية  
النفل لا بنية واجب آخر تحقيقا للفرق بين ايجاب الله تعالى  
وايجاب العبد .

الواجب ذو الشبهين هو ما أشبه الموسع والمضيق  
كاللحج فانه شبيه بالموسع من جهة انه ان امتد عمر العبد  
أعواما كانت وقتاله وهي تسعة وغيره وبالمضيق من جهة ان  
العام الاول لا يصلح الا للحج واحد والتأخير عنه موقع في  
الاثم لجواز عدم التمكن فيما بعد

واعلم انه وقع خلاف في السبب في الواجب الموسع  
فذهبت الشافعية الى ان السبب الجزء الاول من الوقت  
لرجحانه بالسبق وذهبت الحنفية الى انه الجزء الذي يتصل به  
الاداء أو لا كان أو وسطا أو آخر فاذا خرج الوقت ولم يؤد

أضيفت السببية الى جميع الوقت مستدلين بأن المكلف مطالب في الجزء الاول بإداء الواجب على سبيل التوسيع فاذا لم يؤد طولب في الثاني وهكذا فاذا خرج الوقت ولم يؤد أضيفت السببية الى الكل لاشتراكه على السبب الذي هو جزءاً \* ويتجلى لك هذا اذا نظرت الى أهلية متعاقبة في وقت واحد كما اذا بلغ صبي في أول جزء ثم أسلم كافراً في الثاني وهكذا فإنه يجب الاداء على جميعهم ولو كان السبب الجزء الاول كما قال الشافعية ماوجب الاداء على من تحققت أهليته بعده ويدل لهم أيضا عدم وجوب الصلاة على من حاضت في آخر الوقت ووجوبها على من طهرت من الحيض في آخره ولو كان السبب الجزء الاول كما قال الشافعي لانعكس الامر \* وفرع الحنفية على هذه المسئلة عدم صحة قضاء عصر امس في وقت الاسفرار من اليوم لانه وجب كاملاً فلا يؤدي في وقت ناقص بخلاف عصر اليوم فإنه يصح لانه وجب ناقصاً وأدى كذلك

## ( الوجوب ووجوب الاداء )

وجوب الفعل اعتبار الشارع اشتغال ذمة المكلف به  
عند وجود السبب وحكمه صحة الفعل \* ووجوب الاداء طلب  
الشارع حصول الفعل من المكلف والاول ثابت بخطاب  
الوضع والثاني ثابت بخطاب التكليف

اتفق العلماء على ان الوجوب ينفصل عن وجوب الاداء في  
الواجب المالي كالدين المؤجل وزكاة المال فالوجوب يجوز أداء  
الدين قبل حلول الاجل ويصح تمجيل الزكاة قبل الحلول ويسقط  
بها الفرض ولعدم وجوب الاداء لا يطالب بأداء الدين حتى يحل  
الاجل ولا يآثم بتأخير الزكاة الى تمام الحول ولو ظن الموت  
واختلفوا في انفصاله عن وجوب الاداء في الواجب  
البدني كالصلاة والصوم فذهب الشافعية الى عدم الانفصال  
مستدلين بان الواجب ليس الا فعل الصوم مثلا وهو بعينه  
نفس الاداء فاذا وجوب الصوم عين وجوب الاداء فلا يكون  
منفصلا عنه والجواب عنه انه لا شك ان للصوم والصلاة

حقيقة وهي الحالة التي تحصل في العين والتصور \* والاداء  
 اخراج تلك الحالة الى الفعل فالاداء فعل فيه كما انه فعل في  
 المال \* وذهب الحنفية الى انفصال أحدهما عن الآخر مستدلين  
 بصوم المسافر فانه إذا أداء بنية الفرض صح والصحة دليل  
 الوجوب ولو لم يؤديه في السفر ومات قبل ادراك عدة من  
 أيام آخر لا إثم عليه لعدم وجوب الاداء قبل التمكن بادراك  
 أيام آخر وأيضا من نام كل وقت صلاة لم يجب عليه أدائها  
 بالاتفاق لعدم توجه الخطاب اليه لعدم فهمه فاذا تيقظ بعد  
 الوقت وجب عليه القضاء وهو فرع الوجوب فتبين ان كلا  
 من المسافر والنائم تعلق به وجوب غير وجوب الاداء وتم ما قلنا  
 ﴿الايان بالمأمور به أداء وقضاء﴾

الاداء تسليم عين ما ثبت بالامر واجبا كان أو نفلا كالعبادة  
 في وقتها وكالتسليم عين المنصوب وهو ثلاثة أقسام (١) أداء  
 كامل (٢) أداء ناقص (٣) أداء شبيه بالقضاء  
 فالاداء الكامل فعل المأمور بالصفة التي شرع عليها كالصلاة

مع الجماعة وكرد عين المنصوب على الوجه الذي ورد عليه الغصب  
والاداء الناقص فعل المأمور لامع تلك الصفة كالصلاة  
في وقتها لامع الجماعة وكرد المنصوب مشغولا بجناية أو دين  
والاداء الشبيه بالقضاء كفعل اللاحق بعد فراغ الامام  
فانه أداء باعتبار بقاء الوقت وله شبه بالقضاء لفوات ما التزمه  
مع الامام وكامهأر عبد غيره وتسليمه للزوجة بعد شرائه فانه  
أداء لانه تسليم عين حقها وله شبه بالقضاء لان تبدل الملك  
يوجب تبدل العين حكما — ومن الاداء الاعادة وهي فعل  
الواجب في وقته ثانيا خلل في الفعل الاول غير موجب للفساد  
كترك الفاتحة أو التشهد عمدا عند الخفية

والقضاء تسليم مثل الثابت بالامر — وهو قسمان قضاء  
محض وقضاء شبيه بالاداء \* والاول نوعان قضاء بمثل معقول  
كقضاء الصوم بمثله وكضمان المنصوب المثل بمثله أو بقيمته  
عند العجز — وقضاء بمثل غير معقول كقضاء الصوم بالفدية  
وكضمان النفس والاطراف بالمال — والقضاء الشبيه بالاداء

كقضاء تكبيرات العيد في الركوع اذا لم يفعلها مع الامام فانه  
شبيه بالاداء لشبه انحاء الركوع بالقيام وكاعطاء قيمة عبد  
سماه مهرا ولم يعينه

### \* مقدمة الواجب \*

الواجب المطلق ( وهو الذي لا يتوقف وجوبه على  
مقدمة وجوده كالصلاة ) يستلزم ايجابه ايجاب مقدمة عند  
الاكثر سواء كانت سببا كالنظر للمعرفة أو شرطا شرعيا  
كالوضوء للصلاة أو عقليا كترك الضد أو عاديا كفصل  
جزء من الرأس لفصل الوجه \* استدلو باناه اذا لم يستلزم ايجابه  
ايجاب المقدمة كانت جائزة الترك دائما وهو يتأني وجوب  
الواجب في وقت لان جواز ترك ما لا يتأني الواجب الابه  
يستلزم جواز تركه ضرورة أنه لا يتحقق الابه \* وذهب البعض  
الى عدم الاستلزام مستدلا بانه لو وجبت المقدمة بايجاب  
الواجب لأدركت عند الامر به والواقع خلاف ذلك \*  
والجواب انه إنما يلزم ذلك لو كان الامر بها صريحا لا

استلزاما — وأما الواجب المفيد وهو ما يتوقف وجوده على  
مقدمة وجوده كالزكاة فلا يستلزم إيجابه إيجاب مقدمته  
بل عدم المقدمة يمنع إيجابه فالزكاة لا يستلزم إيجابها إيجاب  
تحصيل النصاب وعدم ملك النصاب يمنع إيجابها  
﴿ وجوب الشيء وحرمة ﴾

سبق ان الوجوب ينافي الحرمة وان الواجب هو المقتضى  
فعله والحرام هو المقتضى تركه ولذا لا يجوز في الواحد المعين  
ان يكون واجبا حراما اذا اتحدت الجهة أى يكون مطلوب  
الحصول من الوجه الذى يكون منه مطلوب الترك والآ  
لكان مطلوب الحصول والترك معا وهو تناقض فاما الواحد  
بالجنس فيجتمع فيه الوجوب والحرمة ويكون نوع منه واجبا  
وآخر حراما ولا تناقض لتغاير متعلق الامر والنهى وذلك  
كالسجود فان نوعا منه واجب وهو السجود لله ونوعا آخر  
حرام وهو السجود للشمس قال تعالى ( لا تسجدوا للشمس  
ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن ) وكذا يجوز اجتماعهما



في الواحد الشخص اذا اختلفت الجهة فيكون واجبا من وجه غير الوجه الذي يكون منه حراما وذلك كالصلاة في الارض المنصوبة فانها شيء واحد بالذات لكن لتعدد الجهة أمكن اجتماع الوجوب والحرمة فيها فهي باعتبار انها عبادة لله قد كلف بفعلها تكون واجبة وباعتبار أنها غصب للملك الغير وتمد على حقه تكون محرمة . وبما أن كلا من الجهتين يمكن افتراقها عن الاخرى يكون متعلق الامر غير متعلق النهي فيحكم بصحة هذه الصلاة ويكون هذا نظير ما لو أمر عبده بالخياطة ونهاه عن السفر فسافر وخاط في السفر فانه مطيع في الخياطة عاص في السفر

✽ المندوب ليس مأمورا به ✽

ذهب الحنفية الى أن المندوب ليس مأمورا به الا مجازا مستدلين بأنه لو كان مأمورا به على سبيل الحقيقة لكان تركه معصية فان المعصية مخالفة الامر والنهي ومعالم أن تارك المندوب ليس عاصيا بتركه . وبقوله عليه السلام ( لولا أن

أشق على أمتي لامرئتهم بالسواك عند كل صلاة ) فإنه يفهم منه  
 نفي الامر بالسواك مع أنه مندوب — وذهب الشافعية الى أنه  
 مأمور به حقيقة مستدلين بأنه طاعة والطاعة فعل المأمور به  
 ونحن لا نسلم أن الطاعة فعل المأمور به فقط بل فعله وفعل  
 المندوب \* ولما فسر جمهور الاصوليين التكليف بالزام مافيه  
 كلفة قالوا ان المندوب ليس مكلفا به لانه لا الزام فيه . ولما  
 فسر ابو اسحاق الاسفرايني التكليف بطلب مافيه كلفة قال  
 انه مكلف به ويقال نظير ماسبق في كون المكروه منها عنه  
 حقيقة وفي كونه مكلفا به أولا فلا حاجة الى الاطالة \* والفعل  
 المندوب يجب بالشروع فيه عند الحنفية لانه تعالى نهانا عن  
 ابطال أعمالنا فقال ( ولا تبطلوا اعمالكم ) \* وذهب الشافعي  
 الى ان غير الحج والعمرة لا يجب بالشروع فيه مستدلا بان  
 المندوب جائز الترك ولم يحز عنده ابطال الحج والعمرة بعد  
 الشروع فيهما لان فعلهما كفر ضمهما . واجاب الحنفية عن دليله  
 بان جواز الترك قبل الشروع لا يستلزم جوازه بعده فان جانب

الفعل قد تقوى بالشروع

﴿ العزيمة والرخصة ﴾

الحكم اما عزيمة او رخصة . فالعزيمة حكم شرع أولا غير مبني على أعذار العباد - والرخصة حكم شرع ثانيا مبني على الاعذار - والرخصة أربعة انواع (١) اباحة فعل محظور شرعت تخفيفا لحكم آخر لوجود عذر شاق مع قيام الدليل المحرم وبقاء حكمه . مثل حل اجراء كلمة الكفر على اللسان مع ثبات الاعتقاد واطمئنان القلب بالايمان ومثل حل الجناية على الصوم والاحرام وحل اتلاف مال الغير بغير حق فكل واحد من هذه يحل فعله اذا اكره المكلف عليه ولكن العمل بالعزيمة اولى لما علمت من قيام الدليل المحرم وبقاء حكمه حتى قالوا لو تمسك بالعزيمة في هذا النوع الى ان مات كان شهيدا (٢) حكم شرع تخفيفا لحكم آخر قد تراخى سببه لعذر مثل حل الافطار للمريض والمسافر والعزيمة في هذا النوع اولى لاشتغال ذمته بها لوجود السبب مالم يعلم الضرر

والا تمين عليه العمل بالرخصة وكل من هذين النوعين يطلق عليه اسم الرخصة حقيقة لقيام سبب العزيمة ( ٣ ) ما وضع عنا من التكليف الشاقة التي كانت في الامم السابقة علينا المشار اليها بقوله تعالى ( ربنا ولا تحمل علينا اصر اكاملته على الذين من قبلنا ) مثل التكليف بقرض موضع النجاسة من الثوب وبإداء ربع المال في الزكاة وبقتل النفس عند التوبة وبعدم جواز الصلاة في غير المسجد وبقتل القاتل متعمدا كان او مخطئا وبعدم الطهارة من الاحداث بغير الماء الى غير ذلك ( ٤ ) حكم سقط به حكم آخر لعذر مع بقاءه عند عدمه وهو المسمى برخصة الاسقاط مثل حل تناول الخمر والميتة عند الضرورة والاكرام ومثل قصر الصلاة الرباعية في السفر عند الحنفية وفي هذا النوع لا تبقى العزيمة مشروعة ولذا لو عمل بها مع العلم بالرخصة اثم واطلاق اسم الرخصة على كل من هذين النوعين مجاز لعدم قيام سبب العزيمة والاول منهما اثم في كونه مجازا لعدم مشروعية العزيمة في حقنا أصلا بخلافها في

الثاني فانها مشروعة في الجملة

﴿ مبحث المحكوم عليه ﴾

المحكوم عليه هو المكلف . اشترط من منع التكليف  
بالمحال في التكليف فهم المكلف الخطاب وحكم بعدم صحة  
تكليف الغافل كالنائم والساهى مستدلا بان التكليف طلب  
وقوع الفعل من المكلف امتثالا ولا شك أن حصول الفعل  
امتثالا ممن لا شعور له محال لان الامتناع فرع العلم وطلب المحال  
محال \* واشترط جميع الاصوليين في التكليف الاهلية وهي  
ضربان . أهلية وجوب وهي وصف شرعى به يتأهل الانسان  
لوجوب ماله وما عليه من الحقوق المشروعة وهذا الوصف  
هو المعبر عنه بالذمة . وأهلية أداء وهي وصف به يكون الفعل  
معتبراً شرعاً وهي نوعان . قاصرة لقصور العقل والبدن كما في  
الصبي العاقل أو لقصور العقل وحده كما في المعتوه البالغ والثابت  
معه صحة الاداء . وكاملة لكمال العقل والبدن والثابت معها  
وجوب الاداء لتحقيق شرطه . وقد يكون كامل العقل ضعيف

البدن كالمفروح فيسقط عنه أداء ما يتعلق بقوة البدن . وتصح  
مع الاهلية القاصرة من غير لزوم أداء حقوق الله تعالى سواء  
تمحضت للحسن كالايمان أو تمحضت للقبح كالكفر أو تردد  
أمرها بينهما كالصلاة وغيرها من العبادات ولذا تصح عبادات  
الصبي كما يصح إيمانه وتعتبر ردة في أحكام الدنيا عند أبي حنيفة  
ومحمد حتى تين امرأته المسلمة ويحرم الميراث خلافا لابي  
يوسف والشافعي وتعتبر في أحكام الآخرة اتفاقا حتى لو مات  
لا يصلي عليه . ويصح معها أيضا حق العبدان كان نفعا محضا  
كقبول الهبة وإن لم يأذن الولي . ولا يصح معها إن كان  
ضررا محضا كالطلاق والعتاق وإن أذن الولي أو باشر . ويصح  
بأذن الولي إن كان مترددا بين كونه نفعا وضررا كالبيع والنكاح

### ﴿ مبحث عوارض الاهلية ﴾

العوارض هي خصال أو آفات لها تأثير في الأحكام  
بالتغيير أو الاعدام سميت بذلك لمنعها الأحكام المتعلقة باهلية  
الوجوب أو الاداء عن الثبوت كما سيتضح لك

العوارض نوعان . سماوية وهي التي ليس للعبد فيها اختيار .  
ومكتسبة وهي التي لا يختار العبد دخل في تحققها . والعوارض  
السماوية أحد عشر

الجنون والصغر والعتة والنسيان والنوم والاعماء والرق  
والمرض والحيض والنفاس والموت

(١) الجنون—وهو اختلال للعقل مانع من جريان الافعال  
على نهجه الا نادرا وهو ينافي النية التي هي شرط العبادة ولذا  
لا يجب شيء من العبادات مع المتمدن . وغير المتمدن منه جعل  
كالنوم من جهة أنه عارض يمنع فهم الخطاب ويحول قبل الامتداد  
فيجب معه كل عبادة لا يؤدي قضاؤها الى حرج . ولما كان  
المسقط لوجوب العبادة في حالة الامتداد هو الحرج لزم اختلاف  
الامتداد باختلاف العبادات ولذا قدر في الصلاة بالزيادة على  
يوم وليلة بزمن يسير عندهما وعند محمد بصيرورة الفوات  
ستا وفي الصوم باستغراق الشهر كله ليله ونهاره وفي الزكاة  
باستغراق الحول حتي لو بلغ مجنوننا مالكا لنصاب كان

ابتداء الحول وقت الافاقة . ويؤخذ المجنون بضمان الافعال  
لا الاقوال ويحكم باسلامه تبعاً لابويه أو أحدهما فلو أسلمت  
زوجته عرض الاسلام على أبويه فإن أسلم أحدهما حكم باسلامه  
والا فرق بينه وبين زوجته ولا يحكم برده تبعاً لابويه الا اذا  
بلغ كافراً وكان أبواه مسلمين فارتداً ولحقا به دار الحرب

(٢) الصغر وهو معروف . والصغير قبل ان يعقل حكمه  
كالمجنون الممتد جنونه غير انه يؤخر عرض الاسلام عليه  
اذا أسلمت زوجته الى ان يعقل . فاذا ميز كان أهلاً للاداء دون  
الوجوب فلا يلزم بشئ من العبادات ولا من الكفارات  
ويسقط عنه جميع العقوبات والجزاءات حتى لا يحرم الميراث  
وحرم منه بالرق والكفر لمنافتهما له ولا يمنع الصغر وجوب  
صنمان المتلفات ولا وجوب المؤونات من العشر والخراج  
وصدقة الفطر

(٣) العته وهو اختلال في العقل ينجل من أصيب به  
مختلط الكلام فيشبهه بعض كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام



المجانين \* وحكم المتوه حكم الصبي المميز وقيل يجب عليه العبادات احتياطاً

(٤) النسيان وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة اليه وهو لا ينافي الوجوب لكمال العقل . وليس عذراً في حقوق العباد حتي لو أ تلف شيئاً ضمن لانها محترمة لحاجتهم وبالنسيان لا يفوت الاحترام . وأما في حقوق الله فهو عذر في رفع الحكم الاخرى الذي هو الائم وهو المراد في قوله عليه السلام ( رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) وأما الحكم الديني فان نسي ما هو متلبس به من العبادة حتي فعل ما ينافيه مع وجود مذكر ولا داعي له الى فعل المنافي كأكل المصلي لم يسقط حكمه للتقصير ولذا تفسد به الصلاة وان فعل المنافي لامع مذكر ولكن مع داع اليه كأكل الصائم أو فعله لامع مذكر ولا مع داع كترك الذابح التسمية سقط الحكم لعدم التقصير فانه لا مذكر

(٥) النوم وهو فترة تعرض فتوجب المعجز عن الافعال

الاختيارية وعن استعمال العقل وادراك المحسوسات . النوم لا ينافي الوجوب لعدم اخلاله بالذمة والاسلام ويوجب تأخير خطاب الاداء الى وقت الانتباه لامتناع الفهم وإيجاد الفعل حالة النوم ولذا يجب على النائم قضاء ما فاتته من الصلاة وهو نائم . ويوجب بطلان عبارات النائم لعدم اختياره فيها فلا يصح طلاقه وعتاقه وبيعه الي غير ذلك

وجعل الشارع ما يوجب استرخاء الاعضاء منه ناقضا للوضوء لانه لا يخلو من الناقض غالبا

(٦) الانغاء وهو آفة في القلب أو الدماغ تعطل القوى المدركة والحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوبا وهو فوق النوم في تعطيل القوى وسلب الاختيار ولذا كان حكم المنفى عليه حكم النائم في تأخير الخطاب عنه وإبطال عباراته وعدم منافاته الوجوب لكنه اذا امتد وزاد عن يوم وليلة على ماسبق من الخلاف أسقط وجوب الصلاة وأُعطي حكم الجنون الممتد

(٧) الرق وهو عجز حكى عن الولاية والشهادة والقضاء ومالكية المال ناشئ<sup>ة</sup> عن جعل المتصف به شرعا عرصة للتملك والابتدال . وهو حق الله ابتداء لانه شرع جزاء للكفار على تكبرهم على عبادة الله والحاقهم أنفسهم بالبهائم في عدم النظر والتأمل في آيات التوحيد فجعلهم الله عبيد عبيده مبتدلين كالبهائم ولذا لا يثبت على المسلم ابتداء \* وحق العبد بقاء حتى انه يقي رقيقا وان أسلم واتقى \* وهو ينافي ملك المال لان الرقيق مملوك مالا وذلك يستلزم العجز والابتدال والمالكية تستلزم القدرة والكرامة ومعلوم أن تنافي اللوازم يوجب تنافي الملزومات فلا تجامع مملوكيته مالكية المال . وينافي كمال المكرمات الدنيوية ولذا ضعفت ذمته عن تحمل الدين بدون انضمام مالية رقبته أو كسبه اليها وانحط الحل الثابت له بالنكاح عن الحر فحل له تزوج اثنتين ولم يصح نكاح الامة الا سابقة على الحرية لا مقارنة ولا متأخرة وكان قسمها نصف قسم الحرية وطلاقها اثنتين وعدتها حيضتين \*

ولتنصيف النعمة بالرق تنصفت النعمة فكان حد الرقيق نصف حد الحر وينافى أيضا الولايات كلها فلا تقبل شهادته ولا يصح قضاؤه . ولا ينافى مالكية غير المال كالنكاح ودم نفسه ولذا ينفذ نكاحه ولا يملك المولى قتله ويقتل الحر به اذا تعمد قتله ويصح اقراره بالاسباب الموجبة للحدود والقصاص غير ان نكاحه يتوقف على اذن السيد لما يلزمه من المال

(٨) المرض وهو شئ يعرض للبدن فيخرجه عن الاعتدال الخاص . وهو لا ينافى الاهلية لحقوق الله وحقوق العباد والمعارات لانه لا يوجب خلافا في الذمة والعقل والنطق ولذا يصح منه جميع ما يتعلق بالمعارات كالنكاح والطلاق والبيع لكنه لمقارنة العجز له شرعت العبادات فيه على قدر المكنة فصحت صلاته قاعدا ان عجز عن القيام ومضطجعا ان عجز عن القعود ولما كان سبب الموت الذي هو علة خلافة الوارث والغريم في المال حجب على المريض ان اتصل بمرضه الموت حجباً مستنداً الي أول المرض في قدر ما يصاب به

حقهما فكل تصرف يحتمل الفسخ كالمهبة وبيع المحاباة يصح  
 حال المرض ويفسخ بعد الموت ان احتيج الى الفسخ وكل  
 مالا يحتمل الفسخ كالاتفاق يصير كالمعلق على الموت فينفذ  
 عند الموت على وجه لا يطل حق الدائن والوارث فيسعى  
 العبد في كل قيمته للدائن ان كان دينه مستغرقا بجميع التركة  
 وفي ثلثيه للورثة ان لم يكن مال سواه

( ١٠ و ٩ ) الحيض والنفس وهما معروفان . ولا ينافي  
 كل واحد منهما أهلية الوجوب ولا الاداء غير انه ثبت  
 بالسنة أن الطهارة عنهما شرط اداء الصلاة على وفق القياس  
 وشرط اداء الصوم على خلافه في صحيح البخاري ( ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال للنساء أليس شهادة المرأة مثل  
 نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقلها  
 أليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم قلن بلى قال فذلك من  
 نقصان دينها ) \* ولم يجب قضاء الصلاة على الحائض والنفساء  
 للخرج ووجب عليهما قضاء الصوم لعدمه

(١١) الموت وهو انقطاع تعلق الروح بالبدن أو هو  
تبدل حال وانتقال من دار الى دار \* يسقط بالموت  
التكاليف كالصلاة والصوم الا في حق الاثم كما يسقط به ما  
وجب صلة للغير كنفقة المحارم والزكاة وصدقة الفطر الا  
ان يوصى به فيصح من الثلث ويسقط به الدين عن الذمة  
الا ان ينضم اليها مال أو كفيل . ولا يسقط به حق متعلق  
بمين في التركة كالوديعة والمغصوب كما لا يسقط به ما شرع  
لحاجته من تجهيزه وايفاء دينه وتنفيذ وصيته ولذا يبقى على  
ملكه من التركة ما تسد به تلك الحاجة كما تبقى الكتابة بعد  
موته لحاجته الى ثواب العتق . واما مالا يصح لحاجته  
كالقصاص فانه يثبت للورثة ابتداء ولذا صح عفوم عنه قبل  
موت الجريح لكن السبب انعقد ابتداء له فصح عفوه قبل موته  
✽ العوارض المكتسبة ✽

العوارض المكتسبة كثيرة

منها السكر وهو اختلاط الكلام وكثرة الهذيان وهو

ان كان بطريق غير محذور كأن تدأوى فسكراً أو أكره على شرب الخمر أو اضطر اليه منع صحة التصرفات من الطلاق والبيع والشراء وأعطى حكم الاغناء وان كان بطريق محذور كالسكر بالحرم حكم ببقاء أهليته زجره له فتصح تصرفاته واسلامه ولا يحكم برده لعدم تبدل الاعتقاد ويحد ان يأسر سبب حد أو أقر بما لا يحتمل الرجوع كالقصاص والتغذف بخلاف ما لو أقر بما يحتمله كالزنا وشرب الخمر والسرقة —

ومنها السفه وهو خفة تبث الإنسان على العمل في ماله بخلاف مقتضى عقله مع عدم اختلاله • وهو لا ينافى أهلية الوجوب ولا الاداء لعدم اختلاله بالعقل وسائر القوى غير انه يكابر عقله بعمله على خلاف مقتضاه وقد اتفق الامام وصاحباؤه على منع ماله منه اذا بلغ سفيها ثم ذهب الامام الى اعطائه له اذا بلغ ستة وخمسا وعشرين سنة لانه لا بد من حصول رشدها له اذا بلغ هذا السن لتمكينه من التجارب. وقال صاحباؤه لا يدفع له الا اذا تحقق وشده. ولا يجبر عنده على من سفه

بعد البلوغ وعندهما يحجر عليه فيما قبل الفسخ من العقود كالبيع  
والاجارة والهبة نظرا لمصلحته بحفظ ماله ودفع ما لضرره عن  
المسلمين فانه قد يظهر لهم بمظهر الاغنياء فيقترض أموالهم  
ويتلفها عليهم

ومنها الهزل وهو ان لا يراد باللفظ معناه الحقيقي ولا  
المجازي ضد الجد. شرطه ان تجري المواضعة عليه قبل التكلم.  
وهو لا ينافي الاهلية أصلا ولا اختيار المباشرة والرضا بها  
ولكنه ينافي اختيار الحكم والرضا به فوجب النظر فيما يقع فيه  
الهزل من التصرفات وهو اما اخبارات وإما اعتقادات  
واما انشآت

أما الاخبارات فيبطلها الهزل سواء كانت اخبارا عما  
يحتمل الفسخ كالبيع والنكاح أو عما لا يَحْتَمِلُهُ كالطلاق والعتاق  
لان الاخبار يعتمد تحقق الحكم الذي جعل الخبر حكاية عنه  
والهزل ينافي ذلك ويدل على عدمه فتبطل الأخبار به كما يبطل  
الاقرار بالاكراه



واما الاعتقادات فالهزل بالرّدة كفر لانه استخفاف  
بالدين فيرتد بعين الهزل لا بما هزل من الكلام لانه غير  
معتقد معناه قال تمال ( انما كنا نخوض ونلعب قل ابا الله  
واياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم  
بعد ايمانكم )

واما الانشآت فاما ان تحتل النقض أولا فما يحتمل  
النقض كالبيع والاجارة ان كانت المواضعة فيه على أصل  
العقد واتفق العاقدان على الاعراض عن الهزل صح العقد  
وبطل الهزل وان اتفقا على بقاء المواضعة الي حين العقد كان  
هذا العقد كالعقد مع خيار الشرط لهما مؤبدا بجامع الرضا  
بالمباشرة دون الحكم فيفسد العقد ولا يملك المبيع بالتقبض  
وان نقضها أحدهما انتقض وان أجازاه في ثلاثة أيام عند أبي  
حنيفة جاز ولا تنقيد الاجازة بها عندهما . وان اتفقا على انه  
لم يحضرهما شيء عند العقد لا البناء على المواضعة ولا الاعراض  
عنها أو اختلفا في الاعراض والبناء صح العقد عنده عملا بما

هو الاصل في العقد من الصحة ولم يصح عندهما لان المادة  
 البناء على المواضعة لسبقها وان كانت المواضعة في قدر البذل  
 فالمبرة بظاهر العقد عنده وعندهما المبرة بالمواضعة الا اذا  
 أعرضاً . وان كانت المواضعة في جنس البذل فالمبرة بظاهر  
 العقد اتفاقاً \* وما لا يحتمل النقص اما ان يكون لامال فيه واما  
 ان يكون المال فيه تابعا واما ان يكون المال فيه مقصودا . فان  
 كان لامال فيه كالطلاق بلا عوض والعقود كذلك والرجعة  
 والنذر فهو صحيح للحديث ( ثلاث جدهن جد وهزلهن جد  
 النكاح والطلاق واليمين ) ولان الهازل راض بالسبب دون  
 الحكم

وان كان المال فيه تابعا كالنكاح فان كان الهزل في اصل  
 العقد فالهزل لاغ لما سبق والعقد لازم ويجب مهر المثل .  
 وان كان في قدر البذل فان اتفاقا على الاعراض فالمر ماسميا  
 وان اتفاقا على البناء على المواضعة عمل بها وان اتفاقا على أنه لم  
 يحضرهما شيء أو اختلاف في الاعراض والبناء عمل بظاهر العقد .

وان كان في جنس البدل فان اتفقا على الاعراض وجب ما  
 سمي به وان اتفقا على البناء وجب مهر المثل لانه تزوج بلا مهر  
 لان المسمى هزل ولا يثبت المال به . وان اتفقا على انهما لم  
 يحضرا شيئا أو اختلفا في الاعراض والبناء وجب مهر المثل .  
 وان كان المال فيه مقصودا كاخلع والطلاق على مال والعتق  
 عليه فان كان الهزل فيه في الاصل او القدر او الجنس لزم  
 الطلاق والعتق والمال ان اتفقا على الاعراض عن الهزل أو  
 اتفقا على عدم حضور شيء أو اختلفا في الاعراض والبناء .  
 وان اتفقا على البناء فنمدهما يلزم الطلاق والعتق والمال وعنده  
 يتوقف ذلك على مشيئة الزوجة والعبد

ومنها السفر وهو شرعا الخروج من محل اقامته بقصد  
 مسيرة ثلاثة ايام بالسير الوسط \* وهو لا ينافي أهلية الوجوب  
 ولا الاداء لكنه لما كان مظنة المشقة جعل سببا للتخفيف  
 فشرعت الصلاة الرباعية ركعتين وآخر وجوب أداء الصوم  
 الى الإقامة وشرع المسح على الخف الى ثلاثة ايام ولا فرق

بين سفر الطاعة وسفر المعصية كالسفر لقطع الطريق والبنى  
عند الحنفية لاطلاق النصوص خلافاً للأئمة الثلاثة مستدلين  
بان الرخصة نعمة فلا تنال بالمعصية واجاب الحنفية بان سبب  
التخفيف السفر وليس هو المعصية بل هي مجاورة له

ومنها الخطأ وهو ان يفعل الانسان فعلاً من غير ان  
يقصده قصدًا تاماً كما اذا قصد رمى صيد فاصاب انساناً فانه  
قصد الرمي ولم يقصد به الانسان فوجد قصد غير تام . وهو  
يصلح عذراً في سقوط حقوق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد  
كما في القبلة والفتوى . ويصلح شبهة في العقوبة حتى لا يؤخذ  
بمحد ولا بقصاص لان كلا جزاء كامل فلا يؤخذ به المعدور .  
ويصلح سبباً للتخفيف فيما هو صلة لم تقابل مالا ووجبت  
بالفعل كالدية \* ولما كان في الخطأ نوع جناية والقتل من أعظم  
الكبائر لم يهدر فيه بل وجبت الكفارة التي هي أمر دائر بين  
العبادة والعقوبة وليس عذراً في حقوق العباد فيجب ضمان  
المعدوان لانه جزاء مال لا جزاء فعل \* ويقع من الخطي الطلاق

وكل انشاء لا يحتمل الفسخ لانه لما كان قصد اللفظ امر اخفيا  
 أقيم البلوغ مع العقل مقامه بخلاف ما يتوقف على الرضا والاختيار  
 كالبيع فلا يقع من المخطيء لعدم اقامة البلوغ مقام الرضا  
 لامكان الوقوف عليه

ومنها الاكراه وهو حمل الغير على ما لا يرضاه من قول  
 او فعل . وهو نوعان ملجي . ان كان بما يفوت النفس والعضو  
 بغلبة ظنه وهو يعدم الرضا ويفسد الاختيار . وغير ملجي .  
 ان كان بحبس او ضرب لا يفني الى تلف عضو وهذا يعدم  
 الرضا أيضا ولا يفسد الاختيار لتمكن المكره من الصبر على  
 ما أكره به . والاكراه بنوعيه لا ينافي أهلية الوجوب ولا  
 الخطاب لوجود العقل والذمة ولان ما اكره عليه قد يفرض  
 عليه فعله كما لو أكره على شرب الخمر بالقتل وقد يباح كما لو  
 أكره على الافطار في رمضان وقد يرخص كما لو أكره على  
 اجراء كلمة الكفر على لسانه وقد يحرم عليه كما لو اكره على  
 قتل مسلم بغير حق . ولا ينافي الاختيار لانه حمل للفاعل على

ان يختار ما هو أهون عليه ثم الاكره ان كان ملجئاً وعارض  
اختيار الفاعل اختيار صحيح من الحامل (المكره بالكسر)  
فان كان المكره عليه من الاقوال التي لا تحمل الفسخ ولا  
تتوقف على الرضا ثبت حكمه مع الاكره كالطلاق ونحوه  
من الامور العشرة التي نظمها بعضهم في قوله

طلاق عتاق والنكاح ورجمة \* وعقوق صاص واليمين كذا النذر  
ظهار وايلاء وفي هذه \* تصح مع الاكره عدها عشر  
وان كان من الاقوال التي لا تحمل الفسخ كالبيع  
والاقرار فسد ولم تثبت احكامه لان الرضا شرط تقاذه وقد  
فات فيحكم بفساده

وان كان المكره عليه من الافعال فان لم يحتمل جعل  
الفاعل آلة للحامل كالزنا واكل رمضان وشرب الخمر كان  
الفعل مقتصرا على الفاعل ولزمه حكمه الا الحد فليس على واحد  
منهما وان احتمل كون الفاعل آلة فيه للحامل فان لزم من  
جعله آلة تبديل محل الجنابة او تبديل ذات الفعل اقتصر الفعل

على الفاعل أيضا . فالاول كما لو اكره محرم محرما آخر على  
 قتل صيد قتلته اقتصر الاثم على الفاعل ولزمه الجزاء لانه لو  
 جعل الفاعل آلة للحامل لزم كون الفعل جناية على احرام  
 الحامل لا احرام الفاعل فلم يكن آتيا بما اكرهه عليه \* ولما  
 كان الاكره على قتل الصيد فوق الدلالة عليه التي توجب  
 الجزاء وجب جزاء آخر على الحامل بالاكره . والثاني كما  
 لو اكره شخص آخر على بيع ملكه وتسليمه اقتصر التسليم  
 على المكره لانه لو نسب الى الحامل وجعل المكره آلة لزم  
 التبديل في محل التسليم بان يصير منصوبا لان التسليم من جهة  
 الحامل تصرف في ملك الغير على سبيل الاستيلاء فيصير البيع  
 والتسليم غصبا ويلزم تبديل ذات الفعل . وان لم يلزم من  
 جعله آلة شيء منهما نسب الى الحامل فلو اكره على اتلاف  
 مال او نفس لزم الحامل المال والقصاص ان كان القتل عمدا  
 ولا شيء على المكره سوى الاثم من جهة اثار حياته على  
 حياة من يماثله

وان كان الاكراه غير ملجئ اقتصر حكم الفعل على  
 الفاعل لان اسناد الفعل الى الحامل انما كان لفساد اختيار الفاعل  
 وذلك لا يتأتى الا في الاكراه الملجئ فيضمن ما اتلفه من المال  
 وتقتص منه ان قتل غيره عمدا عدوانا

### ﴿ المبادئ اللغوية ﴾

من لطف الله تعالى بعباده حدوث اللغات التي يعبر  
 بها كل انسان عما يختلج في صدره ويستكن في نفسه . واللغة  
 هي الالفاظ الموضوعه للمعاني . وقد اختلف العلماء في الواضع  
 للغات فذهب قوم الى ان الواضع هو الله تعالى وانها وصلت  
 الينا بالتوقيف وحيا أو إلهاما مستدلين بقوله تعالى ( وعلم آدم  
 الاسماء كلها ) . وقال قوم انها من أوضاع البشر واصطلاحاتهم  
 دفعت حاجة التفهيم والتفهم كل قوم الى النطق بالالفاظ  
 مصحوبة بالقرائن المفهمة للمراد وتداول ذلك بينهم حدثت  
 لغتهم ونسبت اليهم مستدلين بقوله تعالى ( وما أرسلنا من  
 رسول الا بلسان قومهم ليبين لهم ) وقال آخرون ان القدر الذي



يتوقف عليه فهم بعضهم اصطلاح بعض توقينى وما عداه  
اصطلاحى \* ولا دليل على التقطع بواحد من هذه الاقوال اذ  
كل من الآيتين السابقتين يمكن تأويلها \* واختلف العلماء أيضا  
فى اشتراط المناسبة بين اللفظ والمعنى وعدمه . فذهب بعضهم  
الى عدم اشتراطها مستدلا بان بعض الالفاظ كالجَوْن والقَرْء  
موضوع للضدين فان الاول موضوع للابيض والاسود  
والثانى موضوع للحبيض والطهر ولا يتصور مناسبة الشئ  
للضدين . وذهب آخرون الى اشتراطها خصوصا على القول  
بان الواضع الله لان رعايتها من مقتضيات الحكمة وقالوا فى  
الجواب عما سبق يمكن ان يكون للشئ الواحد جهتان مختلفتان  
بهما يناسب الضدين

### \* طرق معرفة اللغات \*

تعرف اللغة بامور ثلاثة (١) التواتر كالحرو والبرد والسماء  
والارض والنور والظلمة (٢) اخبار الآحاد كالقَرْء للحبيض  
والطهر والقَرْء للبرد والتسكُّ كَوُّ للاجتماع والافرتقاع للافتراق

(٣) استنباط العقل من النقل كاستنباط العقل ان الجمع المحلى  
 باداة التعريف للعموم فانه استنبط ذلك مما نقل أنه يدخله  
 الاستثناء من غير حصر بعد ضم مقدمة اليه وهي وكل ما يدخله  
 الاستثناء من غير حصر فهو للعموم فحكم بأنه للعموم . اما  
 العقل الصرف فبمعزل عن الاستقلال بمعرفة اللغة

﴿ هل تثبت اللغة بالقياس ﴾

ذهب قوم الى ثبوت اللغة بالقياس وقالوا اذا سُمي مسمى  
 باسم وكان فيه معنى تدور عليه التسمية وجودا وعدما ووجد  
 ذلك المعنى في غيره أطلق عليه الاسم حقيقة — مثلا لفظ الحجر  
 وضع في اللغة للمعتصر من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف  
 بالزبد لتخديره العقل ولا يطلق عليه اذا عدم هذا المعنى بان  
 صار خلا . فكل ما يوجد فيه هذا المعنى من الانبذة يطلق  
 عليه اسم الحجر حقيقة لغوية وكذا لفظ السارق وضع للاخذ  
 مال الحى خفية من حرز ولا شبهة له فيه ويطلق على النباش  
 ( ما يأخذ أكفان الموتى من القبور خفية ) لاشتراك الاخذ

خفية بينهما \* ومثلها اطلاق لفظ الزاني على اللاتط لاشتراك  
 الايلاج في محل محرم بينهما — والراجع ان لا تثبت اللغة  
 بالقياس لانه ان ثبت ان العرب وضعت هذه الاسماء لكل  
 ما وجدت فيه هذه المعاني فلا قياس وان ثبت أنها انما وضعتها  
 لخصوص مسمياتها فدعوى وضعها لغيرها في لغتهم افتراء  
 عليهم — وقد ثبت عن العرب ما يؤيد هذا فقد وضعوا أسماء  
 على مسميات لمعان فيها ومنعوا اطلاقها على ما وجدت فيه  
 تلك المعاني فقد سمو الفرس الاسود أدهم وسموا الزجاجة  
 التي تكون مقرا للمائعات قارورة مع منعهم اطلاق كل منهما  
 على غير ما وضع له وان شاركه في المعنى الذي هو فيه

### ﴿ أقسام اللفظ ﴾

اللفظ ان وضع لمعنى كمحمد وضرب وقائم فستعمل وان  
 لم يوضع لمعنى كديز وجسق فهمل \* واللفظ المستعمل امامفرد  
 واما مركب . فالمفرد مالا يدل جزؤه على شيء أصلا من حيث  
 هو جزء . كمحمد وحيوان ناطق وعبد الله اعلاما على اشخاص .

والركب ما يدل جزؤه على جزء معناه. وهو اما ناقص نحو  
 غلام محمد وان قام محمد ولما تام نحو محمد قائم واضرب خالدا.  
 والركب التام اما خبر واما انشاء. فالخبر ما كان حكاية عن  
 غيره نحو قام محمد وسيكرم على محمدا والانشاء ما ليس حكاية  
 عن غيره نحو هل قام محمد واضرب بكرًا

﴿ تقسيم اللفظ المفرد باعتبار ذاته ﴾

اللفظ اما مشتق واما جامد. فالمشتق ما وافق مصدرا  
 في حروفه الاصول ودل على معناه مع زيادة - والجامد  
 ما ليس كذلك وقد أشبع الكلام عليهما في علم الصرف فلا  
 حاجة بنا الى الاطالة الا انه لا بد من الكلام على المشتق من  
 ثلاثة وجوه تهم الاصولي

(١) ان الاسم المشتق يطرد اطلاقه على كل من وجد  
 فيه معنى المشتق منه ان كان ذلك المعنى داخلا في المسمى  
 وجزأ مما أريد بالمشتق وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول  
 والصفة المشبهة فيطرد اطلاق كل واحد من هذه وما

ماثلها على من وجد فيه معنى المشتق منه \* ولا يطرد اطلاقه على من وجد فيه معنى المشتق منه ان كان ذلك المعنى غير داخل فيما أريد باللفظ بل كان مرجحاً للتسمية بالمشتق دون غيره وذلك كالتقارورة فانه اسم وضع للزجاجة التي تستقر فيها المائعات لوجود معنى المشتق منه ولا يطرد اطلاقه على كل ما هو مقر للمائعات لان ذلك المعنى ليس جزءاً مما وضع له اللفظ بل هو مرجح للتسمية به دون غيره \* ويتجلى لك هذا اذا نظرت الى من سمي ابنه أحمراً لوجود حمرة والى من وصف شخصاً بكونه أحمراً فان الحمرة في الحالة الاولى رجحت التسمية بهذا الاسم دون غيره وليست جزءاً من مدلول الاسم وفي الحالة الثانية جزء من مدلوله

(٧) اطلاق الوصف على من وصف به حال قيام المعنى به حقيقة اتفاقاً وقبل قيام المعنى به مجازاً اتفاقاً واطلاقه على من وصف به بعد انقضاء المعنى مختلف في كونه حقيقة أو مجازاً والحق انه مجاز لانه يتبادر من اللفظ اذا أطلق قيام المعنى بمن

وصف به فيكون مجازا قبل الاتصاف به وبعد اقتضائه بلا  
 فرق بين الحالتين

(٣) لا يشتق لذات وصف من مصدر والمعنى قائم بغيره  
 ولذا استدل كثير من علماء الكلام على ثبوت صفات المعاني  
 باطلاق المشتقات عليه تعالى — وذهب المعتزلة الى انه يشتق  
 لذات وصف من مصدر والمعنى قائم بغيره وأنكروا صفات  
 المعاني . فقالوا إنه تعالى قادر بذاته عالم بذاته الى غير ذلك  
 وإن معنى كونه متكلا أنه خلق الكلام في شجرة وأسمعه  
 موسى عليه السلام . ورد كلامهم بأنه خلاف ما يفهم من الالفاظ  
 لغة وبأنه يستلزم ان يجوز ان يطلق عليه تعالى متحرك وأبيض  
 لكونه تعالى خالقا للحركة والبياض

﴿ تقسيم اللفظ باعتبار دلالاته ﴾

دلالته اللفظ كونه يفهم منه المعنى متى اطلق للعلم بالوضع  
 قسم الحنفية دلالة اللفظ الى أربعة أقسام عبارة . وإشارة .  
 ودلالة . واقتضاء .

فالعبرة دلالة ثبتت بنفس النظم مقصودة بالسوق  
 قصدا ذاتيا أو تبعا كدلالة قوله تعالى ( وأحل الله البيع وحرم  
 الربا ) على حل البيع وحرمة الربا وعلى التفرقة اللازمة لهما  
 فان دلالة على التفرقة مقصودة بالسوق قصدا ذاتيا وعلى حل  
 البيع وحرمة الربا مقصودة قصدا تبعا

والإشارة دلالة التزامية ولو خفية ثبتت بنفس النظم  
 ولم تقصد بالسوق أصلا كدلالة قوله تعالى ( أحل لكم ليلة  
 الصيام الرفث الى نسائكم ) على جواز اصباح الصائم جنبا  
 للزومه للمقصود بالسوق وهو حل المباشرة في كل جزء من  
 الليل حتى الأخير

والدلالة ( الفحوي ) الدلالة على ثبوت حكم المنطوق  
 للمسكوت لفهم علة الحكم بمجرد فهم اللغة سواء كان المسكوت  
 أولى بالحكم من المنطوق أولا كدلالة قوله تعالى ( ولا تقل  
 لهما أف ) على تحريم الضرب فان كل من يعرف اللغة يفهم  
 ان علة النهي هي الايذاء وهو متحقق في الضرب بطريق

أولى وكدلالة قوله تعالى ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى  
 الآية) على تحريم احراق مال اليتيم بطريق المساواة لتحقيق  
 العلة التي هي اتلاف المال

ولتعميم الحنفية الدلالة للمسكوت الذي هو أولى بالحكم  
 من المنطوق والمسكوت المساوي له قالوا بوجوب الكفارة  
 في الاكل والشرب عمدا في نهار رمضان لتحقيق العلة التي  
 لاجلها ورد النص بوجوبها في الجماع وهي الجناية على الصوم  
 عمدا خلافا للشافعي \*

والاقتضاء دلالة المنطوق على معنى توقف صحة الكلام  
 عليه عقلا أو شرعا فيعتبر هذا المعنى مقدرا تصحيحاً للكلام  
 كدلالة لا آكل على المأكل ودلالة أعتق عبدك عني  
 بألف على البيع وكدلالة قوله عليه السلام (رفع عن أمتي الخطأ  
 والنسيان) على تقدير لفظ حكم فانه لا يصح الحديث الابتديره  
 لان رفع الذات غير واقع البتة \* والثابت بالمعبرة والثابت  
 بالاشارة سواء في الثبوت بالنظم وفي القطعية الا انه عند



التعارض تقدم العبارة على الإشارة لقصدتها بالسوق قصدا ذاتيا كما يقدمان على الدلالة لثبوتها بالنظم والمعنى وثبوتها بالمعنى وحده وتقدم الدلالة على القياس لان المعنى مدرك فيها بالالغة وفيه بالاجتهاد المحتمل الخطأ ولذا يثبت بهما يندري بالشبهات \* مثال التعارض بين العبارة والإشارة قوله عليه السلام في النساء ( من ناقصان عقل ودين تمكث احداهن شطر عمرها لاتصلي ) سيق لبيان نقصان دينهن وفيه إشارة الى ان أكثر الحيض خمسة عشر يوما وهو معارض بقوله عليه السلام ( أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة ) وهو عبارة فرجع \* ومثاله بين الإشارة والدلالة قوله تعالى ( ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ) فانه يدل على ان القاتل عمدا يجب عليه اعتاق رقبة مؤمنة بالاولى وهو معارض بقوله تعالى ( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ) فانه يفيد بإشارته عدم وجوب الاعتاق على القاتل عمدا فانه جعل كل جزائه جهنم فرجعت هذه الإشارة على دلالة النص

وقسم الشافعية الدلالة الى منطوق وهو دلالة اللفظ في  
 محل النطق على ثبوت حكم لمذكور \* مثاله في النعم السائمة زكاة  
 وهو شامل للعبارة والاشارة والاقتضاء عند الحنفية - ومفهوم  
 وهو دلالة اللفظ لافي محل النطق على ثبوت حكم لمسكوت  
 أو نفيه عنه \* وقسموه الى قسمين \* مفهوم موافقة وهو خفى  
 الخطاب وعرفوه بأنه دلالة اللفظ لافي محل النطق على ثبوت  
 حكم لمسكوت هو أولى به من المنطوق وهو احد قسمي  
 الدلالة عند الحنفية \* ومفهوم مخالفة وهو دلالة اللفظ لافي محل  
 النطق على ثبوت تقيض حكم المنطوق للمسكوت وقسموه  
 الى خمسة أقسام مفهوم صفة . ومفهوم شرط . ومفهوم غاية .  
 ومفهوم عدد . ومفهوم لقب . وشرطوا في حجيتها ان لا يظهر  
 لتخصيص المنطوق بما ذكر فائدة غير نفي الحكم عن  
 المسكوت عنه

ففهوم الصفة دلالة اللفظ الموصوف بما يقلل شيوع  
 معناه على ثبوت تقيض حكمه له عند انتفاء ذلك الوصف

كقوله تعالى (فن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات) فان وصف الفتيات أى الاماء بالمؤمنات يدل على عدم حلهن عند عدم الايمان \*

ومفهوم الشرط دلالة اللفظ المفيد لحكم معلق على شرط على ثبوت نقيض الحكم عند عدم الشرط كقوله تعالى (وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضمن حملهن) فانه يدل على عدم وجوب النفقة للمبانة غير الحامل

ومفهوم النافية دلالة اللفظ المفيد للحكم مد الى غاية على نقيض الحكم بعدها كقوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فانه يدل على حلها للاول اذا نكحت غيره

ومفهوم العدد دلالة اللفظ المفيد لحكم مقيد بعدد على نقيض الحكم فيما عدا ذلك العدد كقوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة) فانه يدل على عدم وجوب الزائد

على الثمانين

ومفهوم اللقب دلالة تعليق حكم باسم جامد على تقي الحكم  
عن غيره مثل في النعم زكاة

✽ هل مفهوم المخالفة حجة في كلام الشارع ✽

ذهب الحنفية الى أن مفهوم المخالفة بجميع أقسامه ليس  
حجة في كلام الشارع لان دلالة التخصيص على ثبوت نقيض  
الحكم للمسكوت مشروطة بان لا يوجد للتخصيص موجب  
سوى ذلك وهذا الشرط متف دائما لانه يجوز ان تكون  
فائدة التخصيص تقوية الدلالة على المذكور حتى لا يتوهم  
خروجه بتخصيص وان تكون فائدته نيل الثواب باجتهاد  
المجتهد في القياس عليه فغير المنطوق عندهم يحتمل ان يثبت  
له نقيض حكم المنطوق كما يحتمل ان يثبت له غيره فهو يحمل  
الحكم عندهم مثلا قوله تعالى (وان كن أولات حمل فانفقوا  
عليهن حتى يضعن حملهن) يحتمل ان يكون مفهومه وان لم  
يكن ذوات حمل فلا نفقة لهن أصلا كما يحتمل ان يكون وان

لم يكن ذوات حمل فاتفقوا عليهن حتى يتم تربصهن بالاقرء  
ولا مرجح لاحدهما - وذهب الشافعية الى حجية المفهوم  
سوى مفهوم اللقب على ماسياتي مستدلين بأن بعض الأئمة  
العالمين باللغة فهموا من قوله عليه السلام (مطل الغني ظلم)  
أن مطل غيره ليس بظلم . وبأنه لو لم يدل التخصيص على  
ثبوت تقيض الحكم للمسكوت لم تكن له فائدة وذلك باطل  
لانه يؤدي الي وجود العبث في كلام الله وكلام الرسول -  
وأجاب الحنفية عن الاول بأن بعض الأئمة قالوا ان الحديث  
لا يدل على أن مطل غير الغني ليس بظلم بل هو مسكوت  
عنه يجوز ان يثبت له هذا الحكم وان يثبت له خلافه وعن  
الثاني بجواز ان يكون للتخصيص فائدة من الفائدةين  
السالفتي الذكر

ذهب كل العلماء الي عدم حجية مفهوم اللقب عدا  
بعض الشافعية وبعض الحنابلة وابن خويرمنداذ من المالكية .  
وقد رد عليهم بانه لو كان حجة لكفر من قال محمد رسول

الله لنفيه الرسالة عن غيره وكذا من قال فلان موجود لنفيه  
 الوجود عن الله تعالى وللزم انتفاء القياس لان ثبوت الحكم  
 للمذكور دال على النفي عما عداه فلو قيس غيره عليه كان  
 القياس في مقابلة النص ولم يكن صحيحا

✽ تقسيم اللفظ باعتبار ظهور دلالة وخفائها ✽

ينقسم اللفظ باعتبار ظهور دلالة الى ظاهر ونص  
 ومفسر ومحكم

فالظاهر ما أفاد معناه الموضوع له ولم يكن مسوقا له  
 واحتمل غيره احتمالا مرجوحا

والنص ما ظهر معناه وكان مسوقا له واحتمل التخصيص  
 ان كان عاما والتأويل ان كان خاصا مثال الظاهر والنص قوله  
 تعالى (واحل الله البيع وحرم الربا) فانه ظاهر في اباحة البيع  
 وتحريم الربا لانه لم يسق لذلك ونص في التفرقة بينهما باعتبار  
 كونه مسوقا ردا لتسويتهم بينهما

والمفسر ما ظهر معناه وكان مسوقا له ولم يحتمل غير

النسخ مثاله قوله تعالى ( قاتلوا المشركين كافة )  
 والمحكم لفظ أفاد معناه وكان مسوقا له ولم يحتمل النسخ مثاله  
 قوله عليه السلام ( الجهاد ماض منذ بعثني الله الى ان يقاتل  
 آخر أمتي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل ) \*  
 وقد يطلق المحكم على معنى أعم من هذا وهو البين الواضح  
 وعليه جاء قوله تعالى ( منه آيات محكمات هن أم الكتاب )  
 وهذه الاربعة تثبت الحكم قطعاً ولا تفاوت بينها الا عند  
 التعارض فيقدم النص على الظاهر والمفسر عليهما والمحكم على  
 الكل لان العمل بالواضح والاقوى أرجح وأحرى  
 ويتقسم اللفظ باعتبار خفاء دلالة الى خفي ومشكل ومجمل  
 ومتشابه

فالخفي لفظ وضع لمفهوم عرض لبعض افراده ما يجعله  
 خارجا عنها في بادي الرأي ويحتاج ادراك كونه من  
 أفرادها الى قليل تأمل مثل السارق في قوله تعالى ( والسارق  
 والسارقة فاقطعوا أيديهما فإنه خفي تناوله للطرار ) الذي يأخذ

المال من اليقظان حال غفلته بطر أو غيره وللنباش (الذي يأخذ كفن الميت من قبره بعد دفنه) لاختصاص كل منهما باسم آخر وإذا تأمل الانسان قليلا علم أنه يتناولهما وأن اختصاص الطرار باسمه لزيادة معنى السرقة فيه لمهارته وحزقه ومسارقتها الا عين المستيقظة المرصدة للحفظ عند غفلتها ولذا يثبت له حد السارق دلالة وأن اختصاص النباش باسمه لنقص معنى السرقة فيه لعدم ملك ما أخذ من الاكفاف لاحد مع نفور النفوس عنها ولذا لا يثبت له حد السارق

والمشاكل لفظ خفي المراد منه بنفسه لاحتماله معان أو لاستعارته استعارة غريبة ولذا يحتاج الوقوف على معرفة المراد منه الى فضل تأمل مثل أنى في قوله تعالى (فأتوا حرثكم أنى شئتم) فانه استعمل بمعنى من اين كما في قوله تعالى (انى لك هذا) وبمعنى كيف كما في قوله تعالى انى يكون لى غلام) فلما ورد في هذه الآية اشكل وخفي المراد منه واحتاج الوقوف عليه الى زيادة تأمل — وإذا تأمل الانسان أول



الآية وهو قوله (نساؤكم حرث لكم) زال الاشكال وعلم  
 أنها بمعنى كيف لانه تعالى لما شبه ارجام النساء بالارض التي  
 تنبت وشبه النطفة التي تنطق منها الاولاد بالبذر علمنا ان  
 الغرض الاصلى من الجماع طلب الولد لا قضاء الشهوة ولزم ان  
 المعنى فأتوا نساءكم في فروجهن كيف شئتم والافات الغرض  
 الاصلى . ومثل قوارير في قوله تعالى (قوارير قوارير من  
 فضة) فانه استعار القوارير لما يشبهها في الصفاء والشفيف  
 استعارة أصلية ثم جعلها من الفضة لبياضها فجاءت الاستعارة  
 غريبة واحتاج فهم المراد الى فضل تأمل

والجمل لفظ خفي المراد منه بنفسه ولم يمكن الوقوف  
 على معناه الا ببيان من الجمل سواء كان ذلك لتعدد معانيه  
 المتساوية في الفهم منه أو لغرابته أو لتقلبه من معناه الظاهر  
 الى غيره . فالاول كالقروء في قوله تعالى (فعدتهن ثلاثة قروء)  
 فان القروء مشترك بين الحيض والطهر

والثاني كالمهلوع في قوله تعالى (ان الانسان خلق

هلوعا اذا مسه الشر الآية) فانه غريب ولذا وصفه تعالى بما  
كشف معناه . والثالث كلفظ الصلاة والزكاة والربا فانها  
بجملة لنقلها في الشرع الى معان غير التي كانت معروفة ولذا  
احتاجت الى البيان

والمتشابه لفظ خفي المراد منه بنفسه ولا يرجى دركه  
اصلا مثل المقطعات التي في أوائل السور كص ون ومثل  
الوجه واليد وغيرهما من الالفاظ التي يفهم منها ان الله تعالى جوارح  
بناء على عدم تفسير ذلك . وبعض العلماء جعل المقطعات أسماء  
للسور وجعل الوجه مجازا عند الذات واليد مجازا عند القدرة  
وعليه فليست من المتشابه

قد علم مما سبق ان حكم الخفي التأمل لفهم المراد وعلم  
ان الخفاء لمزية أو نقصان . وان حكم المشكل زيادة التأمل لتمييز  
المعنى عن أشكاله وأمثاله . وان حكم المجمل الاستفسار من  
المجمل . وان حكم التشابه التوقف عند الحنفية لعدم امكان  
الوقوف على معناه بناء على لزوم الوقف على لفظ الجلالة في

قوله تعالى ( وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به الآية ) وجعل الراسخون في العلم جملة مستقلة وهو الانسب بالآية اذا نظر لمعناها مع ما سبقها من الآيات . وبعض العلماء رأى ان الوقف في الآية على والراسخون في العلم وجعل قوله تعالى يقولون آمنا به خبر مبتدأ محذوف وعليه فالمتشابه مدرك المعنى للراسخين من العلماء وهذا مع كونه خلاف الظاهر من الآيات محوج الي تقدير مبتدأ وهو خلاف الاصل

﴿ تقسيم اللفظ باعتبار وضعه للمعنى ﴾

ينقسم اللفظ بهذا الاعتبار الي ثلاثة أقسام مشترك وعام وخاص

المشترك لفظ وضع وضعاً متعدداً لمعان متعددة . وقد اختلف العلماء في جواز المشترك ووقوعه على أقوال والحق أنه جائز وواقع في اللغة والقرآن والحديث . دليل الجواز ان العقل لا يمنع من وضع اللفظ الواحد بوضع متكرر لمعان

ليدل على كل واحد منها على البدل اذا كان ذلك لغرض  
صحيح يقصده البلاء كالاجمال — دليل الوقوع انه استعمل  
القرء في اللغة في كل من من الحيض والطهر بحيث لا يرجح  
أحدهما على الآخر الا بقرينة واستعمل كذلك في قوله تعالى  
( فعدتهن ثلاثة قروء ) ولذا اختلف الأئمة في المراد منه لاختلاف  
القرينة \* فذهب الشافعي رضي الله عنه الى ان المراد منه الطهر  
قائلا ان وجود التاء في اسم العدد يدل على ان المعدود مذكور \*  
وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه الى ان المراد منه الحيض  
لقوله عليه السلام ( طلاق الامة طلقتان وعدتها حيضتان )  
فان عدة الامة نصف عدة الحرة ولعدم تنصيف الحيض  
جعلت عدتها حيضتين فاذا كانت عدتها بالحيض كانت عدة  
الحرة بالحيض أيضا . وقال ثبت التاء في اسم العدد نظرا  
لفظ القروء فانه مذكور وقد يراد به معنى مذكور

﴿ حكم المشترك ﴾

حكم المشترك التأمل فيه وعدم القطع بأحد معانيه الا

بمرجح يرجحه على غيره وأنه لا يستعمل في أكثر من معنى  
 واحد على معنى ان يراد منه مفاهيم متعددة بحيث يكون  
 الحكم عليه متعلقا بكل واحد منها سواء كان ذلك الاستعمال  
 على طريق الحقيقة أو المجاز — أما أنه لا يستعمل كذلك على  
 طريق الحقيقة فلانه لم يوضع للمجموع ولذا لا يتبادر منه الي  
 الفهم اذا أطلق الا ارادة معنى واحد — واما أنه لا يستعمل  
 كذلك على طريق المجاز فلانه لو استعمل في أكثر من معنى  
 مجازا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه يراد به كل منهما على  
 أن أحدهما قد وضع له اللفظ والآخر مناسب له \* رب قائل  
 يقول يجوز ان يستعمل اللفظ في المجموع لملاقة الجزئية فنقول  
 إن هذا غير صحيح لان اللفظ لم يرد به مجموع المعاني بل أريد  
 به كل واحد منها وأيضا فعلاقة الجزئية يشترط فيها التركيب  
 الحقيقي واتصال الاجزاء بعضها ببعض وانتفاء اسم الكل  
 بانتفاء ذلك الجزء كما في الرقة والانسان ولم يتحقق شيء من  
 ذلك هنا

## ﴿مبحث العام﴾

العام لفظ وضع وضما واحدا المفهوم واستغرق جميع أفراد ذلك المفهوم فظهر من هذا ان العموم صفة للفظ واختلف في وصف المعنى به فقليل يوصف به حقيقة لان معنى العموم وهو شمول أمر لمتعدد متحقق في اللفظ والمعنى فيوصف به كل منهما حقيقة فيقال غيث عام اذا كان منتظما جميع البقاع وخطب عام اذا كان ملما بجميع النفوس وخصب عام اذا لم يخص مكانا دون آخر — والفاظ العموم التي تفيده وضما كل وجميع والمحلى بال واسماء الشرط واسماء الاستفهام والموصولات والنكرة المنفية لتبادره منها من غير قرينة وذلك دليل الوضع فقد تبادر من قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية) ومن قوله عليه السلام (نحن معاشر الأنبياء لانورث) وقوله أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (وقوله يوم الفتح) (من دخل المسجد فهو آمن)

### ﴿ حكم العام ﴾

ذهب عامة الاشاعرة الى ان حكم العام التوقف حتى يقوم دليل على تناوله جميع افراده أو بعضها لانه قد يستعمل في الجميع وقد يستعمل في البعض فلا سبيل الى القطع باحدهما اذا لم يوجد دليل \* وذهب البعض الى انه يثبت الحكم للادنى وهو ثلاثة في الجمع واثنان في المثني وواحد في المفرد لانه المتيقن وغيره مشكوك فيه

وذهب الحنفية والشافعية الى ان العام يثبت الحكم في جميع ما يتناوله من الافراد لان العموم معنى يقصد وتمس الحاجة الى التمييز عنه فلا بد ان يكون له لفظ يدل عليه وضما كسائر المعاني ولانه قد شاع اجماع الصحابة وغيرهم على الاحتجاج بالفاظ العموم من غير ان يُنكر ذلك فكان اجماعا على ثبوت الحكم في جميع ما يتناوله اللفظ وضما \* وبعد الاتفاق على ان العام يثبت الحكم في جميع ما يتناوله من الافراد ذهب الحنفية الى انه قطعي في افادة ذلك بمعنى انه

لا يحتمل الخصوص احتمالا ناشئا عن دليل لان معنى اللفظ يلزمه قطعا حتى يظهر مايدل على خلافه وذهب الشافعي الى أنه ظني في افادة ذلك لانه في كل استعمال يحتمل التخصيص وان لم يظهر مخصص لكثرة تخصيص العام حتى صار ما من عام الا وخص منه البعض مثلاً. وأجاب الحنفية بان كثرة التخصيص عند ثبوت القرائن لا توجب الاحتمال اذا كان العام مجردا عنها \* وتفرع على هذا الخلاف أنه لا يجوز تخصيص العام ابتداء بالظني كخبر الواحد والقياس اذا ورد العام في الكتاب والسنة المتواترة وأنه اذا اختلف حكم الخاص والعام تعارضا عند الحنفية واجاز الشافعي تخصيص عام الكتاب او السنة المتواترة ابتداء بالظني لانه ظني الدلالة عنده وقال اذا اختلف حكم العام والخاص قدم الخاص لانه قطعي الدلالة اتفاقا على ما سيحيى

﴿ عموم الجمع المعروف باللام ﴾

الجمع المعروف باللام او بالاضافة اذا كانتا للاستفراق وكذا الجمع



المنكر المنفى يم كل فرد كالمفرد عند جمهور العلماء بدليل صحة استثناء الواحد منه لغة وعرفا . وذهب السكاكي ومن تبعه الى انه يم الجموع وأن استغراق المفرد أشمل من استغراقه ولا صحة لما ذهب اليه لان الجمع قد بطلت جميعته بالاولا والاضافة او دخول لا وصار مستغرقا للاحاد كالمفرد .

والجمع المنكر المثبت ليس من صيغ العموم لعدم تبادره منه بل التبادر منه اى جماعة ويحمل على الاقل المتيقن وهو ثلاثة

وصيغة الجمع التى تستعمل في الذكور خاصة كالمسلمين وضمير جماعة الذكور لا يدلان على الاناث الا بطريق التخليب عند قيام القرينة فان لم تقم قرينة فلا تدل عليهن يدل على ذلك قوله تعالى ( ان المسلمين والمسلمات الآية ) فان الاصل عدم دخول المعطوف في المعطوف عليه . وذهب الخنابلة واكثر الحنفية الى ان تلك الصيغة تشتملن في عرف الشرع بحسب وضعها لتبادر عمومها الذكور والاناث في لسان الشارع وأيضا

لولم تشملهن تلك الصيغة لما شملتهن الاحكام التكليفية  
كالصلاة والصوم وذلك باطل . والتصريح بالصيغة الخاصة  
بالاناث في آية ان المسلمين والمسلمات للدلالة على شمول  
الاحكام التكليفية لهن كالدكور وعلى دخولهن في الصيغ التي  
تستعمل في الذكور في عرف الشارع

والنبي عليه السلام داخل في العمومات الواردة في الشرع  
التي تشمل لغة لان عمومها يقتضي ذلك ولا مانع منه شرعا \*  
وقيل لا يدخل لانها وردت على لسانه ليلبغها لغيره \* وقيل إن  
صُدِّرَ الخطاب بقل نحو قل يا أيها الناس لا يدخل لظهور انه  
لتبليغ غيره والا دخل والراجع الاول

واذا خوطب عليه السلام بخطاب شمل حكمه أمته  
عرفا عند الحنفية والحنابلة مالم يدل دليل على اختصاصه به  
لان له منصب الاقتداء وكل من هو كذلك يشمل أمره  
اتباعه عرفا . وخالف في ذلك المالكية والشافعية مستدلين  
بان أمر الواحد لا يشمل غيره لغة . قلنا قد دل الدليل على

شمول أمره أتباعه عرفاء \* وكذا خطاب الواحد بعم غيره لقوله  
 عليه السلام (حكيم على الواحد حكيم على الجماعة) ولهم  
 الصحابة ذلك حتى حكموا على غير ما عزم بالرجم الذي حكم به  
 النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقد قال عمر رضي الله عنه خشيت  
 ان يطول بالناس زمان حتى يقول قاتل لا نجد الرجم في  
 كتاب الله فيضلوا بترك فريضة انزلها الله ألا وإن الرجم  
 حق على من زنى اذا قامت اليينة أو كان الحبل أو الاعتراف  
 واذا ورد خطاب تنجيزي مصدر ببناء نحو (يا أيها  
 الذين آمنوا كتب عليكم الصيام) ذهب جمهور العلماء الى انه  
 لا يعم المدومين وقت وروده لان المدوم لا ينادى ولا يطلب  
 منه الفعل وذهب الحنابلة ومن تبعهم الى انه يعمهم مستدلين  
 بشمول الاحكام لهم وبجواب بأن شمول الاحكام لهم من الادلة  
 الدالة على عموم الشريعة لا من الخطاب

✽ هل المتكلم يدخل في عموم كلامه ✽

ذهب أكثر العلماء الى أن المتكلم يدخل في عموم متعلق

خطابه سواء كان ذلك خبرا نحو (وهو بكل شيء عليم) أو طلبا نحو أكرم من أكرمك لان ذلك مفهوم لغة ولم يثبت خلافه في العرف . نعم قد يخرج لدليل نحو (الله خالق كل شيء) وقيل لا يدخل مطلقا لبعد أن يريد المتكلم نفسه وقيل يدخل ان كان خبرا لا طلبا لبعد ان يريد الطالب نفسه

### ✽ عموم العلة ✽

ذهب الحنفية الى أنه اذا علل الشارع حكما بعلة عم ذلك الحكم جميع محالها بالقياس لان تعليل الحكم بوصف ظاهر في استقلال الوصف بالعلية فوجب العمل به واحتمال كون المحل جزء العلة لا يقدح في الظهور فلا يترك به العمل بالظاهر . وقيل يعم الحكم جميع المحال بالصيغة . فان قول الشارع حرمت الخمر لانها مسكرة كقوله حرمت المسكر فان المعنى المفهوم منهما واحد فيكون عموم الاول من جهة اللفظ كعموم الثاني . قلنا الاول كالثاني في عموم الحكم لاني كونه بالصيغة لعدم وجودها فيه ووجودها في الثاني

### ﴿ عموم المفهوم ﴾

لا نزاع في عموم مفهوم الواقعة أى دلالة النص وإشارته  
عند الحنفية لانهما من دلالة اللفظ واختلف من قال بحجية  
مفهوم المخالفة في عمومه فذهب اكثرهم الى عمومه وان  
تقيض حكم المنطوق يثبت في كل ما سوى محل النطق  
وعليه فيكون قابلا للتخصيص كسائر العمومات . وذهب  
الغزالي الى إنه لا يعم ويلوح من كلامه انه نفي عمومه لانه  
يقصر العموم على عموم اللفظ فيكون الخلف بينه وبين  
غيره لفظيا

### ﴿ عموم المقتضى ﴾

سبق ان المقتضى ما توقفت عليه صحة الكلام عقلا أو  
شرعا فاذا أمكن تقدير جملة اشياء يستقيم الكلام بكل منها  
فهل يقدر جميعها ( وهذا معنى عموم المقتضى ) أو يقتصر على  
اضمار واحد منها \* لاختفاء ان هذا الاضمار دعت اليه ضرورة  
تصحح الكلام وقد قالوا كل ما تدعو اليه الضرورة يقدر

بقدرها وإذا فقتصر على تقدير واحد منها دل الدليل على  
 ارادته دون غيره فان لم يوجد دليل كان الكلام موضع  
 اجمال لا يمكن الاحتجاج به حتى يتبين المراد منه \* وعلى هذا  
 فقوله عليه السلام (رفع عن أمتي الخطأ الحديث) على تقدير  
 رفع عن أمتي حكم الخطأ لقيام الدليل على ذلك وقوله (انما  
 الاعمال بالنيات) مجمل المراد ولذا اختلف العلماء في ان التقدير  
 صحة الاعمال أو كمالها ولم يختلفوا في الحديث السابق

﴿ هل يم فعله عليه السلام ﴾

إذا نقل فعله عليه السلام بصيغة لا عموم لها لا يم  
 فحديث بلال (صلى في الكعبة) لا تتم الصلاة فيه الفرض  
 والنقل لانه اخبار عن دخول جزئي في الوجود فلا يم ونحو  
 كان يفعل كذا لا يفيد التكرار . نعم قد يستفاد التكرار من  
 صيغة المضارع بواسطة القرينة مع كان وبدونها نحو ما روى  
 عن أنس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي المصير  
 والشمس بيضاء) وما روى عن ابن مسعود (انه كان يجمع

بين الصلاتين في السفر) ونحو بنو فلان يكرمون الضيف  
 وبأكلون الحنطة وإذا حكي الصحابي قولاً له عليه السلام لا  
 يدري أن كان عاماً أولاً بلفظ عام كحديث جابر (قضى رسول الله  
 بالشفعة للجار) وحديث أبي هريرة (نهى عن بيع الفرر) وجب  
 حمل اللفظ المحكي على العموم لأن الصحابي عدل عارف باللغة  
 ﴿تخصيص العام﴾

هو بيان أن العام أريد به بعض ما يتناوله. والمُخصَّص  
 هو الدال على خروج بعض أفراد العام. ويشترط في  
 المخصص عند الحنفية أن يكون موصولاً بالعام أي مذكوراً  
 عقبه وأن يكون مستقلاً عن جملته فالمتباعد عن العام ناسخ  
 عندهم لا مخصص وغير المستقل لا يسمى مخصصاً. فأنحصر  
 المخصص عندهم في المذكور عقب العام المنفصل عن جملته وهو  
 ثلاثة أشياء العقل والعادة والدليل السمي

التخصيص بالعقل قصر العام على بعض ما يتناوله  
 بحكم العقل لا امتناع ثبوت الحكم المتعلق به لبعض أفراد

قوله تعالى (خالق كل شيء) لا يشمل ذاته تعالى لقيام  
الدليل القاطع على أن ذاته غير مخلوقة ونحو (اقموا الصلاة)  
لا يشمل الصبي الغير المميز والمجنون لقيام الدليل القاطع على  
ان التكليف لا يتناول غير المميز وقوله تعالى في وصف ربح  
عاد . (تدمر كل شيء بامر ربها) لا يشمل ما لم تمر عليه  
الربح من الكواكب والافلاك وغيرها \*

والتخصيص بالعادة قصر العام على بعض ما يتناوله  
لجري العادة بعدم ارادة بعض افراده \* والمادة نوعان قولية  
وفعلية فالمادة القولية تخصص العام بالاتفاق فلو ذكر  
الجنهات أو القروش في عقد من العقود حملت على الغالب \*  
والمادة الفعلية تخصص العام كما تقيد المطلق عند الحنفية فلو  
ورد نهي عن بيع الطعام بحنسه متفاضلا وعادتهم اكل البر  
انصرف النهي اليه عند الحنفية خلافا للشافعية

\* التخصيص بالدليل السمي \*

يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب والسنة المتواترة



والمشهورة كما يجوز تخصيص السنة المتواترة بالثلاثة بلا  
 خلاف بين من يجيز التخصيص . ولا يجوز تخصيصهما بخبر  
 الواحد والقياس الظني عند الحنفية لانهما قطعيان وكل من  
 خبر الواحد والقياس ظني . ثم اذا خصا بقطعي جاز تخصيصهما  
 بهما لانهما بعد التخصيص صارا ظنيين \* ويجوز التخصيص  
 بمفهوم الموافقة ان كان جليا لقوته والا فلا \* ويجوز  
 التخصيص بمفهوم المخالفة عند الشافعية لانه ظني والعام ظني  
 عندهم والتخصيص عمل بالدليلين فهو أولى من النسخ  
 وإذا ورد عام وخاص فان كان أحدهما موصولا بالأخر  
 خصص العام به وان كان العام متأخرا نسخ الخاص الا اذا  
 دلت قرينة على بقاء حكم الخاص فانه يخصص به وان كان  
 الخاص متأخرا نسخ من العام بقدره وان جهل التاريخ جعلنا  
 متقارنين وخصص العام به وقبل اذا لم يظهر مرجح يوقف  
 من العام بقدر الخاص . ويجعل المحزم متأخرا احتياطا \* ويكثر  
 تخصيص العام بعام آخر فيكون بينهما عموم مطلق أو من

وجه كتحصيل قوله تعالى ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن  
 ثلاثة قروء ) بقوله ( وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن )  
 فان الآية الاولى جعلت عدة المطلقة ثلاثة قروء سواء كانت  
 حاملا أو حائلا والثانية جعلت عدة الحامل وضع الحمل سواء  
 كانت مطلقة أو متوفي عنها زوجها فخصت الاولى بغير  
 الحامل وانما تخص الاولى بالثانية اذا فرض مقارنتها لها  
 والظاهر ان الثانية مترامية عنها فتكون ناسخة لها بالنسبة  
 للحامل عند الحنفية

### ﴿ هل المام المخصص حجة ﴾

اذا خص العام بمبهم لا يحتج به على شيء من الافراد  
 الا اذا بين ذلك المبهم لانه ما من فرد الا ويجوز ان يكون  
 هو المخرج واذا خص بمعين كان حجة في الباقي لان دلالة  
 على جميع الافراد متساوية فلا يلزم من زوال دلالة على بعضها  
 زوال دلالة على البعض الآخر

### ﴿الخصص المتصل﴾

ذهب الشافعية الى ان الخصص قد يكون غير مستقل وهو خمسة أنواع . الاول الاستثناء المتصل وهو الذي يكون المستثنى فيه بعضا من المستثنى منه محكوما عليه بخلاف حكمه وشرطه ان لا يتأخر عن المستثنى منه والا لم يجزم بصدق ولا كذب ولا لزوم عقد \* واذا تعدد الاستثناء فان عطف غير الاول عليه رجع الكل الى المستثنى منه نحوه على عشرة الا ثلاثة وإلا اثنين والواحد اذا تعدد لامع عطف رجع كل الى ما يليه ان لم يستغرقه كالمثال السابق اذا أسقط منه العاطف \* واذا ذكر استثناء واحد بعد مفردات متعددة رجع الى جميعها فالاستثناء في نحو تصدق على الفقراء والمساكين وابن السبيل الا الفسقة منهم راجع الى الكل \* واذا ذكر بعد جمل متعاطفة رجع الى الاخيرة عند الحنفية لان الاصل ان تتعلق المتعلقات بالتقريب ورجع الي جميعها عند الشافعي لعدم ما يدل على خلاف ذلك \* وعلى هذا تفرع الخلاف في

الاستثناء في قوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا  
 بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا  
 وأولئك هم الفاسقون ) الا الذين تابوا الآية ) فانهم بعد  
 اتفاقهم على ان الاستثناء غير مرتبط بالاولى لان حد القذف  
 من حقوق المباد وهي لا تسقط بالتوبة وعلى انه مرتبط  
 بالاخيرة فينقطع عنه اسم الفسق بالتوبة اختلفوا في تعلقه  
 بالوسطى فذهب الشافعي الى تعلقه بها وذهب الحنفية الى  
 عدم تعلقه بناء على أصلهم فلا تقبل شهادة القاذف اذا تاب  
 بعد الحد عندهم

الثاني الصفة واذا أتت بعد متعدد نحو أكرم قريشا  
 وبني تميم الكرام فهي على الخلاف السابق في الاستثناء  
 بعد الجمل

الثالث بدل البعض نحو جاء القوم أكثرهم  
 الرابع الشرط وهو لفظة العلامة وانما سمت النخاعة  
 مدخول إن وأخواتها شرطا لانه علامة على الجزاء \* والشرط

قد يكون واحدا وقد يتعدد على ان يكون المجموع هو الشرط  
 أو على ان يكون الشرط واحدا لا بعينه \* فلو قال لزوجتي ان  
 دخلتا الدار فانتما طالقان فدخلت احدهما . قيل تطلق لان  
 الشرط مشدد وهو دخول واحدة واحدة والجزاء كذلك  
 فتطلق كل واحدة منهما بدخولها وهذا مفهوم عرفا . وقيل  
 لا تطلق واحدة منهما لان الشرط دخولهما جميعا ولم يتحقق .  
 وقيل تطلقان معالان الشرط الدخول على البدل \* واذا سبق  
 الشرط بجمل متعاطفة رجع الى جميعها باتفاق الحنفية والشافعية  
 لان حقه الصدارة فهو متقدم تقديرا

الخامس الغاية نحو ( فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى  
 تنكح زوجا غيره ) واذا جاءت بعد جمل متعاطفة كانت  
 كالاستثناء في رجوعها الى الاخيرة عند الحنفية والى الجميع  
 عند الشافعية

### ﴿مبحث الخاص﴾

هو لفظ وضع لواحد ولو بالنوع أو لتعدد محصور بوضع

واحد كزيد ورجل ومائة واضرب ولا تضرب  
 وحكمه أنه يفيد مدلوله قطعا اي لا يَحتمل غير مدلوله  
 احتمالا ناشئا عن دليل \* ولذا كان تأويل القروء في آية التبرص  
 بالاظهار باطلا لان المشروع الطلاق في الطهر فحمل القروء على  
 الاظهار يوجب الزيادة أو النقص في معنى الثلاثة الذي هو  
 خاص فيبطل معناه \* ومن الخاص المطلق والمقيد والامر والنهي  
 ﴿ المطلق والمقيد ﴾

المطلق لفظ دل على فرد منتشر وقيل لفظ دل على  
 الماهية بلا قيد كركبة ورجل \* والمقيد لفظ خرج عن الانتشار  
 بوجه ما بقيد مستقل كركبة مؤمنة ورجل عالم  
 ﴿ هل يحمل المطلق على المقيد ﴾

اذا ورد مطلق ومقيد فلا يخلو حالهما من أمور أربعة  
 الاول ان يتحد السبب والحكم وفيه يحمل المطلق على المقيد  
 ان كانا مثبتين ووردا معا ضرورة ان السبب الواحد لا يوجب  
 المتنافين . مثال ذلك قوله تعالى في كفارة اليمين ( فصيام ثلاثة

أيام) مع قراءة ابن مسعود متابعات \* فان لم يرد امعا فان تأخر  
 المقيد كان ناسخا لعدم وجود صارف عن الاطلاق وقت الخطاب  
 وان تأخر المطلق كان ناسخا أيضا الا اذا دل دليل على عدم رفع  
 التقيد \* وان جهل التاريخ عمل بالمقيد وتوقف فيما عداه احتياطا  
 هذا مذهب الحنفية \* وذهب الشافعية الى انه ان تأخر المقيد  
 عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ له لعدم جواز تأخير البيان  
 عن وقت الحاجة والاجل المطلق عليه جمابين الدليلين \* وان  
 كانا غير مثبتين عمل بهما لا مكان ذلك نحو لا يجزئ عتق  
 مكاتب لا يجزئ عتق مكاتب كافر \* وان كان أحدهما مثبتا  
 والآخر غير مثبت كان المطلق مقيدا بضد صفة المقيد بالضرورة  
 نحو عتق رقبة لا تعتق رقبة كافرة \*

الثاني ان يختلف الحكم والسبب وفيه لا يحمل المطلق  
 على المقيد اتفاقا. مثال ذلك ان يقال أطعم فقيرا واكس فقيرا  
 مؤثما مع اختلاف السبب \*

الثالث ان يختلف الحكم ويتحد السبب وفيه لا يحمل

المطلق على المقيد اتفاقا وقيل عند لاشافعية يحمل كما في قوله تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم وفيه الوضوء فاغسلوا بوجوهكم وأيديكم الى المرافق فان الايدي مطلقة في الاولى مقيدة بالغاية في الثانية مع اختلاف الحكم فانه في الاول مسح وفي الثانية غسل واتحاد السبب الذي هو الحدث يحمل المطلق على المقيد \*

الرابع ان يتحد الحكم ويختلف السبب. مثاله قوله تعالى في كفارة القتل (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) وفي كفارة الظهار (فتحرير رقبة من قبل ان يماسا) وقوله تعالى في شهود الفرقة (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وفي شهود الدين (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وفي هذا لا يحمل المطلق على المقيد عند الحنفية وقال الشافعية يحمل عليه اذا كان هناك قياس صحيح يقتضي ذلك كما في كفارتى الظهار والقتل فانهما اشتركا في حرمة سببهما الظهار والقتل وفي أن كلا تخليص من ذل الرق



### ﴿ مبحث الامر ﴾

ورد لفظ الامر في اللغة العربية مستعملا في معنيين

(١) القول المخصوص قالوا امر قومك بالقتال أى قل لهم قاتلوا وقال تعالى ( وأمر أهلك بالصلاة ) أى قل لهم صلوا

(٢) الفعل قالوا ليس أمر فلان برشيد أى قل لهم صلوا

تعالى ( وما أمر فرعون برشيد ) \* فقال بعض العلماء انه مشترك بينهما لاطلاقه عليهما والاصل في الاطلاق الحقيقة \* وقال الجمهور انه حقيقة في القول مجاز في الفعل مستدلين بتبادر القول المخصوص منه اذا أطلق ولو كان مشتركا بينهما لم يسبق أحدهما بعينه الى الفهم على انه هو المراد \* والامر نوعان نفسى ولفظي فالنفسى هو اقتضاء فعل غير كـ على جهة الاستعلاء اقتضاء حتما والمراد بالاقتضاء الطلب النفسى الذى يدل عليه بنحو أمرته وأوجبت عليه أو حتمت عليه . والذى يهم الاصولي الذى يبحث عن الأدلة اللفظية السمية هو الامر اللفظى وهو اللفظ المقتضى لفعل غير كـ مدلول عليه بنحو نحو كـ

اقتضاء حتما فدخل في الامر نحو كف ودع وذر وخرج منه  
لا تضرب \* واشترط أكثر الماتريدية في الأمر الاستعلاء  
أى عده نفسه عاليا واشترط أكثر المعتزلة فيه العلو ولا  
يشترط فيه واحد منهما عند أكثر الاشاعرة

### ﴿ صيغة افعل ﴾

وردت هذه الصيغة في اللغة وفي كلام الشارع دالة على معان  
(١) الايجاب كقوله تعالى (أقيموا الصلاة) (٢) الندب كقوله  
(فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا) (٣) التأديب لتهذيب الاخلاق  
واصلاح العادات كقوله عليه السلام لابن عباس وهو طفل  
(كل يمينك وكل ممايليك) (٤) الارشاد لمنافع الدنيا كقوله  
تعالى (وأشهدوا ذوى عدل منكم) (٥) الاباحة كقوله (كلوا  
واشربوا) (٦) الامتنان نحو (كلوا مما رزقكم الله) (٧) الاحرام  
نحو ادخلوها بسلام (٨) التهديد نحو (اعملوا ما شئتم) (٩)  
الانذار وانما يكون بذكر الوعيد نحو (قل تمتعوا فان مصيركم  
الى النار) (١٠) التسخير نحو (كونوا قردة) (١١) الالهانة

نحو ( ذق إنك أنت العزيز الكريم ) (١٢) التمييز نحو  
 ( فأتوا بسورة من مثله ) (١٣) التسوية نحو ( اصبروا أولا  
 تصبروا ) (١٤) الدعاء نحو اللهم اغفر لي (١٥) التمني نحو  
 ألا أيها الليل الطويل ألا أنجلي

بصبح وما الاصبح منك بامثل  
 (١٦) الاحتقار نحو ( ألقوا ما أنتم ملقون ) \* فذهب  
 جمهور العلماء الى ان هذه الصيغة حقيقة في الوجوب مجاز في  
 غيره من المعاني \* وذهب أبو هاشم والمعتزلة الى انها حقيقة  
 في الندب لانه الاقل المتيقن به \* وقيل انها مشتركة بينهما  
 لاستعمالهما فيهما والاصل في الاستعمال الحقيقة وقيل  
 موضوعة للقدر المشترك وهو الطلب حذرا من الاشتراك  
 والمجاز \* ونقل عن الأشعري والقاضي التوقف لتعارض الأدلة  
 واستدل الجمهور بكثرة استدلال السلف بها مجردة عن  
 القرائن على الوجوب استدلالا شائعا من غير ان ينكر عليهم  
 أحد فواجب ذلك علما عاديا باتفاقهم . وبقوله تعالى توبخا

لا بليس ( ما منعك أن تسجد إذ أمرتك ) بعد ان أمره بقوله  
 ( اسجدوا لآدم ) أمرا مجردا عن القرائن فانه لو لم يكن  
 الأمر للوجوب لما لزم ابليس اللوم ولقال أمرتني أمر ندب  
 غير ملزم فلا استحق التعنيف او ما يؤدي هذا المعنى كما قال  
 أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين فسكوته مع هذا  
 اللوم دليل ان الامر للوجوب . وبقوله تعالى ( واذا قيل لهم  
 اركعوا لا يركعون ) فانه ذمهم على مخالفة الامر ولو كان لغير  
 الوجوب ما ذمهم على مخالفته وبقوله تعالى ( فليحذر الذين  
 يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة ) اي محنة في الدنيا ( او  
 يصيبهم عذاب أليم ) في الآخرة فانه لما رتب على ترك  
 مقتضى أمره أحد العذابين دل ذلك على ان أمره للوجوب  
 الا لصارف له عنه

﴿ هل الامر يقتضى التكرار والفور ﴾

ذهب الحنفية الى ان صيغة الامر انما تدل على طلب  
 حصول الفعل في الزمن المستقبل فلا تقتضى وحدة ولا تعددا

ولا تدل بذاتها على فور أو تراخ فيخرج المكاف من عمدة  
 التكليف بالمرة الواحدة لحصول الحقيقة بها \* وإنما يستفاد  
 التكرار عندهم من اقتران الصيغة بالقرآن كتعليقها على شرط  
 متكرر كما في قوله (وان كنتم جنباً فاطهروا) وكتقيدها  
 بظرف متجدد كما في قوله (فسبحان الله حين تمسون وحين  
 تصبحون) وكذا لا يستفاد منها الفور أو التراخي الا بقرآن  
 خارجة لان ذلك زائد عما وضعت الصيغة له

ونسب الى الشافعي ان صيغة الامر للمرة وتحتمل  
 التكرار لانها لو لم تكن كذلك لما اشكل الامر على الاقرع  
 ابن حابس حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج (العامنا  
 هذا ام للأبد) \* واجاب الحنفية بان تكرار الحكم بتكرر  
 السبب لا شك فيه فيجوز ان سؤاله لانه اشكل عليه أمر  
 سبب الحج أهو الوقت فيتكرر او البيت فلا . فسأل ليعلم \*  
 وقيل ان صيغته للمرة لحصول الامتثال بها وبجواب بان  
 حصوله بها لان الحقيقة حصلت بها لا لان الصيغة تقتضيها \*

وقيل تقتضي التكرار قياسا على النهي ورد بان هذا قياس في اللغة وهو باطل

### ﴿ الامر بعد الحظر ﴾

اذا حظر الشارع أمرا كان واجبا او مباحا ثم أمر به كقتال المشركين فانه كان واجبا ثم حظر في الاشهر الحرم ثم أمر به في قوله تعالى ( فاذا انسأخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) وكالصيد فانه كان مباحا ثم حظر على الحرم ثم أمر به في قوله تعالى ( فاذا حللتهم فاصطادوا ) كان الامر رافعا للحظر ورجع المأمور به الى ما كان عليه قبل الحظر

وصيغة الامر الواردة بعد الاستئذان كان يقال لمن سأل أأفعل كذا أفعل • والمتصلة بالنهي اخبارا كجاءن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد اذن محمد في زيارة قبر أمه فزوروها فانها تذكركم الآخرة ) رواه الترمذي على اختلاف السابق في أنها للإباحة

او للوجوب ما لم تتم قرينة على خلافه

### ﴿مبحث النهي﴾

النهي نوعان نفسي ولقضي فالنفسى هو اقتضاء فعل هو كف اقتضاء حتما والذي يهم الاصولي اللفظي وهو اللفظ المقتضى لفعل هو كف مدلول عليه بغير نحو كف اقتضاء حتما والخلاف في اشتراط الاستعلاء فيه او العلو وعدمه مثل الخلاف في الامر

### ﴿صفة لا تفعل﴾

وردت هذه الصيغة لمعان (١) التحريم نحو (ولا تقربوا الزنا) (٢) الكراهة نحو (لا يمسن أحدكم ذكره يمينه) (٣) الارشاد نحو (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) (٤) الدعاء نحو (ربنا لا ترغ قلوبنا) (٥) الالتماس كقولك لمن يساويك لا تفعل (٦) التهديد كقولك لبيدك لا تظني (٧) التسوية نحو اصبروا أو لا تصبروا (٨) التحقير نحو (ولا تمدن عينيك الى ما متعناه أزواجا منهم) (٩) التثيس

نحو (لا تمتذروا اليوم) والخلاف فيها كالتخلاف في صيغة الامر \* فذهب جمهور العلماء الى انها حقيقة في التحريم مجاز في غيره من المعاني \* وذهب ابو هاشم الى انها حقيقة في الكراهة \* وقيل مشتركة بينهما \* وقيل موضوعة للقدر المشترك \* وقيل بالوقف

### \* مقتضى النهي \*

النهي يقتضي الدوام لان معني لا تأكل مثلاً لا يصدر منك أكل والتكررة في سياق النفي تم أي نوع كان ويلزم منه انتفاؤه في جميع الازمان وهذا معنى قولهم ان صيغة النهي تفيد الفور والتكرار وتخالف صيغة الامر من وجهين  
ويقتضى قبح المنهي عنه اما لعينه أو لوصفه الملازم أو لجواره \* والمنهي عنه إما شرعى واما حسى \* فالشرعى هو فعل وضع في الشرع لحكم مطلوب كالصوم والبيع فان الاول وضع في الشرع لحكم مقصود وهو الثواب والثاني وضع فيه لحكم مقصود أيضا وهو الملك \* والحسى ما ليس كذلك



كالزنا وشرب الخمر فان كلا منهما لم يوضع في الشرع لحكم  
 مقصود \* فالنهي عن الشرع يقتضي قبضه لوصف فيه ويصح  
 المنهي عنه باصله ويفسد بوصفه كالنهي عن صوم يومى الفطر  
 والأضحى وأيام التشريق فان الصوم في هذه الايام باعتبار  
 كونه تركا للاكل والشرب والجماع لا قبض فيه وباعتبار  
 استلزامه الاعراض عن ضيافة الله الذى هو تابع له كان قبضا  
 وكالمنهي عن بيع درهم بدرهمين فانه قبض لوصف فيه أيضا  
 لا لذاته فان ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال قد وجد لكن  
 لم توجد المبادلة التامة فالقبض لفوات الوصف وهو التمام \* وقد  
 يقتضى قبضه لمجاوره ويصح المنهي عنه مع الكراهة كالنهي  
 عن الصلاة في الارض المفصولة وعن البيع وقت النداء \*  
 ولا يقتضى قبضه لذاته الا اذا دل دليل على ذلك وحينئذ  
 يبطل المنهي عنه كالنهي عن بيع الملاحيق والمضامين \* والملاحيق  
 ما في البطون من الأجنة والمضامين ما في أصلاب الفحول  
 من المياه فانه لما عدم ركن البيع وهو المبيع لم يمكن وجود

البيع فلم يكن النهي على حقيقته لان النهي عن المستحيل  
عبث فيكون النهي مجازا عن النسخ بجامع ان الحرمة تثبت  
لكل منهما \* والنهي عن الحسى يقتضى قبحه لذاته كالنهي  
عن القتل . وقد يقتضى قبحه لو وصف فيه أو لجاور له كالنهي عن  
الزنا فانه يقتضى قبحه لو وصف فيه وهو اسراف الماء وتضييع  
النسب ولذا لا يكون به محصنا ولا تحل به المرأة للزوج الاول  
ولا يثبت به النسب وكالنهى عن وطء الحائض فانه يقتضى  
قبحه لجاور له وهو الاذى ولذا يكون به محصنا ويثبت به  
النسب وتحل به للزوج الاول

\*( الادلة السمعية ) \*

قد سبق أن الدليل السمعي ما ثبت كونه دليلا من الشرع  
وأقول هنا إنه ينحصر في أربعة الكتاب والسنة والاجماع  
والقياس لان الدليل الشرعى إما وحي أو غيره والوحي إما  
متلو وهو الكتاب أولا وهو السنة وغير الوحي اما قول  
بجتهدى الامة فى عصر وهو الاجماع أولا وهو القياس \* وأما

شرائع من قبلنا فراجعة الى الكتاب أو السنة لانا لا يلزمنا  
العمل بها الا اذا قصها الله ورسوله علينا \* والاستصحاب راجع  
الى العمل باحد الادلة الاربعة لان الحكم المستصحب لا بد  
أن يكون ثابتا باحدها

### ﴿ مبحث الكتاب ﴾

الكتاب القرآن وهو اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى  
الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه المنقول  
اليينا توأرا فهو اسم للفظ الدال على المعنى والمعنى وحده ليس  
بقرآن ولذا لا تجوز الصلاة بغير اللغة العربية الا حالة المندر  
اقامة للمعنى مقام اللفظ للضرورة كما أن ما نقل أحادا ليس  
بقرآن لان القرآن توفرت دواعى نقله لتضمنه التحدى ولانه  
أصل الاحكام باعتبار المعنى والنظم جميعا \* والبسطة التى فى  
أوائل السور آية واحدة من القرآن أنزلت للفصل بين السور  
وليس جزءاً من الفاتحة ولا من كل سورة عند الحنفية خلافا  
للشافعية \* استدلل الحنفية بالاجماع على أن ما نقل بين دفتى

المصحف بخط القرآن كلام الله ولم يتواتر كونها جزءاً من كل سورة ولا كونها آيات متكررة ووجودها في محالها لا يستلزم ذلك لأنها أنزلت للفصل كما روى ذلك \* استدلل الشافعية بما روى عن ابن عباس من تركها ترك مائة وثلاث عشر آية . قلنا ان صح فهو مظنون لا يمارض المقطوع وهو عدم تواتر جزئيتها من كل سورة الدال على عدمها \* وقال المالكية ليست من القرآن لعدم تواتر ذلك . قلنا تواتر ما يستلزمه وهو إثباتها في المصاحف .

### ﴿ القراءات ﴾

القراءات السبع ما كان منها من قبيل الاداء ولا يختلف الرسم باختلافه كالماء واللين والامالة وتخفيف الحمزة ونحو ذلك لا يجب تواتره وما كان منها من قبيل جوهر اللفظ ويختلف الرسم باختلافه نحو ملك ومالك يجب تواتره والا لكان غير متواتر وهو من القرآن فيكون بعض القرآن غير متواتر وهو باطل بما مر . ولا يمكن اضافة التواتر الى

أحد الأمر المختلفين في الرسم بعينه لانه تحكم لاستوائهما بالضرورة \* والقراءة الشاذة (وهي قراءة صحح اسنادها ولم يحتملها رسم المصحف وكانت موافقة للاعراب) حجة ظنية كخبر الواحد عند الحنفية وهو الصحيح من مذهب الشافعية لانها مسموعة منه عليه السلام لكون الراوى عدلا ضابطا \* وقيل انها ليست بحجة لانها ليست قرآنا لعدم التواتر ولا خبرا يصح العمل به لعدم نقلها على أنها خبر ونقلها كذلك شرط صحة العمل . قلنا كون النقل خبرا شرط صحة العمل ممنوع بل الشرط السماع منه صلى الله عليه وسلم مطلقا

وليس القرآن مشتملا على حشو لا فائدة فيه ولا مهمل لا معنى له لان ذلك مستحيل الصدور من أحكم الحاكمين \* وقال الحشوية هو مشتمل على ذلك محتجين بنحو قوله تعالى (الهيئ اثنين) ونحوق ون . ولا حجة لهم فيما ذكر فان نحو اثنين تأكيد ونحوق من المتشابه الذي انقطع رجاء معرفة المراد منه الى يوم القيامة لانه وجد في الكتاب للابتلاء وعله

النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بكتامه

\*(تقيه)\*

لا يجوز تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بخبر الواحد عند الحنفية لانهما قطعان من كل وجه وهو ظني . نعم اذا خصا بقطعي جاز تخصيصهما به لانهما يساويانه في الظنية حينئذ \* وأجاز ذلك الجمهور مطلقا بناء على ان العام ظني الدلالة  
\*(التأويل والاجمال)\*

التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح لدليل أو شبهة . وهو نوعان \* قريب الى الفهم فيترجح على الظاهر بمرجح ما كحمل قوله تعالى ( اذا قمتم الى الصلاة ) على معني أردتم القيام اليها \* ويبعد عن الفهم فلا يترجح على الظاهر الا باقوى منه كحمل قوله تعالى ( فاطعام ستين مسكينا ) على اطعام طعام ستين مسكينا فانه رجح هذا عند الحنفية على الظاهر بان حاجة واحد في ستين يوما كحاجة ستين في يوم مع بعده لاحواجه الى اعتبار مضاف لم يذكر والفاء

العدد الذي ذكر مع امكان قصد العدد لفضل الجماعة وبركتهم  
وتعاونهم على الدعاء للمكفر \* ومن البعيد حمل بعض الشافعية  
( من ملك ذا رحم محرم فهو حر ) على الاصول والقروع مع  
بعده لانه صرف للعام عن العموم من غير صارف

والاجمال اخفاء المراد \* وهو إما في مفرد في نفسه بان  
لا يفهم معناه لغة افرأته كالمألوع أو لانه لم يرد معناه اللغوي  
كالصلاة والزكاة أو لكونه محتملا جملة ممان كالعين والمختار  
فانه محتمل اسم الفاعل واسم المفعول \* واما في مفرد مع غيره  
كضمير وصفة لهما مرجعان \* فالضمير نحو ( لا يمنع أحدكم جاره  
ان يضع خشبة في جداره ) فان ضمير جداره مجمل بسبب ضمه  
الى ما سبقه من الالفاظ واحتمال رجوعه الى أحد والى جاره \*  
والصفة نحو زيد طيب ماهر فان ماهر صفة جملة لسبقها  
بأمرين يصح رجوعها لكل منهما \* واما في مركب بجملته  
نحو ( أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ) فانه محتمل الزوج  
كما هو مذهب الحنفية والولي كما هو مذهب الملكية \* وقد

يكون الاجال في الفعل كما اذا سلم عليه السلام على رأس  
الركعتين فانه يحتمل التعمد والسهو

ولا إجمال في التحريم المضاف الي المين نحو ( حرمت  
عليكم أمهاتكم ) ( وحرمت عليكم الميتة ) لانه يتبادر منه في  
العرف ارادة منع الفعل المقصود منها كالاستمتاع في الاول  
والاكل في الثاني خلافا للبعض \* وقد ذهب الحنفية الى أنه  
مع تبادر ذلك منه في العرف حقيقة عرفية في اخراج المحل  
عن محلته للفعل وذهب غيرهم الى أنه مجاز في ذلك

### ❦ البيان ❦

البيان اظهار المراد من كلام سابق بماله تماق به في الجملة  
سواء كان قولا او فعلا لانه عليه السلام بين الصلاة والحج  
بالفعل وبقوله صلوا كما رأيتموني أصلى وقوله خذوا عني  
مناسككم \* فاذا ورد قول وفعل بعد ما يحتاج الى البيان فان  
اتفقا كما طاف عليه السلام بعد نزول آية الحج طوافا واحدا  
وأمر بطواف واحد فان عرف السابق منهما فهو البيان



لظهور المراد به واللاحق تأكيد وان جهل السابق فاحدهما بيان . وان اختلفا كما لو طاف طوافين وأمر بطواف واحد فالبيان هو القول تقدم أو تأخر والزائد مندوب في حقه أو واجب عليه دون أمته ثم البيان خمسة أقسام

(١) بيان التقرير وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز أو الخصوص نحو قوله تعالى ( ولا طائر يطير بجناحيه ) فان قوله يطير بجناحيه تقرير لطائر قطع احتمال استعماله مجازا في الرسول لاسراعه في السير ونحو ( فسجد الملائكة كلهم ) فان لفظ الملائكة عام يحتمل الخصوص فقرر بذكر كلهم

(٢) بيان التفسير وهو ايضاح مافيه خفاء من المجمل والمشاركة والمشكل والخفي . كبيانه عليه السلام قوله تعالى ( وآتوا الزكاة ) بقوله ( هاتوا رُبْعَ عشر أموالكم ) . وكيانه عليه السلام أن المراد بالقراءة في قوله تعالى ( ثلاثة قروء ) الحيض بقوله ( عدة الامة حيضتان ) وكيانه سبحانه الهلوع في قوله

(خلق هلوعا) بقوله متصلا به (اذا مسه الشر الخ) وكيانه  
سبحانه ان لفظ اني في قوله (فأتوا حرثكم اني شيثم) بمعنى  
كيف بذكر الحرث معه

(٣) بيان التفسير وهو بيان ان الحكم لا يتناول بعض  
ما يتناوله اللفظ كالتخصيص والاستثناء وكل منهما ظاهر  
وكالشرط فانه بيان لاحد محتمل اللفظ فان قول الرجل  
لزوجته أنت طالق يحتمل ان يتأخر الطلاق عنه لجواز اتصال  
معلق به فاذا عقبه بقوله ان دخلت الدار مثلا كان ذلك بيانا  
لاحد محتمل اللفظ

(٤) بيان الضرورة وهو اظهار المراد بما لم يوضع له  
ثم منه ما هو في حكم المنطوق كقوله تعالى (وورثه أبواه  
فلامه الثلث) فانه بين نصيب أحد الشريكين وهو يان  
لنصيب الآخر عرفا . ومنه السكوت عند الحاجة بأن يدل  
على كون السكوت بيانا حال من شأنه التكلم كسكوته صلى  
الله عليه وسلم عن تغيير ما يماينه وكسكوت البكر عند استئذان

وليها . ومنه ما ثبت ضرورة اختصار الكلام نحوه على مائة  
ودرهم أو مائة وقفيز برّ للتعارف \* وقال الشافعي المائة مجملة كما  
لو قال مائة وثوب لأن الأصل في العطف التناير . ويجاب  
بان المدار على العرف وقد وجد فيما ذكرنا من المثالين دون  
ما ذكره

والمختار عند الحنفية جواز تأخير بيان التفسير والتقرير  
وفائدة الخطاب العزم على الفعل عند ورد البيان وعدم جواز  
تأخير بيان التغير للزوم التجليل والاغواء

(٥) بيان التبديل وهو النسخ وسيفصل لك

\* فصل في مباحث النسخ \*

اعلم ان مباحث النسخ خمسة (١) معناه لغة وشرعا (٢)  
جوازه عقلا وشرعا (٣) محله (٤) شرطه (٥) الناسخ  
والمنسوخ

(١) النسخ لغة يطلق على الازالة وعلى النقل وشرعا  
رفع الحكم الشرعي من حيث تعلقه بالتنجيزي بدليل شرعي

متأخر \* وقيل هو بيان انتهاء أمد الحكم ومنشأ هذا الخلاف  
ان ورود النسخ مبين للاجل المقدر عند الله رافع لتعلق  
الحكم بالنظر الينافكل معرف نظر الى جهة من جهتي النسخ \*  
ونسخ التلاوة راجع الى نسخ أحكامها من جواز الصلاة  
بها وحرمة تلاوتها على الجنب ونحوه \*

(٢) النسخ جائز عقلا لانه لا يلزم منه محال لان  
المصلحة تختلف باختلاف الاوقات كسرب الدواء فلا يلزم  
منه البداء والجهل على الله ولا العبث . وشرعا لان الاستمتاع  
بالبنات والاخوات كان حلالا في زمن آدم ثم نسخ .  
وخالف في الجواز غير العيسوية من اليهود . وواقع ولو في  
شريعة بتمامها أوفى القرآن . وخالف في وقوعه أبو مسلم  
الاصفهانى \* ولما كان ظاهر انكاره هذا لا يصدر عن مسلم  
فضلا عنه تأولوا كلامه بأن مراده من عدم وقوعه في شريعة  
ان الشريعة السابقة كانت مؤقتة فلم تنسخها اللاحقة وكذا  
أحكام القرآن

(٣) محله الاحكام الشرعية الفرعية التي لم يلحقها  
توقيت ولا تأييد نصاً فلا نسخ في أخبار الامم الماضية ولا  
في الاحكام العقلية نحو العالم حادث ولا في الاحكام الحسية  
نحو النار حارة ولا في الاحكام الشرعية الاصلية نحو الله  
موجود ولا في الاحكام التي لحقها التوقيت أو التأييد نصاً  
نحو تزرعون سبع سنين ونحو الصوم واجب مستمراً أبداً .  
فان كان كل من التوقيت والتأييد قيداً للواجب لا للحكم  
فالجهور على جواز نسخه نحو صوموا أبداً فان الفعل يعمل بمادته  
والوجوب مستفاد من صيغته ولا عمل باعتبارها فيكون القيد  
لِلواجب الذي هو الصوم لا للحكم الذي هو الوجوب .  
لا يقال التأييد يفيد الدوام والنسخ نفى له فيلزم التناقض  
لانا نقول لا منفاة بين ايجاب فعل مقيد بالدوام وعدم ابدية  
التكليف به لجواز كون الفعل الدائم كالصوم واجباتي بعض  
زمان دوامه مندوباً في البعض الآخر فيتحقق عدم ابدية  
وجوبه مع دوامه ولا يستلزم رفع وجوبه رفع دوامه \* وكذا

لو كان كل منهما قيدا للحكم ظاهرا لانصاء فالجمهور على جواز  
نسخه ويحمل الكلام على خلاف الظاهر مثاله الصوم يجب  
أبدا فان الظاهر هو رجوع الظرف الى الفعل لقربه ولانه  
أصل في الفعل

(٤) شرط النسخ التمكن من الاعتقاد لا الفعل خلافا  
للمعتزلة وبعض الشافعية . قالوا ان المقصود من التكليف  
الفعل فالنسخ قبل التمكن منه بمضي الزمن الذي يسهه بداء  
وهو مستحيل عليه تعالى . قلنا المقصود هو الاعتقاد لكفايته  
مقصودا كما في التشابه . ولكونه أقوى المقصودين كما في  
غيره فان الفعل بدونه لا عبرة به . ولعدم احتماله السقوط فان  
الايان لا يسقط بحال بخلاف الفعل فانه قد يسقط في بعض  
الاحوال . وأيضا قد وقع النسخ قبل التمكن من الفعل فان  
الصلوات فرضت خمسين ونسخ ما زاد على الخمس بعد التمكن  
من الاعتقاد وقبل التمكن من الفعل

(٥) قد سبق ان الادلة اربعة ولا يتعلق النسخ الا

باثنين منها الكتاب والسنة فالكتاب ينسخ بالكتاب  
 وبالسنة المتواترة والمشهورة والسنة المتواترة تنسخ بالكتاب  
 وبالسنة المتواترة والمشهورة فالأقسام أربعة \* مثال نسخ  
 الكتاب بالكتاب والسنة قوله تعالى ( كتب عليكم إذا حضر  
 أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية الآية ) فإنها نسخت بقوله  
 تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم الآية ) وبقوله صلى الله عليه  
 وسلم ( إن الله اعطى كل ذي حق حقه ألا وصية لوارث ) \*  
 ومثال نسخ السنة بالسنة قوله صلى الله عليه وسلم ( كنت نهيتكم  
 عن زيارة القبور ألا فزوروها ) ومثال نسخ السنة بالكتاب  
 نسخ التوجه إلى بيت المقدس الثابت بالسنة بقوله تعالى ( فول  
 وجهك شطر المسجد الحرام ) وخالف الشافعي في نسخ الكتاب  
 بالسنة وعكسه مستدلاً على الأول بقوله تعالى ( ما ننسخ من  
 آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ) فإن السنة دون الكتاب  
 وليست من لدنه تعالى \* وعلى الثاني بقوله تعالى ( وأنزلنا  
 إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ) فلا يكون ما جاء

فيه رافعا لها \* والجواب عن الاول ان المراد خيرية الحكم  
او مثليته في حق المكلف من جهة الحكمة والثواب . والسنة  
من لدنه لانه عليه السلام لا ينطق في الامور التشريعية الا  
عن الوحي \* وعن الثاني ان المراد بالتبيين التبليغ ولو سلم ان  
المراد به معناه فالمراد انه مبين في الجملة وعلى كل فلا تنافي  
الآية كون الكتاب قد ينسخ السنة \* وأما الاجماع فلا  
ينسخ ولا ينسخ به لان الاجماع بعد عهد الرسول لانه  
المرجع في عهده ولا نسخ بعده \* وكذا القياس لا ينسخ ولا  
ينسخ به لانه مظهر للحكم فالناسخ والمنسوخ في الحقيقة  
نصه . وأيضا لا نسخ بعده عليه السلام كما سبق والعبرة  
في عهده بالنص . ولا ينسخ المتواتر كتابا كان أو سنة  
بالاحاد لان المظنون لا يقابل القاطع \* ويجوز أن يكون  
الناسخ أخف من المنسوخ بالاتفاق ويجوز ان يكون اشق  
منه خلافا لبعض المتكلمين والشافعي فانهم قالوا يجب كونه  
مثله أو أخف لقوله تعالى ( نأت بخير منها الآية ) قلنا الاشق



قد يكون خيرا لانه أكثر ثوابا . ولنا عقلا انه يجوز ان تكون المصلحة في النقل من الاخف الى الاشق كما تكون في عكسه . وسما ان كل مكلف كان غيرا بين الصيام والفدية في مبدأ الاسلام ثم نسخ بتختم الصوم فيما بعد

ويجوز النسخ لا الى بدل كما نسخ وجوب تقديم الصدقة عند مناجاة الرسول بلا بدل ويمتنع نسخ جميع القرآن اتفاقا لان فيه مالا يقبل النسخ كالأخبار ويجوز نسخ بعضه تلاوة وحكما ويجوز نسخ أحدهما بدون الآخر جوازا وقوعيا فنسخ التلاوة والحكم نحو عشر رضعات معلومات يحرم من ونسخ التلاوة دون الحكم نحو الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما نكالا من الله ونسخ الحكم دون التلاوة نحو آية الوصية السابقة الذكر ونحو قوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج ) نسخ حكمها بقوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن الآية )

## \* تنبيه \*

زيادة جزء في الواجب كالتغريب في الحد أو شرط  
 كإيمان الرقة في كفارة الظهار أو اليمين بدليل متأخر نسخ  
 الحكم المزيّد عليه عند الحنفية ولهذا لا يجوزون الزيادة بخبر  
 الواحد على القاطع فلا يزداد في الحد على الجلد الثابت بالكتاب  
 التغريب بخبر (البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام) ولا  
 يزداد على الطواف الثابت بالكتاب الطاهرة عن الحدث على  
 أنها شرط فيه بخبر (الطواف بالبيت صلاة) وليست نسخا  
 عند الشافعية والحنابلة بل هي بيان محض فتجوز بخبر الواحد.  
 قلنا أنها رفعت حكما شرعيا وهو أجزاء الأفراد التي ليست  
 فيها الزيادة \* وعلى هذا الخلاف تفرع الخلاف في كثير من  
 الفروع الفقهية ككون الفاتحة ركناً في الصلاة واشتراط  
 النية في الوضوء وعدم ذلك

ويعرف الناسخ بالتنصيص من الرسول صراحة كهذا  
 ناسخ أو دلالة كحديث كنت نهيتكم السابق أو بالتنصيص

من الصحابة . ونضبط التاريخ فيحكم بنسخية المتأخر عند  
التعارض وكذا يعرف بعمل الصحابي على خلاف نص مفسر  
مع علمه به والله تعالى أعلم

﴿ مبحث السنة ﴾

السنة ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول  
أو فعل أو تقرير

وقبل الكلام في هذا البحث أذكر مقدمة تشتمل  
على بيان عصمة الانبياء وبيان الوحي واقسامه حتى  
تجلى للناظر حجية ما صدر عنه عليه السلام ويتبين له انه  
من قبل الله

﴿ عصمة الانبياء ﴾

اعلم ان عصمة النبي هي لطف من الله تعالى يحمله على  
فعل الخير ويرجعه عن فعل الشر مع بقاء الاختيار تحقيقا  
للابتلاء \* من تتبع تواريخ الانبياء من لدن آدم الى بعثة نبينا  
صلى الله عليه وسلم علم ان الله لم يبعث من أشرك به طرفه

عين ولا من كان خاشاً أو سفيهاً أو كذاباً أو يفعل أى  
 ذنب الاعلى وجه الزلة. ويجوز عقلا وقوع الذنوب منهم قبل البعثة  
 خلافا للمعتزلة قالوا ان ذلك يؤدى الى التنفير منهم واحتقارهم  
 بعد البعثة قلنا بصفاء السريرة وحسن السيرة ينعكس حالهم  
 فى القلوب فيؤلفون ويعظمون كما هو مشاهد الآن فى  
 كثير \* وقد أجمع العلماء على عصمتهم بعد النبوة من تعدد  
 الكذب والكبائر والصغائر الخسية وهى التى يحكم على فاعلها  
 بدناءة الهمة وسقوط المروءة كسرقة لقمة \* واختلف فى جواز  
 غير ما ذكر عليهم. وتجاوز الزلة عليهم ابتلاء لهم وهى العصمة  
 التى تنشأ عن خطأ فى الاجتهاد أو قصد الى مباح كوكز  
 موسى للقبطى

### ﴿الوحي﴾

الوحي لغة مصدر وحيث اليه اذا كلمته بما تخفيه عن  
 غيره وشرعا عرفان يجده الشخص من نفسه مع اليقين بأنه  
 من قبل الله بواسطة أو بنفير واسطة والأول قد يكون

بصوت يتمثل لسمع النبي وقد لا يكون والوحي نوعان ظاهر  
وباطن والظاهر ثلاثة أقسام

أولها ما ثبت بالسمع من الملك بعد العلم بأنه يبلغ عن  
الله تعالى وبه وصل إلينا القرآن واليه أشير بقوله صلى الله  
عليه وسلم (أحيانا يأتيني مثل صلصة الجرس وهو أشده على  
فيفصم عني وقد وعيت ما قال)

وثانيها ما كان بإشارة الملك بدون كلام منه ويسمى  
خاطر الملك واليه الاشارة بقوله عليه السلام (ان روح القدس  
نفث في روعي أن نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها إلا  
فاتقوا الله وأكملوا في الطلب)

وثالثها ما لاح لقلبه عليه السلام بالهام من الله تعالى  
يقظة أو مناما ومنه الحديث القدسي قيل أشير إلى هذا القسم  
بقوله تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا)

والباطن ما كان باجتهاده صلى الله عليه وسلم وخوف  
فوات الحادثة وعد هذا وحيا لانه لا يعتبر من التشريع الا

إذا لم يأت الملك بخلافه

﴿ المتواتر والمشهور والآحاد ﴾

ما صدر عنه عليه السلام إن رواه في كل قرن من القرون  
الثلاثة جماعة لا يجوز العقل تواطؤهم على الكذب فتواتره هو  
يفيد علماً ضرورياً لا يتوقف على نظر لحصوله للصبيان وغيرهم  
ممن ليسوا من أهل النظر ويشترط في التواتر شروط (١)  
كون المخبرين في كل طبقة عدداً يمنع العقل توافقهم على  
الكذب عادة (٢) الاستناد إلى الحسى فلا تواتر في العقليات  
(٣) يقن المخبرين بالمخبر عنه ولا يشترط فيه عدد مخصوص  
ولا إسلام المخبرين ولا عدالتهم — وإن رواه في القرن الثاني  
والثالث قوم لا يجوز العقل توافقهم على الكذب فمشهور وهو  
يفيد طمأنينة أى ظناً قريباً من اليقين ولذا يقيد به مطلق  
الكتاب ويخصص به العام وينسخ به الإطلاق وبعض افراد  
العام ولا يجوز نسخ المطلق به رأساً ولا نسخ جميع افراد العام  
به ثلث يلزم إبطال المقطوع بغيره وكل ما غير المتواتر والمشهور

فهو أحد وهو يفيد غلبة الظن ويوجب العمل . بدليل قوله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم الآية) فان الطائفة المتفقهة لا يلزم ان تبلغ مبلغ التواتر فلو لم يكن انذارها أى تعليمها موجبا للعمل كان لاغيا . وبدليل انه عليه السلام كان يرسل الاحاد من الصحابة لتبليغ الاحكام . وبدليل العمل بشهادة الشهود مع احتمالها للكذب للتحاب والتباغض \* وخبر الواحد العدل مقبول في الحدود كما في غيرها من العمليات خلافا لبعض الحنفية . قالوا ان الحدود تدرا بالشبهات . قلنا المراد بالشبهة التي تدرا بها الحدود الشبهة في السبب الموجب للحد لا في المثبت له والا لم تقبل الشهادة وظاهر الكتاب في الحدود

### ﴿ شروط الرواية ﴾

يشترط في التحمل أمران العقل والتمييز وفي الاداء أربعة شروط (١) الاسلام (٢) كمال العقل بالبلوغ فلا تقبل رواية المعتوه والمجنون وهو ظاهر ولا تقبل شهادة الصبي لجواز

أن يكذب لعلمه انه لا يثم عليه (٣) العدالة وهي ملازمة التقوى  
 باجتناوب الكبائر وما يخل بالمرؤفة من الصغائر والافعال  
 الخسيسة (٤) الضبط وهو يتضمن أربعة شروط (١) السماع  
 (٢) الحفظ (٣) الثبات على الحفظ الى وقت التبليغ (٤) فهم  
 المعنى . ثم الضبط نوعان ظاهر وهو فهم المعنى بحسب اللغة  
 وهو الشرط في قبول الرواية وباطن وهو فهم المعنى بحسب  
 الفقه وذلك بضبط الحكم الشرعي وهو الكامل \* ولا يشترط  
 في الرواية العدد ولا الذكورة ولا الحرية ولا البصر ولا عدم  
 الحد في قذف ولا علم الفقه ولا علم العربية خلاف لبعض الحنفية  
 في الاخيرين

### \* (مجهول الحال) \*

ذهب جمهور العلماء الى ان مجهول الحال وهو المستور  
 غير مقبول الرواية لعدم تحقق شرط القبول فيه وهو العدالة .  
 وذهب البعض الى قبول روايته مستندا لان الاصل في المسلم  
 العدالة . قلنا عارض هذا الاصل غلبة الهوى على الانسان فلا



يقبل قوله الا اذا دل دليل على مخالفته هواء

\*(العدالة والجرح)\*

سبق معنى العدالة وهي تعرف بأمور \* منها شهرة الراوى  
بالعدالة بين أهل العلم والنقل كمالك وأحمد والاوزاعي والليث  
وابن المبارك ووكيع \* ومنها التزكية واشتهر ان أرفع مراتبها  
حجة ثقة حافظ ضابط وهذه الاربعة توثيق للعدل ثم  
يلها مأمون صدوق لا بأس به ويلى هذه صالح حسن الحديث  
صويلح \* واشتهر فى الجرح ان أسوأ كذاب وضاع دجال ثم  
ساقط ذاهب الحديث متروكه ومنه للبخارى فيه نظر ثم  
ردوا حديثه ضعيف جدا مطروح الحديث ليس بشئ \* ولا  
حجة ولا تقوية بشئ من هذه ثم بعدها ضعيف منكر الحديث  
واه ثم فيه مقال ليس بمرضي لين \* ويصلح الحديث فى هذه  
للتقوية ولا يصلح للحجة الا اذا تقوى \* ولا جرح بترك  
الراوى العمل بروايته لاحتمال ان ترك العمل لوجود معارض  
كما انه لا جرح بمحد بشهادة ائزنا لعدم النصاب لاحتمال صدقه \*

ويثبت التعديل بفعل المجتهد برواية الراوى اذا كان لا يقبل  
الا رواية العدل

\* ( تنبيه ) \*

الاكثر من العلماء على ان الجرح والتعديل يثبتان في  
الرواية بواحد وفي الشهادة بأثنين \* وغيرهم على انهما لا يثبتان  
الا بأثنين فيهما \* وقال البعض يثبتان بواحد فيهما . استدل  
الاكثر بان الشرط لا يزيد عن الشروط ولا ينقص عنه  
بدليل الاستقراء . والعدالة شرط لقبول الرواية والشهادة .  
والجرح شرط لعدم قبولهما والرواية لا يشترط فيها العدد  
والشهادة يشترط فيها العدد وأقله اثنان فكذا التعديل والجرح  
فيهما واستدل غيرهم بما لا يجدى نفعا ولا يثبت شيئا

\* ( عدالة الصحابي ) \*

اعلم ان جمهور المسلمين على أن الصحابة عدول غير  
محتاجين الى التزكية لما ورد من الآيات والاحاديث في  
فضلهم ولما تواتر عنهم من ملازماتهم للطاعات واجتنابهم

للسيآت \* ودخلهم في الفتن كان عن اجتهادهم فلا يقدح في  
عدالتهم \* وقال بعض العلماء إنهم كغيرهم \* وقال آخرون  
إنهم عدول الى حين قتل عثمان

والصحابي عند جمهور الاصوليين والحنفية من طالت  
صحبه للنبي صلى الله عليه وسلم متبعا له مدة يطلق معها اسم  
الصاحب في العرف ولا حد لمقدارها خلافا لمن زعم انها  
سنة أشهر او سنة او غزوة لان ذلك هو المتبادر عرفا من  
اطلاق الصحابي ومن قولهم أصحاب فلان . والصحابي عند  
جمهور المحدثين وبعض الاصوليين والشافعية والمالكية من  
لحق النبي عليه السلام مسلما ومات على ذلك وان لم تطل صحبته  
لان الصحبة تم القليل والكثير بدليل أنه لو حلف لا يصحب  
فلانا فصحبه لحظة حث اتفاقا قلنا هذا الاستدلال صحيح  
في الصحبة وليس كلامنا فيها بل فيمن يطلق عليه اسم الصاحب  
عرفا . واذا أخبر عدل علمت معاصرته للنبي صلى الله عليه  
وسلم بأنه صحابي قيل ان ذلك يفيد ظنا ضعيفا بعدالة لا احتمال

ادعاء هذه الرتبة العالية

﴿ الفاظ الرواية ﴾

لألفاظ رواية الصحابي سبع درجات (١) قال لنا واخبرني  
وحدثني ونحو ذلك وهي حجة بلا خلاف (٢) قال عليه الصلاة  
والسلام وتحمل على السماع (٣) أمر النبي ونهى والاكثر  
على أنها حجة (٤) يبان حكم بصيغة المفعول كأمرنا وحرّم علينا  
وهي حجة عند الأكثر كسابقها (٥) من السنة كذا وليست  
حجة عند الحنفية وهي حجة عند الأكثر (٦) عن النبي عليه  
الصلاة والسلام وتحمل على السماع والاكثر على أنها تحتل  
الارسال (٧) كذا نفعل كذا وهي ظاهرة في قتل الاجماع  
وقيل ليست بحجة واذا زيد بعدها في عهد رسول الله كان  
الحديث مرفوعا اتفاقا

﴿ تأويل الصحابي مرويّه ﴾

إذا أول الصحابي مرويّه بان جملة على أحد المعاني التي  
يحملها فان كان ذلك المروي خفيا بان كان مشتركا او مشكلا

او مجملا وجب قبول تأويله عند جمهور العلماء لان الظاهر ان  
 حمله عليه لقرينة عاينها منه عليه السلام \* وقال اكثر الحنفية لا  
 يجب قبول تأويله لجواز ان يكون حمله على هذا المعنى براه .  
 وان كان ظاهرا حمله على غير ما هو ظاهر فيه كتخصيصه  
 للعام . فاكثر الشافعية والمالكية على رد تأويله وحمل الحديث  
 على ما هو ظاهر منه لانه حجة في نفسه فلا يترك الاجتهاد  
 الراوى \* والحنفية والحنابلة يحملونه على ما حمله عليه الصحابي  
 الراوى لانه لا يترك الظاهر بلا حجة من مسموع او قرينة  
 — ولو ترك الصحابي العمل بنص مفسر قد رواه وعمل  
 بخلافه . قال الحنفية يجب اتباعه لتعين ان يكون ذلك لعلمه  
 بالناسخ . وخالف الشافعية لاحتمال خطئه وجعله ما ليس بناسخ  
 ناسخا . وأجاب الحنفية بان المفسر لا ينسخ الا بمثله فلا يأتي  
 احتمال الخطأ . ولو عمل صحابي بخلاف خبر غيره قال الحنفية  
 ان كان ذلك الخبر مما يحتمل الخفاء على من عمل كحديث  
 القهقهة لم يقدح عمله في الحديث وان كان ذلك الخبر مما لا

يحتمل الخفاء عليه كحديث التعريب قدح عمله في الحديث  
 لان تركه ليس الا للقدح خلافا للشافعي وغيره . ولو عمل  
 غير صحابي بخلاف خبر لم يقدح عمله لان عملهم ليس بحجة  
 \* ما تحقق به الرواية \*

لا تسوغ الرواية الا بثلاثة أمور التحمل والنقل والاداء  
 ولكل منها عزيمة ورخصة \* فالعزيمة في التحمل شيان أصل  
 وخلف \* فالأصل قراءة الشيخ من حفظ او من كتاب على  
 المتحمل وهو يسمع وقراءة المتحمل او غيره بمحضته على  
 الشيخ فيقر ولو بنعم او يسكت وهي العرض على الشيخ \*  
 والخلف هو الكتاب بان يكتب من فلان بن فلان بن فلان  
 إلخ إلى فلان بن فلان بن فلان الفلاني ثم يذكر سنده  
 ويقول بعد ذلك اذا وصل اليك كتابي هذا فحدث به . والرسالة  
 بان يرسل الشيخ رسولا إلى آخر ويقول للرسول بلغه عني  
 أنه حدثني فلان إلى آخر السند فاذا بلغتك رسالتى فحدث  
 به عني \* والصحيح كفاية ظن الخط وصدق الرسول

والرخصة في التحمل الاجازة ويشترط فيها عند أبي حنيفة ومحمد علم من أجزى بما أجزى له وأما المتأخرون فوسعوا فيها حتى جوزوا الاجازة العامة كأجزت جميع المسلمين وأجزت بجميع الرويات \* والعزيمة في النقل دوام الحفظ الى وقت الاداء \* والرخصة فيه تذكره بعد النظر الى ما في الكتاب وان لم يكن متذكرا ما فيه وقت النظر لكنه يعلم ان ما في الكتاب خطه أو خط فلان الثقة وكان تحت يده أو يد ثقة. وأبو حنيفة ومحمد اشترطا تذكر ما في الكتاب \* والعزيمة في الاداء اللفظ المسموع — والرخصة فيه جواز النقل بالمعنى للعالم باللغة اذا كان الحديث واردا على المعاني اللغوية. وللمتفقه في الشريعة اذا كان واردا على المعاني الشرعية \* ولا يجوز النقل بالمعنى اذا كان الحديث فيه خفاء أو كان من جوامع كنهه صلى الله عليه وسلم \* ويجوز حذف بعض الحديث ورواية البعض اذا كان المعنى لا يتغير بالحذف . فإن تغير المعنى به كحذف الشرط والاستثناء لم يجوز

\* (بيان حكم فعله عليه السلام) \*

إذا صدر عنه عليه السلام فعل عن قصد فإن كان طيباً  
كالاكل والشرب فهو مباح اتفاقاً. وإن كان يائناً لجمل فهو  
تابع للمعين في صفته من اقتراض أو غيره. وإن كان مختصاً به  
فهو غير مشروع لنا لأن الاشتراك ينافي الاختصاص وهو  
في حقه أما واجب كصلاة الضحى والتهجد وأما مباح كالزيادة  
على أربع في النكاح \* وإن كان الفعل الصادر عنه غير مذكور.  
فأما إن تعلم صفته في حقه من اقتراض أو ندب إلى غيره ذلك  
أولاً. فإن علمت صفته في حقه فأتمته مثله ما لم يوجد دليل يفيد  
اختصاصه به لرجوع الصحابة إلى أفعاله المعلوم صفتها وتقول  
تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) لأن التأسى  
فعلٌ مثل ما فعل على وجهه وتقول تعالى (لكيلا يكون على  
المؤمنين حرج في أزواجهم أدعيائهم) فإنه لو لم يشاركه  
المؤمنون في غير ما اختص به من الأفعال لما كان تزوجه  
بزوجة دعيه مفيداً عدم الحرج — وإن لم تعلم صفة الفعل في



حقه عليه السلام فاكثر الحنفية على اباحتها الاقل  
المتيقن به ما لم يداوم عليه والا كان واجبا أو سنة وما لم  
يقصد التقرب به والا كان مندوبا \* ونسب الى مالك والحنابلة  
القول بالوجوب للاحتياط والى الشافعى القول بالندب

﴿ تقريره عليه السلام ﴾

اذا فعل مسلم فعلا بحضرة عليه السلام أو فعله في  
عصره وعلمه ولم ينكر ذلك الفعل على فاعله دل ذلك على  
جوازه \* واذا استبشر بالفعل حين رآه مع عدم انكاره له كان  
ذلك أدل على الجواز

« شرائع من قبلنا »

كان عليه السلام متعبدا قبل البعثة بشريع لم يفسخ  
لتعارض الأدلة على أنه كان يصوم ويصلى قبل البعثة ولم يتم  
دليل قاطع على تعيين ذلك الشريع ويظن أنه كان متعبدا  
بشريعة ابراهيم لعموم شريعته بخلاف شريعة عيسى عليهم  
وعلى نبينا الصلاة والسلام \* وذهب المالكية وجمهور المتكلمين

الى انه لم يتعبد بشرع قبل البعثة لانه لو وقع التعبد لاضطر الى  
الارتباط باهل الشرائع : وهذا من الفساد بمكان لانه يؤدى  
الى الطعن فى شريعته عليه السلام : قلنا كان يعرف الاحكام  
بالهام من الله تعالى من غير اختلاط باهل الشرائع . وهذا  
الخلافا فى الفروع اما العقائد فكان متعبدا فيها بالشرائع  
كلها لعدم اختلافها وامكان الوصول الى غالبها بالعقل واشتبارها  
بين الناس — ويجب علينا العمل بسرائع من قبلنا على انها  
شرع لنا اذا قصها الله علينا أو رسوله عليه السلام بلا انكار  
ما لم يظهر نسخها وذلك لانها أحكام من الله فيجب على  
المكلفين العمل بها وللإجماع على الاستدلال على وجوب  
التقصص بقوله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها الآية ) وعلى هذا  
جمهور الحنفية وبعض المالكية والشافعية • وذهب كثير من  
العلماء الى منع التعبد بسرائعهم لعدم ذكرها فى حديث معاذ  
ولان شريعتنا ناسخة للشرائع كلها . قلنا هي لم تذكر فى  
حديث معاذ لدخولها فى الكتاب والسنة وشريعتنا انما نسخت

ما خالفها من أحكام الشرائع السابقة

﴿تمة﴾

قول الصحابي فيما لا يدرك بالرأي يكون كالرفوع  
ونجيب الاخذ به عند الحنفية والشافعي في الجديد وقوله فيما  
يدرك بالرأي حجة عند بعض الحنفية ومالك لظن السماع منه  
علية السلام وفهم مراده لمشاهدة القرائن ولان عادة الصحابة  
الفتوى بالنص الا في النذر اليسير ولو اتقى السماع فهو اقرب  
الى فهم الصواب من غيره ببركة الصحبة \* وقال الشافعي في  
الجديد وجماعة ليس قول الصحابي فيما يمكن ان يدرك بالرأي  
بحجة لانه لو كان حجة لزم تقليد المجتهد غيره وهو باطل .  
ويجاب بانه لا تقليد بعد ثبوت الحجة لان أخذ الحكم من  
الدليل ليس تقليدا \* وهذا فيما لم تم به البلوى ولم تختلف فيه  
الصحابة ولم يذكره ويسكت الباقر عن . اذ لو عمت به  
البلوى وورد قوله مخالفا لعمل المبطلين لا يؤخذ به . ولو  
اختلفت الصحابة لزم الترجيح وان تعذر عمل باي قول شاء .

ولو سكت الباقون عنه بعد عملهم به كان اجماعا سكوتيا  
ووجب الاخذ به

### ﴿مبحث الاجماع﴾

يتكلم في الاجماع من وجوه كيان معناه شرعا وبيان  
جواز وقوعه وامكان العلم به ونقله وبيان ركنه وشروطه  
وحجته ومستنده ومراتبه — الاجماع شرعا اتفاق مجتهدى  
أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في عصر على حكم شرعى  
وليس هو ولا العلم به ولا نقله اليها مستحيلا فانما قاطمون  
باجماع أهل كل عصر على تقديم القاطع على المظنون حتى صار  
ذلك من ضروريات الدين ولا اعتبار بخلاف النظام وبعض  
الشيعة في ذلك مستندين لامور واهية

ركن الاجماع تكلم المجتهدين على الحكم في العصر الذى  
حصل الاجماع فيه أو فعلهم لما أجمعوا عليه كذلك كشروعهم  
في المزارعة والمساقاة أو تكلم البعض أو فعله وسكوت الباقي  
بعد علمه ومضى مدة التأمل التى أقلها ثلاثة أيام وهذا هو

الاجماع السكوتي وهو اجماع قطعي عند الحنفية \* وقال الشافعي انه ليس اجماعا ولا حجة لان السكوت قد لا يكون للموافقة بل لتعارض الادلة أو خوف الفتنة أو لكبر سن القائل كما سكت عليّ حين شاور عمر الصحابة في فضل الغنime حتى سأله فروى حديثا في قسمته وحين شاورهم في حكم جنين أسقطته امرأة حدها فقالوا إنك مؤدب أدبا شرعيا ولا شيء عليك فقال له أرى عليك الفرة \* وأجاب الحنفية بأن الصحابة بعد مضي مدة التأمل لا يهتمون بارتكاب الحرام مع انه خلاف المعلوم من عاداتهم الا يرى ان امرأة ردت على عمر حين نفي المغالاة في المهر فقالت أيعطين الله تعالى بقوله (وآتيتم احداهن قنطارا) ويمنعنا عمر فقال كل أفقه من عمر حتى المخدرات ولم يمنعه منصب الخلافة من قبول الحق من امرأة . اما سكوت عليّ في المسئلتين فكان تأخيرا الى آخر المجلس والمنوع فوات الحادثة أو محمول على ان الفتوى الاولى حسنة وما اختاره كان أحسن صيانة عن ألسن الناس

وشروطه ثلاثة (١) اجتهاد المجمين الا فيما لا يحتاج الى ذلك كنفل آي القرآن وعدد ركعات الصلاة (٢) عدم الفسق (٣) عدم الابتداع لان كل منهما يورث التهمة ويسقط العدالة وذلك يتنافى الاهلية للاجماع \* ولا يشترط ان يكون أهله من عترته صلى الله عليه وسلم خلافا للامامية ولا حجة لهم في قوله عليه السلام (انى تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي) لان ذلك انما يدل على تفضيل اجماعهم \* كما لا يشترط كونهم صحابة خلافا لداود الظاهري \* ولا كونهم من أهل المدينة خلافا للامام مالك واستدلاله بقوله عليه السلام (المدينة تنفي خبثها كما ينفي الكبر خبث الحديد) غير مفيد لان ذلك محمول على نفي الخبث في زمنه عليه السلام ولا يشترط لصحة الاجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق بل وقع ذلك فان التابعين أجمعوا على عدم جواز بيع أم الولد مع اختلاف الصحابة فان عمر كان منعه وكان على كرم الله وجهه أجازته وليس ذلك مؤديا الى تضليل

بعض الصحابة لان قوله كان حجة قبل حدوث الاجماع \* ولا يجوز لاحد من أهل الاجماع ان يرجع عن رأيه عندنا خلافا للشافعي ولذا اشترط في حجته انقراض أهله ولم نشترط ذلك. ولا يشترط فيه عدد التواتر حتى لو كان المجتهدون في عصر ثلاثة أو اثنين انعقد بهم

والاجماع حجة لقوله تعالى ( ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين الآية ) فان سبيل المؤمنين أعم من الأمان وقد أوعد من اتبع غيره بالعذاب فيكون اتباع غيره حراما ولقوله عليه السلام ( لا تجتمع أمتي على ضلالة ) فانه متواتر المعنى وهو يفيد عصمة الامة عن الخطأ ولا عبرة بالقلد وان كان عالما لانه يجب عليه اتباع المجتهد. وخالف في حجيته بعض الخوارج والروافض \* ولا بد للاجماع من مستند شرعى لان الفتوى بدون دليل شرعى حرام خلافا للبعض. قالوا اذا لزم المستند ضاعت الفائدة. قلنا فائدته التحول الى القطعية أو تعاضد الأدلة \* ومستنده إما

خبر أحاد كالاجماع على جريان الربا في الحنطة وإما قياس  
 كالاجماع على خلافة أبي بكر رضى الله عنه قياساً على امامته  
 في الصلاة فقد قيل رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لامر ديننا أفلا نرضاه لامر دينانا. والخلاف في جواز كون  
 المستند قطعياً أولاً قال السعد في التلويح لا معنى له لانه ان  
 أريد انه لا يقع اتفاق مجتهدى عصر على حكم ثابت بدليل قطعي  
 فظاهر البطلان وكذا ان أريد انه لا يسمى اجماعاً لان الحد  
 صادق عليه وان أريد انه لا يثبت الحكم فلا يتصور النزاع فيه  
 لان اثبات الثابت محال \*

مراتب الاجماع أربعة أقواها اجماع الصحابة اذا كان  
 بصريح القول ونقل الينا على سبيل التواتر وهو كالنص المتواتر  
 لعدم الشبهة فيه فيكفر جاحده \* ولى هذا اجماعهم اذا كان  
 بتصريح البعض وسكوت الباقيين ونقل على سبيل التواتر وهذا  
 كالخبر المشهور فلا يكفر جاحده \* ويليها اجماع من بعدهم  
 على حكم لم يعلم فيه خلاف لمن سبقهم وهو بمنزلة الخبر المشهور



أيضاً \* وآخر مراتبه اجماع من بعدهم على ما سبق فيه خلاف وهو بمنزلة خبر الاتحاد يوجب العمل دون العلم ولا يضل جاحده . والاجماع المنقول آحادا يجب العمل به على الراجح لان نقل الظنى آحاداً موجب للعمل

### \* مبحث القياس \*

هو شرعا مساواة المسكوت للمنطوق في علة حكمه الشرعى التى لا تفهم بمجرد فهم اللغة واركانه أربعة (١) الاصل وهو المحل المشبه به (٢) الفرع وهو المشبه (٣) حكم الاصل (٤) العلة وهي الوصف الجامع بين الاصل والفرع المناسب للحكم أى الذى يكون شرع الحكم عنده محصلا لمصلحة ضرورية وهي احدى الكليات الخمس التى انتهت الحاجة اليها الى حد الضرورة لعدم انتظام حال العالم بدونها ولذا لم تهدر في ملة من الملل وهي حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ المال وحفظ النسب وحفظ العرض وقد أشار اليها اللغمان بقوله

وحفظ دين ثم نفس مال نسب

ومثلها عقل وعرض قد وجب

فشرع الجهاد عند محاربة الكفار لانه محصل لحفظ الدين. وشرع القصاص عند القتل لانه محصل لحفظ النفوس. وشرع حد السرقة عند السرقة لانه محصل لحفظ المال. وشرع حد شرب الخمر عنده لانه محصل لحفظ العقل. وشرع حد القذف عنده لانه محصل لحفظ العرض فكل من الجهاد وما بعده علة لان شرع الحكم عنده محصل لمصلحة ضرورية \* أو حاجية لم تنته الحاجة اليها الى حد الضرورة كما في البيع والاجارة والمساقاة فشرع ملك العين عند البيع لانه محصل للانتفاع بالعين وشرع ملك المنفعة عند الاجارة للانتفاع بها وشرع ملك جزء من الثمر عند المساقاة للانتفاع به فكل من البيع والاجارة والمساقاة علة لانه محصل لمصلحة حاجية \* أو تحسينية من قبيل مراعاة أحسن المناهج في محاسن العادات كما في تحريم الخبائث فحرمت الخبائث عند الحث على مكارم

الاخلاق لمصلحة تحسينية وهي اجراء الناس على ما ألقوه  
بحسب العادات المستحسنة

وحكم القياس المترتب عليه ظن ثبوت حكم الاصل في  
الفرع بعد النظر \* وهو حجة لقوله تعالى (فاعتبروا يا أولي  
الابصار) فان الاعتبار رد الشيء الى نظيره قد أمرنا الله تعالى  
به بعد ذكره هلاك قوم بسبب اغترارهم بقوتهم وشوكهم  
تنبيهنا لنا على أننا إن فعلنا مثل فعلهم جوزينا بمثل جزائهم فدل  
ذلك على ان العلم بالعلة يوجب العلم بالحكم بلا فرق بين  
الاحكام العقلية والشرعية ولقوله عليه السلام لسيدنا معاذ  
حين أراد ارساله الى اليمن (بم تقضى قال بكتاب الله قال  
فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد قال أجتهد  
برأيي فقال الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما يرضى  
به رسوله) فانه عليه السلام أقره على عمله برأيه بعد الكتاب  
والسنة فدل ذلك على حجية القياس \* مثال القياس قياس المجتهد  
بيع الارز بالارز متفاضلا على بيع الحنطة بمثلها متفاضلا

للتوصل الى العلم بحكمه فيبيع الحنطة أصل وبيع الارز فرع  
والوصف الجامع بينهما القدر والجنس والحرمة حكم الاصل  
المستفاد من قوله عليه السلام ( الحنطة بالحنطة مثلا  
بمثل يدا يد )

### ﴿ شروط القياس ﴾

يشترط لحكم الاصل ان يكون شرعيا فلا قياس في  
اللفظة فلا يستقيم قياس اللواطة على الزنا بجامع ان كلا يقصد  
به سفك الماء دون الولد لتسمى باسمه ويترتب عليها حكمه خلافا  
لبعض أصحاب الشافعي كما لا قياس في العقليات \* وان يكون  
معقول المعنى لا كمعدد الكمات ومقادير الزكاة وعدد الجلدات  
في الحدود \* وان لا يكون مختصا بالاصل بنص كشهادة خزيمة  
ابن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم لما نقد سواء بن الحارث  
المحاري ثمن الناقة التي اشتراها منه وانكر فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم ( من يشهد لي فقال خزيمة أنا أشهد يا رسول الله  
أنتك أديته ثمن الناقة فقال ما حملك على هذا ولم تكن حاضرا

معنا قال صدقتك بما جئت به وعملت انك لا تقول الا حقا قال  
صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة أو عليه فحسبه ( فجعل  
شهادته كشهادة رجلين كرامة له لاختصاصه بهم حل الشهادة  
له عليه السلام باخباره لان إخباره بمنزلة البيان واختص به  
ذلك الحكم بهذا النص فلا يقاس غيره عليه . وكعدم فطر الصائم  
إذا أكل أو شرب ناسيا مع انتفاء ركن الصوم وهو الكف  
عن المفطرات فانه مختص به لقوله عليه السلام للاعراب  
الذي أكل وشرب ناسيا حينئذ سأله ( أتم صومك انما أطعمك  
الله وسقاك ) زاد الدارقطني في روايته ( ولا قضاء عليك )  
فلا يقاس عليه الآكل أو الشارب خطأ

ويشترط للفرع ان لا يتغير فيه حكم الاصل فلا يصح  
قياس ظهار الذمي على ظهار المسلم بجامع ان كلا أهل للطلاق  
فيكون أهلا للظهار لان الحكم في الاصل وهو ظهار المسلم  
حرمة تنتهي بالكفارة وفي الفرع حرمة لا تنتهي بها لان  
الكافر ليس أهلا للكفارة لان فيها معنى العبرة وهو ليس

من أهلها فلو قيس لزم تغيير حكم الاصل في الفرع \* وان لا يتقدم حكمه على حكم الاصل فلا يصح قياس الوضع على التيم لتشترط فيه النية مثله \* وان لا يكون حكمه منصوصاً عليه نفياً اتفاقاً لانه لو نص عليه نفياً لم يصح القياس لان النص يقدم عليه ولا اثباتاً عند البعض لانه اذا نص على حكم الفرع لم يكن للقياس فائدة وقيل يقاس مع النص على حكمه وتكون الفائدة تعاضداً لادلة

### ﴿ فصل في العلة وأقسامها ﴾

العلة هي وصف يكون شرع الحكم عنده محصلاً لمصلحة. ذهب أكثر المتكلمين الى أن أحكامه تعالى ليست معلة بمصالح العباد على معنى أنها تكون باعثة له على شرع الاحكام والا لزم استكمالها بافعال العباد فالعلل الشرعية عندهم امارات على الاحكام وذهب المحققون الى ان أحكامه معلة بمصالح العباد ولا يلزم استكمالها بافعالهم لان المصالح راجعة اليهم بل ذلك أثر كماله ومقتضى حكمته

تقسم العلة بحسب المقاصد الى ثلاثة أقسام لان المقاصد  
 اما ضرورية واما تحسينية واما حاجية وقد سبق بيان ذلك .  
 وبحسب المقصود من شرع الحكم عند الوصف الى خمسة  
 أقسام لانه اما أن يحصل يقينا كالبيع المشروع للملك . او ظنا  
 كالقصاص المشروع للأنزجار . او شكاً كحد شرب الخمر المشروع  
 لالزجر عنه فان استدعاء الطبيب شربها يقاوم خوف حد لم يزهق  
 الروح ولا قطع عادة برجنان أحدهما . أو وهما كمنكاح الآسية  
 فان عدم الولد راجع عن الولد الذي شرع النكاح له . والخامس  
 ان لا يحصل بأحد هذه الاربعة كتزوج مشرقى بغيرية فان  
 المقصود من النكاح وهو حصول النطفة في الرحم ليوجد  
 الولد غير حاصل قطعا وكاستبراء جارية اشتراها بآلها في مجلس  
 بيعها فان المقصود من الاستبراء وهو معرفة براءة الرحم  
 المسبوق بالجهل غير موجود قطعا وهذا غير معتبر عند الجمهور  
 ولذا قالوا لا يثبت نسب ولد المشرقى منها وقالوا الاستبراء  
 أمر تعبدى \* وقال ابو حنيفة يثبت النسب والاستبراء لان

المقاصد انما لوحظت في تشريع الحكم كليا فقدم ترتب المقصود على بعض اشخاص الوصف لا يضر على ان القطع بعدم الحصول في المثال الاول ممنوع لجواز حصول المقصود بسبب استخدامه جنيا او كونه من الاولياء

وبحسب اعتبار الشارع الوصف عادة الى أربعة أقسام لأن الوصف إما مؤثر او ملاًثم او غريب او مرسل فاللؤثر وصف اعتبر عينه في عين الحكم بنص او اجماع كالسكر فانه اعتبر في تحريم الخمر لقوله عليه السلام ( كل مسكر حرام ) ولذا تعدى التحريم الى غيرها وكالصفر فانه اعتبر في ولاية المال بالاجماع

والملاًثم وصف ثبت بنص او اجماع اعتبار عينه في جنس الحكم او اعتبار جنسه في عين الحكم او جنسه في جنس الحكم مع مقارنة عين الحكم لعين الوصف في محل . مثال الاول الصفر فانه اعتبر في ولاية انكاح الصغيرة وقد اعتبر عينه في جنس الولاية فانه اعتبر في ولاية



المال بالاجماع. ومثال الثاني عذر المظرفانه اعتبر في جواز جمع  
المكتوبتين في الحضر وقد اعتبر جنسه وهو الحرج في عين  
رخصة الجمع بالنص على اعتبار ذلك الجنس في عين الجمع. ومثال  
الثالث القتل العمد العدوان فانه اعتبر في القصاص وقد اعتبر  
جنسه وهو الجناية على البنية في جنس القصاص

والغريب وصف ثبت عين الحكم مع عينه ولم يثبت  
مع ذلك شيء من الاعتبارات المذكورة في المؤثر والملائم  
مثاله الفعل المحرم لفرض فاسد فانه اعتبر في تقيض قصد  
الفاعل ولذا حرم القاتل من إرث مقتوله ولا نص ولا اجماع  
على اعتبار عينه في جنس الحكم أو جنسه في جنس الحكم  
أو عينه حتى يقاس عليه الفار من إرث زوجته بطلاقها في  
مرض موته اذا مات وهي في العدة فيعامل بتقيض مقصوده  
كالقاتل \* ومن اكتفى بالوصف الغريب من الحنفية قاس  
الفار على القاتل ومن لم يكنف به يستدل على ميراث زوجة  
الفار بالاجماع أو يدع ان هذا الوصف من قبيل الملائم فانه

اعتبر عينه في جنس الحكم بالاجماع الحاصل في خلافة عثمان  
رضي الله عنه

والمرسل وصف لم يعتبر بنص ولا اجماع ولم يثبت  
الحكم معه وهو ثلاثة أقسام

(١) ما علم الغاؤه في الشرع كتعين إيجاب الصوم في  
الكفارة على من يسهل عليه الاعتاق فانه مناسب لتحصيل  
مصلحة الزجر لكن علم الغاؤه بمخالفته للنص

(٢) ما لم يعلم الغاؤه ولم يعلم اعتبار عينه أو جنسه في  
جنس الحكم أو جنسه في العين ولم أقف له على مثال

(٣) ما علم اعتبار عينه في جنس الحكم و جنسه في عين  
الحكم أو جنسه وهو المسمى بالمرسل الملائم وتؤخذ أمثلة هذا  
القسم مما يأتي . والاولان مردودان اتفاقا . والثالث وهو  
المرسل الملائم باقسامه الثلاثة مقبول عند الامامين مالك  
والشافعي \* هذا التقسيم مذهب الشافعية وذهب الحنفية الى  
ان الوصف لا يكون علة في القياس الا اذا كان مؤثرا في الحكم

بان يكون ملائماً له عند العقول وظهر في الشرع ان لعينه  
تأثيراً في عين الحكم أو في جنسه أو لجنسه تأثيراً في عين  
الحكم أو جنسه

مثال الاول طواف المرأة فانه وصف ملائم لسقوط  
نجاسة سورها ما فتعدى الى سور الفأرة وظهر في الشرع تأثير  
عينه في عين الحكم

ومثال الثاني امتزاج النسبين فانه وصف ملائم لتقدم  
الاخ الشقيق على الاخ من الاب في ولاية النكاح وقد ظهر  
في الشرع تأثير عين هذا الوصف في جنس التقدم فقد قدم  
الاخ الشقيق على الاخ لاب في الميراث

ومثال الثالث الانغاء فانه وصف ملائم لاسقاط الصلاة  
اذا كثرت وقد ظهر في الشرع تأثير جنسه وهو المعجز عن  
فعلها من غيره خرج في عين الحكم فقد سقطت الصلاة عن  
الحائض

ومثال الرابع المشقة فانه وصف ملائم لاسقاط الصلاة

عن الحائض وقد ظهر في الشرع تأثير جنسها في جنس  
الاسقاط فقد سقطت من صلاة المسافر الاربعة ركعتان للمشقة \*  
وانت اذا تأملت كلام الحنفية وما سبق من الاقسام عند  
الشافعية ظهر لك ان المؤثر عند الحنفية شامل للمؤثر عند  
الشافعية وثلاثة اقسام الملائم وثلاثة اقسام المراسل الملائم لان  
الحنفية لم يقيدوا تأثير العين في الجنس أو الجنس في العين  
أو الجنس في الجنس بوجود العين مع العين في محل فشملت  
الثلاثة الاخيرة من أربعة المؤثر عندهم ثلاثة الملائم وثلاثة  
المرسل الملائم عند الشافعية

ويشترط في العلة ان تكون وصفا منضبطاً فلا يصح  
التعليل بغير المنضبط كشقة السفر ولذا أقيم السفر مقامها  
ويشترط في المستنبطة ان لا تكون قاصرة عند جمهور الحنفية  
لان فائدة التعليل معرفة حكم الفرع وهي مفقودة في العلة  
القاصرة . وذهب الشافعي الى جواز كونها قاصرة وجعل  
فائدتها كون الحكم أقرب الى القبول ومثل لها بالثمنية فانها

علة الربا في الذهب والفضة وهي مقتصرة عليهما لان غيرها  
لم يخلق ثمنا

واتفق الجميع على جواز التعليل بالقاصرة الثابتة بنص  
أو إجماع

### ﴿مسالك العلة﴾

مسالك العلة هي الطرق التي يعرف بها كون الوصف  
علة وهي ثلاثة

(١) النص وهو اما صريح وهو ما دل بوضعه واما  
ايماء وهو ما ليس كذلك وللصريح مراتب متفاوتة أقواها  
مثل لعله كذا أو لاجل كذا أو كيلا يكون كذا في قوله تعالى في  
النبي (كي لا يكون دولة) ويليهما في الرتبة مثل لكذا أو بكذا  
أو ان كان كذا لان هذه ظاهرة في التعليل لانص فيه فقد  
تكون اللام للعاقبة والباء للمصاحبة وان لمجرد الشرط  
والاستصحاب \* ودون هذه في الرتبة دخول النفاء في كلام  
الشارع على الحكم أو الوصف فالاول نحو قوله تعالى (والسارق

والسارقة فاقطعوا أيديهما ) والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم  
 ( زملوهم بكلوهم ودمائهم فانهم يحشرون وأوداجهم تشخب  
 دما ) وصح دخول الفاء على الوصف مع انها تفيد الترتيب  
 لان هذا الوصف باعث والباعث وان كان متقدما في العقل  
 متأخر في الخارج فلهذا الاعتبار دخلت عليه الفاء

ودون الجميع دخول الفاء في كلام الراوى مثل سها  
 فوجد وزني ما عز فرجم \* وأما الايماء فهو ان يقرن بالحكم  
 وصف لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل لكان بعيدا فيحمل على  
 التعليل دفعا للاستبعاد كحديث الاعرابي ( هلكت وأهلكت )  
 فقال عليه السلام ( ماذا صنعت قال واقمت في نهار رمضان  
 فقال عليه السلام أعتق رقبة ) فانه يدل على ان الواقعة علة  
 للاعتاق لان غرض الاعرابي من ذكر الواقعة بيان حكمها  
 فيكون قوله عليه السلام اعتق بيانا للحكم والا لزم اخلاء  
 السؤال عن الجواب وتأخير الجواب عن وقت الحاجة . فيكون  
 السؤال مقدرا في الجواب كانه قال واقمت فكفر ولمدم

التصريح بالفاء كان ايماء وكحديث الخشعية (ان أبي أدركته  
 الوفاة وعليه فريضة الحج فان حجبت عنه أينفعه ذلك فقال  
 عليه السلام أرايت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفعه  
 ذلك قالت نعم قال عليه السلام فدين الله أحق بأن يقتضى )  
 فانها سألته عن دين الله فذكر نظيره وهو دين الآدمي فنبه  
 على كونه علة لنفع والالزم العبت فيعلم نظيره وهو دين الله  
 بالقياس عليه

(٢) الاجماع كالاجماع على أن الصغر علة في ولاية المال  
 والاجماع على أن امتزاج النسيين علة في تقدم الاخ الشقيق  
 على الاخ لاب في الميراث فيقاس عليهما ولاية النكاح  
 (٣) المناسبة وهي كون الوصف ملائما للحكم يصح  
 إضافته اليه ولا يكون نايبا عنه كإضافة ثبوت الفرقة بإسلام  
 أحد الزوجين الى آباء الآخر عن الاسلام لانه الذي يناسبه  
 لا إلى وصف الاسلام لنبوته عنه لانه عرف عاصما للحقوق  
 لا قاطعا لها وانما تكون المناسبة طريقا عند الحنفية ان ثبت

معها اعتبار الوصف وتأثيره فان لم يثبت ذلك معها فهي الاخالة  
وهي طريق عند الأئمة الثلاثة لافادتها الظن بالعلية \* وقد  
ذكر غير الحنفية في المسالك زيادة على ماسبق أشياء \* منها الطرد  
وهو وجود الحكم كلما وجد الوصف \* ومنها السبر والتقسيم  
وهو حصر الاوصاف الصالحة للعلية وحذف ما عدا الوصف  
المدعى عليه . وللحذف عندهم طرق منها الالغاء وهو بيان  
ثبوت الحكم ببعض الاوصاف في محل فيعلم ان المحذوف  
لا دخل له ومنها الطردية وهي بيان أن الاوصاف ملفاة لم يعتبرها  
الشارع أصلاً كالطول والقصر أو في الحكم المبحوث عنه  
وان اعتبرت في غيره كالدكورة والانوثة في أحكام المعتق  
﴿ مبحث الاستحسان ﴾

قد غلب لفظ الاستحسان في اصطلاح الاصوليين على  
القياس الخفي الذي خفى وجهه كما غلب لفظ القياس على  
القياس الجلي \* وكل من الاستحسان والقياس قسمان فالاول  
من الاستحسان ما قوي تأثيره والثاني منه ما ظهرت صحته



وخفي فسادہ . والاول من القياس ماضف تأثيره \* والثاني  
منه ماضر فسادہ وخفيت صحته

\* والاول من الاستحسان راجح على الاول من القياس  
كما أن الثاني من القياس راجح على الثاني من الاستحسان \*  
مثال الاول من الاستحسان قياس سؤر سباع الطير على سؤر  
الآدي بجامع عدم علة النجاسة وهي الرطوبة النجسة في آلة  
الشرب فانها تشرب بمنقارها . وهو راجح على الاول من القياس  
الممثل له بقياس سؤر سباع الطير على سؤر سباع البهائم بجامع  
الخطالة للعاب المتولد من لحم نجس \* ومثال الثاني من الاستحسان  
قياس تأدى سجدة التلاوة بالركوع في الصلاة على تأدى  
السجدة الصليية بالركوع بجامع ان كلا تأدى الشئ بمغايره  
فاذا لم يجز تأدى الصليية بالركوع مع قرب المناسبة بينهما  
لكونهما من أركان الصلاة وموجبات التحريمه فاولى ألا  
يجوز تأدى سجدة التلاوة به . وفي هذا أثر ظاهر هو العمل  
بالحقيقة وعدم تأدى المأمور به بغيره وفساد خفي وهو جعل

غير المقصود مساويا للمقصود ولذا رجح عنه الثاني من القياس  
الممثل له بقياس تأدى سجدة التلاوة بالركوع في الصلاة على  
تأديها بالسجود فيها لاشتمال كل منهما على التعظيم المقصود  
من سجود التلاوة وتتمام المناسبة بينهما التي بها صح التعبير  
عن السجود بالركوع في قوله تعالى ( وخر زاكما ) . وفي هذا  
فساد ظاهر هو العمل بالحجاز من غير تندر الحقيقة وصحة خفية  
هي أن سجدة التلاوة لم تجب قربة مقصودة ولذا لا تجب بالنذر  
كالطهارة بل القصد منها التواضع ومخالفة المستكبرين وموافقة  
المطيعين على قصد العبادة ولذا شرط لها ما شرط للصلاة وهذا  
حاصل في الركوع فيكتفى به وتسقط به السجدة كما تسقط  
الطهارة للصلاة بالطهارة لغيرها بخلاف السجدة الصليبية فإنها  
مقصودة بنفسها كالركوع فلا تتأدى به . ولم تسقط سجدة  
التلاوة بالركوع خارج الصلاة لأنه لم يشرع عبادة  
﴿ الاسئلة الواردة على القياس وأجوبتها ﴾  
يرد على القياس خمسة أسئلة (١) ما يمنع التمكن من

القياس ويسمى في عرف الأصوليين فساد الاعتبار . وهو مخالفة القياس لنص أو إجماع \* فالأول كقولهم في الاستدلال على لزوم تبين النية في أداء الصوم — هو صوم مفروض كالتضاء فلا يصح بنية من النهار . فيعترض بأنه مخالف لقوله تعالى ( والصائمين والصائمات الآية ) فإنه رتب فيه الأجر العظيم على الصوم كغيره من غير تعرض لتبين النية فيه وذلك مستلزم لصحته حال عدمه \* والثاني كقولهم في الاستدلال على عدم جواز تفسيل الرجل زوجته بعد موتها — تفسيلاه زوجته كتفسيلاه للأجنبية بإجماع حرمة النظر إلى كل فيكون غير جائز . فيعترض بأنه مخالف للإجماع السكوتي حينما غسل على فاطمة رضي الله عنهما \* ويجاب عن هذا السؤال بالظن في سند النص أو الإجماع أن كاتا مرويين آحادا أو بان النص مؤول أو مخصص أو معارض بمثله

(٢) ما يرد على حكم الأصل من منعه كقولهم في الاستدلال على بطلان عقد الإجارة بالموت — عقد الإجارة كمقد النكاح

فان كلا عقد منفعة فيبطل بالموت كما يبطل عقد النكاح به  
 فيمنع حكم الاصل بان عقد النكاح لا يبطل بالموت بل ينتهي به \*  
 ويحاجب عن هذا السؤال باثبات حكم الاصل بالدليل وللمعترض  
 بعد ذلك أن يتكلم على الدليل بمنع احدى مقدماته او نقضه  
 او معارضته (٣) ما يرد على ثبوت العلة في الفرع وهو نوعان \*  
 الاول منع وجودها فيه \* ويحاجب عنه باثبات وجودها فيه ولو  
 بعد بيان المراد \* مثاله قياس أمان العبد الغير المأذون في القتال  
 على أمان العبد المأذون فيه بجامع ان كلا أمان من أهله . فتضع  
 أهلية غير المأذون فيجيب المستدل بان المراد بالاهلية كونه  
 مظنة لرعاية المصلحة في الامان \* الثاني المعارضة بقياس الفرع  
 على أصل آخر ليثبت فيه قضيض الحكم الثابت بعلة القياس  
 الاول وهذا في الحقيقة معارضة قياسين ويحاجب عنه بترجيح  
 المستدل قياسه على الآخر بكون علة منصوصة او غير ذلك \*  
 مثاله قول الشافعي في اثبات تليث مسح الرأس — مسح الرأس  
 كفصل الوجه فان كلا منهما ركن فيثبث مثله . فيقول الحنفى

مسح الرأس كالتييم بجامع ان كلا مسح فلا يثبث

(٤) ما يرد على المقصود الذي هو حكم القرع ويسمى القول بالموجب وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع في الحكم \* مثاله قول مرید اثبات ايجاب القتل بمقتل القصاص - القتل بمقتل كالا حراق بجامع ان كلا قتل بما يقتل به غالبا فلا ينافي القصاص كما ان الاحراق لا ينافيه . فيقول المعارض سلمت عدم منافاته للقصاص لكن لا يلزم مطلوبك وهو ايجابه اياه

(٥) ما يرد على علة الاصل وهو أنواع \* (١) منع وجودها في الاصل \* ويجاب عنه بأبواب وجودها فيه بحس أو عقل \* مثاله قياس الشافعي مسح الرأس على الاستنجاء بجامع ان كلا مسح فيسن تثلثه . فيمنع كون الاستنجاء مسحا بل هو ازالة للنجاسة (٢) منع علية الوصف ويجاب عنه بأبواب علية بمسلك من المسالك . مثاله ان يقال في المثال السابق لانسلم ان علة تثلث الاستنجاء المسح بل العلة كونه ازالة للخبث (٣) النقص وهو تخلف الحكم عن العلة ويجاب عنه

أولاً يمنع وجود العلة في مادة النقض والمعارض الاستدلال على وجودها على الصحيح وثانياً يمنع تخلف الحكم عنها والمعارض اثبات تخلفه ان تمكن من ذلك \* مثاله ان يقال خروج النجاسة علة لانتقاض الطهارة . فينقض بالقليل \* ويجب منع وجود الخروج فيه \* وأن يقال حل الاتلاف لاجاء المهجة لا ينافي عصمة المال كما في الخمصة فيضمن الجمل الصائل \* فينقض بمال الباغي \* ويجب عنه بآنا لا نسلم ان حل الاتلاف مناف لعصمة مال الباغي بل علة في ضمانه البغي (٤) فساد الوضع وهو ثبوت اعتبار العلة في تقيض الحكم بنص أو اجماع \* مثاله قول الشافعي مسح الرأس مسح فيسن تكراره كالاستنجا . فيقال له ان المسح معتبر في كراهة التكرار كما في الخلف \* ويجب عنه بمنع وجود العلة في المادة المعترض بها وبالطعن في سند النص والاجماع ان كانا مرويين آحاداً أو بتأويل النص (٥) المعارضة في الاصل بابداء وصف آخر صالح للعلية غير موجود في الفرع سواء كان ذلك الوصف مستقلاً

بالتأثير أولاً \* ويجاب عنها بمنع وجود الوصف المبدى في أصل  
المستدل أو بمنع ظهوره أو انضباطه أو مناسبته أو بانه ملغى \*  
مثل قول الشافعي المرتدة تقتل كالمرتد بجامع الردة . فيعارض  
بان العلة في المرتد الردة مع الرجولية لأن ذلك مظنة  
الاقدام على قتالنا فيجيب المستدل بانه وصف ملغى لقتل  
مقطوع اليدين

### ﴿ مبحث التعارض والترجيح ﴾

التعارض ( وهو تدافع الدليلين المتساويين قوة بحيث  
يقتضي أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر ) لا يكون في الأدلة  
الشرعية في نفس الامر قطعية كانت أو ظنية والا لزم التناقض  
في الاحكام الشرعية بل يكون فيها ظاهرا بالنسبة لنا \* وحكمه  
ان ينسخ المتأخر حكم المتقدم ان وجد دليل على النسخ والا  
فان أمكن ترجيح أحدهما على الآخر عمل بالراجح كما قدم  
أبو حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم ( استزهاوا من البول ) على  
أمر المرينين بشرب أبوال ابلهم لانه محرم مع امكان الجمع

بتخصيص عمومه بالآخر فانه مبيح واذا اجتمع الحاضر  
والمبيح قدم الحاضر لقوله عليه السلام ( ما اجتمع الحلال  
والحرام الا وقد غلب الحرام الحلال ) ولانه يعتبر متأخرا  
والمبيح متقدما لان الاصل في الاشياء الاباحة فيجعل المبيح  
متقدما موافقا للحكم الاصل والحاضر متأخرا ناسخا له بخلاف  
ما لم يجعل المبيح متأخرا فانه يلزم تكرار النسخ والاصل  
عدمه . وان لم يمكن الترجيح صير الى الجمع بينهما بقدر الامكان  
ويدفع التعارض \* إما بتخصيص حكم أحد الدليلين ببعض وحكم  
الآخر ببعض آخر كما في قسمة المال بين المدعين اذا  
ادعياه وبرهنا \* واما يجعل حكم أحد الدليلين دنيويا وحكم  
الآخر أخرويا كما في قوله تعالى ( لا يؤاخذكم الله باللغو في  
إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ) وقوله تعالى  
( لا يؤاخذكم الله باللغو في إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم  
الإيمان الآية ) فانهما تعارضتا في الغموس فان الآية الاولى  
تقتضي المؤاخذة عليها لانها من كسب القلب . والآية الثانية



تقتضى عدم المؤاخذة عليها لانها جعلت المؤاخذة خاصة  
 باليمين المعقودة التي تتصور فيها فائدة اليمين التي هي امكان  
 البر والعموس ليست كذلك فتكون من اللغو الخالي من فائدة  
 اليمين فلا تكون عليها مؤاخذة بمقتضى الآية الثانية فتعارضتا .  
 ويدفع التعارض بحمل حكم الآية الاولى اخرويا وحكم الثانية  
 دنيويا بدليل اقترانه ببيان الكفارة التي هي حكم دنيوى \* واما  
 بحمل أحد الدليل على حال وحمل الآخر على حال أخرى كقراءتي  
 التخفيف والتشديد في طاء يطهرن من قوله تعالى ( ولا  
 تقربوهن حتى يطهرن ) فان قراءة التخفيف تقتضى حل  
 وطء الحائض بمجرد انقطاع الدم ولو لم تغتسل وقراءة التشديد  
 تقتضى عدم حل ذلك حتى تغتسل فتعارضتا . ويدفع بحمل  
 الاولى على انقطاع الدم لاكثر مدة الحيض اعنى عشرة أيام  
 لعدم احتمال عودها والثانية على انقطاعه لاقل منها \* وان لم يمكن  
 الجمع تساقطا ويصار الى ما دونهما رتبة لكونه سالما من  
 المعارض فان كان التعارض بين متواترين عمل بخبر الواحد \*

مثاله قوله تعالى ( فاقراءوا ما تيسر منه ) وقوله ( واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ) تعارضاً في المؤتم اذا جهر الامام فان الاول يقتضي وجوب القراءة على كل مصل مؤتماً كان أو منفرداً أو غيرهما والثاني يقتضي وجوب الاستماع ان وجدت قراءة فمعلمنا بقوله عليه السلام ( من كان له امام قراءه الامام قراءة له ) وان كان بين خبرين عمل بقول الصحابي أو بالقياس \*  
 مثاله ما رواه الثعالب بن بشير ( ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف كما تصلون ركعة وسجدة ) وما روت عائشة رضي الله عنها ( انه عليه السلام صلاها ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجعات ) تعارضاً في عدد الركوع فصرنا الى القياس على سائر الصلوات \* وان لم يوجد الادنى يعمل بالاصل ويقرر الحكم على ما كان قبل ورود الدليل كما في سؤر الحمار تعارضت الادلة فيه فقد روي انه عليه السلام سئل ( اتوضأ بما أفضلت الحر قال نعم وبما أفضلت السباع ) وروي أنس رضي الله عنه ( ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى

عن لحوم الحمير الاهلية فانها رجس) وهذا يوجب نجاسة السور  
 لمخالطة اللعاب المتولد من اللحم النجس فعملنا بالاصل وهو  
 طهارة الماء وعدم زوال الحدث به وحده ولذا أوجبنا ضم  
 التيمم اليه \* والتعارض كما يكون بين آيتين وسنتين وآية وسنة  
 متواترة يكون بين قراءتين كما سبق وكما في قرائتي النصب  
 والجر في قوله تعالى ( وأرجلكم الى الكعبين ) فان قراءة  
 النصب تقتضى غسل الرجلين وقراءة الجر تقتضى مسحهما  
 فيدفع التعارض بالتجاوز بالمسح عن الغسل

الترجيح ( وهو اظهار زيادة أحد الدليلين المتعارضين  
 على الآخر بما لا يستقل بالحجية لو انفرد ) يوجب العمل  
 بالراجح عند الجمهور كما سبق وهو في الكتاب والسنة متنا  
 وسندا \* فالترجيح في المتن يكون بقوة الدلالة فالحكم يرجع  
 على المفسر وهو على النص والنص على الظاهر وهو على الخفي  
 والخفي على المشكل والمبارة على الاشارة وهي على الدلالة  
 والدلالة على الاقتضاء ويرجع الاجماع على النص والعام

غير المخصوص على المخصوص والحكم المؤكد على غيره  
والرواية باللفظ على الرواية بالمعنى \* والترجيح في السند يكون  
بفقه الراوى وقوة ضبطه وورعه وعلمه بالعربية \* وفي القياس  
باعتبار علته فما علته منصوص عليها نصاصريحا أولى مما عرفت  
علته بالإيماء وهو أولى مما عرفت علته بالمناسبة وما عرف  
بالاجماع تأثير عين علته في عين الحكم أولى مما عرف به تأثير  
الجنس في الجنس وهذا أولى من تأثير الجنس في العين وهو  
أولى من عكسه \* ولا ترجيح بكثرة الأدلة عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف لتحقق المعارضة مع كل دليل لاستقلاله فيسقط  
الكل \* ولا ترجيح عندهما أيضا بكثرة الرواة ما لم تبلغ حد  
الشهرة أو التواتر قياسا على الشهادة خلافا لمحمد والأئمة  
الثلاثة قالوا ان الكثرة قيد قوة لا توجد بدونها . وأجاب  
الشيخان بأنه على تسليم ذلك لا تعتبر هذه القوة لضعفها  
وتفاوت مراتبها المؤدى الى عسر اعتبارها ولذا قدم عمر  
رضي الله عنه وغيره حديث عائشة ( اذا التقى الختانان

فقد وجب الفصل ) على حديث ( الماء من الماء ) مع كون رواته أكثر

### ﴿ خاتمة في الاجتهاد والتقليد ﴾

الاجتهاد استفراغ الفقيه وسنه لتحصيل ظن

بحكم شرعى

شرط الاجتهاد العلم بالقدر الذي يتعلق بالاحكام من الكتاب لغة وشريعة بان يعرف معانى المفردات والمركبات وخواصها فى الافادة وذلك بمعرفة اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ويعرف المعاني المؤثرة فى الاحكام مثلاً يعرف ان المراد بالفائض فى قوله تعالى ( أو جاء أحد منكم من الفائط ) الحدث وان علة الحكم خروج النجاسة عن بدن الانسان الحي ويعرف الخاص والعام والمشارك والناسخ والمنسوخ والعلم بالقدر الذى يتعلق بالاحكام من السنة متناً بان يعرف معناه لغة وشريعة كما سبق وسندا بان يعرف انه متواتر أو مشهور أو آحاد ويدخل فى ذلك معرفة حال الرواة والجرح

والتعديل غير ان البحث عن أحوال الرواة في زماننا كالتعذر  
 لطول المدة فيكتفى فيه بتعديل الائمة الموثوق بهم كالبخاري  
 ومسلم والبخوي \* والعلم بالقياس وأقسامه والمقبول منها والمردود  
 ليتمكن من الاستنباط الصحيح \* والعلم بالاجماع ومواقفه  
 لئلا يخالفه في اجتهاده \* والعدالة شرط في قبول فتواه لافي  
 اجتهاده \* وثمرته غلبة الظن بالحكم مع احتمال الخطأ فالجهد  
 يخطئ ويصيب عندنا لان الحكم في كل حادثة واحد معين عند  
 الله تعالى نصب عليه دليلا ظنياً يحتمل ان يصيبه المجتهد وان  
 يخطئه . وذهب المعتزلة الى ان كل مجتهد مصيب مستدلين بأنه  
 لو لم يتعدد الحكم في كل حادثة لزم التكليف بما لا يطاق  
 لان كل مجتهد مكلف بإصابة الحق اذ لا فائدة للاجتهاد سوى  
 ذلك ولا خفاء ان أصابة الحق ليست في وسعه لغموض طريقه  
 وخفاء دليله فيجب ان يكون الحق بالنسبة الى كل مجتهد  
 ما أدى اليه اجتهاده . قلنا لانسلم انه لو لم يتعدد الحق لزم  
 التكليف بما لا يطاق وقولهم كل مجتهد مكلف بإصابة الحق

اذ لا فائدة الخ ممنوع اذ المجتهد مكلف بذل وسعه في تحصيل  
حكم الله فاذا غلب على ظنه ان حكمه كذا وجب عليه العمل  
به ولو كان خلاف الحق في الواقع كيف يتعدد الحق في  
الواقع وذلك يؤدي الى اجتماع النقيضين وكون الفعل الواحد  
حراما غير حرام وذلك غير معقول خصوصا على زعمهم ان  
الحسن والقبح ذاتيان . ويدل لنا انه عليه السلام ( قال اذا  
حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد  
فاخطأ فله أجر واحد ) واطلاق الصحابة الخطأ في الاجتهاد  
من غير تكير فكان اجماعا

واختلف في جواز الاجتهاد له عليه السلام على أقوال  
والصحيح جوازه له في الاحكام بالقياس ووقوعه لكن بعد  
انتظار الوحى الى خوف فوات الحادثة عند الحنفية لان اليقين  
لا يترك عند امكانه واستدلوا على ذلك بعموم أدلة القياس  
وبقوله تعالى ( وما كان لبني ان يكون له أسرى حتى يثخن  
في الارض الآيتين ) فقد عوتب على استبقاء أسرى بدر

بالفداء ولا يكون المتاب فيما صدر عن وحى  
 التقليد هو العمل بقول الغير من غير حجة ولا يجوز التقليد  
 فى أصول الدين للاجماع على وجوب العلم بالله وصفاته  
 ورسالة رسوله \* ويصح ايمان المقلد لانه تواتر  
 عنه عليه السلام وعن أصحابه وعن التابعين  
 قبول الايمان وان حصل من غير  
 نظر بل ثبت قبوله من غير  
 أهل النظر كالصبيان  
 وصلى الله على سيدنا  
 محمد وعلى آله  
 وصحبه  
 وسلم



# رسالة تحقيق مبادئ العلوم

العدد عشر

(للمنفردة العلامة الكبير والفهامة التحرير)

﴿ الأستاذ الشيخ علي الصالح المالكى ﴾

عليه سحائب الرحمة والرضوان

~~~~~  
﴿ الطبعة الأولى ﴾

« سنة ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م »

( طبعت على نسخة المؤلف ومصححت بمعرفة )

أحد أفاضل العلماء

~~~~~  
﴿ حقوق الطبع محفوظة لنجل المؤلف ﴾

~~~~~  
( مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر )

لصاحبها محمد اسمعيل

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (اعلم) ان الشروع في العلم من أفعال العاقل الاختيارية فيجب عقلا ان تصان عن العبث والجهالة في الشروع فيه المحضين فلا بد من تصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما ويستحسن عرفا ان تصان عن العبث والجهالة العرفيين وذلك بان يتصوره قبل الشروع فيه بحمد أو رسمه وان يصدق بموضوعية موضوعه وبأن له فائدة معتدا بها مترتبة عليه في الواقع وبمرتبة فيما بين العلوم أي حاله بالقياس الى علوم آخر في التحصيل بالتقديم والتأخير وبشرفه في نفسه وبوضعه وتسميته باسمه وبمسائله اجمالا هذا ما ذكر السيد الشريف في حواشي القطب وهي مقدمات الشروع المسماة بالرؤوس الثمانية وزاد بعضهم التصديق باستمداده وبحكمه فهذه أمور عشرة والاحسن في التعليم ان تذكر كلها صدر العلم وقد يكتفى ببعضها ولا حرج في شيء من ذلك اذ لا ضرورة ثم الا الى التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما واذا قد أثبتنا على عدها فلا جرم حق علينا ان نشرع في تفصيلها فنقول (اعلم) ان أصل الشروع في العلم انما يتوقف على تصور بوجه ما وعلى التصديق بفائدة ما والا استحال الشروع فيه ضرورة ان المجهول المطلق يستحيل طلبه وأما الشروع فيه على بصيرة فيثوقف على تصور بحمد أو رسمه لانه اذا تصور بذلك وقف على جميع

مسائله اجمالاً حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم أي حصل له قدرة تامة بها يتمكن من تمييز مسائله عن غيرها مثلاً من تصور النحوياته علم بأصول يعرف بها احوال او اخر الكلم من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية وهي أن كل مسألة من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة فإذا ورد عليه مسألة معينة منها يتمكن بذلك من ان يعلم انها من النحو بان يقول هذه المسألة لها مدخل في معرفة اعراب الكلمة أو بنائها وكل مسألة كذلك فهي من النحو والتعريف الذي يتوقف عليه الشروع في العلم هو الاسمي وأما الحقيقي فهل يكون مقسمة للشروع في العلم خلاف وقد بسط في التلويح الفرق بينهما فقال ما يتعقله الواضع ليضع إسمه إنا ان يكون له ماهية حقيقية أولاً وعلى الاول إما ان يكون متعلقه نفس حقيقة ذلك الشيء أو وجودها واعتبارات منها فتعرف الماهية الحقيقية لاسمي الاسم من حيث انها ماهية حقيقية تعريف حقيقي يفيد تصوير الماهية في الذهن بالذاتيات كلها أو بعضها أو بالعرضيات أو بالركب منها وتعريف مفهوم الاسم وما تعقله الواضع فوضع الاسم بإزائه تعريف اسمي يفيد تبيين ما وضع الاسم بإزائه بلفظ أشهر كقولنا الغضنفر الاسد أو بلفظ يشمل على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالاً كقولنا الاصل ما ينشئ عليه غيره فتعريف المدومات لا يكون الاسمياً اذ لا حقائق لها بل مفهومات وتعريف الموجودات قد يكون اسماً وقد يكون حقيقياً اذ لها مفهومات وحقائق فان قلت تظاهر عبارة يعني صاحب التوضيح بمشعر بان تعريف الماهيات الحقيقية حقيقي ألينة كما أن تعريف الماهيات الاعتبارية اسمي ألينة قلت في العدول عن تظاهر العبارة سعة الا أن التحقيق ان الماهية الحقيقية قد تؤخذ من حيث انها حقيقة تسمى الاسم

وما هيته الثابتة في نفس الامر وتعرفها بهذا الاعتبار حقيق البتة لانه  
 جواب لما التي تطلب الحقيقة وهي متأخرة عن هل البسيطة الطالبة  
 لوجود الشيء المتأخرة عن ما التي تطلب تفسير الاسم وبيان مفهومه  
 وقد تؤخذ من حيث انها مفهوم الاسم ومنقول الواضع عند وضع الاسم  
 وتعرفها بهذا الاعتبار اسمي البتة لانه جواب عن ما التي تطلب مفهوم  
 الاسم ومنقول الواضع فهذا التعريف قد يكون نفس حقيقة ذلك الشيء  
 بان يكون متعلق الواضع نفس الحقيقة وقد يكون غيرها ولهذا صرحوا  
 بانه قد يحد التعريف الاسمي والحقيقي الا أنه قبل العلم بوجود الشيء  
 يكون اسماً وبعد العلم بوجوده يكون حقيقاً مثلاً تعريف الثلث في  
 مبادئ الهندسة بشكل يحيط به ثلاثة اضلاع امرئف اسمي وبعد  
 الدلالة على وجوده بالبرهان الهندسي يصير هو بعينه تعريفاً حقيقياً  
 وانما وجب التصديق بموضوعية الموضوع ليمتاز العلم عند الطالب مزيد  
 امتياز لان تمايز العلوم في انفسها بتمايز الموضوعات لان كمال النفس  
 الالسانية في القوة الادراكية انما هو بمعرفة حقائق الاشياء وأحوالها  
 بقدر الطاقة البشرية ولما كانت الحقائق وأحوالها متكررة متنوعة  
 وكانت معرفتها مختلطة منتشرة متشعبة وغير مستحسنة اقتضى حسن  
 التعليم وتسهيله ان يجعل مضبوطة متميزة فتصدي لذلك الاوائل قسموا  
 المسائل المشتملة على تلك الاحوال والاعراض الذاتية المتعلقة بشئ  
 واحد أما مطلقاً كالمعد للحساب أو من جهة واحدة كالجسم من حيث  
 انه قابل للحركة والسكون للعلم الطبيعي أو بأشياء متماثلة تناسباً معتداً  
 به سواء كان في ذاتي كالخط والسطح والجسم التعليمي المتشاركة في  
 المقدار لعم الهندسة أو عرضي كالكتاب والسنة والاجماع والقياس  
 المتشاركة في كونها موصلة للإحكام الشرعية العملية لعم أصول الفقه

علماً واحداً ودونوه على حدة وسموا ذلك الشيء أو تلك الاشياء  
 موضوعاً لذلك العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصارت عندهم  
 كل طائفة من المسائل متشاركة في موضوع علماً منفرداً متميزاً في نفسه  
 عن طائفة أخرى متشاركة في موضوع آخر فجاءت علومهم متميزة في  
 أنفسهم بتميز موضوعاتها وسلكت الاواخر أيضاً هذه الطريقة في علومهم  
 وهو أمر استحصاني اذ لا مانع عقلاً من ان تعد كل مسألة علماً برأسه  
 وتقرّد بالتعليم ولا من ان تعد مسائل كثيرة غير متشاركة في موضوع  
 واحد سواء كانت متناسبة من وجه آخر أم لا علماً واحداً وتقرّد  
 بالتدوين كذا في شرح المواقف بتصرف وانما وجب تقديم التصديق  
 بفائدة العلم دفعا للعبث فان الطالب ان لم يعتقد فيه فائدة أصلاً لم يتصور  
 منه فيه الشروع قطعا كما تقدم وان اعتقد فيه فائدة غير فائدة أمكنه  
 الشروع فيه الا أنه لا يترتب عليه ما اعتقده بل ما هو فائدة وربما لم  
 تكن موافقة لفرضه فيعدم سعيه في تحصيله عبثاً عرفاً وتزداد رغبته  
 فيه اذا كان ذلك العلم مهياً للطالب بسبب فائدة التي عرفها فيوفيه حقه  
 من الجهد والاجتهاد في تحصيله بحسب تلك الفائدة كذا في شرح المواقف  
 وانما وجب تقديم التصديق بمرتبه فيما بين العلوم أي حاله بالقياس الى علوم  
 اخر في التحصيل بالتقديم والتأخير لمزيد بصيرته وانما وجب التصديق  
 بشرفه ليعلم قدره ومرتبه فيما بين العلوم فيوفيه حقه من الجهد والاعتناء  
 في اكتسابه واقتنائه وانما وجب تقديم التصديق بمسائله اجمالاً ليتنبه  
 الطالب الي ما يتوجه اليه من المطالباتها موجبا لمزيد استبصاره في  
 طلبه وانما وجب تقديم التصديق بتسميته لان في بيان تسمية العلم مزيد  
 اطلاع على حالة تقضى بالطالب مع ما سبق الى كمال استبصاره في شأنه  
 وكذا التصديق بوضعه واستمداده وحكمه

## ﴿ بيان مفهوم الموضوع المطلق ﴾

واذ قد علمت أن موضوع العلم من مقدمات الشروع فيه فلنشرحه  
فتقول موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أى ما يبحث فى  
ذلك العلم عن عوارض ذلك الموضوع كبعد الانسان لعلم الطب فانه  
باحث عن أحواله من جهة ما يصح ويمرض وكأفعال المكلفين لعلم الفقه  
فانه باحث عن أحوالها من حيث عمل ومحرّم وتصح وتفسد ومعنى  
البحث عن الاعراض الذاتية حلها على الموضوع أو على أنواعه على  
ما سيأتى ومعنى العرض المحمول على الشيء الخارج عنه والعرض الذاتى  
ما يلحق الشيء لذاته كالدرك بالقوة للامور الغريبة اللاحق للانسان  
لذاته أو لجزئه الاعم كالتميز اللاحق للانسان بواسطة انه جنم أو  
المساوى كالتكلم اللاحق له بواسطة انه ناطق أو لأخر خارج عنه  
مساو له فى الصدق كالتميز اللاحق له بواسطة انه مدرك للامور  
الغريبة أو فى الوجود كالابيض اللاحق للجسم بواسطة السطح وخارج  
بالذاتية الاعراض الغريبة وهي ما تلحق الشيء بواسطة أمر أخص منه  
كالضاحك اللاحق للحيوان بواسطة انه انسان أو بواسطة أمر خارج  
عنه كالمتحرك اللاحق للابيض بواسطة انه جسم وفى حواشى عبد  
الحكيم على القطب مانصه تفصيل الكلام ان كمال الانسان بمعرفة  
أعيان الموجودات من تصوراتها والتصديق بأحوالها على ما هي عليه  
بقدر الطاقة ولما كان معرفتها بخصوصها متعذرة مع عدم افادتها كالأ  
معتدا به لتغيرها وتبدلها أخذوا المفهومات الكلية الصادقة عليها ذاتية  
كانت أو عرضية ومحتوا عن أحوالها من حيث الطباقها عليها ليفيد  
علمها بوجه كلي علما باقيا أبدا الدهر ولما كانت أحوالها متكررة وضبطها

منتشرة مختلطة متمسرا اعتبروا الاحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوها منفردة بالتدوين وعمموا الاحوال الذاتية وفسروها بما يكون محولا على ذلك المفهوم اما لذاته أو لجزئه الاعم أو المساوي فان له اختصاصا بالشيء من حيث كونه من أحوال نفسه أو مقومه أو للخارج للمساوي له سواء كان شاملا لجميع افراد ذلك المفهوم أو مع مقابله مقابلة العدم والتضاد أو العدم والممكنة دون مقابلة السلب والايجاب اذ المتقابلان تقابل السلب والايجاب لا اختصاص لهما بمفهوم دون مفهوم ضبطا للانتشار بقدر الامكان فابتدوا الاحوال الشاملة على الاطلاق لنفس الموضوع والشاملة مع مقابله لأنواعه واللاحقة للخارج للمساوي لاعتراضه الذاتية ثم ان تلك الاعراض لها عوارض ذاتية شاملة لها على الاطلاق أو على التقابل فابتدوا الاعراض الشاملة على الاطلاق لنفس الاعراض والشاملة على التقابل لأنواع تلك الاعراض وكذلك عوارض تلك العوارض وهذه العوارض قيود للاعراض المثبتة للموضوع أو لأنواعه الا انها لكثرة مباحثها جعلت محولات على الاعراض وهذا تفصيل ما قالوا معنى البحث عن الاعراض الذاتية أن ثبتت تلك الاعراض لنفس الموضوع أو لأنواعه أو لاعتراضه الذاتية أو لأنواعها أو اعراض أنواعها وبما ذكرنا اندفع ما قبل ما من علم الا ويبحث فيه عن الاحوال المختصة بأنواعه فيكون بحثنا عن الاعراض الغريبة للحوقها بواسطة أمر أخص كما يبحث في الطبيعي عن الاحوال المختصة بالمعادن والنباتات والحيوان وذلك لان المبحوث عنه في الطبيعي ان الجسم ذو طبيعة أو ذو نفس آلي أو غير آلي وهي من العوارض الذاتية والبحث عن الاحوال المختصة بالعناصر وبالركبات الثامة وغير الثامة كلها تفسير لهذه العوارض وقيود لها اه قوله ذاتية كانت كالجسم الطبيعي وقوله

أو عرضية كالدليل السمعى لاصول الفقه وقوله بالشيء هو المفهوم وقوله  
من أحوال نفسه هو اللاحق لذاته وقوله ومقومه هو اللاحق لجزئه  
الاعم أو المساوى وفي جملة اللاحق للشيء بواسطة جزئه الاعم من  
الاعراض الذاتية مخالفة للسيد قدس سره في حواشى المطالع حيث  
جعله من العوارض الغربية بما بينه ثم وقوله سواء كان أى ما يكون  
محمولا وقوله على الاطلاق أى عن تقيده بكونه مع مقابله وقوله مع  
مقابله الى آخره، منه أن يكون هو مع مقابله شاملين له مختصين به  
كالاستقامة والانحناء المفسر بما يتناول الاستدارة وغيرها بالقياس الى  
الخط فليس الضحك وعدمه من هذا القليل بالقياس الى الحيوان اذ  
ليس مختصين به كفى حواشى المطالع وقوله ضبطا الى آخره علة لا اعتبروا  
الح وقوله لنفس الموضوع كقولنا الدليل السمعى يثبت الحكم وقد يثبت  
له مع عرضه. الذاتى كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط  
به الطرفان فالمقدار موضوع العلم وقد أخذ في المسئلة مع كونه وسطا  
في النسبة وهو عرض ذاتى ومعنى كونه وسطا في النسبة انه وسط بين  
مقدارين نسبتته الى أحدهما كنسبة الآخر اليه كالاربعة بين الاثنين  
والثمانية فانها نصف الثمانية كما ان الاثنين نصفها ومعنى كونه ضلع  
ما يحيط به الطرفان ان الحاصل من ضربه في نفسه مثل الحاصل من  
ضرب أحد الطرفين في الآخر كذا في القطب وحواشى عبد الحكيم  
وقوله والشاملة مع مقابله لأنواعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه فان  
الخط نوع من المقدار وقد يثبت لنوع الموضوع مع عرضه كقولنا كل  
خط قام على خط فان زاويتي جنبيه أما قائمتان أو مساويتان لهما  
فالخط نوع من المقدار وقد أخذ في المسئلة مع قيامه على خط آخر  
وهو عرض ذاتى للمقدار وقوله فابتوا العوارض الح كقولنا كل مثلث



فان زواياه مثل قائمتين فالثالث عرض ذاتي للمقدار وقوله والشاملة الخ  
 كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان وقوله  
 أو اعراض أنواعها لعله أو اعراضها أو أنواع اعراضها واعلم ان لكل علم  
 مدون مسائل هي حقيقته ومقاصده أي المقصودة بالذات منه وهي  
 المطالب التي يبرهن عليها فيه ولها موضوعات ومحولات فموضوعاتها قد  
 تكون نفس موضوع العلم كقولنا كل مقدار أما مشارك للآخر أو  
 مبين له والمقدار هو موضوع علم الهندسة وقد يكون موضوع العلم  
 مع عرض ذاتي له وقد يكون نوع موضوع العلم وقد يكون نوع  
 موضوعه مع عرض ذاتي له وقد يكون عرضا ذاتيا له وقد يكون نوع  
 عرض ذاتي وقد تقدمت أمثلة ذلك وأما محولات المسائل فهي الاعراض  
 الذاتية لموضوع العلم فلا بد ان تكون خارجة عن موضوعاتها لامتناع  
 ان يكون جزء الشيء مطلوبا بالبرهان لان الجزء بين الثبوت للشيء  
 وان له مبادئ تصورية وتصديقية هي وسائل الى تلك المقاصد وربما  
 عدت جزءا منه لشدة الحاجة اليها فالمبادئ التصورية هي حدود  
 الموضوعات كالجسم الطبيعي للعلم الطبيعي وحدود أجزائها كالهولي  
 والصورة وحدود جزئياتها كالجسم البسيط وحدود اعراضها الذاتية  
 كالحركة للجسم الطبيعي وخلاصة ذلك تصورات أطراف المسائل على  
 وجه هو مناط الحكم والمبادئ التصديقية إما ان تكون يئنة بنفسها  
 وتسمى علومنا متعارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء  
 واحد متساوية وأما ان تكون غير يئنة بنفسها فان أذعن المتعلم بها لحسن  
 ظن سميت أصولا موضوعة كقولنا ان نصل بين كل نقطتين بخط  
 مستقيم وان تلقاها بالشك والانكار سميت مصادرات لانه يصدر بها  
 المسائل التي يتوقف عليها كقولنا اذا وقع خط على خطين وكانت

الزاويتان الداخلتان أقل من قائمتين فإن الخططين اذا أخرجا بتلك  
الجهة التقيا وقد تكون المقدمة الواحدة أصلاً موضوعاً عند شخص  
مصادرة عند آخر وحينئذ يختلفان بالاعتبار وأما عد موضوع العلم جزءاً  
منه على حدة فقيه نظر لانه ان أريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس  
من أجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع في  
العلم الخارجة عنه اتفاقاً كما سبق وان أريد به تصويره فهو من المبادئ  
التصورية وليس جزءاً على حدة

﴿ تنبيه ﴾ علم مما تقدم ان موضوع العلم قد يكون شيئاً واحداً  
كالجسم الطبيعي للعلم الطبيعي وقد يكون أشياء متعددة متناسبة تناسباً  
تاماً في أمر ذاتي كالخط والسطح والجسم التعليمي المشتركة في المقدار  
للتناسل أو عرضي كبند اللسان والاعذية والادوية والامزجة  
المشتركة في النسبة الى الصحة للطب فالجهة الضابطة هي جهة الاشتراك  
المفيدة للوحدة الذاتية أو الاعتبارية وقبل لا يجوز ان يكون الموضوع  
متعدد ما لم يكن المبحوث عنه أضافه شيء الى آخر كالدليل والحكم  
بالنسبة الى الاصول على القول بأنهما موضوعه على ما يأتي وقد بسط  
ذلك صاحب فصول البديع كما ينسب الخلاف في جواز كون الشيء  
الواحد قد يكون موضوعاً لعدة علوم وعدمه فراجعه ولولا خوف  
السآمة لاوردناه هنا

﴿ مبحث تحقيق حيثية الموضوع في قولهم موضوع ﴾

﴿ هذا العلم هو ذلك الشيء من حيث كذا ﴾

قال في التسليم لفظ حيث موضوع للمكان أستعير لجهة الشيء  
واعتباره يقال الموجود من حيث انه موجود أي من هذه الجهة وبهذا

الاعتبار فالحثية المذكورة في الموضوع قد لا تكون من الاعراض  
 المبحوث عنها في العلم كقولهم موضوع العلم الالهى الباحث عن أحوال  
 الموجودات المجردة هو الموجود من حيث أنه موجود بمعنى أنه يثبت  
 عن العوارض التي تلحق الموجود من حيث أنه موجود لا من حيث  
 أنه جوهر أو عرض أو جسم أو مجرد وذلك كالعلية والمعلولية والوجوب  
 والأمكان والقدم والحدوث ونحو ذلك ولا يبحث فيه عن حثية  
 الموجود اذ لا معنى لاثباتها للموجود وقد تكون من الاعراض  
 المبحوث عنها في العلم كقولهم موضوع علم الطب بدن الانسان من حيث  
 يصح ويمرض وموضوع الطبيعى الجسم من حيث يتحرك ويسكن  
 والصحة والمرض من الاعراض المبحوث عنها في الطب وكذا الحركة  
 والسكون في الطبيعى فذهب المصنف أى صاحب التوضيح الى أن  
 الحثية في القسم الاول جزء من الموضوع وفي الثاني بيان للاعراض  
 الذاتية المبحوث عنها في العلم اذ لو كانت جزءاً من الموضوع كما في القسم  
 الاول لما صح ان يبحث عنها في العلم وتجعل من محولات مسائله اذ لا  
 يبحث فيه عن أجزاء الموضوع بل عن اعراضه الذاتية ولقائل ان يقول  
 لا نسلم انها في الاول جزء من الموضوع بل قيد لموضوعيته بمعنى ان  
 البحث يكون عن الاعراض التي تلحقه من تلك الحثية وبذلك الاعتبار  
 وعلى هذا لو جعلت الحثية في القسم الثاني أيضاً قيداً للموضوع على  
 ما هو ظاهر كلام القوم لا بياناً للاعراض الذاتية على ما ذهب اليه  
 المصنف لم يكن البحث عنها في العلم بحثاً عن أجزاء الموضوع ولم يلزمنا  
 ما لزم المصنف من تشارك العلمين في موضوع واحد بالذات والاعتبار  
 فلم يرد الاشكال المشهور وهو انه يجب ان لا تكون الحثية من  
 الاعراض المبحوث عنها في العلم ضرورة انها ليست مما يعرض للموضوع

من جهة نفسها والا لزم تقدم الشيء على نفسه ضرورة ان ما به يمرض  
 الشيء لشيء لا بد ان يتقدم على العارض مثلا ليست الصحة والمرض  
 مما يعرض لبدن الانسان من حيث يصح ويعرض ولا الحركة والسكون  
 مما يعرض للجسم من حيث يتحرك ويسكن والمشهور في جوابه ان المراد  
 من حيث امكان الصحة والمرض والحركة والسكون والاستعداد لذلك  
 وهذا ليس من الاعراض المبحوث عنها في العلم والتحقيق ان الموضوع  
 لما كان عبارة عن المبحوث في العلم عن اعراض الداية قيد بالحيشية على  
 معنى ان البحث عن العوارض يكون باعتبار الحيشية وبالنظر اليها أى  
 يلاحظ في جميع المباحث هذا المعنى الكلى لا على معنى ان جميع  
 العوارض المبحوث عنها يكون لحوقها للموضوع بواسطة هذه الحيشية  
 البتة اه يسير تصرف وقوله والتحقيق الى آخره تلخيصه كما في الفرى  
 ان لفظ الموضوع يتضمن معنى فعلى البحث والعروض فالجاري قولهم  
 موضوع الكلام المعلوم من حيث كذا متعلق بلفظ الموضوع باعتبار  
 جزء معناه التضمنى أعنى البحث لا باعتبار الجزء الآخر أعنى العروض  
 حتى يلزم ان يكون للحيشية مسدخ في عروض العوارض اه والذي  
 اختاره السيد على القلبي وأقره عبد الحكيم ان الحيشية قيد للعروض  
 لا للبحث وسيأتى لهذا مزيد تحقيق في مبحث موضوع المنطق

### ﴿ المبحث الاول في مبادي علم المنطق ﴾

يطلق المنطق لغة بلاشتراك على ثلاثة معان وهي الادراك الكلى  
 والقوة العاقلة التي هي محل ذلك الادراك والتلفظ الذي يبرز ذلك وعلى  
 الاول والثالث يكون مصدرا ميبيا وعلى الثاني يكون اسم مكان ومن  
 الاول قولهم في تعريف الانسان حيوان ناطق أى مدرك ادراكا كليا

واصطلاحاً علم بقوانين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى  
 الجهود بحيث لا يعرض الفلظ في الفكر عند مرادها بالقوانين جمع  
 قانون لفظ سرياني روي انه اسم للمسطر بلغتهم وهو محتمل لمسطر  
 الكتابة ومسطر الجدول وأياً ما كان هو أمر واحد يتوصل به الى أمور  
 كثيرة فيناسبه المعنى الاصطلاحي واصطلاحاً مرادف للقاعدة والاصل  
 والاساس والضابط وهو مقدمة كلية تصاح ان تكون كبرى لصغرى  
 سهلة الحصول فيخرج الفرع من القوة الى الفعل وإنما وصفت المقدمة  
 بالكلية لان المقدمة الجزئية والشخصية لا تسمى قانوناً ولا أصلاً ولا  
 غيرها من الاسماء المذكورة وبالصلاحية مع انها لازمة لها اشارة الى  
 أن تسميتها بالقانون وما معه إنما هي باعتبار هذه الصلاحية فتكون من  
 الامور التي اعتبر فيها الاضافة ووصفت الصغرى بكونها سهلة الحصول  
 لانها من قبيل حمل الكل على ما هو جزئي له والمراد بالفرع الذي  
 يخرج يجعلها كبرى لتلك الصغرى من القوة الى الفعل حكم ذلك الجزئي  
 الذي حمل عليه الكل فتوكل كل سالبة كلية ضرورية تنعكس سالبة  
 كلية دائمة مقدمة كلية مشتملة على أحكام جزئيات موضوعها أعني  
 السوالب الكلية الضرورية فإذا أردت ان تعرف عكس قولنا لا شيء  
 من الانسان بحجر بالضرورة قلت هذه سالبة كلية ضرورية وكل سالبة  
 كلية ضرورية تنعكس الى سالبة كلية دائمة فهذه تنعكس الى سالبة  
 كلية دائمة أعني قولنا لا شيء من الحجر بانسان دائماً وهكذا الحال في  
 كل قضية كلية منطقية أو غيرها فانها منطبقة على أحكام جزئيات  
 موضوعها فالمقدمة الكلية أصل هذه الاحكام وهي فروع لها  
 واستخراجها منها بحصول تلك الصغرى وضما اليها يسمى تقريباً  
 ونسبة التفرع الى أصولها تشبه نسبة الجزئيات الى كليتها المحمولة عليها

فان الانسان مثلاً يتناول زيدا وعمرًا وغيرهما بالمثل عليها وقولنا كل  
 لسان حيوان يشتمل بالقوة على أحكامها ولا خفاء في أن المنطق كذلك  
 لا تطابقه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه (واعلم) ان  
 المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على  
 الحكم قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث  
 افادته الحكم اخباراً ومن حيث كونه جزءاً من الدليل مقدمة ومن  
 حيث أنه يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة  
 ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف  
 العبارات باختلاف الاعتبارات والمحكوم عليه في القضية يسمى موضوعاً  
 والمحكوم به محمولاً وموضوع المطلوب يسمى حداً أصغر ومحموله حداً  
 أكبر والدليل يتألف لعمالة من مقدمتين تشتمل احدهما على الأصغر  
 وتسمى الصغرى والاخرى على الأكبر وتسمى الكبرى أو كلتاهما  
 مشتملة على أمر تكرر فيهما يسمى الاوسط وهو أما محمول في الصغرى  
 موضوع في الكبرى ويسمى الدليل بهذا الاعتبار الشكل الاول وأما  
 بالعكس ويسمى الشكل الرابع وأما محمول فيهما ويسمى الشكل الثاني  
 وأما موضوع فيهما ويسمى الشكل الثالث مثل قولنا العالم حادث لانه  
 متغير وكل متغير حادث فالعالم الحد الاصغر وحادث الحد الأكبر ومتغير  
 الحد الاوسط والعالم وحادث الحد الأكبر ومتغير الحد الاوسط والعالم  
 متغير هي الصغرى وكل متغير حادث هي الكبرى والدليل المذكور من  
 الشكل الاول والقوانين كالجلس لما عرفت من اشتمالها على الاضافة  
 الخارجة عن العلم وباقى القيود كالفضل احترازاً عن العلوم التي لا يفيد  
 معرفة طرق الانتقال كالنحو والهندسة فان النحو وان كان علماً آلياً  
 قانونياً كالمناطق لكنه لا يفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات الى

المجهولات بل يبين فيه قواعد كلية متعلقة بكيفية التلفظ بلغة العرب  
 على وجه كلي فإذا أريد أن يتلفظ بكلام مخصوص منها على الوجه  
 الصحيح احتيج إلى أحكام جزئية تستخرج من تلك القواعد كسائر  
 الفروع من أصولها فتقع هناك انتقالات فكرية من المعلوم إلى المجهول  
 إلا أن النحو لا يفيد معرفة طرق تلك الانتقالات أصلاً وهكذا الهندسة  
 يتوصل بمسائلها القانونية إلى مباحث الهيئة بأن يجعل تلك المسائل  
 مبادئ للحجج التي يستدل بها على تلك المباحث وأما الأفكار الجزئية  
 الواقعة في تلك الحجج فليست الهندسة مفيدة لمعرفة مقاطعها والمعلومات في  
 التعريف تتناول الضرورية والنظرية والمجهولات التصورية والتصديقية  
 والعالم قل قيد معرفة طرق الانتقال من الضروريات إلى النظريات كما  
 ذكره صاحب الكشف لثلاث يومهم الانتقال الذاتي على ما يتبادر إليه  
 الفهم من تلك العبارة مع أن المقصود هنا الانتقال من الضروريات أعم  
 من أن يكون بالذات أو بواسطة وهذا التعريف مشتمل على الملل  
 الأربع فإن القوانين إشارة إلى مادة المتعلق فإن مادته هي القوانين  
 الكلية بمعنى أن نسبة القوانين إليه كنسبة المادة إلى الجسم فكما أن  
 المادة أمر مبهم في ذاته يحتمل أموراً كثيرة ولا يصير شيئاً منها إلا بأن  
 ينضم إليه ما يحصله ويعينه كذلك القوانين تحتمل هذا الفن وغيره ولا  
 يختص به إلا بالأفادة المذكورة الجارية منه مجرى الصورة المختصة من  
 المادة ويفيد معرفة طرق الانتقال إشارة إلى الصورة لأنه المخصص  
 للقوانين بالتعلق وإلى العلة الفاعلية بالالتزام وهو العارف بطرق  
 الانتقال الجزئية المفادة العالم بتلك القوانين المقيمة لها ويبحث فيه بأن  
 نسبة النفس الناطقة إلى المعرفة والعلم نسبة القابل إلى مقبوله لانسبة  
 الفاعل إلى مفعوله إلا أن يبقى الكلام على التجوز في العلة الفاعلية كما

في المادية والصورية بان يلاحظ أنه صدر منها ترتيب وكسب حتى صارت  
 عارفة عالمه وحينئذ يجعل عدم عروض الغلط علة غائية حقيقية بذلك  
 الاكتساب أو شيية بها تلك المعرفة والعلم وانما عرفناه بما اشتمل على  
 ذلك لان المراد بيان حقيقة المنطق والتعرف بما ذكر يفيد حقيقة  
 التعرف فان وجود المعلول من لوازمه فاذا وجدت في الذهن يلزم  
 وجوده فيه هذا خلاصة ما في شرح المطالع وحواشي السيد عليه مع  
 زيادة وتعرف (وموضوعه) قال القاضي الارموي في المطالع والكاتب  
 في الرسالة الشمسية وغيرهما المعلومات التصورية والتصديقية من حيث  
 انها توصل الى مجهول تصوري أو تصديقي ايصالاً قريباً أو بعيداً أو أبعد  
 ويكون لها فاع في ذلك الايصال لان بحث المنطق عن اعراضها الذاتية  
 فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى مجهول تصوري  
 ايصالاً قريباً أي بلا واسطة ضمنية كالحدود الرسم فانه اذا حكم على المعلوم  
 التصوري بأنه حد أو رسم كان مضاهيه موصل الى المجهول التصوري  
 ايصالاً قريباً سواء كان الى الكنه أم لا وايصالاً بعيداً ككونها كلية  
 وذاتية وعرضية وجلسا وفصلا فان مجرد أمر من هذه الامور  
 لا يوصل الى التصور ما لم ينضم اليه أمر آخر فاذا ضم يحصل منهما  
 الحد أو الرسم ويبحث عن التصديقات من جهة انها توصل الى مجهول  
 تصديقي ايصالاً قريباً كالقياس والاستقراء والتثليل أو بعيداً ككونها  
 قضية أو عكس قضية أو قبض قضية فانها ما لم تنضم اليها ضمنية لا توصل  
 الى التصديقي ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديقي  
 ايصالاً أبعد ككونها موضوعات وعمولات في المحلية ومقدمات وتوالي في  
 الشرطية فانها انما توصل اليه اذا انضم اليها أمر آخر تحصل منهما  
 القضية ثم ينضم اليها ضمنية أخرى حتى يحصل القياس أو الاستقراء



أو التمثيل ولا خفاء في أن إيصال المعلومات التصورية والتصديقية إلى  
المطالب إيصالاً قريباً أو بعيداً أو أبعد من امراضها الذاتية فتكون  
هي موضوع المنطق فإن الإيصال إلى تصور المجهول عارض للمعلوم  
التصوري المركب من الذاتيات والعرضيات على انحاء شتى عروضاً لما  
هو هو أي لذاته والكلية عارضة كذلك لبعض الأمور المنصورة وإذا  
تصور الناطق عرض له الذاتية بواسطة ما يساويه أعني كونه جزءاً لماهية  
الإنسان والفصلية بواسطة كونه جزءاً مختصاً بها وقس على ذلك حال  
الجنس والخاصة والعرض العام وكذلك الإيصال إلى التصديق بالمجهول  
عارض للمعلوم التصديقي المركب من مقدمات مشتملة على شرائط  
مخصوصة لذاته سواء كان ذلك الإيصال إلى يقين أو ظن قوى أو  
ضعيف وكونه قضية يلحقه لذاته وكذلك بعض القضايا يلحقه لذاته  
أنه عكس لقضية أخرى أو قبيض لها (فإن قلت) إذا كان موضوع المنطق  
مقيداً بالإيصال كان الإيصال من تمة الموضوع فلم يكن من اعراضه  
الذاتية المبحوث عنها في المنطق بل يجب أن يكون المبحوث عنه فيه  
أحوالاً تعرض له بعد كونه موصلاً (قلت) الذي وقع قيده هو  
الإيصال المطلق والمبحوث عنه فيه هو الإيصالات الخاصة بالمرجوة  
تحت أو قيد الموضوع هو جهة الإيصال لأنفسه وكذا كل حيثية وقعت  
في موضوعات العلوم (فإن قيل) الإيصال القريب وإن وقع محمولاً في  
بعض المسائل كقولك العرف يوجب تصويره تصور المعرف والحد  
التمام يوصل إلى كنهه والرسم إلى بعض وجوهه وكقولك الشكل  
الأول ينتج المطالب الأربعة والموجبتان الكليتان على هيئة الشكل  
الأول فتتجان موجبة كلية والاستقراء الناقص يفيد الظن لكن البعيد  
والأبعد لم يقع كذلك في مسئلة (قلنا) المنطق يبحث عن الاعراض

الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية لكنها لما كانت متكررة يتعذر  
تعدادها مفصلة وكانت مشتركة في معنى الايصال المطلق التقسم الى  
القريب والبعيد والأبعد عبر عنها به فيكون الايصال القريب الواقع  
محمولا من الاعراض المشتركة في مطلق الايصال هذا تقرير كلامهم  
(وفيه نظر) لانهم ان أرادوا يكون المنطق يبحث عن الكلية والذاتية  
والعرضية انه يبين تصوراتها فهو ليس من المسائل فان المسئلة ما يتعلق  
بها البحث بمعنى الحمل لا ما يتعلق بها البحث بمعنى الكشف عن ماهية  
وبيانها فانه معلوم تصوري لا تصديقي وان أرادوا التصديق بها للأشياء  
أي اثباتها لها فهو ليس من المنطق في شيء بل هو من وظائف الفلسفة  
والى الباحثة عن أحوال الموجودات مطلقاً اذ هناك يبين ان المفهومات  
التصورية قد تعرض لها الكلية والذاتية والعرضية والتنوعية والجلسية  
والذمسية الى غير ذلك مما وقع موضوعاً في قسم التصورات وان  
المفهومات التصديقية يعرض لها كونها حملية أو شرطية أو نقيض قضية  
أو عكس قضية الى غير ذلك من المعقولات الثانية التي وقعت موضوعات  
في مسائل قسم التصديقات وليس على المنطق الا تصوراتها وان تعرض  
لأثبت شيء منها كان على سبيل نقل المسئلة مع برهانها من علم الى علم  
آخر لفائدة بل ليس عليه إلا أن يبحث عن أحوال هذه المعقولات  
الثانية من جهة الايصال وما له تقع فيه وقد صرح الرئيس بذلك في  
رسالته في موضوع المنطق ولهذا ذهب أهل التحقيق الى أن موضوعه  
المعقولات الثانية من حيث انها توصل الى مجهول تصوري أو تصديقي  
إيصالاً قريباً أو بعيداً أو أبعد أو يكون لها تقع في ذلك. الايصال أما  
تصوير المعقولات الثانية أي بيان ماهيتها فهو أن الوجود على جهتين  
في الخارج وفي الذهن وكما ان الأشياء اذا كانت في الخارج يعرض لها

في الوجود الخارجي عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون  
 فلا يوصف به شيء في الذهن كذلك اذا تمثلت في العقل عرضت لها  
 من حيث هي مثثلة في العقل عوارض لا يحاذي بها أمر في الخارج  
 أي لا يوصف بها شيء حال وجوده في الخارج كالكلية والجزئية فهذه  
 العوارض هي المسماة بالمعقولات الثانية لأنها في المرتبة الثانية من التعقل  
 (ألا ترى) أنه لا يمكن أن يعقل معنى الكلية مثلاً إلا بعد تعقل مفهوم  
 يعتبر عروضا له (وبالجملة) يعتبر في المعقولات الثانية أمران أن لا تكون  
 معقولة في الدرجة الأولى بل تعقل طارضة لمعقول آخر في الذهن  
 وأن لا يكون في الخارج ما يحاذيها فكل ما يعقل في الدرجة الأولى  
 فهو معقول أول موجوداً كان أو معدوماً مركباً أو بسيطاً (وأما  
 التصديق بموضوعيتها) فلأن النطاق يبحث عن أحوال الذاتي والمرضی  
 والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم  
 والحلية والشرطية والقياس والاستقراء والتثيل من جهة الاتصال ولا  
 شك أنها معقولات ثانية فإن المفهوم الكلي اذا وجد في الذهن وقيس  
 الى ما تحته من الجزئيات فباعتبار دخوله في ماهيتها تعرض له الذاتية  
 وباعتبار خروجه عنها تعرض له المرضية وباعتبار كونه نفس ماهيتها  
 تعرض له النوعية وما عرض له الذاتية جنس باعتبار اختلاف كليات  
 أفرادها وفصله باعتبار آخر وكذا ما تعرض له العرض خاصة أو عرض  
 عام باعتبارين مختلفين واذا ركبت الذاتيات والعرضيات اما منفردة  
 أو مختلطة على وجوه مختلفة عرض لذلك المركب الحدية والرسمية  
 ولا شك ان هذه المعاني أي كون المفهوم الكلي جزء الماهية او خارجاً  
 عنها أو نفسها الى غير ذلك ليست من الموجودات الخارجية بل هي  
 ما يعرض للطبائع الكلية اذا وجدت في الأذهان وكذا الحال في كون

القضية حملية أو شرطية وكون الحجة قياساً أو استقراء أو تمثيلاً فانها  
 عوارض تعرض لطبائع النسب الجزئية في الأذهان أما وحدها أو  
 مأخوذة مع غيرها فاذا المعقولات الثابتة موضوع المنطق ويحتمل انما هو  
 عن المعقولات السالفة وما بعدها من المراتب فالقضية مثلاً معقول ثان  
 يبحث في المنطق عن انقسامها وتناقضها وانعكاسها وانتاجها اذا ركب  
 بعضها مع بعض فالانقسام والتناقض والانعكاس والانتاج معقولات في  
 الدرجة الثالثة من التعقل واذا حكم على أحد الأقسام أو احدى  
 المتناقضتين مثلاً في المباحث المنطقية بشئ كان ذلك الشيء في الدرجة  
 الرابعة من التعقل وعلى هذا القياس ( فان قيل ) كما ان مفهوم القضية  
 انما يعرض لطبيعة النسبة الجزئية في الأذهان دون الأعيان كذلك  
 الانقسام واخواته تعرض لها هناك فن أين صارت هي معقولات ثالثة  
 دون ذلك المفهوم ( قلنا ) لان العقل يعتبر أولاً عروض ذلك المفهوم لطبيعة  
 النسبة المذكورة ثم يعتبر عروض تلك الأحوال لها وهكذا الحال في  
 سائر المراتب حتى لو أمكن اعتبار عروض بعضها لتلك الطبيعة في  
 المرتبة الثانية كان بهذا السبب معقولات ثانياً ومن ثم تعد الذاتي والعرضي  
 والنوع من المعقولات الثابتة مع انها أقسام للكلية الذي هو معقول  
 فان لتلك معقولات ثالثة وعد منها الجنس والفصل والخاصة والعرض  
 العام كما تقدم مع أن الأولين من أقسام الذاتي والاخيرين من أقسام  
 العرضي مع انها عدت من المعقولات الثالثة ( ومن الناس ) من يسمى  
 ما وراء المرتبة الأولى معقولاً ثانياً سواء وقع في المرتبة الثانية أم قبلها  
 بعدها من المراتب ويؤيده ما سبق من تصويرها ( فان قيل ) المنطق  
 يبحث عن وجود الكلية الطبيعي في الخارج وكون النوع ماهية محصلة  
 بالجنس ماهية مبهمه والفصل علة للجنس ووجود اللازم البين وغير

البين مما ليس بمنحاً عن المعقولات الثانية وهذه أحوال لطباع هذه  
 الأشياء التي هي معقولات أولى لا لمفوماتها التي هي من المعقولات  
 الثانية فوجب أن يكون موضوعه ما يتناول المعقولات الأولى والثانية  
 وهي المعلومات التصويرية والتصديقية (قلنا) لا نسلم أنها من مسائل المنطق  
 لأن بحثه إما عن الموصلات إلى المجهولات أو عن ما ينفع في ذلك  
 الإيصال ومن البين أنها لا تدخل لما في الإيصال أصلاً بل إنما يبحث  
 عنها إما على سبيل المبادئ أن تعلقت به تعلق السوابق أو على سبيل  
 تجميع الصناعة بما ليس منها أن تعلقت به تعلق الواحق أو على سبيل  
 إيضاح ما يكاد يخفى تصويره على أذهان المتعلمين على أنه لم أر يد  
 بالمعلومات التصويرية والتصديقية ما صدقنا عليه من الأفراد يلزم أن  
 يكون جميع المعارف والحجج في سائر العلوم موضوع المتعلق مع أنه  
 ليس كذلك ضرورة أن المنطق لا يبحث عنها أصلاً أي لا يبحث عن  
 أحوال المعارف والحجج المستعملة في سائر العلوم فضلاً عن أحوال  
 جميع المعلومات التي من شأنها الإيصال وذلك مما لا شبهة فيه وإن  
 أريد بهما مفهومهما لزم أن لا يكون المنطق باحثاً عن أعراضها الذاتية  
 لأن محمولات مسائله لا تلحقهما من حيث هما بل لا مباحص فان  
 الانقسام إلى الجنس والفصل لا يعرض للمعلوم التصوري إلا من حيث  
 أنه ذاتي وهو من هذه الخبيثة نوع من مفهوم المعلوم التصوري كالإنسان  
 بالقياس إلى الحيوان فيكون عروض ذلك الانقسام له كمروض الضاحك  
 للحيوان وكذا الإيصال إلى الحقيقة المعرنة لا يلحقه إلا لكونه حداً  
 وهو نوع مخصوص من ذلك المفهوم وكذا الانكسار إلى السالبة  
 الضرورية مثلاً لا يعرض إلى المعلوم التصديقي إلا لكونه سالبة ضرورية  
 وإنتاج المطالب الأربعة لا يلحقه إلا من حيث أنه مرتب على هيئة

الشكل الأول وهما نوعان مندرجان تحت العلوم التصديقي والعارض  
 يتوسطهما يكون لاحقاً بواسطة أمر أخص فيكون من الاعراض  
 الغريبة وليس لك أن تورد مثل هذا السؤال على كون موضوعه  
 المعقولات الثانية بأن تقول إن أريد بها ما صدقت عليه من الافراد  
 لزم أن يكون خصوصيات المعقولات الثانية التي لها مدخل في الايصال  
 الى المجهول موضوع التعلق وليس كذلك إذ لا يبحث فيه عن أحوالها  
 قطعاً وإن أريد بها مفهوماتها كان بمنح عن الاعراض الغريبة التي  
 تلتحقه لأمر أخص كما ذكرتموه في المعلومات التصورية والتصديقية لان  
 البحث عن أحوالها من حيث انها تنطبق على المعقولات الأولى (وقرره)  
 موقوف على مقدمة هي ان من المعقولات الثانية ما لا دخل له في  
 الايصال الى المجهولات كالوجوب والامكان والامتناع فان الماهيات اذا  
 حصلت في الأذهان ونسبت الى الوجود الخارج عرضت لها هذه  
 العوارض هناك ولا يحاذى بها أمر في الخارج فهي معقولات ثانية فاذا  
 حكم عليها بأن يقال الواجب كذا والممكن كذا الى غير ذلك من  
 الأحكام لم يكن لتلك الأحكام دخله في الايصال وان كانت متعددة  
 منها الى المعقولات الأولى ومنها أي من المعقولات الثانية ماله تعلق في  
 الايصال وهي قسمان (أحدهما) معقولات ثانية لا تنطبق على المعقولات  
 الأولى ولا تسرى أحكامها اليها كمرقات الوجوب والامكان والامتناع  
 فانها معقولات ثانية موصلة لكن أحكامها لا تعدى منها الى المعقولات  
 الأولى كما لا يخفى وثانيهما معقولات ثانية تنطبق على المعقولات الأولى  
 وتسرى أحكامها اليها كالتي يبحث عن أحوالها في المتعلق فانه اذا علمنا  
 ان الكلبي منحصر في خمسة عزفنا ان الحيوان لا بد أن يكون أحدهما  
 واذا حكمنا على الجنس والفصل بأحكام كان الحيوان والتابع مندرجين

في تلك الأحكام وكذا إذا علمنا أن السالبة الدائمة تنعكس كنفسها  
 عرفنا أن قولنا لاشئ من الانسان يحجر دائماً ينعكس الى قولنا لاشئ  
 من الحجر بانسان دائماً وعلى هذا القياس سائر مسائل المنطق فانها  
 أحكام على المعقولات الثانية سارية منها الى المعقولات الأولى وإذا  
 تمهلت هذه المقدمة (فتقول) نختار من شقي السؤال أن المراد من المعقولات  
 الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد وقوله لازم أن يكون جميع  
 المعقولات الثانية موضوع المنطق (قلنا) ممنوع إذ ليس موضوعه جميع  
 المعقولات الثانية مطلقاً بل لابد من اعتبار الايصال كما صرح به ولا  
 جميع المعقولات الثانية التي من شأنها الايصال بل جميع المعقولات  
 الثانية التي لها مدخل في الايصال مأخوذة على وجه كلي بحيث تنطبق  
 على المعقولات الأولى وتتعدى أحكامها اليها كما دل عليه لفظ القوانين  
 في تعريف المنطق فإن محصل هذا العلم أنهم أخذوا طبائع الأشياء  
 واعتبروا عوارضها العقلية التي لها مدخل في الايصال وحكموا على  
 تلك العوارض بأحكام كلية تندرج فيها أحكام تلك الطبائع بحيث  
 يمكننا أن نتعرف أحوال خصوصيات الطبائع في باب الايصال اذا  
 رجعنا الى أحوال العوارض (لا يقال) نحن أيضاً نقيد المعلومات التصويرية  
 والتصديقية بقيد يخصهما بكونهما موضوع المنطق (لانا قول) لا يبحث  
 فيه الا عن أحوال المعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات الأولى  
 فان لم ينته تخصيصكم اليها لا يجديكم فنعماً وان انتهى اليها فلا حاجة  
 للعدول عن الحجة البيضاء الى اعتبار الأعم وهل هذا الاعتراف  
 بخطأية العدول هنا ملخص ما في شرح المطالع وحواشي الشريف  
 قدس سره (وظائنه) عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر عند مراعاته على  
 ما أشير اليه في التعريف (وشرفه) بشرف ظائنه (ومرئته) فيها بين العلوم

انه آلة حاسبة للتفكر من الخطأ فيها (ووضعه) ارسطاطاليس (وحكمه)  
 الوجوب العيني لتوقف معرفة الله عليه كما ذهب اليه جماعة أو الكفائي  
 لان اقامة شعائر الدين وحفظ عقائده لا يتم الا به كما ذهب اليه آخرون  
 نص عليه السيد قدس سره في حواشي المطالع (واسمه) انطلق سمي به  
 لان التلطق يطلق على التلطق الخارجى الذى هو اللفظ وعلى الداخلى  
 وهو ادراك الكليات وعلى مصدر ذلك الفعل ومظهر هذا الانفعال  
 ولما كان هذا الفن يقوى الأول ويسلك بالثاني مسلك السداد ويحصل  
 بسببه كمالات اثنان لا جرم اشتق له اسم منه وهو المنطق وكان الشيخ  
 الرئيس يسميه خادم العلوم اذ ليس مقصوداً فى نفسه بل هو وسيلة  
 اليها فهو تكادى لها وكان أبو نصر الفارابى يسميه رئيس العلوم بأسرها  
 لتفاد حكمه فيها فيكون رئيساً حاكماً عليها ذكره السيد قدس سره  
 (ومسائله) قضايا المدلة كقولنا الحد يوصل الى كنهه المحدود والموجبة  
 الكلية تنفكس موجبة جزئية (وينحصر المنطق فى تسعة أبواب) لان النظر  
 فيه إما فى الموصل الى التصور وإما فى الموصل الى التصديق والنظر فى  
 الموصل الى التصور إما فى مقدماته وهو مباحث الكليات الخمس وإما  
 فى نفسه وهو باب المعرفات وتسمى أقوالاً شارحة بشرحها ماهية الشيء  
 والنظر فى الموصل الى التصديق إما فى ما يتوقف عليه هذا الموصل  
 وهو باب القضايا وأحكامها وإما فى نفسه باعتبار الصورة وهو باب  
 القياس والاستقراء والتثليل من لواحقه أو باعتبار المادة وهو أبواب  
 الصناعات الخمس لان الصناعة إما أن تفيد التصديق أو ما يقوم مقامه  
 من التخيل فان ما لا يفيد شيئاً منهما لا يعتد به فى فن المنطق والأول  
 إما أن يفيد تصديقاً غير جازم وهو الخطابة أو يفيد تصديقاً جازماً  
 وحينئذ إما أن يفيد اليقين فهو البرهان أو غيره فاما أن يعتبر فيه



عموم الاعتراف أو التسليم فهو الجدل والا فهو المغالطة فهذه الصناعات  
 الأربع تفيد التصديق وأما الشعر فانه يفيد التخيل الجاري مجرى  
 التصديق من حيث تأثيره في النفس قبضاً أو بسطاً أو اقداماً أو  
 احجاماً (ألا يرى) ان قولك في العسل انه مرة مقيمة متفر للطبيعة عن  
 تناوله مع العلم بانه كذب تنظيراً موجباً للاحجام عنه كما لو كان هناك  
 تصديق بذلك وقولك في الخمرة انها ياقوة سيالة يرغب في الاقدام  
 على شربها مع ظهور كذبه ترغيباً كاملاً كما لو كان هناك تصديق بذلك  
 وفائدة البرهان لتحقيق الحق للتأخر على وجه لا يحوم حوله شك ولا  
 يتطرق اليه تغيير إما لنفسه وإما للمستعدين لذلك من الخواص وفائدة  
 الخطابة ترغيب العوام القاصرين عن درجة البرهان فيما ينفعهم من  
 أمور دينهم ودنياهم وفائدة الجدل لإزام الخصم المخالف للحق دفعاً له  
 عن التصرف في العامة بامثالهم الى الباطل وتخليصاً له عن تلك المخالفة  
 باقناع وهم في اعتقاده والمراد باعتبار عموم الاعتراف أو التسليم في  
 الجدل أن يكون كذلك في نفس الأمر لا ان يتوهم فيه ذلك والا  
 دخل فيه الشعب الشبيه به وهذه الصناعات الثلاث هي الصمدة التي  
 أشير اليها بقوله تعالى (أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة  
 وجادلهم بالتى هي أحسن) وفائدة المغالطة تغليب الخصم والاحتراز  
 عن تغليظه له ومرتبة النبي صلى الله عليه وسلم تنافي أن يغلط وتتعالى  
 عن أن يغلط (والشعر) وان كان مفيداً للخواص والعوام فان الناس  
 في باب الاقدام والاحجام أطوع للتخيل منهم للتصديق الا أن مداره  
 على الاكاذيب ومن ثمة قيل أحسن الشعر أ كذبه فلا يابق بالصادق  
 كما يشهد به قوله تعالى (وما علمناه الشعر وما ينبغي له) وربما يضم  
 الى هذه التسعة باب مباحث الألفاظ فحصل أبواب عشرة تسعة منها

مقصودة بالذات من الفن لانها أجزاء وان كان بعضها وسيلة الى بعض  
واحد منها خارج عنه مقصود بالعرضية لتوقف أبوابه عليه في الافادة  
والاستفادة فموضوع مسائله ليس مندرجاً في موضوع هذا الفن اذ  
هو المعلومات التصورية والتصديقية أو المعقولات الثانية من حيث  
الايصال على ما مر بخلاف موضوع مسائل الأبواب التسعة فانه مندرج  
فيه وراجع اليه كقولهم في باب الكليات الكلّي إماماً ذاتي فشيء وهو  
الجنس والفصل أو عرضي له وهو الخاصة والعرض العام وعلى هذا  
يكون النوع واسطة وهو أحد مذاهب ثلاثة مشهورة (ثانيها) ان الذاتي  
جزء الماهية المحمول وهو الجنس والفصل والعرضي ما ليس كذلك  
فيدخل فيه النوع (ثالثها) ان الذاتي ما ليس بخارج عن الماهية والعرضي  
هو الخارج وعلى هذا فالنوع ذاتي وكقولهم الذاتي اما تمام الماهية أو  
جزء منها والعرضي اما أن يتمتع اشكاله عن الماهية وهو العرض  
اللازم كالضاحك بالقوة للانسان أو لا يتمتع وهو العرض المفارق  
كالضاحك بالفعل له وكقولهم كل عرض اما أن يختص بحقيقة واحدة  
وهو الخاصة واما أن يعم جملة حقائق وهو العرض العام كالماشي للسان  
وقولهم الجنس اما قريب أو متوسط أو بعيد فموضوعات هذه المسائل  
مندرجة في موضوع هذا الفن ومجولاتها اعراض ذاتية لتلك الموضوعات  
وهي وان لم تكن موصلة الى المجهول التصوري الا ان لها دخلا في  
الايصال لتزكب الموصل منها واما تعريف موضوعات هذه المسائل  
كقولهم الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب  
ما هو من المبادئ التصورية وكقولهم في باب المعرفات الحد التام بوصل  
تصوره الى كنهه المحدود والرسم التام يفيد معرفة المحدود ببعض  
خواصه والحد الناقص يفيد تصور بعض ذاتياته فموضوعات هذه

المسائل مندرجة في موضوع الفن ومحولاتها اعراض ذاتية لها وكقولهم  
في باب القضايا القضية اما حلية أو شرطية واما موجبة أو سالبة واما  
كلية أو جزئية أو شخصية أو مهمة وكقولهم المتصلة اما لزومية أو  
اتفاقية والمتفصلة اما مالة جمع أو خلو أو مالتها وكقولهم الموجبة  
الكلية تقيضا سالبة جزئية والمهمة الموجبة تقيضا سالبة كلية والمهمة  
في قوة الجزئية وكقولهم للموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية والموجبة  
الجزئية تنعكس كنفسها والسالبة الكلية تنعكس كنفسها فوضوحات  
هذه المسائل مندرجة في موضوع الفن ومحولاتها من الاعراض الذاتية  
لها وهي وان لم تكن موصلة بالفعل الى المجهول التصديقي الا أن لها  
دخلا في الاصال لتركب القياس الموصل منها وأما تعريف القضية  
وتعريف أقسامها وتعريف التناقض والعكس فن المبادي التصورية  
وكقولهم في باب القياس الموجبتان الكليتان متجان من الشكل الأول  
موجبة كلية وكقولهم الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي ان  
كانت متصلة موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي  
واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم وان كانت منفصلة حقيقية  
فاستثناء عين أحد الجزئين ينتج تقيض الآخر واستثناء تقيض احدهما  
ينتج عين الآخر وكقولهم الشكل الأول ينتج المطالب الأربعة والثاني  
ينتج السالبتين لالموجبتين والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين لالكليتين  
وكقولهم قياس الاستقراء وقياس التخييل يُفيدان الظن وأما تقسيمه  
الى اقترائي واستثنائي والى بسيط ومركب وبين شروط انتاجه وان  
النتيجة تتبع الأخص فن المستبعات وكقولهم في باب البرهان المقدمات  
الاوليات تنتج اليقين ومن الجدل المقدمات المشهورة أو المسلّمة تُفيد  
الظن وعلى هذا القياس

## المبحث الثاني في مبادئ علم الكلام

(أما حده) فهو علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها ودفع الشبه عنها والمراد بالعلم إما التصديق مطلقاً سواء كان مطابقاً للواقع أم لا ليتناول ادراك الخطأ في العقائد ودلائلها لانه من علم الكلام على ما صرح به في المواقف وإما ملكة الاستحضار أى التهيؤ التام الناشئ عن استحضار المسائل المدلاة على ما سيأتي بسطه في حد علم المعاني ونبه بصيغة الاقتدار على القدرة التامة وبالجملة على المصاحبة الدائمة فينطبق التعريف على العلم بجميع القواعد مع ما يتوقف عليه إثباتها من الأدلة ورد الشبه لان هذه القدرة على هذا الإثبات انما تصاحب دائماً هذا العلم ودون علم المنطق الذي يستفاد منه صور الدلائل فقط ودون علم الجدل الذي يتوصل به الى أى وضع يراد اذ ليس فيه اقتدار تام على ذلك وان سلم فلا اختصاص له بإثبات هذه العقائد والمتبادر من هذا الحد ماله نوع اختصاص ودون علم النحو مثلا الجامع لعلم الكلام اذ ليس يترتب عليه تلك القدرة دائماً على جميع التقادير بل لا مدخل له في ذلك الترتب العادي أصلاً واختير يقتدر على إثبات لان الإثبات بالفعل غير لازم واختير معه على به مع شيوع استعماله تنبيهاً على انتفاء السببية الحقيقية المتبادرة من الباء وعلى أنه لا مؤثر حقيقة الا الله سبحانه وتعالى مع ما في ذلك من براعة الاستهلال والتأنيس لمن أراد مزاولة هذا الفن وإثبات العقائد على تحصيلها إشارة الى أن ثمرة الكلام إثباتها على الغير وان العقائد يجب أن تؤخذ من الشرع ليعتد بها وان كانت بما يستقل العقل فيه والمراد بالجميع ما هي كذلك بحسب زعم من تصدى للإثبات مصيباً كان أو مخضعاً وبالعقائد

ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل وبالدينية المنسوبة الى دين محمد  
 صلى الله عليه وسلم ( وأما موضوعه ) فهو العلوم من حيث يتعلق به  
 اثبات العقائد تعلقاً قريباً أو بعيداً وذلك لان مسائل هذا العلم إنما  
 عقائد دينية كاثبات القدم والوحدة للصانع واثبات الحدوث وصحة  
 الامادة للأجسام وأما قضايا تتوقف عليها تلك العقائد كتركيب الأجسام  
 من الجواهر الفردة وهي ما لا يقبل القسمة أصلاً وكجواز الخلاء وهو  
 أن يكون الجسمان بحيث لا يتماسان وليس بينهما ما يماسهما وكانتفاء  
 الحال وعدم تمايز المعلومات المحتاج إليها في اعتقاد كون صفاته نفسه  
 متعددة موجودة في نفسه متعددة موجودة في ذاته والشامل لموضوعات  
 هذه المسائل هو العلوم المتناول للموجود والمعدوم والحال فان حكم  
 على العلوم بما هو من العقائد الدينية تعلق به اثباتها تعلقاً قريباً وان  
 حكم عليه بما هو وسيلة إليها تعلق به اثباتها تعلقاً بعيداً وللبعد مراتب  
 متفاوتة وقد يقال المعلوم من هذه الحثية المذكورة يتناول محمولات  
 مسائله أيضاً أي من حيث انها محمولات ذكره في شرح المواقف وقوله  
 كاثبات القدم فيه تسمح فان العقائد هي للمسائل كما صرح به لا لاثبات  
 وقوله بما هو من العقائد أي بما هو من محمولات العقائد وقوله كتركيب  
 الأجسام من الجواهر الفردة وجواز الخلاء فانه يتوقف عليهما  
 حدوث العالم بجميع أجزائه أما على الثاني فظاهر اذ قبل الحدوث  
 يلزم الخلاء وأما على الأول فاتها لو ركبت من الصورة والهولي لزم  
 قدم المادة والا احتاج الى مادة أخرى لان كل حادث مسبوق بمادة  
 عندهم أي الحكماء القائلين بتركيب الأجسام من الهولي والصورة  
 ويجوز أن يعتبر ان المتوقف على هذا حشر الأجساد على القول  
 بامتناع امادة المعدوم لكن في كل من التوقفين الأخيرين ( بحث ) لكفاية

التركيب من الأجسام الديقراطية فيها وهي نسبة الى ديمقراطيس  
ذهب الى ان الجسم البسيط مركب من أجسام صغار لا تنقسم بالفضل  
بل بالقرض وقوله متعددة موجودة اذ تمايزها ينفي حينئذ عدميتها  
واذ لا واسطة يتعين وجودها وقوله قد يقال الى آخره يمكن أن يقال  
المراد بالعقائد الدينية المحمولات ولو تسميها كما يدل عليه ظاهر قوله  
فان حكم علي المعلوم بما هو من العقائد الدينية ولا يصدق المعلوم من  
الحيثية المذكورة على المحمولات لانها ليست المعلوم من حيث انه يتعلق  
به اثبات العقائد الدينية بل هي نفسها (وقال القاضي الأرموي موضوعه)  
ذات الله تعالى ونظر فيه في المواقف من وجهين على ما يعرف ثم ولا  
حاجة الى إيرادها هنا لطول الكلام عليهما وقالت طائفة منهم حجة  
الاسلام (موضوعه) الموجود من حيث هو بوجود ويمتاز علم الكلام  
عن العلم الالهي باعتبار ان البحث فيه على قانون الاسلام ونظر فيه في  
المواقف من وجهين أيضاً واختار فيها الأول (وقائده) التوقي من  
حضيض التقليد الى ذروة الايقان (ويرفع الله الذين آمنوا منكم والذين  
أوتوا العلم درجات) واسترشاد المسترشدين بإيضاح الحجة لهم الى عقائد  
الدين وإلزام المعاندين بأقامة الحجة عليهم وحفظ قواعد الدين من أن  
تزلز لها شبه المبطلين وإبتهاء العلوم الشرعية عليه فانه أساسها واليه يرجع  
أخذها واقتباسها فانه ما لم يثبت وجود صالح عالم قادر مكلف مرسل  
لرسل منزل للكتب لم يتصور علم تفسير وحديث ولا علم فقه وأصوله  
فكلها متوقفة على علم الكلام مقتبسة منه فالأخذ فيها بدون كيان  
على غير أساس \* وإذا سئل عما هو فيه لم يقدر على برهان ولا قياس \*  
بخلاف المستنبطين لما فاتهم كانوا عالين بحقيقته وان لم تكن فيما بينهم  
هذه الاصطلاحات المستحدثة فيما بيننا كما في علم الفقه بعينه (وغاية ذلك

كله) الفوز بسعادة المارين المطلوب لذاته فهو منتهي الأغراض وغاية  
الغايات (وشرفه) بشرف موضوعه وغايته ودلالته فإن موضوعه أعم  
الأمور وأعلاها فيتناول أشرف المعلومات التي هي مباحث ذاته وصفاته  
وأفعاله ولا شك أنه إذا كان المعلوم أشرف كان العلم به أشرف مع أن  
موضوعه مقيد بمحيية تبي عن شرفه أيضاً (وغايته) أشرف الغايات  
وأجدها ودلالته يقينية يحكم بصحتها صريح العقل بلا شائبة من الوهم  
وقد تأيدت بالقل وهي الغاية في الوثاقة إذ لا يبقى شبهة في صحة الدليل  
الذي تطابق فيه العقل والنقل قطعاً وهذه الأمور هي جهات شرف  
العلم لاتعدوها فهو إذا أشرف العلوم (واسمه) الكلام سمي به لأن  
عنوان مباحثه كان قولهم الكلام في كذا وكذا ولأن مسألة الكلام  
كانت أشهر مباحثة وأكثرها نزاعاً ولأنه يورث قسرة على الكلام  
في تحقيق الشرعيات والزام الخصوم ولأنه لقوة أدلته صار كأنه هو الكلام  
دون ما عدا من العلوم كما يقال للأقوى من الكلامين هذا هو الكلام  
(ومسائله) قضايا المدقة التي هي العقائد الدينية أو ما يتوقف عليه  
إثبات شيء منها توقفاً قريباً أو بعيداً كما مر

### المبحث الثالث في مبادئ أصول الفقه

المعروف كونه علماً وقيل اسم جنس لادخال اللام عليه فيقال الأصول  
والله جضع القاضي تاج الدين السبكي (ورد) بأن العلم المركب لا الأصول  
فقط بل الأصول بعد كونه تاماً في المباني أي في كل ما يمتنع عليه سواء  
كان ذلك في الحسيات كبناء الجدار على الأساس أو في المنهيات كبناء  
المسائل الجزئية على القواعد الكلية يقال خاصة في المباني المعهودة للفقه  
قالام للعهد (والوجه) أنه علم شخصي لأنه موضوع لأمر خاص هو

مجموع احدي الكثرتين الادراكات الخاصة أو المدركات الخاصة أعني  
 الكثرة الحاضرة المعينة في الذهن وان تركبت من مفاهيم كلية فسماء  
 حينئذ اما مجموع أمور محققة خاصة هي العلم بان الأمر للوجوب والعلم  
 بان النهي للتحريم الى غير ذلك أو مجموع عين الأمر للوجوب والنهي  
 للتحريم الى غير ذلك والعادة تعرفه مضافاً وعلماً فاعلى الأول (الأصول)  
 جمع أصل وهو لغة ما يبنى عليه الشيء ثم نقل في العرف لمعان منها  
 الراجح والقاعدة الكلية والدليل (فذهب بعضهم) الى ان المراد به في  
 التركيب الاضافي الدليل (وقال صاحب التلويح) انقل خلاف الأصل  
 ولا ضرورة للعدول اليه لان الابتناء كما يشمل الحسنى كابتناء السقف  
 على الجدار يشمل الابتناء العقلي فهنا يحمله على المعنى اللغوي وبلاضافة  
 الى الفقه الذي هو معنى عقلي يعلم ان الابتناء ههنا عقلي فيكون أصول  
 الفقه ما يبنى هو عليه ويستند اليه ولا معنى لاستند العلم ومبتهنا الا  
 دليله اهـ (والعقده) العلم بالأحكام الشرعية العمالية المكنسب من أدلتها  
 التفصيلية وسيأتي (وعلى الثاني) كما عرفه ابن الحاجب وصاحب التنقيح  
 العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى الفقه (فالعلم) إما الادراكات الخاصة أو  
 المدركات الخاصة كما تقدم أي العلم بالقضايا الكلية التي يتوصل بمعرفتها  
 الى استنباط الفقه توصلاً قريباً كما يستفاد من بابه السببية الظاهرة في  
 السبب القريب ومن اطلاق التوصل الى الفقه اذ في البعيد يتوصل الى  
 الواسطة ومنها الى الفقه فيخرج العلم بالقواعد العربية والكلام لاهما  
 من مبادي أصول الفقه والتوصل بهما الى الفقه ليس قريباً اذ يتوصل  
 بقواعد العربية الى معرفة كيفية دلالة الألفاظ على مدلولاتها الوضعية  
 وبواسطة ذلك يقتدر على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة وكذا  
 يتوصل بقواعد الكلام الى ثبوت الكتاب والسنة ووجوب صدقهما



ويتوصل بذلك الى الفقه (والتحقيق في هذا المقام) ان اللسان لم يخلق عبثاً ولم يترك سدى بل تعلق بكل فعل من أفعاله حكم من قبل الشرع منوط بدليل يخصه ليستنبط منه عند الحاجة ويقاس على ذلك الحكم ما يناسبه لتعذر الاحاطة بجميع الجزئيات فحصلت قضايا موضوعاتها أفعال المكلفين ومحولاتها أحكام الشارع على التفصيل فسمى العلم بها الحاصل من تلك الأدلة فقها ثم نظروا في تفاصيل الأدلة والأحكام وعمومها فوجدوا الأدلة راجعة الى الكتاب والسنة والاجماع والقياس والأحكام راجعة الى الوجوب والتدب والحرمة والكراهة والإباحة وتأملوا في كيفية الاستدلال بتلك الأدلة على تلك الأحكام اجمالاً من غير نظر الى تفاصيلها الا على طريق ضرب المثال فحصل لهم قضايا كلية متعلقة بكيفية الاستدلال بتلك الأدلة على تلك الأحكام اجمالاً وبيان طرقه وشرائطه ليتوصل بكل من تلك القضايا الى استنباط كثير من تلك الأحكام الجزئية من أدلتها التفصيلية فنبطوها ودونوها وأضافوا اليها من اللواحق والتمثات وبيان الاختلافات ما يليق بها وسموا العلم بها أصول الفقه فصار عبارة عن العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى الفقه ولفظ القواعد مشعر بقيد الاجمال ولا حاجة الى زيادة قيد على وجه التحقيق احترازاً عن علم الخلاف اذ لا سلم ان قواعد يتوصل بها الى الفقه توصلاً قريباً بل انما يتوصل بها الى المحافظة على الحكم المستنبط أو سدافعه ونسبته الى الفقه وغيره على السوية فان الجدل لي إما يجيب يحفظ وضعاً وإما معترض يهدم وضعاً الا ان الفقهاء أكثروا فيه من مسائل الفقه وبنوا نكاته عليها حتى توهم ان له اختصاصاً بالفقه والقواعد جمع قاعدة وهي قضية كلية يجعلها كبرى لصغرى سهلة الحصول يخرج الفرع من القوة الى الفعل وسهولة حصولها

لانظامها عن أمر محسوس كهذا نهي وأمر والمراد بالفرع الذي  
 يخرج يجعلها كبرى لتلك الصغرى من القوة الى الفعل حكم ذلك الجزئي  
 الذي حمل عليه كليه كأن يقال في قوله تعالى ولا تقربوا الزنا هذا أو لا  
 تقربوا الزنا نهي وفي قوله تعالى وأقيموا الصلاة هذا أو أقيموا الصلاة  
 أمر اذ لاختفاء في ان كلا من لا تقربوا الزنا وأقيموا الصلاة نهي  
 محسوس بحاسة السمع فاذا ضمنت اليه التقاعدة التي هي وكل نهي للتحريم  
 أو وكل أمر للوجوب انتظم منهما قياس من الشكل الاول هكذا  
 لا تقربوا الزنا نهي وكل نهي للتحريم وكذا يقال في الثاني فهنا  
 الترتيب يخرج الفرع الذي هو لا تقربوا الزنا للتحريم وأقيموا الصلاة  
 للوجوب من القوة الى الفعل وهذا معني التوصل القريب الى الفقه  
 ومثله من الفقه قولنا كل تصرف أوجب زوال الملك في الموصى به  
 فهو رجوع عن الوصية فاذا وجد بيع للموصى به مثلاً انتظمت  
 الصورة السهلة لاستنادها الى الحس وهي قولنا هذا تصرف أوجب  
 زوال الملك في الموصى به وبضم الكبرى اليها التي هي قولنا وكل تصرف  
 أوجب زوال الملك في الموصى به فهو رجوع عن الوصية يخرج الفرع  
 وهو هذا رجوع عن الوصية من القوة الى الفعل ذكره في شرح  
 تحرير الأصول بتصرف فالمراد بالقواعد الكلية المذكورة ما تكون إحدى  
 مقدمتي الدليل على مسائل الفقه أي اذا استدلت على مسائل الفقه بالشكل  
 الاول فكبراهي القضايا الكلية كقولنا هذا الحكم ثابت لانه حكم يدل  
 على ثبوته القياس وكل حكم يدل على ثبوته القياس فهو ثابت واذا  
 استدلت عليها بالملازمات الكلية مع وجود للملزوم فالملازمات الكلية هي  
 تلك القضايا كقولنا هذا الحكم ثابت لانه كمال دل القياس على ثبوت هذا الحكم  
 يكون هذا الحكم ثابتاً لكن القياس دل على ثبوت هذا الحكم فيكون

ثابتاً ولا يلزم ان تكون القاعدة الكلية مذكورة بعينها في مسائل  
 أصول الفقه بل يكفي ان تكون مندرجة في قاعدة أخرى مذكورة  
 في مسائله كقولنا كلما دل القياس على الوجوب في صورة النزاع  
 ثبت الوجوب فيها فان هذه القاعدة مندرجة في قولهم كلما دل قياس  
 على ثبوت حكم هذا شأنه ثبت هذا الحكم والوجوب من جزئيات  
 ذلك الحكم فكانه قبله كلما دل القياس على وجوب ثبت الوجوب  
 وهكذا فالقاعدة تكون من مسائل أصول الفقه بطريق التضمن (واعلم)  
 أن كل دليل من الأدلة السميعة انما يثبت به الحكم اذا استوفى شرائطه  
 المذكورة في علمها ولم يكن منسوخاً ولا معارضاً بمساو أو راجح وان  
 يكون قد أدى الى القياس وأي المجتهدين حتى لو خالف اجماعهم يكون  
 باطلاً فالقاعدة لا تصدق كلية الا اذا استوفت هذه الشروط والقيود  
 فالعلم بالمباحث المتعلقة بهذه الشرائط والقيود يكون علماً بالقاعدة  
 فتكون تلك المباحث من مسائل أصول الفقه والمتوصل هو المجتهد  
 لا المقلد فان المبحوث عنه في هذا العلم قواعد يتوصل بها المجتهد الى  
 الى الفقه اذ هو العلم بالاحكام من الأدلة التي ليس دليل المقلد منها  
 والمنعرون لمباحث التقليد في كتبهم مصرحون بان البحث عنه انما  
 وقع من جهة كونه في مقابلة الاجتهاد لا من جهة انه من أصول الفقه  
 هذا ملخص ما في التوضيح وحواشيه مع زيادة (وعرفه ابن السبكي) بانه  
 دلائل الفقه الاجمالية ومعرفتها (ونوقش الاولى) بان الدلائل ليست علماً  
 ولا صالحة للعمل على العلم لان حقيقة كل علم مسائله والدلائل  
 الاجمالية ليست مسائل فالتعريف بها تعريف بالمباين (ونوقش الثاني) بان  
 معرفة الأدلة تصورها وهو ليس أصول الفقه (وأجيب عنها) بأن  
 الكلام على حذف مضاف أي مسائل الدلائل الاجمالية أي المسائل

الى موضوعها الدلائل ومحوها أحوال تلك الدلائل كقولنا الامر  
 بفيد الوجوب حقيقة والنهي بفيد الحرمة حقيقة وقولنا العام يتمسك به  
 في حياته صلى الله عليه وسلم والعام بخصوص حجة فيما بقي وعلى هذا  
 القياس فإن الامر الي قولنا أصول الفقه القواعد التي يبحث فيها عن  
 أحوال الدلائل الاجمالية ليتوصل بها الي الفقه أو معرفة تلك القواعد  
 أي التصديق بها والمراد بالاجمالية الكلية أي التي لم تعين فيها الجزئيات  
 كطلاق الامر والنهي وفعل النبي والاجماع والقياس والاستصحاب  
 المبحوث عن أولها بأنه للرجيب حقيقة والثاني بأنه للحرمة كذلك  
 والباقي بأنها جميع وغير ذلك نخرج بالا بالاجمالية الدلائل التفصيلية نحو  
 أقبموا الصلاة ولا تقربوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة  
 كما أخرجه الشيخان والاجماع علي ان لبنت الابن السدن مع بنت  
 الصلب حيث لا عاصب لها وقياس الارز علي البر في امتناع بيع بعضه  
 ببعض الا مثلاً بمثل يدا بيد كما رواء مسلم واستصحاب الطهارة لمن  
 شك في بقائها فليست أصول الفقه وإنما يذكر بعضها في كتبه للتمثيل  
 وأسبق من التعريفين المرجحات التي هي طرق استفادة أدلة الفقه  
 التفصيلية وصفات المجتهد التي هي طرق مستفيدها المعبر عنها بشروط  
 الاجتهاد لما قاله في منع الموانع من أنها ليست من الاصول وإنما تذكر  
 في كتبه لتوقف معرفته علي معرفتها لأنها طريق اليه قال وذكرها  
 حينئذ في تعريف الاصولي كذا كرههم في تعريف الفقيه ما يتوقف  
 عليه الفقه من شروط الاجتهاد حيث قالوا الفقيه المجتهد وهو ذو  
 الدرجة الوسطي عربية وأصولاً الي آخر صفات المجتهد وما قالوا  
 الفقيه العالم بالاحكام هذا كلامه الموافق لظاهر كلامه هنا في ان  
 المرجحات وصفات المجتهد طريق للدلائل الاجمالية الذي بنى عليه مالم

يسبق اليه كما قال من اسقطها من تعريفى الاصول انتهى محلي (والحاصل)  
ان المصنف ادعى في منع الموانع دتاوى أربعاً (أولها) ان المستفاد  
بالمرجحات وصفات المجتهد الدلائل الاجالية كما يؤخذ من ظاهر  
تعريفه للاصولى هنا به العارف بها وبطرق استفادتها ومستفيدها  
(ثانيها) ان المرجحات وصفات المجتهد ليستا من مسمى الاصول (ثالثها)  
انما ذكرت في كتب الاصول لتوقف معرفته على معرفتها (رابعها)  
ان القوم ذكروا في تعريف الفقيه ما يتوقف عليه اتفقته فندج  
المصنف على متوالهم في تعريف الاصولى بما يتوقف عليه الاصول ثم  
قال العلامة المحلى وأنت خير مما تقدم بأنها طريق للدلائل التفصيلية  
وكان ذلك سري اليه من كون التفصيلية جزئيات الاجالية وهو  
متدفع بان توقف التفصيلية على ما ذكر من حيث تفصيلها المقيد للاحكام  
على ان توقفها على صفات المجتهد من ذلك من حيث حصولها للمرء  
لا معرفتها والمعتبر في مسمى الاصول معرفتها لا حصولها كما تقدم كل  
ذلك فقوله وأنت خير شروء في الاعتراض على المصنف برد ثلاث  
من تلك الدتاوى فريد الاولى منها بان المرجحات وصفات المجتهد طرق  
للدالة التفصيلية من حيث تفصيلها لا من حيث كونها جزئيات الاجالية  
ورد الثالثة بقوله على ان توقفها أى الادلة على صفات المجتهد من حيث  
حصولها أى قيامها للمرء لا من حيث معرفتها ورد الرابعة بقوله والمعتبر  
في مسمى الاصولى معرفتها لا حصولها يعنى ان ما تضمنته هذه الدعوى  
من التسوية بين الاصولى والاصول فى أن كلا متوقف على صفات  
المجتهد من حيث معرفتها غير قوم فان المنع في تعريف الاصولى  
الصفات من حيث المعرفة والتوقف عليه الاصول الصفات من حيث  
القيام بالشخص لا من حيث المعرفة ورد اثنتاىة بانهم انما ذكروها

لكونها من مسمى الأصول لتوقف استفادة الأحكام من الأدلة عليها  
 لا لتوقف معرفته على معرفتها كما أشار لذلك بقوله ولتوقف استفادة  
 الأحكام منها التي هي الفقه على المرجحات وصفات المجتهد على الوجه  
 السابق ذكرها في تعريف الأصول الموضوع لبيان ما يتوقف عليه  
 الفقه من الأدلة لكن الاجالية لا التفصيلية ثم قال وبالجملة فظاهر ان  
 معرفة الدلائل الاجالية المذكورة في الكتب الخمسة لا تتوقف على  
 معرفة شيء من المرجحات وصفات المجتهد المعقود لها الكتابان الباقيان  
 لكونها من الأصول فالصواب ما صنعوا من ذكرها في تعريفه كأن  
 يقال أصول الفقه دلائل الفقه الاجالية وطرق استفادة ومستفيد  
 جزئياتها وقيل معرفة ذلك ولا حاجة الى تعريف الأصولي للعلم به  
 من ذلك ذكره المحقق المحلى في شرح جمع الجوامع وقوله دلائل  
 الفقه أى مسائلها على ما مر (وموضوعه) كما قال الجمهور الأدلة  
 السبعة من حيث أثبات الأحكام بها والأحكام من حيث ثبوتها بالأدلة  
 فانه يبحث فيه عن الأعراض الذاتية اللاحقة للأدلة من حيث اثباتها  
 للأحكام وعن الأعراض اللاحقة للأحكام من حيث ثبوتها بالأدلة  
 فجميع مباحث أصول الفقه راجع الى اثبات أعراض ذاتية للأدلة  
 والأحكام من حيث أثبات الأدلة للأحكام وثبوت الأحكام بالأدلة  
 بمعنى ان جميع محمولات مسائل هذا الفن هو الاثبات والاثبت وبما له  
 وقع في ذلك كالمرجحات فيكون موضوعه الأدلة والأحكام من تلك  
 الحيثية وعن المولى الفتازاني انه قال وظنى أنه لا خلاف في المعنى لان  
 من جعل الموضوع الأدلة جعل المباحث المتعلقة بالأحكام من الثبوت  
 راجعة الى أحوال الأدلة من حيث الاثبات قليلا لكثرة الموضوع فانه  
 أليق بوحدة العلم من الوحدة بالحيثيات كما جعل المباحث المتعلقة بأحوال

الادلة من حيث الاثبات راجعة الى أحوال الاحكام من حيث الثبوت  
من جمل الموضوع هو الاحكام على ما قاله الامام الفزالي في كتاب  
معيان العلوم ان موضوع أصول الفقه هو الاحكام من حيث ثبوتها  
بالادلة ومن جعل الموضوع كلا الامرين أراد التوضيح والتفصيل  
(فان قلت) كيف يصح جعل جميع محولات مسائل هذا الفن هو الاثبات  
والثبوت مع تقييد الموضوع الذي هو الادلة والاحكام بهما وقيد  
الموضوع لا يكون محولا (قلت) لعل التقييد صحة الاثبات والثبوت والمحمول  
فسيهما اه وتقدم جواب آخر في موضوع المتعلق والمراد بالبحث عن  
اعراضه الذاتية جعلها إما على موضوعه كقولنا الكتاب يثبت الحكم أو  
على أنواعه كقولنا الامر يفيد الوجوب أو على اعراضه الذاتية كقولنا  
العام يتسلكه في حياته صلى الله عليه وسلم أو على أنواعها كقولنا العام  
الخاص حجة فيما بقي وما ذكر من ان الحمل على الكتاب حمل على  
الموضوع هو ما مشي عليه في التلويح وتبعه صاحب فصول البدائع  
وغيره قال في شرح تحرير الاصول ووقع في التلويح ان هذا الحمل على  
موضوع العلم وهو سهو كما نبه عليه المصنف فيما كتبه على البدائع  
وقال فيه الدال على الموضوع اذا أفاد مسمى كلياً فاللوضوع هو ما  
صدق عليه والحمل في المسائل قلما يقع عليه نفسه بل كما أفاد في المصنف  
رحمه الله تعالى حال القراءة عليه ان موضوع العلم لا يكون موضوعاً  
في شيء في مسائل العلم الا اذا قلنا ان موضوع علم الكلام ذات الله  
( وفيه نظر ) فقد وقع موضوعاً في مسائل علم الحساب والهندسة  
وغيرهما كما تقدم ( قال في التلويح فان قلت ) فا بالعلم يجعلون من مسائل  
الاصول اثبات الاجماع والقياس للاحكام ولا يجعلون منها اثبات  
الكتاب والسنة لها ( قلت ) لان المقصود بالنظر للفن هو الكسبيات

المقتقرة الى الدليل وكون الكتاب والسنة خجة بمنزلة البديهي في نظر  
الاصولي لتقرره في الكلام وشهرته بين الانام بمخلاف الاجماع والقياس  
ولهذا تعرضوا لما ليس اثباته للحكم يتنا كالتقراء الشاذة وخبر الواحد  
اه وعلم بما تقدم ان الحل في قولنا الامر يفيد الوجوب حمل على نوع  
الموضوع (واعلم) ان المحكوم عليه في المحصورات كقولنا الامر  
لوجوب هو الطبيعة من حيث انها تصلح للأطباق على الجزئيات  
وحينئذ يتعدي الحكم الى الاشخاص فالحكم عليها بالعرض كيف لا  
والمحكوم عليه في الحقيقة الامر الحاصل في النفس وهو الطبيعة دون  
الافراد الا أنه من حيث الانطباق على الجزئيات وأما المحكوم عليه في  
الطبيعية فهو الطبيعة لامن تلك الحشية ولذا لا يحمل عليها الا ما لا  
يتعدي الى الافراد كالنوعية ولذا لا تعد من مسائل العلوم لعدم كليتها  
فاندفع (ما قبل) ان المبحوث عنه في مسائل الاصول الدلائل التفصيلية  
لاهما من المحصورات المحكوم فيها على الافراد فانه مبنى على رأى  
مرجوح حكاه عبد الحكيم في حواشي القطب أفاضه بعض مشايخنا (قال في  
التلويح) واعلم ان العوارض الذاتية للادلة ثلاثة أقسام (الاول)  
العوارض الذاتية للمبحوث عنها في الفن وهي كونها مثبتة للإحكام  
(والثاني) ما ليست بمبحوث عنها لكن لها مدخل في حقوق ما هي  
مبحوث عنها ككونها عامة أو مشتركة أو خبر واحد وأمثال ذلك  
(والثالث) ما ليس كذلك ككونها ثلاثية أو رباعية قديمة أو سادنة وغيرها  
فالقسم الاول يقع محمولات في القضايا التي هي مسائل هذا العلم والقسم  
الثاني يقع أوصافاً وقيوداً لموضوع تلك القضايا كقولنا الخبر الذي يرويه  
واحد يوجب غلبة الظن بالحكم وقد يقع موضوعاً لتلك القضايا كقولنا  
العام يوجب الحكم قطعاً وقد يقع محمولاً فيها نحو النكرة في موضع



التفرقة عامة وكذلك الاعراض الذاتية للحكم ثلاثة أقسام (الاول)  
 ما يكون مبهوراً عنه وهو كون الحكم ثابتاً بالأدلة (الثاني) ما يكون له  
 مدخل في حقوق ما هو مبهور عنه ككونه متعلقاً بفعل البالغ والصبي  
 (الثالث) ما لا يكون كذلك (فالاول) يكون محمولا في مسائل هذا العلم  
 (والثاني) يكون أوصافاً وقيوداً لموضوعات تلك المسائل وقد يقع  
 موضوعاً أو محمولا كقولنا الحكم المتعلق بالعبادة يثبت بخبر الواحد  
 ونحو قولنا العقوبة لا تثبت بالتقياس ونحو زكاة الصبي عبادة (وأما  
 الثالث) في كل من القسمين فمعزل عن هذا العلم وذلك كالامكان  
 والقدم والحدوث والبساطة والتركيب وكون الدليل جملة اسمية أو  
 فعلية ثلاثي الافراد أو رباعياً معرباً أو مبنيّاً الى غير ذلك مما ليس له  
 دخل في الاثبات والتهبوت اه بتصرف من التوضيح والتلويح (وأما  
 فائدة) فهي كما في فصول البدائع معرفة الاحكام الربانية بقدر الطاقة  
 الانسانية لينال بالسبر على موجبها السعادة الدنيوية والكرامات  
 الاخرية (قيل) لو كانت فائده معرفة الاحكام لكانت قواعده كافية  
 فيها وليست كذلك بل لابد من جزء آخر باحث عن الادلة التفصيلية  
 ليحصل الغرض (أجيب) بان الادلة التفصيلية وما يعرضها مندرجة  
 تحتها من حيث هي أدلة وان لم تكن ملحوظة بخصوصياتها كما ان فائدة  
 المنطق الذي هو جميع قوانين الاكتساب هي صون الذهن عن الخطأ  
 في طرقه ويندرج جميع الطرق من حيث انها كاسبة وان لم يلاحظ  
 خصوصياتها (وتحقيقه) ان في الادلة التفصيلية ثلاثة أمور جهات دلالتها  
 على الاحكام وحصول تلك الجهات فيها وأعيانها (فالاولى) التي هي  
 قوانين الاستنباط معلومة مينة هنا (والثانية) لاحتياج الى البيان  
 والثالثة وظيفة الفقه فلم يذكر من قوانين الاستنباط شيء الا فيه

(واستمداده) كما في مختصر ابن الحاجب وفصول البدائع (من الكلام  
والعربية والاحكام) فن الكلام لان غير الكتاب من الادلة الشرعية  
مستند اليه في الحجية وحجيته موقوفة على معرفة الباري ليعلم وجوب  
امثال ما كلف به بخطاب مفترض الطاعة وهي معرفة حدوث العالم  
عندنا ولان حجية الكتاب موقوفة على صدق الرسول المبلغ وهو  
على دلالة المعجزة المقصود بها اظهار صدق من ادعى انه رسول الموقوفة  
على شيئين (أحدهما) امتناع تأثير غير قدرة الله تعالى لتتمذرا المعارضة  
وهو موقوف على بيان ان جميع الافعال مخلوقة لله تعالى (ثانيهما)  
اثبات ان الله تعالى قادر عالم مهيد ليوحد المعجزة على وفق دعوى  
النبي وكل ذلك من علم الكلام (ويستمد أيضا) من العربية لان الكتاب  
والسنة عربيان والاجماع والقياس راجعان اليهما (ومن الاحكام) أي  
تصورها لان اثباتها ونفيها للدلالة المقصودين فيها نحو الامر موجب  
والنهي ليس بموجب وللأفعال في الفروع نحو الوتر واجب والنفل  
ليس بواجب وكذا اثبات شيء لها أو نفيه عنها نحو وجوب الشيء  
يقتضي حرمة ضده أو لا يقتضيها لا يمكن بدون تصورها اه باختصار  
(وشرفه) بشرف موضوعه وفائده (وواضعه) إمام الأئمة وحبر الامه  
أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه يقال انه أول من  
دَوَّن في أصول الفقه على سننيل الاستقلال صنف فيه كتاب الرسالة  
بالتحاشي ابن المهندي (ومسائله) قضايا التي يطلب نسبة محمولاتها الى  
موضوعاتها نحو المفهوم الآلقب حجة (ويختصر) في المبادئ والادلة  
السمعية والاجتهاد والتعادل والتراجيح (ووجه الحصر) ان المذكور  
فيه إما أن يكون مقصوداً بالذات أولاً (الثاني) المبادئ (والاول) إيمان  
يبحث فيه عن نفس استنباط الاحكام وهو الاجتهاد أو عما تستنبط هي

منه إما باعتبار ما يمارضه وهو التعادل والتراجع عند التعارض أولاً  
 وهو الأداة السمعية وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال  
 المعقود لها الكتب الخمسة في جمع الجوامع كما عقد فيه للتعادل  
 والتراجع الكتاب السادس والاجتهاد وما يتبعه من التقليد وأحكام  
 المقلدين وآداب الفتيان وما ضم إليه من علم الكلام المفتوح بمسئلة التقليد  
 في أصول الدين المختتم بما يناسبه من خاتمة التصوف الكتاب السابع  
 وافتتحه بالمقدمات لتوقف مسائل العلم عليها وافتتحها بتعريفه ليتصوره  
 طالبه بما يضبط مسائله الكثيرة ليكون على بصيرة في طلبها اذ لو طلبها  
 قبل ضبطها لم يأمن فوات ما يرجيه \* وضياح الوقت فيما لا يضيئه \* كما  
 تقدم ثم هذه المقدمة مقدمة كتاب وان كانت متضمنة لمقدمة العلم نظراً  
 لبعض مدلولها وهو الحدد (والفرق) بينهما ان مقدمة الكتاب اسم لطائفة  
 من كلامه قدمت امام المقصود لارتباطها بها وانتفاع بها فيه سواء  
 توقف عليها أم لا ومقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع في العلم كعرفة  
 حده وموضوعه وغاياته وعرف الاصولي لقوله في كتاب السنة وانما يتكلم  
 الاصولي في المساني لان بحثه في لافي المعنى النفسى ولقوله في الكتاب الثالث  
 واعتبر آخرون الاصولي في الفروع ثم عرف الحكم المتعارف عند الاصوليين  
 اذ بيته الاصولي تارة وينفيه أخرى وقوله ومن ثم لاحكم الالفة فربيع  
 عليه وذكر مسألة الحسن والتبجح رداً على المعتزلة مقدماً ما اتفق عليه  
 تحريراً لحل النزاع ومسئلة وجوب شكر النعم وما يبعدها متابعة للاستصحاب  
 وان ذكرهما على سبيل التزل أو اكتفاء بالاشارة الى التزل حيث أفردهما  
 بالذكرة مع فهمهما بما قبلهما وما بعدهما (وقوله والصواب الخ) كالاستثناء  
 من قوله في تعريف الحكم المتعلق بفعل المكلف (وقوله ويتعلق  
 الأمر الخ) من متعلقات الحكم (وقوله فان اقتضى الخطاب الخ)

تقسيم للخطاب التكليفي وإشارة إلى تعريف الأحكام التكليفية (وقوله  
وان ورد سبباً الخ) تقسيم للخطاب الوضحي فهو قسم ماقبله (وقوله  
والفرض والواجب مترادفان) لما كان من أقسام خطاب التكليف  
الايجاب الذي متعلقه الواجب كان مظنة سؤال عن مرادفة الواجب  
للفرض لاستنباه معناهما فبين ذلك به وكذا قوله (والمندوب الخ) وقوله  
(ولا يجب المندوب الخ) بيّن به ان المندوب الذي هو متعلق التندب  
لا يتقلب بالشروع فيه إلى الواجب الذي هو متعلق الايجاب (وقوله  
والسبب ما يضاف الخ) شروع في بيان أقسام متعلق خطاب الوضع  
قسم خطاب التكليف وفيه من الارتباط والمناسبة ما لا يخفى (وقوله  
والأداء الخ) متعلق بالخدمة بواسطة تعلّقها بالعبادة وكذا المسائل  
بعده (وقوله والدليل الخ) شروع في بيان الدليل الواقع في تعريف  
الفقه أو في تعريف الأصول تأمل (وقوله والحد الخ) لما كان تصور  
موضوعات مسائل هذا الفن ومحمولاتها الذي هو من مبادي العلم  
التصورية متوقفاً على حدها ناسب أن يحد أخذ وذكره عقب الدليل  
لما أنه يفيد التصور والدليل التصديق (وقوله والكلام في الأزل الخ)  
قدم هاتين المسئلتين المتعلقةتين بالمدلول في الجملة على النظر المتعلق بالدليل  
الذي الكلام فيه لاستنباهه ما يطول (قال سم) وقد يوجه ذكرهما  
دون مسائل المدلول السابقة والآية بان ذلك إشارة إلى أن ما يتعلق  
بالمدلول يناسب أن يقدم من حيث أنه المقصود بالذات وان يؤخر من  
حيث أنه فرع عن الدليل وأن يوسط في أثناء الكلام عليه من حيث  
أنه لشدة ارتباطه واحتياجه إليه كأنه منه وكأنهما شيء واحد اه  
(وقوله مسألة الحسن المأذون فيه) ذكر هذه المسئلة لبيان أنواع  
الحسن والتبيح للذين وقع الخلاف فيما بين أهل السنة والاعتزال

ولبيان الخلاف في بعض ماصدق الحسن والتقيح وقوله (مسئلة جائز الترك ليس بواجب) ذكر هذه المسئلة اشارة الى انه ليس كل بائع ماعقل مخاطباً ويرجع ذلك الى تخصيص المكلف الواقع في تعريف الحكم فهو من قبيل والصواب امتناع النخ وذكر قوله (مسئلة الامر بواحد من اشياء معينة يوجب واحداً لا بعينه وقيل يوجب الكل أو يسقط بواحد وقيل الواجب معين فان فعل غيره سقط وقيل ما يختاره المكلف) اشارة الى أن الفعل الواقع في تعريف الحكم لا يلزم أن يكون معيناً على الأول والاخير ويلزم أن يكون معيناً على الثاني والثالث الا أنه يسقط بفعل واحد عليهما وذكر (مسئلة فرض الكفاية مهم يقصد حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله) اشارة الى أن الفعل الواقع في تعريف الخطاب تارة يكون مقصوداً بالذات حصوله من كل مكلف وتارة يكون المقصود حصوله في ذاته يقطع النظر عن الفاعل وذكر قوله (مسئلة الاكثر ان جميع وقت الظهر جوازاً ونحوه وقت لأداة) اشارة الى انه لا يلزم ايقاع الفعل المخاطب به عقب الخطاب فيما جعل الشارع لفعله وقتاً موسعاً ولا العزم عايه فهي من متعلقات الحكم وذكر (قوله مسئلة المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق الا به واجب) أي بوجوب الواجب اشارة الى أن الخطاب المتعلق بفعل المكلف هل يتحقق بما يتوقف عليه ذلك الفعل أيضاً أم لا فيكون ايجابه بدليل آخر وأتى بقوله (مسئلة مطلق الامر لا يتناول المكروه) اشارة الى أن الخطاب المتعلق بطلب الفعل لا يتعلق بما هو مكروه من ذلك الفعل فهو تخصيص للفعل الواقع في تعريف الحكم وقصره على بعض افراده وأتى بمسئلة (يجوز التكليف بالحال) اشارة الى أن الفعل الواقع في تعريف الحكم لا يلزم أن يكون مقدوراً للمكلف والحكمة حينئذ في

الخطاب اختبار المكلف هل يمثل أم لا وقوله (مسئلة الآخر أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في صحة التكليف) إشارة إلى أن الفعل المخاطب به لا يلزم أن يكون ممكناً إيقاعه عقب الخطاب به وأنى (بقوله مسئلة لا تكليف إلا بفعل فالمكلف به في التنبه الكف أي الانتهاء) إشارة إلى أن الخطاب الواقع في تعريف الحكم ليس خاصاً بالأمر بل عام له وللتنبه لأن الفعل المأخوذ في تعريف الحكم صادق بالكف المكلف به في التنبه وأنى بقوله (مسئلة يصح التكليف ويوجد معلوماً للأمر أنه لا يلزم أن يكون كل فعل كلف به مقدوراً وقوعه) للإشارة إلى أنه لا يلزم أن يكون كل فعل كلف به مقدوراً للمكلف فهو من قبيل يجوز التكليف بالحال وقوله (خاتمة الحكم قد يتعلق بأمرين) إشارة إلى أن الفعل الواقع في تعريف الحكم صادق بالجنس المتحقق في فردين يعني أن الفعل المخاطب به تارة يكون واحداً وتارة يكون متعدداً والمتعدد تارة يتعلق به الخطاب على وجه يمتنع الجمع بينهما أو يجوز فأنحصرت المقدمة في بيان حد العلم والأصولي وحد الحكم والدليل وما يتعلق بهما غير أنه ذكر بعض ما يتعلق بالمطلوب أثناء ما يتعلق بالدليل بخلاف ما ذكر في الكتاب الأول والثاني مما هو وسيلة إلى إقادتهما الأحكام فانه خاص بهما فلذا لم يذكره في المقدمة

﴿ الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال ﴾

﴿ المشتغل عليها الكتاب ﴾

(اعلم) أن الفرض إقادته الحكم الشرعي لكن إقادته موقوفة على إقادته المعنى فلا بد من البحث فيه أولاً عن إقادته المعنى كالبحث

عن العام والخاص والمشارك والحقيقة والجواز وغيرها من حيث انها  
تفيد المعنى وثانياً عن افادته الحكم الشرعي كالبحث فيه عن الامر  
من حيث انه يفيد الوجوب وعن النهي من حيث انه يفيد الحرمة  
والوجوب والحرمة حكمان شرعيان ( والمراد ) بالمباحث المتعلقة بافادته  
المعنى ماله مزبد تعلق بافادة الحكم ولم يبين في علم العربية مستوفي  
كالخصوص والعموم والاشتراك والتزادف ومحوها لا كالأعراب والبناء  
والتعريف والتشكيك واسمية الجملة وفعليتها وغير ذلك مما يبين مستوفي في علم  
العربية وان تعلق بافادة المعنى وهذه المباحث المتعلقة بافادة الكتاب المعنى  
والحكم الشرعي وان لم نختص به لجرباتها في السنة أيضاً الا انه لما كان  
متواتراً محفوظاً كانت به البق والصق وقوله ( الكتاب القرآن ) ليس  
هذا تعريفاً حقيقياً لماهية الكتاب بل اسمي الغرض منه تشخيصه في  
جواب أي كتاب تريد وقوله ( والمعنى به الخ ) تعريف اسمي تمييز  
القرآن عمالاً يسمي به من الكلام وقوله ( ومنه البسلة لا ماقول الخ )  
راجع لتوضيح الكتاب اذ لا يخفى ان ذلك مما يميزه بأنه مائت بعضية  
البسلة منه دون ما نقله آحاداً وكذا قوله ( والسبع متواترة ) وما بعده  
فكان ذلك من جهة التعريف ومتعلقاته ثم قال ( والحق ان الادلة الثقلية  
قد تفيد اليقين بالضمم تواتر او غيره ) أي ثبت الحكم وبعدان عرف  
المنطوق بأنه ( ما ) أي معنى ( دل عليه اللفظ في محل التعلق ) قال ( وهو نص  
ان أفاد معنى لا يحتمل غيره ظاهر ان احتمل مرجوحاً ) أي اللفظ  
الدال في محل التعلق نص ان كان كذا وظاهر ان كان كذا وبعد ان  
عرف المفهوم بأنه ( ما ) أي معنى ( دل عليه اللفظ لافي محل التعلق )  
وقسمة الى مفهوم موافقة ومخالفة وبين ان دلالاته قياسية أو لفظية على  
الخلافاً قال ( المفاهيم الا اللب حجة لغة وقيل شرعاً ) وأراد باللب

الاسم الجامد وبعد ان بين ان الامر حقيقة في القول المخصوص مجاز  
في الفعل وحده بانه (اقتضاء فعل غير كف مدلول عليه بغير كف)  
وحكي الخلاف في ان له صيغة مخصصة أم لا وذكر المعاني التي ترد لها  
هذه الصيغة قال (انه لطلب للماهية لا لتكرار ولا مرة وان المرة  
ضرورية) وقال (الامر يستلزم القضاء وقاد الاكثر القضاء من جديد)  
وقال (الامر) أي النفس (شيء معين نهى عن ضده الوجودي اما اللفظي  
فليس عين النهي قطعاً ولا يتضمنه) وقال (الامر ان غير متعاقبين بغير  
متماثلين غير ان) أي يفعل بكل منهما (والتعاقبان بمتماثلين ولا مانع  
من التكرار والثاني غير معطوف قبل معدول بهما) الخ ما قاله وبعد  
ان صرف التهي بانه (اقتضاء كف عن فعل لا بقول كف) قال (ومطلق  
النهي التحريم وكذا التنزيه في الاظهر للفساد شرعاً) وبعد ان عرف  
العام بانه (لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وبين انه من  
عوارض الالفاظ قبل والمعاني قال (ومدلوله كلية) أي محكوم فيه  
على كل فرد مطابقة وقال (ودلالته على أصل المعنى قطعية وعلى كل  
فرد بخصوصه ظنية) قال (وتمسك بالعام في حياته صلى الله عليه وسلم  
قبل البحث عن المخصص الى آخر ما قال وبعد ان عرف التخصيص  
بانه (قصر العام على بعض أفراده) وبين محله بقوله (والقابل له حكم  
ثبت لمتعدد) وحكمه بقوله (والحق جوازه الى واحد ان لم يكن لفظ العام  
جمعاً) الى أقل الجمع ان كان قال (والمخصص قال الاكثر حجة وقيل  
غير حجة) وبعد ان عرف المطلق بانه (الدال على الماهية بلا قيد)  
قال (المطلق والمقيد كالعام والخاص) أي الكتاب يقيس بالكتاب  
وبالسنة الى آخر ما هو مذكور في العام ويؤول الى قولنا المطلق  
يثبت الحكم فيما بقي بعد التقييد وقال (الظاهر ما دل دلالة ظنية) أي



فهو يثبت الحكم فلنا وقال ( والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح  
 فان حمل لدليل فصحيح ) أى فهو يثبت الحكم الى آخر ما قال وبعد  
 ان عرف المجمل بانه ( ما لم تنضح دلالة ) وذكر ( ان الاصح وقوعه  
 فى الكتاب والسنة ) قال ( والمختار ان اللفظ المستعمل لمعنى تارة ولمعنيين  
 ليس ذلك المعنى أحدهما يحمل فان كان أحدهما فيعمل به ويوقف الآخر )  
 فان ذلك فى قوة لا يثبت الحكم ويثبت وبعد ان عرف البيان ( بانه  
 اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي ) قال ( وانما يجب لمن  
 أريد فهمه اتفاقاً ) أى فهو يثبت الحكم وأما تعرضه لمبحث الاشتقاق  
 فله قال ( المفاهيم الا للقلب حجة ) والمراد من القلب الاسم الجامد  
 فيلزم التعرض للاشتقاق ليعرف المشتق المحتج بفهمه وتعرضه لمباحث  
 الدلالات والموضوعات اللغوية من المستنبعات فان استفادة الاحكام عن  
 الادلة متوقفة على فهم معانى الالفاظ

### ﴿ وأما الكتاب الثانى فى السنة ﴾

فانه بعد ان عرفها بانها ( أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وافعاله ) وعقد  
 مبحثنا للأخبار بقوله ( الكلام فى الأخبار ) وعرف فيه كلامنا الخبر  
 والانشاء لما أن اقواله صلى الله عليه وسلم مشتملة عليهما كما أنه بين مستند  
 غير الصعابى فى الخاتمة بانها ( قراءة الشيخ ) الخ مقال مناسبة ذكر  
 الرواية قال ( خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقرينة ) أى فهو يثبت الحكم  
 اذا وجدت لا اذا فقدت وقال ( يجب العمل به فى الفتوى والشهادة  
 اجماعاً ) الى آخر مقال وقال ( المختار وفقاً للسماعى وخلافاً للمتاخرين  
 ان تكذيب الاصل الفرع لا يسقط المروي ) أى فهو يثبت الحكم  
 وقال ( لا يقبل بخون وكافر وكذا سبى فى الاصح فان عمل فبلغ قاضى

قبله عند الجمهور) الى آخر ما قال أي فيثبت بجزءه الحكم وقال بعد ان عرف المرسل بأنه (قول غير الصحابي قال صلى الله عليه وسلم كذا) قال (والصحيح رده) الى آخر ما قال أي فلا يحتاج به وقال (الاكثر على جواز نقل الحديث بالمعنى للعارف) أي فهو يثبت الحكم وقال (الصحيح يحتاج بقول الصحابي قال صلى الله عليه وسلم وكذا عن علي في الاصح ثم قال (والاكثر يحتاج بقوله من السنة فكنا معاشر الناس أو كان الناس يفعلون في عهده صلى الله عليه وسلم الى آخره

### ﴿وأما الكتاب الثالث في الاجماع﴾

فانه بعد ان عرفه بأنه (اتفاق مجتهدى الامة بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على أي أمر كان) كان الصحيح امكانه وانه حجة في الشرعيات وانه قطعي حيث اتفق المتبرون لاجتدوا كالكوفي أي فهو يثبت الحكم

### ﴿وأما الكتاب الرابع في القياس﴾

فانه بعد ان عرفه بأنه (حمل معلوم على معلوم لمساواة في علة حكمه عند الحامل) قال (والصحيح حجة أي لعملة كثير من الصحابة متكررا شائعا مع سكوت الباقيين) ثم ذكر ان أركانه أربعة (الاول الاصل) وهو محل الحكم المشبه به (الثاني حكم الاصل) ومن شروطه ثبوته بغير القياس (الثالث الفرع) وهو محل المشبه بالاصل (الرابع العلة) وهي المعرف للحكم فعنى كون الاسكار علة انه معرف أي علامة على حرمة السكر كالخمر والتبديد ومن شروط الالحاق بها اشتغالها على حكمة تبين المكلف على الامثال وتصلح شاهدا لاناطة الحكم بالعلة ومن

شروطها (أن تكون وصفا ضابطا لحكمة كالسفر في جواز التصريح مثلا  
 لافس الحكمة كالمشقة في السفر لعدم اضبطها) الى آخر ما قال ثم  
 قال (وهو جلي وخفي) (فالجلي) ما قطع فيه بنى الفارق أو كان  
 احتمالا ضعيفا أي فيحتاج به (والخفي) خلافه (وبالجملة) فجميع ما ذكر  
 في هذا الكتاب من بيان أركانه وشروطها وبيان مسالك العلة  
 وقوادحها من اللبثات وهي في الحقيقة راجعة للبحث عن حال القياس  
 لان البحث عن ما يتعلق بالاجزاء بحث عما يتعلق بالكل

### ﴿ وأما الكتاب الخامس في الاستدلال وأنواعه ﴾

وعرفه بأنه (دليل ليس بنص من كتاب أو سنة ولا إجماع ولا قياس)  
 فيدخل فيه (القياس الاقتراضي والاستثنائي) ويأتيهما في المنطق ويدخل  
 فيه أيضاً قول العلماء الدليل يقتضي أن لا يكون الامر كذا خوفاً  
 الدليل في كذا المعنى مفقود في صورة النزاع فبقي هي على الأصل الذي  
 اقتضاه الدليل مثلاً الدليل يقتضي امتناع تزويج المرأة مطلقاً وهو ما فيه  
 من اذلالها بالوطئ وغيره الذي تأباه الانسانية لشرفها خوفاً هذا  
 الدليل في تزويج الولي لها فجاز لكامل عقله وهذا المعنى مفقود فيها فيبقى  
 تزويجها نفسها الذي هو محل النزاع على ما اقتضاه الدليل من الامتناع  
 ويدخل فيه (الاستقراء) هو تتبع جزئيات كلي ليثبت حكمها له ثم ان  
 كان تاماً بان تبعت كل الجزئيات الا محل النزاع فهو قطعي في محل  
 النزاع والا فظني ويدخل فيه (الاستصحاب) وهو ثبوت أمر في  
 الزمن الثاني لثبوت في الاول لفقد ما يصلح للتغيير من الاول الى الثاني  
 كقولنا لا زكاة فيما حال عليه الحول من عشرين ديناراً ناقصة تزويج  
 رواج الكاملة بالاستصحاب ثم قال (قال علماءنا استصحاب العدم الأصلي

والعموم أو النص الى ورود المغير وما دل الشرع على ثبوته لوجود  
سببه حجة مطلقا ) الى آخر مقال ومن الاستدلال ( الاستسحان )  
وهو دليل يتقدح في نفس المجتهد تقصر عنه عبارته وقال به أبو حنيفة  
وانكره الباكون

### ﴿ وأما الكتاب السادس في التعادل والتراجع ﴾

ولاشك انها من أحوال الموضوع الذي هو الادلة وانما أفردها بكتاب  
لكثرة مباحثها فنها ما ذكره بقوله ( يتمتع تعادل اللطاعين ) فانه بحث  
فيه عن حال الدليل وقوله ( والمتأخر من النصين المتعارضين ناسخ  
للمتقدم منهما ) أي فيكون حجة ( والاصح الترجيح لكثرة الادلة  
والرواية ) وقوله ( يرجح بطو الاسناد وبقوته الراوى ) الخ وقوله ( والقول  
فالفعل فالتقرير ) أي فيقدم الناقل للقول عليهما ثم الناقل للفعل على  
الناقل للتقرير عند التعارض والمثبت على النافي والنهي على الامر والامر  
على الاباحة والخبر أي المتضمن للتكليف على الامر والنهي والحظر  
على الاباحة والاجماع على النص واجماع الصحابة على غيرهم واجماع  
الكل على ما خالف فيه العوام ومنها قوله ( ويرجح القياس بقوة دليل  
حكم الاصل ) الى آخره ( وترجع غلة ذات أسلين على ذات أصل )  
الى آخره

### ﴿ وأما الكتاب السادس في الاجتهاد ﴾

ومعرف الاجتهاد بأنه استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن يحكم والمجتهد  
بأنه الفقيه قال ( وهو البالغ العاقل ) الى آخر مقال من الصفات وأما  
ما ذكره في هذا الكتاب من المسائل الفقهية التي موضوعها افعال المكلفين

وعموها الحكم الشرعي كسئلة جواز الاجتهاد له صلى الله عليه وسلم  
ولغيره في عصره ولزوم التقليد لغير المجتهد ومن المسائل الاعتقادية كقوله  
( المجتهد فيما لا قاطع فيه مصيب ) وقوله ( خلو الزمان عن المجتهد غير  
جائز ) فن المستبعات وأما ذكره ما يتعلق بأصول الذين فلاه أحد  
الاصليين الموضوع لما هذا الكتاب ثم ختمه بمسئلة التصوف لما بينها وبينه  
من المناسبة التامة

### ﴿ المبحث الرابع في مبادئ علم الفقه ﴾

( أما حله ) فهو ( العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها  
التفصيلية ) والمراد بالاحكام جميع النسب التامة لا الحكم المتعارف عند  
الاصوليين الذي هو خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه  
مكلف والا لكان قيد الشرعية زائداً ولزم خروج البحث عن فعل  
غير المكلف ولا الحكم المتعارف عند المتطهين الذي هو ادراك ان  
النسبة واقعة أو ليست بواقعة والمراد بالشرعية المأخوذة من الشرع  
المبعوث به النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً بان صرح بالنسبة أو بطريق  
الاستنباط منه والمراد بالعملية المتعلقة بكيفية عمل قلمي أو غيره كالعلم  
بأن التبة في الضوء واجبة وان الوتر مندوب والعمل يشمل عمل غير  
المكلف أيضاً فان الفقه يبحث فيه أيضاً عن حكم عمل غير المكلف  
فالظاهر ان العمل بها من الفقه اذ يبين فيه انه يمنع من المحرمات كالزنا  
وشرب الخمر ويؤمر بالطاعات فينبغي تعميم الكيفية لنحو المنع في قولنا  
زنا الصبي يمنع منه ونحو الامر في قولنا صلاة الصبي يؤمر بها لسبع  
أفاده سم ثم قال وظاهره أى كلام الشهاب تخصيص الكيفية بالاحكام  
الحسنة أو السبعة والوجه عدم تخصيصها بذلك لما تقدم الا أن يكلف

في رد البكيفية في تلك الامور الى تلك الاحكام اه ( وخرج بقيد  
 الاحكام ) العلم بغيرها من الذوات والصفات كتنصور الانسان والبياض  
 ( وقيد الشرعية ) العلم بالاحكام العقلية والحسية كالعلم بان الواحد لصف  
 الاثنين وان النار محرقة ( وقيد العملية ) العلم بالاحكام الشرعية العلمية  
 أي الاعتقادية كالعلم بأن الله واحد وأنه يرى في الآخرة ( وخرج بقيد  
 المكتسب ) علم الله وجبريل والنبي بما ذكر ( وقيد التفصيلية ) العلم  
 بذلك المكتسب للخلافي من المقتضى والنافي المثبت بهما ما يأخذه من  
 الفقيه ليحفظه عن ابطال خصمه فسلمه بوجوب التية في الوضوء مثلا  
 لوجود المقتضى أو بعدم وجوب الوتر لوجود النافي ليس من الفقه  
 والمراد بالخلافي من يأخذ من المجتهد الحكم بدليله غير خاص بل بدليل  
 اجمالي كأن يقول الامام مالك لابن القاسم ذلك في الوضوء والفصل  
 واجب لوجود المقتضى ويقول الشافعي للمزني ذلك المذكور ليس  
 بواجب لوجود النافي وسمى المذكور خلافا لاخذه عن امامه خلاف  
 ماأخذه الآخر عن امامه وهذا مبني على ان الخلافي يستفيد بذلك  
 علما وأنه يبطل بذلك مايقوله خصمه والحق ان ذلك لا يفيد علما ولا  
 يصح أن يحتج به على خصمه وإنما يستفيد علما ببيان علم الدليل فالحق  
 ان قيد التفصيلية لبيان الواقع وعبروا عن الفقه هنا بالعلم وان كان  
 لظنية أدلته ظنا لانه ظن المجتهد الذي هو لقوة قريب من العلم فهو  
 مجاز مرسل علاقته المجاورة أو الاطلاق والتقييد وكون المراد بالاحكام  
 جميعها لا يتنافيه قول مالك من أكابر الفقهاء في سنت وثلاثين مسألة  
 من أربعين سئل عنها لأدري لانه متبني فعمل بأحكامها بمعاودة النظر  
 واطلاق العلم على مثله هذا التبيين شائع عرفا يقال فلان يعلم النحو ولا  
 يراد ان جميع مسائله حاضرة عنده على التفصيل بل انه متبني لذلك

( وأما موضوعه ) فالأفعال المكلفين من حيث أنها محل ونحرم ونصح  
وتقصد والمراد بالفعل المكلف به الأثر الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى  
لأنه أمر اعتبارى لا محقق له خارجا فلا يصح التكليف به ( ويبحث  
فيه الصبان ) بأن الثانى يعنى الأثر يتوقف حصوله على الأول  
يعنى المعنى المصدرى فيكون أيضاً مكلفاً به لأن ما لا يتم المكلف به  
إلا به فهو مكلف به ثم قال ( ويمكن دفعه ) بأن مراده أن المكلف به  
أولاً وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل  
بالمعنى المصدرى ثانياً وبالتبع وكونه أمراً اعتبارياً لا وجود له خارجا  
لا يمنع التكليف به تبعاً له وما يتوهم من أن موضوعه أهم من أفعال  
المكلفين لأن قولنا الوقت سبب للوجوب الصلاة والرق مائع من  
الأثر والسفّه مائع من صحة التصرف والخبرة تظهر بالتخلل وجده  
الميتة بالاندباغ والبيضة باستحالتها فرخا إلى غير ذلك من مسائله وليس  
موضوعاتها من أفعال المكلفين ولا من أنواعها ولا من أعراضها الذاتية  
ولا من أنواعها ولا لهم عدوا الفرائض بإيا من الفقه وموضوعها التركة  
ومستحقوها ليس بصحيح لأن ما ذكر راجع إلى بيان أحوال  
الأفعال بضرب من التأويل بأن يقال الصلاة يجب بدخول الوقت  
والإخذ من الميراث مع الرق تمتع والنصرف مع السفّه غير صحيح  
واستعمال الحجر المتخلل والجلد المتدبغ مباح وعلى هذا القياس ولأن  
موضوع الفرائض قيمة التركة بين المستحقين كما أشار إليه من عرفه  
بأنه علم يبحث فيه عن كيفية قسمة التركة بين الورثة لا التركة  
ومستحقوها على ما قيل ( وبالجملة ) تميم موضوع الفقه مما لم يقل به  
أحد فكل مسألة ليس موضوعها راجعا إلى فعل المكلف يجب تأويلها  
حتى يرجع موضوعها إليه كسئلة الجنون والمبي فأنها راجعة إلى فعل

الولي أفاد ذلك كله ابن قاسم في الآيات والخياالي وعبد الحكيم على العقائد  
(وفائته) الفوز بسعادة الدارين (ويختصر الفقه) في العبادات  
والتناكحات والمعاملات والجنايات (ووجه الاختصار) ان المقصود من  
بعثة الرسل انتظام أحوال العباد في المبدء والمعاد ولا يتم ذلك الا بتام  
قواهم العقلية أي القوة العاقلة والشهوية والغضبية ولا تتم تلك القوى  
الا ببيان الاحكام المتعلقة بها فالاحكام المتعلقة بالقوة العقلية هي  
العبادات والاحكام المتعلقة بالقوة الشهوية ان كانت شهوة فرج فهي  
التناكحات وان كانت شهوة بطن فهي للمعاملات والاحكام المتعلقة بالقوة  
الغضبية هي الجنايات ورتبوها على هذا الترتيب ورتبوا العبادات على  
ترتيب حديث الصحيحين

(بُني الاسلامُ على خمسٍ شهادة ان لا إلهَ إلا اللهُ وانَّ محمداً  
رَسُولُ اللهِ وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان  
وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً)

وكان مقتضى ذلك ان يبدأ من العبادات بالصلاة لكنهم بدأوا بالطهارة  
لكونها من أعظم الشروط لقوله صلى الله عليه وسلم

﴿مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ﴾

وقدموا المياه لاتها وسيلة إليها وقد علمت مما تقدم في الموضوع انه  
لا يلزم ان يكون جميع موضوعات مسائل الفقه مندرجا في الموضوع  
بل يكفي رجوعها اليه ولو يتأويل كالمسائل المتقدمة وكقولهم في الطهارة  
رفع الحدث بلقاء الماء فإنه يؤول برفع الحدث انما يصح بلقاء المطلق



وكقولهم وكروه ماء يسير استعمل في حدث أو حلت فيه نجاسة لم تغيره  
قائه في قوة استعمال الماء اليسير الذي استعمل في رفع حدث أو حلت  
فيه نجاسة مكروه وكقولهم ولو زال تغير متنجس بغير القاء طاهر فيه  
لم يطره قائه في قوة قولنا استعمال المتنجس الذي زال تغيره بغير القاء  
طاهر فيه لا يجوز كقولهم فإن حلت في مائع يتنجس ولو كثر بمعنى  
لا يجوز استعمال المائع الذي حلت فيه نجاسة وكقولهم وعن عياصر  
الاحتراز منه بمعنى الصلاة مع كل ما يصر الاحتراز منه صحيحة (ومن  
مسائل الصلاة) قولهم ومن شك في دخول الوقت لم يجزه وإن وقعت  
فيه بمعنى الصلاة المشكوك في دخول وقتها لا تصح وقولهم وأتم المؤخر  
للضروي إلا لدنر في قوة قولنا لا يجوز تأخير الصلاة لوقتها الضروي  
بغير عذر وقوله فإن فات مؤتما ركوع مع امامه في غير أولاء اتبعه  
ما لم يرفع من سجودها بمعنى يجب في المؤتم الذي قائه الركوع مع  
الإمام في غير الركعة الأولى اتباع امامه ما لم يرفع من السجود وقوله  
وإن أقيمت بمسجد وهو بها قطع بسلام أو مناف إن خشي فوات  
ركعة بمعنى يجب قطع الصلاة بسلام أو مناف على من أقيمت عليه  
بمسجد وخشي فوات ركعة وقولهم في القصر وقطعه دخوله بعدها  
بمعنى لا يجوز قصر الصلاة لمن دخل بعدها وقولهم وعذر تركها شدة  
مطر إلى آخره على معنى ترك الجمعة لهذه الاعذار مباح إلى غير ذلك  
(ومن مسائل الزكاة) قولهم في كل خمس وعشرين من الأبل بنت  
خاض أوقت سنة بمعنى يجب اخراج بنت الخاض على من ملك خمسا  
وعشرين وكذا يقال فيما أشبهه وقولهم وحول الربح حول أصله بمعنى  
تجب زكاة الربح في حول أصله وقولهم ولا تقوم الاواني والآلات  
وبهيمة العمل أي لا تجب زكاتها وقولهم ومصرفها فقير إلى آخره أي

لا يجوز صرفها لغير من ذكر (ومن مسائل الصيام) قوْلهم فان لم يُر بعد ثلاثين صحوا كذب العدْلان بمعنى يجب تكذيب العدلين اذا لم ير الحلال بعد ثلاثين صحوا وقوْلهم والكفارة برمضان فقط ان افطر منه كما لحرمته أي لا تجب الا في رمضان بالشروط المذكورة الى غير ذلك من مسائله (ومن مسائل الحج) قوْلهم وصحته باسلام الى آخره أي لا يصح الحج الا بالشروط المذكورة وقوْلهم وأركانه أربعة الاحرام الى آخره في قوة قوْلهم الاحرام وما معه فرض وقوْلهم ووقت الاحرام للحج شوال الى يوم النحر بمعنى لا يصح الاحرام الا في هذا الزمن وقوْلهم وما صاده محرم أو صيده أو ذبحه أو أمر بذبحه أو سيده أو دل عليه فينة بمعنى يحرم أكل ما صاده المحرم الى آخره وقوْلهم من قاته الوقوف بعرفة بمرض ونحوه فقد قاته الحج بمعنى حج من قاته الوقوف بعرفة غير صحيح (ومن مسائل الجهاد) قوْلهم وحرم فرار ان باغ المسلمون النصف وقوْلهم وللفرس سهمان أي يجب اخراج سهمين للفرس (ومن مسائل النكاح) قوْلهم جاز التعريض والاهداء فيها أي في العدة والحمل فيهما على الموضوع ومنها الولي يجبر لا غيره بمعنى يجوز اجبار المجبر ولا يجوز اجبار غيره وقوْلهم وما فسخ بصدقه ففيه المسمى بمعنى يجب دفع المسمى ان فسخ بعد الدخول وقوْلهم وخبرت حرة مع حر العنت أمة أو علمت بواحدة فوجدت أكثر بمعنى تحبىز من هذه صفها جائز (ومن مسائل الطلاق) وانما يصح من مسلم الحمل فيها على فعل المكلف ومنها قوْلهم ولزم واحدة في ربيع طلبة أي يحرم قرباتها بعد ذلك (ومن مسائل البيوع) وشرط صحة بيع العقود عليه طهارته بمعنى بيع العقود عليه شرطه الطهارة ومن مسائله قوْلهم يشترط في السلم ان لا يكون المسلم والمسلم

فيه طعامين ولا تقدين (ومن مسائل الشركة) قولهم وقسم العقار  
والمقوم بالقيمة بمعنى يجب قسمة العقار والمقوم بالقيمة (ومن مسائل  
الفرائض) قولهم والثالث للام ان لم يكن ولد بمعنى يجب اعطاء الام  
الثالث حيث لا ولد ومنها قولهم للجد مع الاخوة والاخوات الاشقاء  
اولاب الافضل من الثالث أو المقاسمة بمعنى اعطاء الجد الافضل من  
النوعين واجب

### ﴿ البحث الخامس في مبادئ علم المعاني ﴾

(أما حده) علي ما في التلخيص فهو (علم يعرف به أحوال اللفظ العربي  
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال) (قال في المطول) بعد قوله علم أي  
ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة أيضاً بيان  
ذلك ان واضح هذا الفن مثلاً وضع عدة أصول مستنبطة من تراكم  
البقاء تحصل من ادراكها وعملاً رستها قوة بها يتمكن من استحضارها  
والالتفات اليها وتفصيلها متى أريد. وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه  
بين العلم والحياة كونهما جتي ادراك (الا يري) انك اذا قلت فلان  
يعلم النحول لا تريد ان جميع مسائله حاضرة عنده في ذهنه بل تريد  
ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من  
استحضارها ويحوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لا ككثيراً  
ما يطلق عليها اه فقوله (يقتدر بها) أي العلم يطلق على الملكة  
المخصوصة الموصوفة بهذه الصفة لا انه معتبر في مفهومه حتى يرد انه  
يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به والمراد بالادراكات الجزئية  
الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل ليس  
عليه في التلويح وقوله (مستنبطة الخ) في حال الاستنباط يكون في

مرتبة العقل بالملكة وله التمكن من الاستحضار فإذا مارس المسائل  
 المستتبطة والتفت اليها مرة بعد أخرى تمكن من استحضارها وحصلت  
 له مرتبة العقل بالفعل يصير طالما يعلم المعاني بهذا المعنى وقوله (بها يتمكن  
 من استحضارها) إشارة الى أن المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة  
 الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة والتمكن من استحضار ما بقي  
 ليس بمعتبر فيه لأن هذه الملكة مرتبة العقل بالفعل المتأخرة عن ملكة  
 الاستحضار ولو اعتبر فيها التمكن على استحصال ما بقي لزادت المراتب  
 على الأربع ولأن العلم الذي مسأله محصورة مثل كلام المتقدمين  
 لا يتحقق فيه التمكن من استحصال ما بقي وقوله (وتفصيلها) أي العلم بها  
 مفصلة مسألة مستقلة وقوله (ولذا) أي لكون العلم هو الملكة لا الإدراك  
 ولا المسائل وقوله (جهت إدراك) فإن جهة الإدراك وسببه هي الملكة  
 لا الإدراك إذا الشيء لا يكون سبباً لنفسه ولا المسائل لأنها متعلق  
 الإدراك لا سببه وقوله (الأي يرى الخ) استشهاد آخر على أن العلم هو  
 الملكة وقوله (فلان يعلم النحو الخ) مآله أن يعلم عنده علم أي ملكة  
 النحو أي مسأله إذا لو أريد الإدراك لتعذر ادراك الجميع ولو أريد  
 القواعد لتعذر أيضاً لتعذر حصول الجميع وقوله (ولأنه كثيراً ما الخ)  
 أشار به الى أن إطلاقه بمعنى الملكة أكثر في العرف من إطلاقه على  
 الأصول كما صرح به في التلويح فحمل اللفظ عليه أولى ولذا قال ويجوز  
 وأيضاً جملة على القواعد يجوز الى تقدير مضاف في قوله يعرف به أي  
 بعلمه وأيضاً هو لا يصير سبباً للمعرفة إلا بعد حصول الملكة فسيبته  
 بعيدة بالنسبة الى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم جملة على الإدراك  
 أيضاً (قال السيد قدس سره) إذا أريد بالعلم الملكة أو نفس القواعد  
 لم يحتاج الى تقدير متعلق للعلم لكن إن أريد به الإدراك فلا بد من تقديره

لان الاضافة الى المتعلق مأخوذة في العلم بمعنى الادراك لانه صفات ذات  
 تعلق أو نفس التعلق أو حصول صورة الشيء ( والتفصيل ) ان المعنى  
 الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع  
 في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء هو الملكة وقد اطلق  
 لفظ العلم على كل منهما إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجازاً مشهوراً  
 وقد اختار الشارح جملة على أحد هذين المعنيين وجملة على الادراك  
 جازاً أيضاً والتخصيص بالتصديق يحصل من تقدير المتعلق أو من التوصيف  
 بقوله يعرف به الى آخره فان المعرفة مسببة للتصديق اهـ بزيادة وجري  
 في التعريف على استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات ولذا قال يعرف  
 دون يعلم فكأنه قال هو علم يستنبط منه ادراكات هي معرفة كل فرد  
 فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أي فرد يوجد منها  
 أمكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود  
 مالا نهاية له محال كذا في المطول وقوله ( بمعنى ان أي فرد الخ ) أي  
 المراد من المعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة بالفعل  
 وقوله ( أمكننا الخ ) بمعنى ان كل فرد ورد عليه عرفه فيحدث له امكان  
 معرفة أي فرد يوجد وقوله لان وجود مالا نهاية له أي مالا يتقطع  
 وهو أحوال اللفظ العربي لان اللفظ العربي لا انقطاع له لتحقيقه في  
 النار الآخرة أيضاً والمراد بأحوال اللفظ العربي الامور العارضة له  
 من التقديم والتأخير والتعريف والتشكيروغير ذلك ووصف الاحوال  
 بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازاً عن الاحوال التي  
 ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما  
 لا بد منه في تأدية أصل المعنى اذ يتوقف عليه صحة اللفظ وفصاحته  
 وكذا الحسنات البدعية من التجنيس والترصيع ونحوها مما يكون بعد

رطابة المطابقة وهو قرينة خفية علي ان المراد انه علم يعرف به هذه  
 الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار  
 هذه الحيثية لزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال  
 بان يتصور معنى التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير مثلاً وهذا أوضح  
 لزوماً وفساداً وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ  
 حقيقة أو مجازاً أو كناية مثلاً وان كانت أحوال اللفظ قد يتضمنها الحال  
 لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى  
 الحال اذ ليس فيه ان الحال القلاقي يقتضي ايراد تشبيه أو استعارة أو  
 كناية أو نحو ذلك كذا في المطول وقوله (قرينة خفية) يخطر بالبال ان  
 وجه كون التوصيف بالموصول المذكور مشعراً بقيد الحيثية مذكوره  
 الشيخ من ان التثني اذا دخل على كلام فيه قيد بوجه ما يتوجه الى ذلك  
 القيد وكذا الاثبات (وجه الامر) انه مامن كلام فيه أمر زائد على  
 مجرد اثبات الشيء لشيء أو نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود  
 من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه اه فانه يقتضي هذا الكلام  
 يكون المقصود من قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق  
 اللفظ مقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى  
 الحال وهو معنى اعتبار الحيثية وانما كانت القرينة خفية لانه قد يقصد  
 من الكلام الذي فيه قيد مجرد اثبات شيء لشيء أو نفيه عنه ويكون  
 التقييد للتوضيح ولان ذلك آتاهو في المقامات الخطائية في نظر البلغاء  
 لاق مقام التعريف وأما ما قيل ان التعليق بالمشق يشعر بالعلية فيه ان  
 التعليق بالوصف الصالح للعلية يشعر بالعلية وفيما نحن فيه ليس كذلك  
 وان الحيثية المعبرة بتقييد لا تعليلية اه عبد الحكيم قال في المطول  
 (فان قلت) اذا كانت أحوال اللفظ هي التأكيذ والذكر والحذف ونحو

ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه  
لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المتضمنة للتأكيد أو الذكراو الحذف  
الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى  
الحال فانه يقتضي أن يكون سبب المطابقة متغيراً للمطابق والمطابق  
وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع المطابق وليس مقتضى  
الحال الاتك الاحوال بعينها (قلت) قد تساءلوا في القول بأن مقتضى  
الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي  
بها يتحقق مقتضى الحال والا فتقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكّد  
وكلام يذكر فيه المسند اليه ويحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة  
الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده التكلم يكون جزئياً من  
جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلاً  
يصدق على ان زيداً قائم انه كلام مؤكّد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر  
فيه المسند اليه وعلى قولنا الحلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه  
ونظائر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو  
مقتضى الحال في التحقيق قافهم واحوال الاسناد أيضاً من احوال  
اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة أو غير مؤكدة اعتبار  
راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة  
اتما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي فليس للاحتراز عن العجمي  
اذ يعرف بها احواله أيضاً بل لجرد اصطلاحهم على تدوين العلم لذلك  
لما أن المقصود الاصل معرفة اعجاز القرآن اه بزيادة وقوله احوال  
الاسناد الخ دفع لما يتوهم من ان احوال الاسناد من التأكيد وعدمه  
والجواز والحقيقة العقلية ليست من احوال اللفظ مع انه يبحث عنها  
في هذا العلم ثم قال في المطول والواضح في تعريف علم المعاني انه

( علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال ) قال السيد  
قدس سره وانما كان أوضح لا استغناؤه عن القرينة الخفية على اعتبار  
الحشية اذ قد صرح فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصنف  
( وموضوعه ) اللفظ العربي من حيث اقادته المعاني الثواني اذ يبحث  
فيه عن الاحوال العارضة للفظ من حيث هذه الافادة كالتذكروا الحذف  
والتقديم والتأخير والتعريف والتكثير الى غير ذلك والمراد بالمعاني  
الثواني الاغراض التي يصاغ لها الكلام كدفع الانكار ونحوه مما يدخل  
عليه اللام في نحو قولهم اما تقديم المسند اليه مثلاً فلكننا ( فان قلت )  
أحوال اللفظ العربي التي يبحث عنها في هذا الفن ليست من امراضه  
الذاتية المصطلح عليها وهي ما يباحق الشيء لذاته أو لجزئه الاعم أو  
الاخص أو الخارج المساوي على ما تقدم وهذه الاحوال ليست كذلك  
بل هي أمور لفظية مقارنة للفظ العربي لان التأكيد عبارة عن اللفظ  
المفيد للقوة وليس عرضاً فضلاً عن كونه ذاتياً وعلى تسليم كونها  
امراضاً بناء على انها أمور معنوية وهو التحقيق فهي من الامراض  
القريبة لانها لا حقة للفظ العربي بواسطة انه لفظ لوجودها في غير  
العربي ( قلت ) رعاية كون أحوال الموضوع للعلم امراضاً ذاتية ونحوه  
ككون التعريف مساوياً للمعرف انما هي في علوم الحكماء كالنطق وأما  
القنون الادبية التي منها هذا العلم فلا يظهر فيها ذلك لان الفن الادبي  
عبارة عن عدة قواعد موضوعية مصطلح عليها لبيان أحوال متعلقة  
بأمر واحد في الجملة كالتحولات عبارة عن قواعد يحصل بها بيان  
أحوال الكلمات من الاعراب والبناء سواء كانت تلك الاحوال ذاتية  
أو عرضية على انه يصح اعتبار كونها امراضاً ذاتية كأن يراد بالتأكيد  
كون اللفظ مذكوراً فيه ما يدل على تقرير النسبة كأن فلا تكون أهم



من الموضوع اه وهو حسن لكن قوله بواسطة انه لفظ الخ فيه ان اللفظ  
 جزء اعم للكلام وقد قسم ان اللاحق بواسطة الجزء الاعم من الاعراض  
 الذاتية ثم قال ( فان قلت ) ان الاسناد من أجزاء الكلام العربي الذي  
 هو موضوع الفن وقد وقع موضوعا لمسائل الفن كما في قوله فيما سيأتي  
 ( الاسناد منه حقيقة الخ ) وموضوع مسائل الفن إما موضوع الفن أو نوع  
 منه أو عرض ذاتي له أو مركب ولا يكون موضوع المسائل جزءاً من  
 الموضوع ( قلت ) أحوال الاسناد متخرطة في سلك أحوال الكلام  
 فموضوع المسئلة في الحقيقة هو الكلام لكن باعتبار الاسناد هذا وقد  
 صرح الامام الطوسي بان موضوع المسئلة يجوز ان يكون جزءاً من  
 موضوع الفن كالاستدلال فلا حاجة لهذا التكلف بالنسبة اليه اه غنيم  
 يتصرف وتأمله ( ويختصر المقصود من علم المعاني ) على ما في التلخيص في  
 ثمانية أبواب ( الاول ) أحوال الاسناد الخبري ( الثاني ) أحوال الاستدلال  
 ( الثالث ) أحوال الاستدلال ( الرابع ) أحوال متعلقات القلعة ( الخامس ) القصر  
 ( السادس ) الاشياء ( السابع ) الفصل والوصل ( الثامن ) الإيجاز والاختصار  
 والمساواة وانما انحصر في هذه الابواب الثمانية لان الكلام إما خبر أو إنشاء  
 لانه ان كان للسبب خارج تطابقه أو لا تطابقه خبر والا فالإنشاء والخبر لا بد  
 من مستند ومستند اليه واسناد فلا بد لبيان الاحوال المختصة بكل واحد من  
 هذه الاربعة من باب على حدة فحصل لها أبواب اربعة والمستند قد يكون له  
 متعلقات اذا كان فعلاً أو مافى معناه فلا بد لبيان أحواله من باب خامس  
 تمييزاً بين الفضلة والعملة التي هي المستند والمستند اليه وكل من الاسناد  
 والتعلق إما بقصر أو بغيره فلا بد للقصر من باب سادس لعدم اختصاصه  
 بشئ مما ذكر وكل جملة قرئت بأخرى أما معطوفة عليها أو غير  
 معطوفة فلا بد من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى كلام آخر وما

سبق أحوال لها نفسها والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة  
أو غير زائد إما باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص  
له بشئ مما ذكر فلا بد له من باب ثامن وإنما كان المنحصر في الابواب  
الثمانية هو المقصود من الفن لا جميعه لان منه التعريف وبيان الانحصار  
والتنبيه والتعريف من مقدمات الشروع وكذا الانحصار اذ يتوقف  
عليها الشروع على زيادة البصيرة وأما التنبيه فانساق اليه الكلام في بيان  
الانحصار وأما المقدمة التي بدأ بها صاحب التلخيص فليست مختصة بعلم  
من العلوم الثلاثة المينة فيه بل هي عامة لما اذ بين في آخرها غاية كل  
منها واذ علمت ان هذا الفن باحث عن الاحوال التي بها يطابق اللفظ  
مقتضى الحال فذكر من كل باب من الابواب الثمانية نبذة يسيرة تقرب  
بعض مباحثه فنقول

### ﴿ أحوال الاسناد الخبري ﴾

الاسناد ضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى بحيث يفيد ان مفهوم  
احدهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منتف عنه وأحواله المذكورة هنا  
أربعة (التوكيد) (وتركه) (والحقيقة العقلية) (والجواز العقلي) وهذا بناء  
على عدم الحقيقة والجواز العقليين من مباحث علم المعاني والذي حققه في  
المطول أنهما من مباحث البيان لان علم المعاني إنما يبحث عن الاحوال  
للمذكورة من حيث أنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث  
في الحقيقة والجواز العقليين ليس من هذه الجينية فلا يكون داخل في علم  
للمعاني والافاق الحقيقة والجواز العقوليان أيضاً من أحوال للسند اليه والسند  
والمراد بالضم الأمر الثاني عنه وهو الانضمام لانه الذي يتصف به  
اللفظ والمراد أيضاً لازمه وهو النسبة الكلامية وقوله في التعريف الى

أخرى أى أو ما يجري مجراها والحاصل ان الصور أربعة أما ان يكون  
المسند والمسند اليه مفردين نحو زيد قائم أو جملتين نحو زيد قائم يجب  
توكيده اذا أتى الى لشكر أو المسند اليه مفرد والمسند جملة نحو زيد  
ضرب عمراً أو بالعكس نحو لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز  
الجنة فتلخص ان الاحوال التي تعترى الاسناد الخبرى التأكيد وعدمه  
فالتوكيد ان أتى الكلام الى شك أو منكر وهو مستحسن فى الاول  
واجب فى الثانى على قدر انكار المخاطب وعدم التوكيد عند خلو ذهنه  
وهذا يؤول الى قولنا كل كلام أتى الى الشاك يؤكد استحصانا وكل  
كلام أتى الى المنكر يؤكد وجوباً بقدر انكاره وكل كلام أتى الى  
خالى الذهن لا يؤكد ويخرج من هذه القواعد الكلية مسائل جزئية  
فاذا أردت ان تصدق بمسئلة جزئية من مصادقات هذه القواعد الكلية  
أخذت جزئياً من جزئيات موضوع القاعدة وحملت عليه موضوعها  
وجعلته مفرى لهذه القاعدة بان قول مشيراً الى كلام جزئى خاص  
هذا كلام ملقى الى منكر وكل كلام ملقى الى منكر يؤكد وجوباً فهذا  
الكلام الجزئى يؤكد وجوباً وهكذا تفعل بالباقي

### ❦ أحوال المسند اليه ❦

أى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كذكره وحذفه  
وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة  
الحكم أو المسند مثلاً معلول وقوله لذاته متعلق بالراجعة بتضمنين  
معنى العروض أى الراجعة اليه أى العارضة لذلك بان لا يكون لها  
واسطة فى العروض ولذا عطف قوله لا بواسطة الحكم أو المسند فلا  
ينافي كونها عارضة لذاته كونها عارضة لاجل كونه مسنداً اليه فاته واسطة

في الثبوت ومن هذا ظهر ان قيد الحيثية للتقييد أي العارضة لذات  
المسند اليه حال كونه موصوفاً بكونه مسنداً اليه فلا ينافي في كونها أعم  
لا للتعليل ( فلا يرد ) ما توهم من ان أحوال المسند اليه من حيث انه  
مسند اليه لا توجد في غيره وقلما توجد حال تختص به على أن  
المبحوث عنه في الباب حذف المسند اليه وذ كره وتعريفه وتنكيره الي  
غير ذلك لا مطلق الحذف والذ كر مثلاً فيكون مختصاً به اه عبء  
الحكيم وإنما قدمت أحوال المسند اليه على أحوال المسند لان المسند  
اليه هو الركن الاعظم لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له  
والذات أقوى في الثبوت من الوصف ومن الاحوال التي تعترف بالحذف  
والذ كر والتقديم والتأخير ( فالحذف ) يكون لدواع كثيرة ( منها )  
الاحتراز عن العبث ظاهراً لدلالة القرينة عليه كقوله  
( قال لي كيف أنت قلت عليل )

لم يقل أنا عليل للاحتراز المذكور ( ومنها ) اختبار تبه السامع عند القرينة  
( ومنها ) إيهام صوته عن لسان المتكلم تعظيماً له ( والذ كر ) يأتي لدواع  
( منها ) انه الاصل ولا داعي للعدول عنه ( ومنها ) اظهار تعظيمه نحو أمير  
المؤمنين حاضر ( ومنها ) التبرك بذ كره نحو النبي صلى الله عليه وسلم قائل  
هذا القول ( وتقدمه ) يأتي لدواع ( منها ) تعجيل المسرة نحو سعد في دارك  
وايهام انه لا يزول عن خاطر ( وتأخيره ) لاقتضاء المقام تقديم المسند

### ﴿ أحوال المسند ﴾

هي كثيرة ( منها ) تركه وذ كره وتخصيصه وتقدمه وتأخيره ( أما تركه ) فلما  
مر في حذف الاستداليه من الاحتراز عن العبث ظاهراً لوجود القرينة  
كزيد منطلق وغمرو ( وأما ذ كره ) فكذلك أي لكونه الاصل الخ

وللاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقه من العزيز العليم (وأما تخصيصه بالاضافة) نحو زيد غلام رجل أو الوصف نحو زيد رجل طالم فلكون الفائدة أتم لان زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة (وأما تقديمه) فيأتي للتنبية من أول الامر على انه خبر لا نعت لان النعت لا يتقدم على النعوت نحو

(له هم لا منتهى لكبارها \* وهمت الصغرى أجل من الدهر)  
حيث لم يقل هم له (وأما تأخيرها) فلكون ذكر المسند اليه أهم

### ﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المفعولات على بعض وأفرادها بباب لما تقدم في الحصر ولاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة (ومن مسائله) قوله (وأما حذفه) أي المفعول به فلدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء الخ فانه في قوة كل كلام حذف فيه المفعول به فلدفع توهم ارادة غير المراد الخ (ومنها) قوله وتقديم بعض معمولاته على بعض لان أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل على المفعول والمفعول الاول في باب أعطى فانه في قوة بعض المفعولات يقدم على بعض لان أصله التقديم وعلى هذا القياس

### ﴿القصر﴾

(هو اصطلاحاً) تخصيص شيء بشيء بطريق معهود والتصرف في الحقيقة صفة للنسبة سواء كانت اسنادية أو تعلقية ففي ما ضرب زيد الا عمراً قصر لوقوع ضرب زيد أعني المضروبة على عمرو (وما قيل) انه من قصر الفعل على المفعول فن قيل التجوز والمراد قصر لنسبة ضاربة زيد من حيث الوقوع على عمرو فيكون من قصر الصفة على الموصوف

(وينقسم) الى حقيقي وغيره (الحقيقي) هو الذي يكون فيه الاختصاص بحسب الحقيقة حقيقة أو ادعاء (فالاول) نحو لامعبود بحق الأله (والثاني) نحو لا كرم الا محمد ويسمى اضافيا وهو الذي يكون الاختصاص فيه بالنسبة لشيء معين آخر لا بالنسبة لجميع ما عداء نحو وما محمد الا رسول أى لا يتجاوز الرسالة الى التبرى من الموت فلا يتناقض انه منصف بالاسبابية والصحة وغيرهما (والفرق) بين الحقيقي والاضافي ظاهر وبين الحقيقي حقيقة وادعاء ان الثاني مبنى على المبالغة فيه بفرض ان ما عدا المقصور عليه معدوم والاول منظور فيه الى الحقيقة ونفس الامر وبين الحقيقي ادعاء والاضافي ان الاول لا يديه من الفرض المتقدم بخلاف الاضافي فانه خال من ذلك والملاحظ فيه نفى بعض ما عدا المقصور عليه واجبيعه وان كانا مشتركين بحسب الواقع في وجود بعض ما عدا المقصور عليه وكل منها (قصر موصوف على صفة) (أو صفة على موصوف) والمراد بالصفة الصفة المعنوية لا التعت التحوى (والاول) من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا أريد انه لا يتصف بغيرها ولا يكاد يوجد لتعدد الاحاطة بصفات الشيء اذا ما من مشهور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح قصره على صفة ونفى ما عداها بالكلية بل قول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان لصفة النقية قبيضا قطعيا وهو ايضا من الصفات فاذا قيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعلمها وهو محال (اللهم) الا أن يراد بالصفات الوجودية (والثاني) منه كثير وقد يقصد به المبالغة لعدم الاعتماد بغير الموصوف المذكور فيكون قصرا حقيقيا أو ادعائيا نحو ما علم الا زيد ( وغير الحقيقي ) قسميه يكون (قصر افراد) اذا اعتقد

المخاطب الشركة نحو ما زيد الا كاتب وما كاتب إلا زيد ( وقصر قلب )  
 نحو ما زيد إلا قائم وما شاعر إلا زيد لمن اعتقد عكس ذلك ( وقصر تعين )  
 لتعيينه ماهو غير معين عند المخاطب بان تساوى عنده الوصفان في  
 الاتصاف بأحدهما في قصر الموصوف على الصفة نحو ما زيد الا قائم لمن  
 يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين أو تساوى عنده  
 موصوفان في الاتصاف بصفة أى يعتقد ان أحدهما موصوف بها من  
 غير علم بتعيين نحو ما شاعر الا زيد لمن يعتقد ان الشاعر إما زيد أو  
 عمرو من غير أن يعلمه على التعيين

### • الانشاء •

( يطلق ) على الكلام الذى ليس لنسبته خارج لطابعه أو لانتطاعه ( ويطلق )  
 على فعل المتكلم أعني القاء الكلام الانشائي ( ويتقسم الانشاء ) بالمعنى  
 اثنائى الى طلب وغيره وتعرض هنا الى الاول منها فقول ( أنواعه )  
 كثيرة وهي على ما ذكره صاحب التلخيص خمسة التمني والاستفهام والامر  
 والنهي والتداء لانه اما ان يقتضى كون مطلوبه ممكنا أولا ( الثانى التمني )  
 والاول ان كان المطلوب حصول أمر في ذهن الطالب فهو ( الاستفهام )  
 وان كان المطلوب به حصول أمر في الخارج فان كان الامر انتفاء فعل  
 فهو ( النهي ) وان كان ثبوته بأحد حروف التدا فهو ( التدا ) والافو  
 ( الامر ) والفاظ التمنى ثلاثة ليت وهي الاصل فيه وهل ويعمل اليها لابرار  
 المتمنى في صورة الممكن لكمال العناية به ولو يعمل اليها لجعل مالا طمع  
 فيه بمنزلة الواقع وصيغ الامر ثلاثة المضارع المقرون باللام وفعل الامر  
 واسم فعله ولتتمى صيغة واحدة وهي لا التامة الداخلة على المضارع  
 وأدوات التدا مشهورة وصيغ الاستفهام احدى عشرة الممثلة وهل

وما ومن وائ وكيف وكم وآني واين ومتي واين وتنقسم الى ثلاثة  
أقسام (أحدها) ما يطلب به التصور تارة والتصديق تارة أخرى وهو  
الهمزة ويجب فيها أن يلها المسؤول عنه (ثانيها) ما يطلب به التصديق فقط  
وهو هل وتخلص المضارع للاستقبال ولذلك قوى اختصاصها بالفعل  
لفظاً أو تقديرًا (ثالثها) ما يطلب به التصور فقط وهي الباقية (تنبيه)  
الانشاء كالتحيز في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة فليعتبره الناظر  
المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي أيضاً  
إما مؤكد أو غير مؤكد وكذا المسند اليه فيه إما مذكور أو محذوف  
مقدم أو مؤخر معرف أو منكر الى غير ذلك وكذا المسند إما اسم  
أو فعل مطلقاً أو مقيداً بفعول أو بشرط أو غيره والمتعلقات أمامتقدمة  
أو متأخرة مذكورة أو محذوفة واسناده وتعلقه أما بقصر أو بغير قصر  
والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره  
بعد الاحاطة بما سبق اه مطول قوله فان الاسناد الانشائي الخ ولا يجزى  
فيه الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر في التأكيد وتركه من جعل  
المنكر كغير المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس اه  
عبد الحكيم وجعله تنزيل العالم منزلة الجاهل من اخراج الكلام على  
خلاف مقتضى الظاهر جري فيه على ما ذهب اليه السكاكي وهو مخالف  
لما سبق له أول أحوال الاسناد الخبري في مقولة وقد ينزل المخاطب  
الخ من انه ليس منه وشنع على السكاكي والسيد قدس سره هناك وأيد  
ما لم يمتنع والكلام لله وحده وفي التجريد على المختصر (فان قلت) هذا  
التنبيه هو الذي يتعلق بعلم المعاني لانه هو الذي يشير فيه الى الاحوال  
التي تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط في هذا  
الباب مما سوى ذلك وكذا في باب القصر فارجعه الى بيان أصل المعنى



في البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل وذلك وصف  
للتحوي أو اللفظ (قلت) قد تقدم مثل هذا البحث مراراً (وجوابه)  
ان معرفة أصل الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعاني من جهة ان ذلك هو  
المترجم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو قائمة ما ذكر ولم يذكر  
لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعاني

### ﴿الفصل والوصل﴾

(الوصل) هو العطف (والفصل) عدمه سواء كان بين مفردين أو جملتين  
بالواو أو غيرها لكن المصطلح عليه اختصاصهما بالجل والوصل بالواو  
ولا يحسن الوصل الا بين الجمل المتناسبة لا المتعددة ولا المتباينة والا  
فصل فالفصل للاتحاد في ثلاثة مواضع (كون الثانية بدلا من الاولى) نحو  
قوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بالنعام وبين وجنات وعيون (وكون  
الثانية بيانا للاولى) نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم (وكون الثانية  
مؤكدة للاولى) نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين بناء على  
ان ذلك الكتاب مبتدا وخبر فلا ريب فيه تأكيد له بمنزلة التأكيـد  
المعتوى فوزاه وزان نفسه في جاء زيد نفسه وهدى للمتقين بمنزلة  
التوكيد اللفظي فوزاه زيد الثاني في جاء زيد زيد والفصل للتباين في  
ثلاثة مواضع وهي (ان يختلف الجملتان خبرية والشائية) لفظا ومعنى أو  
معنى فقط نحو ممت زيد رحمه الله (وأن لا يكون بين الجملتين تناسب)  
كقولك لجوهري زيد قائم ثم تذكر ان لك خاتما تريد تقويعه فتقول  
لى خاتم أريد تقويعه بلا عطف لعدم المناسبة بين الجملتين في المعنى (وأن  
لا يكون بينهما تناسب في السياق) وان تناسبا في المعنى نحو قوله تعالى  
(ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم) الآية فصلت عن ما قبلها مع

ان بينهما مناسبة بالتضاد من حيث انها مبنية لحال الكفار وتلك لحال المؤمنين لان بيان حال للمؤمنين منها غير مقصود بل ذكر تابعا لبيان حال الكتاب ولا مناسبة بين بيان حال الكتاب وحال الكفار والتناسب الذي هو موضع الوصل يكون بافلاق الجملتين في الخبرية والانشائية وهو مع ذلك غير كاف في الوصل بل لا بد معه من جهة بها يتجاذبان وأمر جامع به يتأخذان وذلك الجامع عقلي أو وهمي أو خيالي (فالجامع العقلي) أمر يسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة كالانحداد في المستدين أو في المستند اليهما أو في قيد المستدين أو في قيد المستند اليهما والتماثل بين هذين أو هذين الخ والتضاييف كذلك والاتحاد كون كل من المتقابلين متحدا مع نظيره والتماثل أن يكون بين كل منهما وصف له نوع اختصاص بهما كاخوة أو صداقة أو عداوة والتضاييف كون كل منهما لا يمكن نفعه بدون الآخر (والجامع الوهمي) أمر يسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة كشبه التماثل أو بالتضاد أو شبيهه فشبه التماثل كلوني البياض والصفرة فان الوهم يدركهما كأنهما مثلان يتبادر أنهما من نوع واحد زيد في احدهما طرأ بخلاف العقل يدرك ان كل نوع داخل تحت جنس اللون والتضاد هو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف وذلك التضاد إما باعتبار ذات الأمرين كالسواد والبياض أو باعتبار ما اشتدلا عليه كالاسود والابيض فأنهما وإن لم يتعاقبا على محل واحد لكونهما جرمين كالشراب والقطن لكنهما مشتملان على أمرين يتعاقبان على محل واحد وهما السواد والبياض وشبه التضاد نحو السماء والارض فأنهما وإن كانا أمرين وجوديين أحدهما في غاية الارتفاع وأنهما في غاية الانخفاض لكنهما من الاجسام فلا يتواردان على محل واحد

فليساً ضدّين ووجه كون التضاد وشبه جامعاً وهما ان الوهم ينزل  
للتضادين أو شبههما منزلة المتضادين من حيث انه لا يحضر أحدهما  
في الذهن الا وبقائه الآخر فيه اذ الضد أقرب خطورا بالبال  
عند ذكر ضده بخلاف العقل فانه يتصور كل واحد منهما ذاهلاً  
عن الآخر ( والجامع الخيالي ) أمر بسببه يقتضي احوال اجتماع  
الامرين في المفكرة بان يكون بينهما تقارن في احوال سابق على  
المعطف لكونهما متلازمين في صناعة خاصة أو عرف عام كالقدوم  
والفارة والمنشار لتجار والقلم والنواة والقرطاس للكتاب والقرآن  
الكریم في هذا الباب اليد البيضاء كقوله تعالى فليضحكوا قليلاً وليكوا  
كثيراً لما بين المسندين من التضاد وبين المسند اليهما من الاتحاد وبين  
القيدين من التضايف وما يزيد الوصل حسناً وتوافقهما اسمية أو فعلية  
ماضوية أو مضارعية فلا يخالف الا لتكنة كالنجدد والثبات في نحو  
سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صابتمون أي استوى إحداثكم الدعوة  
لهم واستمرار صنتكم عنها ثم ما تجاذبت فيه أسباب الوصل وتعاضدت  
دواعيه فديفصل إما لما ع من تشريك الجملة الثانية مع الاولى ويسمى  
قطعا كما نرى في قوله تعالى الله يستهزي بهم لم يعطف على انما نحن  
مستهزؤون مع توافقهما خبرية واتحادها في المسند لثلاثتهم اشتراكها  
في المقولية للمناقين ولاعلى جملة قالو لثلاثتهم مشاركة له في التقييد  
بالظرف لان استهزاء الله بهم خاص بزمن خلوتهم مع شياطينهم وإما  
لجعل جواب سؤال مقدر لاغناء السامع عنه أو لكرامة سماعه له لو  
سئل أو لكرامة اقتطاع كلامه بكلام السائل أو للاختصار ويسمى  
الفصل لذلك استئنافاً نحو

( في المهد ينطق عن سعادة جده • أثر النجاة ساطع البرهان )

علي تقدير انه جواب كيف ينطق وهو رضيع لم يبلغ أو ان النطق  
وقد يكون الوصل يواو الحال ولها أقسام مشهورة

### ﴿ الایجاز والاطناب والمساواة ﴾

(المساواة) التعبير عن المعنى المقصود بلفظ مساو له (والاطناب) التعبير عن  
المقصود بلفظ زائد لفائدة (والایجاز) التعبير عنه بلفظ ناقص وإف بيان  
المراد (ويطلق) كل منهما على الكلام مجازا ولعله بحسب الأصل والاعتد  
صار الآن حقيقة اصطلاحية والایجاز والاطناب نسيان لانهما لا  
يتعلقان بالانسبة لشيء آخر هو متعارف أو ساط الناس في تأدية المعاني  
فهو الميزان فما قص عنه مع توفية المعنى فهو الایجاز وما زاد عليه  
لفائدة اطناب وما قص غير موف بالمعنى اخلال وما زاد لا لفائدة  
تطويل ان لم يفسد المعنى تحشو إن أفسد (والایجاز) نوحا إيجاز  
قصر وإيجاز بالحذف مثال الاول في القصص حياة لفظه يسير ومعناه  
كثير فان الانسان متى علم انه إن قتل قتل امتنع عن القتل ويلزمه  
حياته وحياة غيره وهو أوجز وأوفى مما كان أوجز كلام عندهم وهو  
القتل أننى للقتل ومثال إيجاز الحذف فأرسلون يوسف أى فأرسلوني  
الى يوسف فأرسلوه فأناه فقال يا يوسف ومثال الاطناب (ان فى خلق  
السموات والارض) الآية يدل ان فى وقوع كل ممكن تساوا طرقات  
لآيات للعقلاء فلكونه خطابا للعموم وفيهم الذكى والغبي صرح بمخلق  
أمنهات الممكنات الظاهرة ليكون دليلا واضحا للجمع على القدرة الباهرة  
ويكون الاطناب بذكر الخناس بعد العام وبالتكرير وبالايفال وهو ختم  
الكلام بما يفيد نكتة يتم أصل المعنى بدونها وبغير ذلك (واعلم) انه  
قد يوصف الكلام بالایجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها

بالنسبة الى كلام آخر مساو له فيقال لاكثر حروفاً انه مُعْتَبَرٌ وللاقل موجز كقوله

( يصدُّ عن الدنيا اذا عَنَّ سُدُودٌ ) مع قوله  
( ولست بنظار الى جانب الغنى \* اذا كانت العَلْيَاهُ في جانب الفقر )  
فان هذا البيت إطناب بالنسبة الى المصراع السابق اذ المصراع فهم الصد  
عن الدنيا اذا ظهر سودد ولو في جانب الغنى بان يكون منظوره السودد  
دون ما صاحبه من الغنى اذ لم يقيد فيه ظهور السودد بجانب الفقر  
بخلاف البيت وقرب منه قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون  
وقول الشاعر

( ونسكران شئنا على الناس قولهم \* ولا يتكرون القول حين قول )  
فالآية إيجاز بالنسبة الى البيت وانما كان قريباً منه لان ما في الآية يشمل  
كل فعل وقول وما في البيت يختص بالقول فالكلامان ليسا متساويين  
في أصل للمعنى بل كلام الله أجل وأعلى وكيف لا والله أعظم

### ﴿ المبحث السادس في مبادئ علم البيان ﴾

( أما أحده ) على ما في التلخيص فهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد  
بطرق مختلفة في وضح الدلالة عليه ( قال في المطول ) أراد بالعلم الملكة  
التي يقتضيهما على إدراكات جزئية أو نفس الاسول والقواعد على  
ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير غم بالقواعد أي إدراكها  
والاعتقاد بهما على ما توهموا له وقوله ( أراد بالعلم الخ ) العلم حقيقة هو  
الإدراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما مجازاً مشهوراً أو حقيقة  
عرفية أو اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في  
البقاء وهو الملكة كذلك والشارح رحمه الله تعالى اختار حمله على

أحد المعنيين الآخرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق (وما قبل) انهم لم يقصدوا تقدير المضاف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها فليس بشئ لان ذلك الاطلاق في أسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم (قال السيد) في حواشي شرح المفتاح النحو يطلق على القواعد الخاصة وعلى ادراكها وعلى الملكة النابتة لادراكها وكذا لفظ العلم يطلق على العلوم وعلى ادراكها وعلى ملكة استحضاره ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل المعلومة عن الادلة أو الملكة الحاصلة عن التصديق بالمسائل المدللة لما تقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تعلّيدا لا علما فلا يرد علم الواجب تعالى وعلم جبريل على التقديرين الاولين ولا علم أرباب السليقة على التقدير الثالث اه عبد الحكيم وقوله (على ادراكات جزئية) أي على استنباط الفروع الجزئية من القواعد الكلية لكن بقي هنا (بحث) وهو انه يلزم على استعمال العلم في كل من المعاني الثلاثة هنا استفعال المشترك في التعريف بلا قرينة وذلك لا يجوز (وجوابه) ان على المنع اذا أريد أحد معانيه فقط وأما اذا صرح ان يراد به كل معنى فانه يجوز كما هنا لان علة المنع الوقوع في الحيرة من جهة انه لا يدري المعنى المراد من المشترك وهذا ينافي في الغرض من التعريف من البيان والكشف أو أن غلظه اذا لم يكن بين المعنيين أو المعاني استلزام وأما اذا كان بينهما ذلك فانه يجوز كما هنا لان تعريف كل منهما يستلزم الآخر لان الملكة كيفية راسخة في النفس يقتدر بها على ادراكات جزئية والادراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد لان القواعد شأنها ان تحصل من تتبع الجزئيات (والقاعدة) قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها والقضايا المذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها فقد

استلزم كل منهما الآخر فكانا بمنزلة الشيء الواحد فالمقصود حينئذ  
بالتعريف الذي يؤتى به لبيان الحقيقة واحد فكانه لا اشتراك وحصل  
المقصود من التعريف لأن المقصود حصول البصيرة بالمعروف وقد وجد  
(وفي المطول) وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام  
الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال اهـ (قال السيد قدس سره) وفيما  
ذكره القوم تنبيه على أن علم البيان ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في  
الاستعمال والسبب في ذلك أن رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على  
معنى ينبغي أن يكون بعناية مطابقة لمقتضى الحال فإن هذه كالأصل في  
المقصودية لأن المقصود إفادة المعاني التي روي فيها المطابقة لأنها اعتبرت  
لوجه وتلك فرع ونتيجة لها فالأولى أن تراعى المطابقة أولاً ثم وضوح الدلالة  
ثانياً وإن لم يكن هذا أمراً لازماً وكذا علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة  
أو القواعد أو أدراكها لا يتوقف على علم المعاني بأي معنى اخذ من تلك  
المعاني لكن لما كان علم المعاني يبحث عن إفادة التراكيب لخواصها وعلم  
البيان عن كيفية تلك الافادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة  
من الأصل فلذلك اُخبر عن علم المعاني أنه بزيادة وقوله قدس سره (عن  
إفادة التراكيب لخواصها) أي للمعاني المشتملة على الخواص إلا أن المعاني  
الأولى لما كانت ساقطة عن نظرهم قصرُوا الافادة على الخواص (قال العلامة)  
في شرح قوله لإراد المعنى الواحد إلى آخره وهو ما يقتضيه الحال بحسب  
المقامات كاتقضيها بالنسبة إلى من ينكر كون زيد مضيقاً جملة مفيدة  
لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلالة واضحة أو أوضح أو خفية  
أو أخفى نحو أن زيدا لمضيقاً أو لكثير الرماد أو لمهزول التفصيل أو  
لجبان الكلب وبما ذكرنا اندفع (ما قيل) أن الشائع في اعتبار البلغلة  
المجازات والاستعارات والكتابات في المعاني الأصلية للتراكيب البليغة

وذلك مما يبحث عنه في البيان لان هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة ومراجع  
 البلاغة منحصر في العليين بل نقول لا يظهر جريان كثير من أنواع  
 التشبيه والكتابة والاستعارة التمثيلية في الخواص اه عبد الحكيم ثم  
 ان اللام في المعنى الواحد للاستعارة العرفي وأراد بالطرق التراكيب  
 فهو مجاز بالاستعارة لتشبيه التراكيب بمعنى الطرق بجامع مطلق التوصل  
 الى المقصود واستعارة لفظ المشبه به للمشبه استعارة تصريحية وأراد  
 بالدلالة الدلالة العقلية (قال في الاطول) وفي التعبير عن التراكيب بالطرق  
 بطريق الاستعارة وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجه  
 سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية وان كان الانسب  
 بصناعة التعريف خلافاً لحماية لبراءة الاستهلال وتأتيسا للدخيل في  
 الفن قبل الاستهلال وجع الطرق نظرا الى ان لكل معنى لوازم  
 بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة فيمكن إيراد عبارات مختلفة في  
 الموضوع كما قال عبد الحكيم أو نظرا الى أن له مسنداً أو مسنداً اليه  
 ونسبة لكل منها دال يجري فيه المجاز فيحصل له طرق ثلاث فتقييد  
 الطرق بإمكان أن يكون له طرق مما لا حاجة اليه كما في الاطول  
 (وحصل التعريف) ان علم البيان ملكة أو أصول يقتدر بها على  
 إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد للتكلم وإرادته بتركيب يكون  
 بعضها أوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة  
 إيراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن طالما يعلم البيان  
 كذا في المطول وفي عبد الحكيم قوله على إيراد الى آخره أي على  
 معرفة إيراد بدليل قوله فلو عرف من ليس له هذه الملكة الى آخره  
 وفيه إشارة الى ان معرفة الإيراد المذكور لا يجب أن تكون  
 بالفعل بل القدرة الثامة على تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة



الحصول الى القاعدة التي كانت حاصلة عنده اه وتقييد المعنى بالواحد  
للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على  
معناه من البعض الآخر لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف  
بان يكون في وضح الدلالة للاشعار به لو اورد المعنى الواحد في طرق  
مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل أن يورد بالفاظ  
مترادفة مثلاً لا يكون ذلك من علم البيان اه مطول (وقوله بالفاظ  
مترادفة) أي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع أجزائها ألفاظ  
مترادفة (وقوله لا يكون ذلك إلى آخره) لان تلك التراكيب بعد العلم  
بوضع ألفاظها لا تكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت الواقع بينها  
باعتبار الالف ببعض الألفاظ وكثرة دورها يوجب التفاوت في مذكر  
الوضع وكذا اشتراك بعضها يوجب الاحتياج فيه إلى دفع مزاحمة الغير  
في تعريف المراد لافي الفهم اه عبد الحكيم ولا حاجة إلى أن يقال في  
وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو  
أوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها  
أوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء والتفسير المذكور للمعنى الواحد  
يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة  
كالأسد والغضنفر والبيث والحرث على ان الاختلاف في الوضوح عما  
يأباه القوم في الدلالات الوضعية اهمطول (ودلالة اللفظ) إما على ما وضع  
له أو على جزئه أو على خارج عنه وتسمى الأولى (وضعية) وكل من  
الآخرتين (عقلية) وتفيد الأولى (بالمطابقة) والثانية (بالتضمن) والثالثة  
(بالالتزام) وشرطه لزوم الذهني ولو لا اعتقاد المخاطب يعرف أو غيره  
ولم يراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأني في الوضعية  
لان السامع ان كان طالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها

أوضح دلالة عليه من بعض وان لم يكن طاماً بما ذكر لم يكن كل واحد من الالفاظ دالاً عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلاً اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان طاماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد أو أخفى لانا اذا أقنا مقام كل كلمة منها ما يراد بها فالسامع ان كان طاماً بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إياها من المرادفات كفههم إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن طاماً بها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى أصلاً وانما يتأتى الإيراد المذكور بالدلالة العقلية التضمنية والالتزامية كما بين في موضعه [ وأما موضوعه ] فاللفظ العربي من حيث أنه مختلف في وضوح الدلالة على المعنى المراد وقد توهم ان موضوعه الدلالات من حيث أنها مختلفة في مراتب الوضوح حذراً من اشتراكه مع المعاني في موضوع واحد وهو باطل لما تقرر ان علوم الأدب باحثة عن أحوال اللفظ العربي ولان علم البيان باحث عن أحوال المجاز والكناية وما من قبيل الالفاظ والاختلاف بالحينية كاف في تمييز الموضوعات [ وأما غايته ] فالاحتراز عن الخطأ في كيفية تأدية المعنى المراد ومعرفة إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة [ وأما فضله ] فهو من أشرف العلوم اذ به يستعان على فهم الكتاب والسنة وكلام البلغاء ونهايك به تنرفاً [ وأما واضعه ] فقبيل الشيخ عبد القاهر (وفيه) ان هذا العلم كان موجوداً قبله فقد صنف فيه أبو عبيدة كتابه المنسني بمجاز القرآن وصنف فيه أبو حلال العسكري كتاباً سماه الصناعتين يعني صناعة النظم والنثر وصنف فيه قدامة كتاباً سماه نقد الشعر نعم الشيخ عبد القاهر نظم منشور لآل به في عقد التصنيف فلعله نسبته اليه لذلك والله أعلم [ وأما استمداده ]

فن الكتاب والسنة وكلام العرب الموثوق بعريتهم [ ويختصر المتصود  
 منه ] في ثلاثة مباحث [ التشبيه والمجاز والكناية ] لان اللفظ المستعمل  
 في غير ما وضع له لعلاقة ان قامت قرينة تمنع من ارادة ما وضع له  
 (فمجاز) والا (كناية) ثم من المجاز ما يبنى على التشبيه وهو الاستعارة  
 فتعين النعرض له فاختصر للتصود من علم البيان في هذه المباحث الثلاثة  
 وانما لم يحيط التشبيه من مقدمات البيان لكثرة مباحثه وقوائمه فاستحق  
 أن يعقد له مبحث على حده ثم لا يخفى ان كون التشبيه الاصطلاحي  
 من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي ان حيث  
 وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن الكلام الدال عليه فانه  
 كثيراً ما يطلق عليه ومعنى كونه من المقاصد على تفسيره بانه الدلالة  
 على تشريك أمر الخ ان البحث عما يتعلق به من الطرفين ووجه الشبه  
 وأداته والفرس منه من مقاصده [ قال السيد قدس سره ] في خواص  
 شرح التلخيص الحق ان التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن  
 وفيه من النكت والطائف ما لا يخفى وله مراتب مختلفة في الوضوح  
 والخفاء مع ان دلالاته مطابقة وحيلته يضمحل ما ذهب اليه بعض صاحب  
 التلخيص مع ان الاراد المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية أي المطابقة  
 اه وذكر بعضهم عن ابن يعقوب (ان التشبيه) يختلف بالوضوح والخفاء  
 فيقال زيد كالبحر في السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر وأوضحها الأول  
 وأخفاها الأخير [ أما التشبيه اصطلاحاً ] فهو الحاق أمر بأمر في معنى  
 مشترك بنحو الكاف ويطلق على الكلام المشتمل على ذلك [ والفرس  
 منه ] أمور [ منها بيان ان المشبه ممكن ] بنحو قوله

فان تقى الأنام وأنت منهم فان المسك بعض دم الغزال

فلما ادعى فوقان للمدوح على غيره حتى صار وجهه جنساً ورأى ان

ذلك محتاج الى دليل احتج بحديث المسك تشبيهاً ضنياً في ان كلا  
 منهما فاق أسله لما اشتمل عليه من المزاي [ ومنها بيان حال المشبه ] كما  
 في تشبيه ثوب بآخر في البياض وقد يعود الغرض على المشبه به كما في  
 التشبيه المقلوب لايهام ان المشبه به فيه أتم من المشبه وكما في الاهتمام  
 بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدن استدارة واشراقاً بالرغيف  
 ويسمى اظهار المطلوب [ ويتقسم باعتبار وجهه ] الى (مقبول) وهو ما  
 وفي بالغرض والى (مردود) وهو بخلافه [ وباعتبار أركانه ] الى (قوى)  
 (وضيف) فاحذفت منه الاداة والوجه فهو (قوى) لما فيه من دعوى  
 الاتحاد ظاهراً وما ذكرنا فيه معاً فهو (ضعيف) الى غير ذلك من الاقسام  
 [ وأما المجاز ] فينقسم الى (عقلى ولغوى) (فالعقلى) اسناد الشيء لغير ماهو  
 له للعلاقة مع قرينة لفظية نحو هزم الأمير الجند وهو في بيته أو معنوية  
 نحو سرقى سلامتك من المكروه (واللغوى) اللفظ المستعمل في غير  
 ملوضع له للعلاقة وقرينة مألوفة عن ارادته [ ويتقسم باعتبار العلاقة ] الى  
 (استعارة وغيرها) والثاني يسمى (بجاءاً مرسلًا) ان كان مفرداً ولا يسمى  
 باسم يخصه ان كان مركباً (وعلاقته) تسع عشرة على ما ذكرنا للصبيان  
 في رسالته منها (السيية) (والمسيية) (والكلية) (والجزئية) (واللازمة)  
 (والملزومية) (والخالية) (والحلية) (واعتبار ما كان وما يكون) [ ويتقسم الى  
 أصلي ] نحو أمطرت السماء نباتاً (والى تبعي) نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ  
 بالله ويكون (مرشحاً) (ومجرداً) (ومطلقاً) باعتبار اقتراحه بما زاد على  
 القرينة وعدمه [ وتنقسم الاستعارة الى ] (تصريحية) وهي ما صرح فيها  
 بلفظ المشبه به والى (مكنية) وهي تبعاً (لجمعهم) لفظ المشبه به المستعمل  
 في المشبه المحذوف الرموز اليه بذكر لازمه وعلى ما ذهب اليه (السكاكي)  
 لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه وعلى ما ذهب اليه

(الخطيب) التشبيه المضمري في النفس والى (تخييلية) وهى تبعا (لجمهور)  
 وإثبات لازم المشبه به للمشبه وعلى ما ذهب اليه (السكاكي) لفظ  
 لازم المشبه به المستعار لل لازم المشبه به التوهم (وتنقسم أيضاً الى  
 أصلية) وهى ما كان المستعار فيها اسم جنس غير مشتق (والى تبعية)  
 وهى ما كان المستعار فيها مشتقا أو حرفا والى (مرشحة) وهى ما اقترنت  
 بعلام المشبه به (ومجردة) وهى ما اقترنت بعلام المشبه (ومطلقة) وهى ما لم  
 تقترن بشئ وباعتبار تركيب المستعار وافراده الى (تمثيلية) (وغير تمثيلية)  
 (وأما الكناية) فهى لفظ ذكر وأريد به لازم معناه لقريضة غير مألوفة عن  
 ارادة المعنى الاصلى (وأقسامها ثلاثة) (كناية يراد بها صفة) كقول  
 التجار المراد به طول القامة (والكناية التى) يراد بها نسبة امر لا مرأيا  
 أو نسيا (نحو المجددين ثوبيه) (والكناية التى لا يراد به واحد منهما) نحو  
 جاءنى حى مستوي القامة مريض الانظار كناية عن الانسان

### المبحث السابع فى مبادئ علم البديع

(أما حده) فهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة  
 الكلام لمتضى الحال ووضوح الدلالة والمراد بالمعرفة تصور معاني الوجوه  
 التى تورث الكلام حسنا عرضيا وعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة  
 فليس المراد بالعلم فى التعريف الملكة ولا التصديق بالمسائل ولا نفس  
 المسائل وليس المراد بالمعرفة ادراك الجزئى الذى يحصل من استنباط  
 الفروع من القواعد الكلية كفى تعريف علم المعاني والبيان ادليس فى  
 علم البديع الا تصورات المحسنات العرضيه وأقسامها وأعدادها وليس  
 فيه مسئلة فضلا عن أن يستنبط منه فروع ولذا جعل السكاكي رحمه  
 الله تعالى بيان المحسنات من توابع علم البيان ولم يجعله علما برأيه

فالمعرفة بمعنى الادراك التصوري كما ان العلم قد يطلق على الادراك التصديقي  
 مناسباً لما نسمعه من أئمة اللغة من ان المعرفة تعدى الى مفعول واحد  
 والعلم الى مفعولين (وما قالوا) من ان لكل علم مسائل قائما هو في العلوم  
 الحكيمة وأما العلوم الشرعية والادبية فلا يتأني في جميعها ذلك فان  
 اللغة ليس الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا التفسير والحديث اه عبد  
 الحكيم (قال شيخنا خاتمة المحققين شيخ الاسلام شمس الدين الفاضل  
 الانبائي حفظه الله) بعد قوله بالعبد الحكيم ولا ينبغي ان اغترار بالظواهر  
 والحق ان هذا العلم مسائل كلية فقوله يعني صاحب التلخيص (ومنها  
 المطابقة) في قوة كل مطابق محسن معنوي وان كان تعريفها بعد ليس  
 من المسائل العلمية ولا نعلم ان الغرض من العلم مجرد تصوير المطابقة  
 اذ لا مانع من كون الحكم عليها بأنها من المحسنات المعنوية مقصودا  
 أيضاً وكذا يقال في الباقي فهذا العلم كالعلمين السابقين ولا سلم أيضاً  
 ان جمل هذا العلم من التوابع لعدم كونه ليس مسائل كلية بل لان  
 التحسين بالوجوه عرضي لاذني فحينئذ مراد الشارح بتصورها تصويرها  
 من حيث آتيا وجوه التحسين على وجه التصديق بذلك فتصور المطابقة  
 مثلاً ليس من حيث ذاتها بل من حيث آتيا وجوه التحسين فتدبر وقوله  
 بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال ووضوح الدلالة أي بالخلو  
 عن التعقيد للمعنوي ظرف لتحسين وفيه تنبيه على ان هذه الوجوه  
 انما تعد حسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتمليق الدر على  
 أعتاق الخنازير (وأما موضوعه) فاللفظ العربي من حيث يبحث فيه عن  
 وجوه التحسين (وأما قائده) فمعرفة أحوال كلام الله ورسوله وكلام  
 البلقاء (وأما واضعه) فعبيد الله بن المعتز العباسي وهو أول من سباه بهذا  
 الاسم وتلاه قدامة بن جعفر الكاتب وأبو حلال العسكري وخلائق

(وهو ضربان له طي) وهو مامدارة بالاصالة على تحسين اللفظ وان تبعه  
تحسين المعنى (ومضوى) وهو مامدارة بالاصالة على تحسين المعنى وان تبعه  
تحسين اللفظ فن المضمون (التورية) وهو ان يذكر لفظه معنيان قريب  
وبعيد ويراد البعيد اعتياداً على قرينة خفية وهي (بجردة) ان لم تقترب  
بما يلائم القريب نحو الرحمن على العرش استوي أى استولى لاجلس  
فانها لم تقترب بما يناسب الجلوس (ومرشحة) ان اقتربت بما يلائمه نحو  
والسما بيناها بأيدي أي بقدرة لا بالجراحة المخصوصة وقد قرنت بالبناء  
المتناسب للجراحة ومن اللفظي (الانسجام) وهو سلامة الالفاظ وسهولة  
المعاني مع جزأيهما وتناسبهما وأخذ الالفاظ بعضها بحيز بحيث تكون  
كالآلى المتناسقة في سبط لائق بها نحو

أدركوا العلم وصونوا أهله من جهول حاد عن تحيله  
أما يعرف قدر العلم من سهرت عيناه في تحصيله

### ﴿المبحث الثامن في مبادئ علم النحو﴾

(حده) علم بأصول يعرف بها أحوال الكلمات العربية اصراً وبناء (قال  
الامير) وقولنا بأصول يجب هنا أن تكون باؤم لتصوير وذلك لانا نعرف  
العلم المشروع فيه وهو الاصول والقواعد المدونة وان كان العلم يطلق  
أيضاً على الملكات والادراكات الناشئة عنها وقولنا أحوال الكلمات  
هو ما عبروا به وهو اقتصار على الغالب والا فيعرف به أيضاً أحوال  
غير الكلمات كالظروف والجملة التي لا عمل لها من الاعراب والتي لها  
عمل كاحكام جملة الصلة من حيث العائد وكونها لا تكون انشائية وكذا  
جملة النعت والخبر وقولهم أيضاً اصراً وبناء اقتصار على الغالب والا  
فيعرف به أحوال الكلام من غير الاعراب والبناء كان من جهة كسر

همزها أو فتحه وتخفيفها وشروط عملها وشروط عمل بقية التواسخ  
وكالعامد من حيث حذفه وعدمه الى غير ذلك مما لو استقصى قصي  
وبالجملة هم اقتصر واعلى بعض الفوائد اه (وموضوعه) الكلمات العربية  
من حيث الاعراب والبناء (وفائدة) صون اللسان عن الخطأ في الكلام  
والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله (وواحدة) أبو الاسود الدؤلي

### ﴿ المبحث التاسع في مبادئ علم التصريف ﴾

(هولاء) التفسير أصله تصرف لوجوب اشتغال المصدر على جميع حروف  
فعله أبدلت الراء الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها ووزنه تفعل مشتق  
من الصرف للمبالغة لان الزيد مشتق من المجرد (واصطلاحاً) العلم بأحكام  
بنية الكلمة بحروفها من اسالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك (ويطلق)  
التصريف أيضاً على تحويل الكلمة الى ابنية مختلفة الضروب من  
المعاني كالتصغير والتكثير واسم الفاعل واسم المفعول (ويطلق) أيضاً على  
تغيير الكلمة لغير معنى طرأ عليها ولكن لغرض آخر ويحصر في الزيادة  
والحذف والابدال والنقل والا دغام (وموضوعه) الاسم المتكسر والفعال  
المتصرف اذ يبحث في العلم عن صحتها واعلالها وأما الحروف وشبهها  
فلا تعلق لعل التصريف بها وأما تصغير ذا والذي وتثنيتهما والحذف من  
سوف وان وابدال لعل فشاذ (واما فائده) فالعمل بالصناعة (وواضحه)  
معاذ بن أسلم الهروي ياراء المشعدة نسبة الى بيع الثياب الهروية (وقال)  
اليوسى واضحه أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه (ومسأله)  
قضاياه التي تذكر فيه نحو كل ياء أو واو تحركت واقتح ما قبلها قلبت  
الفا ونحو كل واو إثر كسرة قلب ياء وكل همزة إثر فتحة أو كسرة  
أو ضمة قلب حرفاً مجازاً لحركة ما قبلها فتحصل ان لتصريف ثلاث



معان وجرت عادة بعض المؤلفين كالامام ابن مالك في الخلاصة بذكر  
أبواب التصريف بالمعنى الثاني في خلال أبواب النحو وتأخيرها بالمعنى  
الثالث عنها وقد علمت انحصاره بهذا المعنى في الستة السابقة (فالاقلال  
بالزيادة) في عشرة أحرف يجمعها قولك (أمان وتسهيل) فيها الالف  
فانها تكون زائدة اذا صحبت أكثر من حرفين أصليين كضارب  
وذلك في قوة قولنا كل ألف صحبت أكثر من أصليين فهي زائدة  
وسائر الحروف على هذا القياس (والاقلال بالابدال) في تسعة أحرف  
يجمعها قولك (هذات موطيا) (والابدال اصطلاحاً) جعل حرف مكان  
آخر مطلقاً فشمع القلب لان كلا منهما يضرب في الموضع الا ان القلب  
خاص بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما (التعويض) فانه  
كما في الاشعوني يكون في غير الموضع كناه عدة وهمزة ابن ويكون  
عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين استطاع يستطيع بقطع الهمز  
وضم أول المضارع فان أصله عند سيويه أطاع يطيع زيد فيه السين  
عوضاً عن حركة عينه لان أصل أطاع أطوع فيها الهمزة تبدل من كل  
واو وياه تطرقتا ووقعت بعد ألف زائدة نحو دماء وبناء والاصل  
دماو وبناء وذلك في قوة كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد ألف  
زائدة تبدل همزة فلو كانت الالف التي قبله الياء أو الواو غير زائدة لم  
تبدل نحو آية وراية وكذلك ان لم تنطرف الياء أو الواو ككتابين وتعاون  
(والاقلال بالنقل) يكون في كل واو أو ياء كانت عين فعله وكانت  
متحركة وما قبلها ساكناً صحيحاً ولم يكن فعل تعجب ولا مضاعفاً ولا  
معثلاً اللام فيجب نقل حركة الواو والياء الى الساكن قبلها نحو بين  
ويقوم والاصل بين بكسر الياء ويقوم بضم الواو نقلت حركتهما الى  
الساكن قبلهما وهو الياء والقاف (والاقلال بالقلب) كقلب الواو ياء

عند اجتماعها وسبق احداها بالسكون واتصالها وكون السكون أصليا  
 وكونها في كلمة وذلك نحو سيد وميت فان الاصل سيود وميوت فلما  
 اجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالسكون قلبت الواو ياء  
 وادغمت فيها فان اختلف شرط من هذه الشروط لم تقلب الواو (والاعلال  
 بالتحذف) يكون في فعل الامر والمضارع اذا كان الماضي فاؤه واو أو نحو  
 وعد فانك تقول في المضارع وعد والاصل يوعد وفي الامر عد وكذا  
 المصدر اذا كان بالياء ولم يكن لهيشة وذلك كمدة أصله وعد حذفت  
 واوه وعوض عنها الهاء فان اختلف شرط منهما لم تحذف وشذرة للفضة  
 (والاعلال بالادغام) الذي هو اسطلاحا الايتان بحرفين ساكن ومتحرك  
 من مخرج واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة يكون في  
 مثلين متحركين في كلمة فيسكن أولهما ويدغم في ثانيهما كرد وشد ان لم  
 يتصدرا ولم يكن ماهما فيه اما على وزن فعل بضم ففتح كصنف أو  
 على وزن فعل بضمين كزال أو فعل بكسر ففتح كسكل أو فعل  
 بفتحين كلب ولم يتصل أول التلين بمدغم كجس جمع جاس ولم تكن  
 حركة الثاني منهما عارضة (كاخصص أبي) بتقلبه حركة الهمزة الى الصاد  
 ولماهما فيه ملحقا بغيره كهيل أكثر من قول لا اله الا الله فان اختلف  
 شرط من هذه الشروط لم يحز الادغام كما رأيت في الامثلة السابقة

### ﴿المبحث العاشر في مبادئ علم التفسير﴾

(هولاءة) من الفسر وهو البيان والكشف (وقيل) هو مقلوب السفر تقول  
 أسفر الصبح اذا أضاء (واسطلاحا) علم يبحث فيه عن عوارض القرآن  
 المجيد من حيث دلالة على مراد الله تعالى قطعاً أو ظناً بحسب الطاقة  
 البشرية ويدخل في ذلك كيفية النطق بالفاظه وبيان مدلولاته الافرادية

والتركيبية واستخراج أحكامه وحكمه وما ينبع ذلك من سبب النزول  
والنسخ وغيره (وموضوعه) القرآن من الحينية المذكورة (والقرآن  
قال الأشعري) من قرئت الشيء بالشيء إذا ضمته إليه لاقتران آياته  
وسوره وحروفه فهو بلا همز ونونه أصلية (وقال غيره) من القرء  
كالجمع لفظاً ومعنى تقول قرأت الماء في الحوض جمعه لأنه جمع ثمرات  
الكتب السابقة وعلومها فهو بالهمز مصدر كالغفران والرجحان وقد  
يخفف بترك همزه (وشرحاً) اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه  
وسلم لتعدي بأقصر سورة منه تقول تواروا لتعدي طلب المعارضة  
لاظهار العجز (وأما التأويل لغة) فن الأول وهو الرجوع فكأنه  
أرجع الآية الى ما تحتمله من المعاني (واصطلاحاً) بمعنى التفسير عند  
طائفة منهم (أبو عبيدة) وأنكر عليهم آخرون حتى بالغ ابن حبيب فقال  
نبخ في زماننا مفسرون لو سألوا عن الفرق بين التأويل والتفسير  
ما اهتدوا إليه (وقال المازني) التفسير يكون في معنى لا يحتمل غيره  
فهو قطع وشهادة على أن الله عز باللفظ هذا والتأويل ترجيح أحد  
المحتملات بالليل بلا قطع وشهادة فالتفسير مقصور على السماع فما بين  
في الكتاب والسنة يسمى تفسيراً وليس لاحد أن يتعرض له بأجتهاد  
ولا غيره لأنه من باب الرواية (والتأويل) ما استنبطه العلماء العاملون  
بمعاني الخطاب فهو من باب الدراية (وقايت) الاختصاص بالعروة الوثقى  
والنور بالسعادة الأبدية

﴿البحث الحادى عشر فى مبادئ علم الحديث﴾

﴿رواية ودراية﴾

(أما هذه رواية) فهو علم يشتمل على نقل ما أضيف الى النبي صلى الله

عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة (وموضوعه) ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبي (وغايته) الاحتراز عن الخطأ في النقل (وأما حسنه دراية) فهو علم بقواعد يعرف به أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف ومن علو ونزول ومن قطع ورفع وإرسال ووقف وغيرها (والسند والاستناد قيل) بمعنى وهو الإخبار عن طريق المتن أي رجاله (وقيل) ههنا رجال المتن (وقيل) السند الرجال والاستناد الإخبار (والمتن) ما انتهى إليه غاية السند من الكلام (وموضوعه) السند والمتن من حيث أثبات هذه الأحوال لهما (وغايته) معرفة المقبول والمردود منهما وقد نظم ذلك العلامة السيوطي فقال

|                            |                            |
|----------------------------|----------------------------|
| علم الحديث ذوقاين تجد      | يدري بها أحوال متن وسند    |
| فذلك الموضوع والمقصود      | أن يعرف المقبول والمردود   |
| والسند الإخبار عن طريق     | متن كالاستناد لدى الفريق   |
| والمتن ما انتهى إليه السند | من الكلام والحديث قيدوا    |
| بما أضيف للنبي قولاً أو    | فعلاً وتقريراً ونحوها حكوا |
| وقيل لا يختص بالرفع        | بل جاء للموقوف والمقطوع    |
| فهو على هذا يرادف الخبر    | وشهروا شمول هذين الأثر     |
| والأكثر أن قسموا كل السنن  | إلى صحيح وضعيف وحسن        |

(وواضعه) القاضي أبو محمد الرازي والحاكم ثم تلاها آخرون كابن نعيم وابن الصلاح (واسمه) علم مصطلح الحديث وهو المتصرف إليه علم الحديث عند الإطلاق (ومسائله) قضايا المذكورة فيه كقولهم كل صحيح مقبول أو يستدل به والحسن كذلك وكل ضعيف غير مقبول أو لا يستدل به إلى غير ذلك كذا قال غير واحد (وعرفه بعضهم) فقال هو علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وحكمها وحال الرواة

وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها خفيقة الرواية نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزى إليه بحديث أو أخبار أو غير ذلك (وشروطها) تحمل روايتها المأروية بنوع من أنواع التحمل من سماع وغيره من اجازة ونحوها (وأواعها) الاتصال والاقطاع ونحوها (وأحكامها) القبول والرد (وحال الرواة) العدالة والجرح (وشروطهم) في التحمل وفي الأداء ما هو مذکور في المصطلح وأصناف المرويات المستفادات من المسانيد والمعاجم وغيرها أحاديث وآثار وغيرها وما يتعلق بها هو معرفة اصطلاح أهلها (وأقسام الحديث ثلاثة) لا تخرج عنها (مصحح وحسن وضعيف) لأنها ان اشتملت من أوصاف القبول على أعلاها (فالمصحح) أو على أدناها (فالحسن) وان لم تشتمل على شيء منها (فالضعيف) ومنهم من قالها اثنان وأدرج الحسن في الصحيح (فالمصحح) ما اتصل أسناده وسلم من الشذوذ والعلّة القادحة ورواه عدل ضابط عن عدل ضابط من أول السند إلى آخره ويتفاوت الصحيح في القوة بحسب ضبط رجاله واشتهارهم بالحفظ والورع (واتفقوا) على أن أصح الحديث ما اتفق على إخرجه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم ما كان على شرطهما ثم شرط البخاري ثم شرط مسلم ثم شرط غيره (والحسن) ما عرفت طرقة ولم تشتهر رجاله واشتهار رجال الصحيح وهو على ما حرره ابن الصلاح قسماً (أحدهما) ما في أسناده مستور لم يتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً ولا كثير الخطأ فيما يرويه ولا متهماً بالكذب فيه ولا ينسب إلى مفسق آخر غير الكذب واعتضد بمنايع أو شاهد ويسمى هذا بالحسن لغيره (وثانيهما) ما اشتهر رواه بالصدق والأمانة ولم تصل في الحفظ والاتقان رتبة رجال الصحيح ويسمى الحسن لقائه (قال ابن الصلاح) ويزاد في كل منهما سلامته من التعليل والشذوذ. ومن أن

يكون منكرا (والاول) كقوله صلى الله عليه وسلم

﴿ إِذَا كَانَ اثْنَانِ يَتَنَاجِيَانِ فَلَا تَدْخُلُ بَيْنَهُمَا ﴾

(رواه ابن عساكر عن ابن عمر) والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم

﴿ إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الشَّمْسِ فَقَلِّصْ عَنْهُ الظِّلَّ وَصَارَ ﴾

﴿ يَمُضُهُ فِي الظِّلِّ وَيَمُضُهُ فِي الشَّمْسِ فَلْيَقُمْ ﴾

(رواه أبو داود في الادب عن أبي هريرة) والضعيف ما قصر عن رتبة

الحسن وهو أنواع كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم

﴿ أَزْهَدُ النَّاسِ فِي الْعَالَمِ أَهْلُهُ وَجِيرَانُهُ ﴾

(رواه أبو نعيم في الحلية عن أبي الدرداء وابن عدي في الكامل عن

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) والحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه والتابعين

كلما ذكره الله أكرون وغفل عن ذكره الغافلون آمين





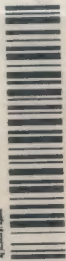








Bibliotheca Alexandrina



0424235